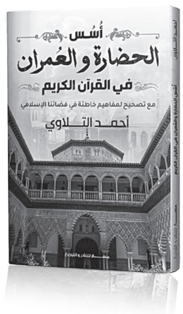
أسس الحضارة والعمران
في القرآن الكريم



تصميم الغلاف: محمد دربالة

التنسيق الداخلي: أحمد البسيوني

مسار
للنشر والتوزيع
Massar publishing & Distribution

دار مسار للنشر والتوزيع

01020439639

massar.pub1@gmail.com

ش- حسن خطاب - قسم يوسف بيك -
الزقازيق - الشرقية

الطبعة الأولى

1441هـ

2020م

اسم الكتاب: أسس الحضارة والعمران في القرآن الكريم

التأليف: أحمد التلاوي

عدد الصفحات: **592** صفحة

مقاس الكتاب: **17X24**

عدد الطبعات: الطبعة الأولى

رقم الإيداع: **2019/ 22105**

الترقيم الدولي: **978-977-855-567-7**

أسس الحضارة والعمران
في القرآن الكريم

مع تصحيح لمفاهيم خاطئة في فضائنا الإسلامي

تأليف

أحمد التلاوي

القاهرة

٢٠٢٠م

الإهداء:

إلى كل مسلمٍ باحثٍ عن

الفهم والحقيقة في هذا العالم..

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنۡهُ رِزۡقًا
حَسَنٗاۚ وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُۚ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا
ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ٨٨ ﴾

[قرآن كريم – سُورَة "هود"]

مقدمة

[١]

في سُورة "الفرقان"، يقول رب العزة سبحانه: ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَـٰرَبِّ إِنَّ قَوۡمِى ٱتَّخَذُواْ هَـٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ مَهۡجُورٗا﴾، ولئن كان القرآن الكريم، هو كتاب الله المتين، الذي نزل به الروح الأمين، من لدن الله تبارك وتعالى، على قلب محمد ﷺ، حاملاً تعاليم الله عز وجل للبشر، وسُبُل هدايتهم وسعادتهم في الدارَيْن، الدنيا والآخرة؛ فإننا يمكن أن نفهم عِظَمِ الخَطْب الذي تشير إليه هذه الآية.

وفي مقصود هذه السُّورة، كما يقول الإمام القرطبي، في الجامع لأحكام القرآن، التأكيد على عِظَم القرآن الكريم، والرد على مطاعن الكفار في نبوة رسول الله ﷺ، والرد على مقالاتهم في ذلك، والتي كان من بينها القول بأن القرآن الكريم من افتراء محمد ﷺ، وإنه ليس من عند الله عز وجل.

ولذلك يقول أهل العلم، إنه من بين أهم دعائم هذه السُّورة، إثبات ألوهية مصدر القرآن الكريم، وأنه منزَّل من عند الله عز وجل، والتأكيد على صدق الرسول الكريم ﷺ، فيما جاء به من عند الله، من هذا القرآن العظيم.

وهي قضية كُلِّيَّة مهمة لم تركز عليها هذه السُّورة فحسب؛ فالرسول الكريم ﷺ، بُعِثَ للناس كافة، بتعاليم الإله الواحد الأحد وشريعته وقوانينه، وهذه الشرائع

والقوانين احتواها القرآن الكريم بالأساس، مع السُّنَّة النبوية الشريفة، التي ما نطق بها محمد ﷺ، عن الهوى، وإنما هي بدورها من لدن رب العزة سبحانه.

ولقد ركز أئمة الكفر، سواء في عهد النبوة، وعبر القرون التالية، على التشكيك في مصدر القرآن الكريم، وزعم أباطيل كثيرة حوله، من أجل فضِّ الناس عنه، وفي سُورة "فصِّلَتْ"، يقول الله تبارك وتعالى في هذا: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَسۡمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ وَٱلۡغَوۡاْ فِيهِ لَعَلَّكُمۡ تَغۡلِبُونَ﴾.

والرد الإلهي على ذلك في الكتاب واضح، وفي سُورة "الفرقان" نفسها، يقول الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّٗا مِّنَ ٱلۡمُجۡرِمِينَۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيٗا وَنَصِيرٗا ٣١ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا ٣٢ وَلَا يَأۡتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ وَأَحۡسَنَ تَفۡسِيرًا﴾.

ففي السُّورة، استكمل رب العزة سبحانه، أركان الصورة، فهو يذكر موقف الكافرين من القرآن الكريم، ومن حقيقة نزوله على محمد ﷺ، ثم يرد على هذه المزاعم والأباطيل، ويبيِّن أن الله سبحانه وتعالى، قد أنزل القرآن الكريم على الرسولﷺ على مراحل، وعلى فترات؛ فرقانًا مبينًا، وذلك لتثبيت القلوب، وحفظه.

وعلى الرغم من خطورة وأهمية هذه المسألة التي عرجنا عليها بشيء من التفصيل؛ إلا أنه ثمَّة مسألة أخرى أهم وأخطر تتعلق بقضية هجران القرآن الكريم، وهو أن يتم ذلك من جانب المسلمين أنفسهم.

وهَجْرُ المسلمين للقرآن الكريم قضية كبرى في الأزمة الحضارية التي تواجهها الأمة في الوقت الراهن، فالقرآن الكريم هو منبع تعاليم الله عز وجل لعباده، ويحمل شرعته ومنهاجه لهم، ويحمل- كذلك- الرؤية الشاملة الضرورية لفهم صيرورات الحياة الدنيا، والاستعداد للآخرة، ومصائر ومقادير البشر، في الدنيا والآخرة، والأهم، فهم حقيقة دور المسلم، بل وكل إنسان من نسل آدم "عليه السَّلام"، في الحياة الدنيا.

وهناك الكثير من الوثائق التي تتحدث عن مخطط شامل لأعداء الأمة لفصل المسلم عن القرآن الكريم، ومن بين أهمها، ما تسرب عن مؤتمر كلورادو التنصيري الشهير، المنعقد عام ١٩٧٨م، والذي تم فيه التأكيد على هذه المسألة، باعتبار أن القرآن الكريم هو بوصلة المسلم في حياته، وهو المعين الأول للأمة في مسيرتها الحضارية، ويجعل النظام الإسلامي هو أكثر النظم الدينية والاجتماعية المتناسقة، اجتماعيًّا وسياسيًّا، وعلى كل المستويات الحضارية.

ولكن.. كيف يكون القرآن مهجورًا من جانب المسلم؟!.. الإجابة القريبة في هذا، هي ألا يقرؤه.. ولكن هذه الإجابة ليست شاملة لكل صور هَجْر القرآن الكريم، ولكن الصورة الأهم، هي هَجْر معاني القرآن الكريم، وتطبيق التعاليم الواردة فيه، في حياة كل مسلم، وفي حياة المجتمع المسلم.

والقضية الأساسية هنا، هي أن القراءة وحفظ المتون ليس الوسيلة المثلى لإقامة القرآن الكريم، مع التأكيد – من جانب آخر – على أن القرآن الكريم هو المُتعبَّد

بتلاوته؛ وإنما الأهم هو إقامة القرآن الكريم في صدر كل مسلم، وفي سلوكه، وفي مجتمعه.

وهذا الأمر كان واضحًا وقائمًا في فكر الأوَّلين من السلف الصالح والصحابة رضوان الله تعالى عليهم جميعًا، فليس كل الصحابة، حتى مِن بين مَن عاصروا دعوة محمد ﷺ منذ بدايتها، كانوا يحفظون القرآن، ودليلنا في ذلك، المشكلة التي واجهت جماعة المسلمين، بعد غزوة مؤتة، والتي استُشهِد فيها الكثير من حفظة القرآن الكريم، فتم تدوينه لأول مرة في صحائف مجمَّعة، خشية ضياعه من الصدور.

فلو كان الحفظ هو المهم؛ لكان كل الصحابة كانوا من حفَظَته، ولكنهم كانوا على إدراك كامل بكيفية التعامل مع كتاب الله عز وجل، وأن الأهم من حفظ المتون- على أهمية ذلك طبعًا- هو تطبيق هذه المتون على كل المستويات، الفردية والجماعية، السياسية والمجتمعية والاقتصادية، وغير ذلك من مجالات.

بل إن أمير المؤمنين، عمر بن الخطاب "رَضيَ اللهُ عنه"، كان يرى أن الأصل ليس الحفظ؛ بل تطبيق القرآن الكريم، وإقامة تعالَيمه في صدر المسلم، وفي المجتمع، فلم يكن يحفظ كامل القرآن، ورُوي عنه – أيضًا – أنه لم يكن يحفظ الجديد منه، إلا بعد تطبيق ما حَفِظَ بالفعل من آيات.

..*

[٢]

ظهرت فكرة هذا الكتاب من خلال متابعة التحولات الكبيرة الحاصلة على مستوى الخريطة السياسية والاجتماعية، ليس على مستوى العالم العربي والإسلامي فحسب، وإنما على مستوى عموم الإنسانية.

ولعل أبرز هذه التحولات، قضية السيولة التي تكلم عنها زيجمونت باومان وفلاسفة ومفكرون آخرون، سيولة في الفكر، وسيولة في القيم، وسيولة في العلاقات الاجتماعية، وفي العلاقات الدولية، وفي مختلف مستوى النشاط الإنساني.

قادت هذه السيولة، إلى حالة غير مسبوقة من الانفتاح، رافقها نمو في مذهب لم يلتفت إليه ولا في أثره في حينه مفكرو الحركة الإسلامية، والمؤسسات العلمائية والدعوية عبر العالم الإسلامي، وهو مذهب التفكيكية، والذي طال كل شيء، حتى الأفكار الدينية؛ حيث لم تعد هناك مقدسات، وأن المعيار الوحيد هو التجريب مع إعلاء سلطان العقل.

وزاد من أثر وعمق هذه الأمور، التقدم الكبير في مجال الوسائط المعرفية، بما في ذلك وسائل الحفظ والتسجيل، ووسائل الإعلام، في ظل التطور الكبير في مجال التقنيات الرقمية، فكانت فوضى كبيرة في الفضاء السيبراني، في ظل عدم القدرة على ضبط حركة الكلمات والأفكار.

وبدا ذلك في فترة ما بعد ظهور منصات التواصل الاجتماعي؛ حيث تُعتبر هذه الأخيرة واحدة من أبرز المساحات التي يتم فيها تطبيق مذهب التفكيكية في مرحلة ما بعد الحداثة التي دخلتها الإنسانية منذ نحو أربعة عقود.

ونال الإسلام وكتابه ما ناله، وفاقم من المحنة الحالية التي يتعرض لها الدين، حزمة من القضايا ذات الطابع السياسي، من بينها الكثير من الخطايا التي وقعت فيها الحركات المنتسبة إلى الإسلام، وكذلك الصراعات التي خاضتها مع أنظمة الحكم والمجتمعات في كثير من البلدان العربية في مرحلة ثورات ما يُعرَف بالربيع العربي وما بعدها.

وكانت من بين أهم هذه الخطايا، خطيئة شيوع الفكر التكفيري، والذي طال المسلمين بعضهم ببعض، وأدى إلى اقتتال داخلي بالسلاح، تطورًا من حالة الخلاف الفقهي التي كانت قائمة بين هذه الحركات والجماعات على النحو الذي رأيناه في أفغانستان، ونراه في سوريا في وقتنا الراهن.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن هناك الكثير من الأسباب الأصولية الكامنة في طبيعة العقل الجمعي المسلم، وفهمه للدين ولمفاهيم مفتاحية فيه، قادت إلى هذه الحالة التي يمكن أن نصفها بالارتكاس إلى مرحلة البداوة والجاهلية التي جاء الإسلام لكي يبطلها.

ونتيجة لعوامل عديدة، نجد أن العالم العربي والإسلامي الآن هو صاحب النصيب الأكبر من الدول المنضوية في قائمة أو مؤشر الدول الفاشلة الذي تصدره

سنويًّا دورية الفورين بوليسي، والتي تتضمن فشل الدولة الوطنية القائمة منذ مرحلة الاستقلال عن الاستعمار الأوروبي المباشر، في تحقيق دولة الرفاه والمساواة والمواطنة.

والأهم من ذلك، فشل هذه الدول ومؤسساتها في تحقيق حالة من الاستقرار والتضامن المجتمعي، مما سمح لعوامل خارجية بالهبوب والتسبب في صراعات بينية وأهلية عميقة، تفكك أو تُضعِف المركزيات المهمة في المنطقة، وتمنع التكامل والتكاتف بين الدول العربية والمسلمة، وتحول دون تحقيق تنمية داخلية حقيقية.

والمدهش أن ذلك يتم بينما تملك الأمة الإسلامية ما يمكنه أن ينهِض حضارة، ويوحِّد أمة، مثل عقيدة التوحيد، ومبدأ أخوَّة الدين، والقرآن الكريم ذاته، الذي هو كلام اللهِ المتعبَّد بتلاوته، وبالتالي؛ فإنه يفرض على كل مسلم أن يتعلَّم اللغة العربية لكي يتمكن من قراءة كتاب اللهِ تعالى، ومن الصلاة وأداء الفرائض المرتبطة باللغة العربية.

وكانت النتيجة حالة من التشرذم العميق، والتخلف الحضاري الذي تم نسبه للإسلام، ولكتاب اللهِ تعالى، بينما تناسى الجميع أن العرب قد انطلقوا من قاع التردي الحضاري والجاهلية التي كانوا عليها، إلى سيادة العالم القديم بالكامل في أقل من ثلاثة عقود، وبنى المسلمون في القرون التالية على الفتوحات الإسلامية الكبرى، حضارة استمرت لقرون، كانت مصدرًا لعصر التنوير في أوروبا، ومصدرًا لإلهام حضارات كاملة فيما بعد.

وبالتالي؛ فإننا الآن نقف أمام مشكلة معقدة، متعددة الأبعاد، فجزءٌ منها ثقافي ومفاهيمي، وجزءٌ منها سياسي واقتصادي، وبعضها آتٍ من الداخل، وبعضها وافد من الخارج، ومن ثَمَّ؛ فإن المعالجة يجب أن تكون بدورها متعددة الأبعاد، وخصوصًا وأنها تمس مستقبل الإسلام، ولاسيما في مجتمعات الدعوة غير المسلمة، ومصير شرائح واسعة من مسلمي المهاجر.

ولكن، من بين أهم هذه المشكلات، هي القضايا المتعلقة بسوء فهم وعدم الاستيعاب الصحيح للمفاهيم المركزية في القرآن الكريم، الذي هو المصدر الأساسي الذي نأخذ منه الشريعة الإسلامية، وبالتالي؛ سوء تطبيقها من جانب المسلمين، مما قاد إلى أكبر أزمتَيْن تعيشهما الأمة في الوقت الراهن؛ التشرذم والصراعات البينية، والتخلف الحضاري.

كما أن عدم الفهم الصحيح هذا، مع نتواتجه هذه التي أشرنا إليها، قادت إلى حالة من التشويش في فهم الإسلام من جانب الآخر غير المسلم، أفراد ومجتمعات وأمم، فالصورة الذهنية الحالية عن الإسلام والشريعة، هو أنه دين لا يمكنه أن يقيم حضارة، بينما في هذا عسف كبير تبطله التجربة التاريخية كما أشرنا.

والأهم من ذلك، أنه تبطله نصوص القرآن الكريم نفسه، لأن التجربة التاريخية يمكن أن يتم التلاعب في تفسيرها، مثل أن الإسلام قد أقام حضارته استفادة من الحضارات القديمة في البلاد التي فتحها (أو غزاها وفق التعبير السلبي المستَخدَم من جانب المستشرقين وحتى بعض العرب والمسلمين من التيارات العلمانية والتي

بدأت أول ما بدأت بالبعوث العلمية والتعليمية في القرن التاسع عشر) العرب والمسلمين، مثل مصر وبلاد الرافدين.

وبالتالي؛ فإن مركز الثقل الأساسي في الرد على هذا كله، وتوضيح الصورة، هو أن نستخلص من القرآن الكريم ذاته ما يفيد بأن الإسلام، إنما هو دين بناء وعمران وحضارة، ودين وحدة وتسامح وإخاء ديني وإنساني.

واستخلاص ذلك من القرآن الكريم يكشف بدقة شديدة أن التشرذم والتخلف الحاليَيْن في الأمة مصدرهما، إما أثر خارجي، من قوى الاستعمار القديمة التي يهمها ألا تنهض أمة قوية موحدة تنافسها في المجال الحضاري، وهذا لا يتم مع الأمة العربية والأمة المسلمة فحسب، وإنما يأتي في سياق أوسع، وهو الصراع الحضاري، وتنافس الأمم، ضمن قانون مهم تناوله القرآن الكريم، وهو قانون التدافع.

ويمكن قراءة ذلك بسهولة في سياسات التحالف الأنجلو أمريكي بالذات مع كل القوى والأمم الناهضة، والمركزيات الكبرى، مثل الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين.

أو داخلي، ممثلٌ في الأثر العميق لغياب الثقافة والتعليم الدينيَّيْن الصحيحَيْن، وبالتالي، عدم وجود مرجعية رشيدة لفهم القرآن الكريم وأحكام الشريعة الإسلامية ومقولاتها الكبرى، وبالتالي؛ ظهور تفسيرات وتأويلات متعددة للنص الواحد، أو الوقوف على تفسيرات ورؤى قديمة، كانت فقط ابنة عصرها، ولا تصلح لعصرنا الحالي.

..*

[٣]

كنت في هذا الإطار، قد بدأت في السنوات الماضية، في مشروع فكري مع موقع "بصائر" المتخصص في مجال الفكر الإسلامي، بجانبَيْه؛ التأصيلي والحركي التطبيقي، يحاول أن يتعمق في هذه المساحات، ويرد الأمور إلى نصابها.

واعتمد هذا المشروع على أساس الكتابة في ثلاثة اتجاهات رئيسية.

الاتجاه الأول، يتعلق بقراءة جديدة في القرآن الكريم لإبراز الجوانب المتعلقة بأسس الحضارة والعمران التي جاء بها، وكيف أنها أكثر عدالة وثباتًا مما جاءت به النظريات والأيديولوجيات الأخرى التي وضعها الإنسان، وكيف أن القرآن الكريم قد قدَّم نظرةً شاملة لم تقدمها فلسفة أخرى عبر التاريخ – ولن تقدمها لأن القرآن من لدن حكيم عليم – عن حقيقة الإنسان والكون، وعلاقة الإنسان بذاته وبالآخرين، و – الأهم – بخالقه، وتصوراته عن الحياة وسعيه فيها.

ومن خلال المقالات والأوراق العلمية التي تضمنها الفصل الأول من هذا الكتاب، "معالم الحضارة والمدينية والعمران في القرآن الكريم.. مفاهيم وتطبيقات"، والذي خصصناه لهذا المجال، سوف نرى كيف أن القرآن الكريم قد قدَّم بنيانًا متكاملاً في هذا الإطار، يشمل منظومة مفاهيمية ومعرفية وأخلاقية متكاملة، ينهض عليها بنيان حضاري راسخ، وعمرانًا شاملاً.

ويشمل ذلك، قضية القوانين العامة الحاكمة التي وضعها اللهُ سبحانه وتعالى في خلقه، ولا يستقيم ميزان الكون من دونها، مثل "الاستطاعة" و"الملائمة" و"التدافُع"، والسلم القيمي للإسلام، بتراتبيته؛ العدالة، والمساواة، والحرية.

كما يردُّ هذا الفصل في مادته، على الاتهامات التقليدية الموجَّهة إلى الدين الحنيف، والقرآن الكريم على مركزيته في تحديد قواعد وأركان الشريعة، ومفاهيمها المركزية، فيما يتعلق بقدرة شريعة الإسلام على تنظيم الحياة العامة والفردية، من خلال منظومة سياسية واجتماعية واقتصادية شاملة.

الاتجاه الثاني، كان في مساحة الاختلافات بين المسلمين، وذروتها آفة أو جريمة التكفير.

وفي هذه المساحة، تضمن الفصل الثاني، "في تصحيح مفاهيم خاطئة في فضائنا الإسلامي"، مجموعة من الأوراق والمقالات التحليلية التي قدمت رؤية مختلفة عن منظومة المفاهيم الأساسية التي احتواها القرآن الكريم، والتي كان من نصيبها، إما التجاهل، أو أخطاء التأويل التي وقعت فيها الحركات الإسلامية، وقادت إلى كثير من المشكلات التي نراها بين ظهرانينا.

ومن بين أهم هذه المفاهيم، "الحاكمية"، و"الميثاق"، وفقه الأمر الواقع الذي يتضمن المقاصد وقواعد الموازنات التي تخلينا عنها في عصرنا الحالي، مما أنتج سياسات صدامية خاطئة تتجاوز قوانين العُدَّة والاستطاعة التي رسَّخها القرآن الكريم.

الاتجاه الثالث، تناول مجالاً شديد الأهمية كنتيجة للاختراقات والمخالفات التي حصلت لفضائنا الإسلامي، وهي سيادة أفكار الإلحاد، أو على أقل تقدير، مشكلة التَّفلُّت من التديُّن.

وفي المقالات والأوراق التي تضمنها الفصل الثالث الذي اهتم بهذه المساحة، "في الرد على العلمانيين ودعاة الإلحاد"، سوف نجد أن لدينا مؤشرات خطيرة تقول بأنه من الضروري للغاية على كل عامل في حقول العمل الدعوي المختلفة، أن يضع نصب عينَيْه هذه المشكلة.

ومن بين المؤشرات التي سوف نجدها، نتائج الاستطلاع الكبير الذي أجرته مؤسسة "البارومتر" العربي لحساب هيئة الإذاعة البريطانية، وظهرت نتائجه في يونيو ٢٠١٩م؛ حيث نجد أن أكثر من خمسين بالمائة من شريحة الشباب المُسْتَطْلَعة آراءهم في هذا الاستطلاع، قد تخلوا عن فكرة التَّدَيُّن.

ومن خلال هذه المجموعة من الأوراق والمقالات؛ سوف نقف على قضية مهمة في شأن قضية الإلحاد، وهي حدود العلاقة بين العقل والدين، وموقف الإسلام الحقيقي من العلم ومنجزاته، ولاسيما في المجالات التي تتماس مع قضايا قرآنية، مثل خلق الإنسان، والمكتشفات في مجالات العلوم البيولوجية.

كذلك اهتمت المقالات والأوراق التي تم إنجازها في هذا الاتجاه، بتفنيد مركزيات مهمة للتيارات العلمانية، التي تمارس أسوأ درجات الإقصاء الذي تعيبه على الإسلاميين، مع الأفكار الدينية والتيارات التي تتبنى شعار الإسلامية.

وفي الأخير؛ نسأل اللهَ تعالى أن يهيئ لنا وللأمة من أمرنا رشدًا، وأن يضع في هذا الكتاب، بركةً منه وفائدةً، نكون بها مصدرًا للهداية والتنوير، آملين أن يضع له القبول لدى القارئ.

أحمد محمود التلاوي

القاهرة في:

الأربعاء ٢ أكتوبر ٢٠١٩م

الفصل الأول

معالم الحضارة والمدينية والعمران
في القرآن الكريم.. مفاهيم وتطبيقات

".. المقصود بالنموذج المعرفي، هو ذلك الإطار أو التصور المتكامل التي يفسر به الإنسان الظواهر من حوله، ويتعامل معها، ويعتمد أكثر ما يعتمد على العقل، الذي يقدم للإنسان، وللجماعة في آنٍ، الأدوات التي يمكنه من خلالها القيام بهذه الأمور؛ الفهم والتحكم، من أجل تحسين بيئة الحياة بشكل عام، وتحقيق الاستقرار النفسي والوجداني للجماعة البشرية، وبالتالي؛ الحفاظ على تماسكها وتعاونها.

والقرآن الكريم، بالرغم من أنه فريضة من الله تعالى على الإنسان ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٖۚ قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ مَن جَآءَ بِٱلۡهُدَىٰ وَمَنۡ هُوَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سُورة "القصص" – الآية ٨٥]؛ إلا أنه لم يمنع الإنسان من تكوين تصوراته الخاصة عن الإطار المحيط به، في ظل حقيقة بديهية، تدركها الحكمة الإلهية البالغة؛ حيث يعلم مَن خلق وهو اللطيف الخبير؛ بأن الإنسانية خُلِقَتْ شعوبًا وقبائل، وخُلِقتْ مختلفة، كما في سورتَيْ "الحجرات" و"هود"، وغيرها من سُور القرآن الكريم..

وبالتالي؛ فإن الظروف المحيطة بالجماعة البشرية تتغير، بما يتطلب خصوصية في فهم هذه الأمور، والتعامل معها، وتتعلق بالأساس بإدراك الظروف المحيطة، من أجل تحقيق سُنَّة التسخير؛ تسخير الموجودات لخدمة الإنسان، من أجل تحقيق حاجاته الأساسية والمتطورة التي تميزه عن سائر مخلوقات الله عز وجل الأخرى،

لمساعدته على القيام بمهمته الأساسية، وهي عبادة الله تعالى وحده لا شريك له، وإفراده بها، وإعمار الأرض لأجل ذلك الغرض المقدس.

ولو بحثنا في القرآن الكريم، فإننا سوف نقف أمام الكثير من الآيات التي تدعو الإنسان إلى التفكُّر وإعمال العقل، وأخذ المعرفة من كل مصادرها، وعدم الوقوف أمام النص المقدس فقط، الذي نزل في صياغة عامة شاءتها حكمة الخالق؛ لأجل تحديد القوانين والقواعد الحاكمة، وهدايته إلى الصواب"..

الإسلام وصناعة الحياة والعمران.. ردًا على دُعاة التجهيل والبداوة!

من بين أهم القضايا التي تشغل ذهنية المشتغلين بدراسة الإسلام والفكر الإسلامي، وتطوره عبر التاريخ، قضية الدنيا والآخرة في سعي الإنسان؛ كيف تكون وكيفية الموازنة بين اعتبار "كأنك تعيش أبدًا"، واعتبار "كأنك تموت غدًا"، كما جاء في الحديث النبوي الشريف.

ويرتبط بذلك قضية تتصارع فيها الكثير من الرؤى في وقتنا الراهن، بين التيارات الحركية المختلفة، على اختلاف ألوان طيفها الفكري والحركي، وهي سعي المسلم وأهمية البناء العمراني في الدنيا من أجل البناء الأخروي، بين مدرسة العمران وبين دعاة الهدم، كمسارَيْن متعارضَيْن فيما يتعلق بقضيتَيْن أساسيتَيْن، وهما: تطبيق الشريعة، واستعادة دولة الخلافة.

ولقد استغل خصوم الأمة في مختلف الأقنية، الإعلامية والاستخبارية والسياسية، وغيرها، هذه الحالة من الخلاف الفكري، من أجل تعميق حالة معينة في أوساط المسلمين، لتحقيق غاية كبرى، وهي إخراج المسلمين من السباق الحضاري، والمزيد من التفتيت لوحدة الصف الإسلامي، مع العمل الوصول بهذه الحالة من التفتيت إلى مستوى الصراعات البينية، مما يعطل المسلمين كجماعة بشرية متمايزة، عن الفعل والعمل.

ويُعتبر هذا الأمر هو أحد مراحل مخطط متكامل، لا يعود تاريخه ومبدؤه إلى القرنَيْن التاسع عشر والعشرين، كما يتصور البعض، وإنما هو مخطط أقدم من ذلك

بكثير، ويكفي هنا أن نشير إلى الدور الذي لعبته الإمبراطورية الرومانية في تفتيت الصف الإسلامي خلال الفترات التي سبقت وعاصرت الحروب الصليبية؛ حيث إن ذلك الدور كان أحد أهم أسباب سقوط القدس في أيدي الصليبيين في القرن الحادي عشر الميلادي، بل إنهم حاولوه خلال الأزمة التي اندلعت بين أمير المؤمنين عليٍّ بن أبي طالب "كرم الله وجهه"، ومعاوية بن أبي سفيان "رضي الله عنه"، ولكن أبى معاوية في حينه الاستعانة بأعداء الأمة على عليٍّ، خلال أزمة الفتنة الكبرى.

وفي صلب هذا المخطط يقبع أمر شديد الأهمية، وهو محاولة إبعاد المسلمين، فرادى وأمة، عن صيرورات العصر، وفصلهم بالكامل عن الدنيا، من خلال شغلهم بأمور تبدو لها أكبر الأهمية بالنسبة لحياة الإنسان الآخرة، بينما الآخرة لا تُصنع إلا من خلال السعي والبناء والاجتهاد في الحياة الدنيا.

ويتم ذلك بأكثر من وسيلة، أهمها هو ما اصطلح على تسميته بـ"صناعة الموت"، التي صدرها لنا الغرب من خلال تنظيمات وأفكار مصطنعة ومنتسبة خطأً للإسلام، وإنما هدفها هو أن تؤدي أفكار الانفصال عن الدنيا والدفع بالمسلمين إلى القتال والاقتتال في حروب لا نهاية لها.

ويهدف هذا الجانب من المخطط إلى دفن الجانب الحضاري والعمراني في الإسلام، وإخفاء الصورة التقدمية له، وبالتالي إظهار الإسلام على أنه دين بلا حضارة، وهو ما يقود طبعا إلى تخلف المسلمين.

بمعنى أنه عندما ينشغل المسلم في الحياة الدنيا بالقتال فقط، في حروب لا تحمل مصلحة الأمة، ويتقاعس عن البناء والعمران في الدنيا بحجة أن الآخرة هي الحياة

الحقيقية، في اجتزاء وسوء فهم للمعاني القرآنية حول الآخرة باعتبارها الحيوان؛ فلن يتحرك المسلم لأمر الدنيا بالإطلاق، وبالتالي لن يخترع ولن يبني ولن يطور، وهو ما يخالف ببساطة حديث النبي الكريمﷺ، أن اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدًا، واعمل لآخرتك كأنك تموت غدًا.

كما يقود ذلك إلى نتيجة أخطر، وهي نَأْي غير المسلمين عن الدخول في الإسلام، وإخافة كل أصحاب الفطرة السليمة من الباحثين عن الدين الحق، من الإسلام، فالفطرة السليمة تقود دائماً الإنسان إلى العمارة والبناء، وهو أمرٌ أكده القرآن الكريم في أكثر من موضع.. ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [سُورة "هود" – من الآية (٦١)]، ولأجل ذلك منح الله تعالى الإنسان كل شيء، ويسر له سُبُل الحياة على الأرض.. ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [سُورة "الحَج" – من الآية (٦٥)]، وكذلك ميزه وشرَّفه بأشرف ما يمكن لمخلوق أن يناله، وهو خلافة الله عز وجل في الأرض، فيقول تعالى في ختام سُورة "الأنعام": ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌۢ﴾.

وكلها معانٍ تحمل العمران والبناء والحياة في طياتها؛ لا القتل والفناء والتدمير، فتيسير سُبُل العيش في الأرض، يعني استغلالها فيما يفيد وينفع، ويقود إلى استمرار الحياة الكريمة للإنسان، والاستعمار في الأرض؛ يعني عمارتها، وخلافة الله تعالى، تعني العمل بقوانينه وشريعته، وذلك من أجل تحقيق سُنَّة الخلق الأساسية، والهدف الوحيد والأسمى من خلق الكون، وهو توحيد الخالق عز وجل، وإفراده سبحانه، بالعبادة.

وكل قوانين الخلق الإلهي، حتى ما في الحياة الوحشية في البراري منها، تقود إلى استمرار الحياة، مثل قوانين الانتخاب الطبيعي والبقاء للأفضل، والطفرات في مجال البيولوجي؛ كلها قوانين وضعها الله تعالى في خلقه، تضمن التوازن والاستمرار لهذه الحياة، إلى أن يشاء خالقها فينهيها على النحو الذي تريده المشيئة.

بل إن الإسلام حرَّم على العرب المسلمين من أهل الحضر، العودة إلى البادية للعيش بها بصفة دائمة مع الأعراب، واعتبر ذلك كبيرة من الكبائر يُعاقَب مرتكبها كما يُعامل المرتد عن الإسلام، أي أن العودة من التحضر إلى البداوة، جُرم أو كبيرة في مستوى العودة عن الإسلام والإيمان، إلى الشرك والكفر، فالعائد للبداوة يُعتبر مرتدًا، وإن احتفظ بإسلامه.

فيقول ابن منظور في لسان العرب: (في الحديث (النبوي): ثلاث من الكبائر، منها التعرُّب بعد الهجرة: هو أن يعود إلى البادية ويقيم مع الأعراب، بعد أن كان مهاجرًا، وكأن من رجع بعد الهجرة إلى موضعه من غير عذر؛ يعدونه كالمرتد".

وينقل عن ابن خلدون في "المقدمة"، قوله في هذه الجزئية: "كان المهاجرون يستعيذون بالله من التعرُّب، وهو سُكنى البادية؛ حيث لا تجب الهجرة".

هذا هو الإسلام، ولكن لو رأى غير المسلمين ما قادت إليه أفكار التجهيل والبداوة وصناعة الموت التي صُنِعت من خارجنا وصُدِّرت إلينا تحت رايات سوداء، لن يجد في الإسلام ما يغري باعتناقه.

ولنطالع في هذا الإطار – على سبيل المثال – تصريحات الرئيس التشيكي، ميلوس زيمان، الأخيرة، على هامش أزمة تدفق اللاجئين السوريين إلى بلاده، والتي عبر فيها عن نظرته إلى الإسلام، والمسلمين.

زيمان خلال لقاءه لمواطنين في منطقة لوشنيك، اتهم اللاجئين المسلمين "بعدم الالتزام بالقوانين"، معبرًا عن مخاوفه من أن تؤدي موجات اللاجئين الحالية إلى أسلمة بلاده، وقال في هذا: "سنخضع للشريعة الإسلامية التي ترجم الزوجات وتقطع أيدي المجرمين"، وقال كذلك: "لا أتخيل أن أري مسلمة ترتدي البرقع (النقاب)".

هذا المسؤول الأوروبي كاره للإسلام وللمسلمين، ولكن وفق نظرة معينة خاطئة للدين، بمعنى، أنه ليس عنصريًّا بقدر أنه كاره للمسلمين لأنه يظن أن الإسلام دين غير حضاري؛ يدعو إلى كذا وكذا، في خصوص المرأة وفي تطبيق الحدود من دون ضوابطها المرعية شرعًا، بينما حاشا لله أن يكون الإسلام كذلك؛ حيث هو الدين الذي ارتضاه الحكيم العليم لعباده لإصلاح حالهم في الدنيا والآخرة، وليس في الآخرة فحسب.

....

هذا الموضوع نراه شديد الأهمية لكي يكون محورًا وأولوية من محاور وأولويات كتابات وتدوينات مفكرينا في العالم العربي والإسلامي، خصوصًا من لهم إمكانية التواصل مع الدوائر الإعلامية والثقافية والفكرية في الغرب، وذلك من أجل إزالة شوائب عن مفاهيم عديدة في حياتنا كحركة إسلامية، بجانب البعد العمراني القائم في الإسلام، والذي لا يمكن لدعاة التجهيل إلغاؤه بفتاوى التكفير وصناعة الموت الباطلة!

المدنية والمدينية في الإسلام.. قراءة في أفكار الأنصاري وابن نبي

يُعتبر عبد الرحمن بن خلدون، أول من تناول قضيتَيْ العمران والحضارة، كظاهرتَيْن بشريتَيْن بشكل متكامل، وتأثر في تقديم قراءاته حولها بالبيئة التي كانت محيطة به، سواء في العالم العربي والإسلامي، أو على مستوى العالم القديم ككل، في القرن الرابع عشر الميلادي.

ومن بين أهم مباحث علم العمران والاجتماع السياسي والإنساني كما قدمها ابن خلدون، قضية المدنية والمدينية، وكان أهم مَن تناولها في عصرنا الحالي، ولاسيما في صدد الطابع المديني للإسلام، هو المفكر الجزائري الأصل، مالك بن نبي، والمفكر البحريني، محمد جابر الأنصاري.

ولعل أهمية مقارنة أفكار بن نبي والأنصاري تكمن في أن كليهما يمثل مدرسة فكرية مختلفة؛ حيث بن نبي من مدرسة العقل الحديث، والذي ينطلق من منطلقات إسلامية، بينما الأنصاري أقرب إلى الأفكار ذات الطابع المدني القريبة من العلمانية، وبالرغم من ذلك التباين؛ فقد اتفقا على أن المدنية والمدينية بمعنى التحضُّر والحَضَر، هي من السمات الأصيلة في الإسلام.

ولعل أهمية إبراز ذلك الطابع في الإسلام، من بين أهم واجبات الوقت أمام كل العاملين في حقل البحث والفكر الإسلاميَّيْن؛ حيث تم تشويه الإسلام وحضارته بالكامل، من خلال مقولات وممارسات ساهمت فيها بعض الجماعات التي يتم تصنيفها بشكل خاطئ، كجماعات جهادية.

وبدلاً من الطابع المديني الحضاري للإسلام – كما أكدت عليه حضارة أكثر من ١٤٠٠ عام، وكما سوف نرى في مقولات أساسية من السُّنَّة النبوية الشريفة – بات الإسلام ملتصقًا بعبارات على غرار "صناعة التوحُّش"، وبدلاً من الحواضر الكبرى التي أقامتها دول المسلمين في الأندلس والمشرق العربي والإسلامي، وكانت منارات للعلم والمدنية للعالم بأسره؛ صارت صور الخراب والدمار الواقع في مناطق "الإمارات الإسلامية" في دول عربية عدة؛ هي صنو "الوجود الإسلامي".

وهو ما يُعتبر أهم عائق أمام المشروع الحضاري الإسلامي للانتشار، وتحقيق الخلاص للإنسانية كافة من خلال قواعده العادلة والسمحة في صورتها النقية كما أنزلها الله تعالى حقًّا.

تُعتبر المدنية والمدينية – المدنية صنو الحضارة بينما أقرب مصطلح يعبر عن المدينية هو الحضر بالمعنى الحديث كما تقدَّم – إحدى أركان الإسلام، ولا يستقيم العمران البشري من دونها، ويعتبر الإسلام – من خلال أدلة شرعية سوف نسوقها – أن التراجُع عن حالة العمران والتمدُّن، بمثابة خروج عن الجماعة، وخروج عن الدين.

فالإسلام حرَّم على العرب المسلمين من أهل الحَضَر، العودة إلى البادية للعيش بها بصفة دائمة مع الأعراب، واعتبر ذلك كبيرة من الكبائر يُعاقَب مرتكبها كما يُعامل المرتد عن الإسلام، أي أن العودة من التحضر إلى البداوة، جُرم أو كبيرة في مستوى العودة عن الإسلام والإيمان، إلى الشرك والكفر، فالعائد للبداوة يُعتبر مرتدًا، وإن احتفظ بإسلامه.

وفي دراسة له منشورة على موقع "صيد الفوائد"، يقول إحسان العتيبي؛ إن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، كانوا يعدُّون الراجع للبادية مرتدًا عن هجرته؛ أي: عن إسلامه، والمقصود أنه في حكم المرتد لا أنه كذلك حقيقةً، فعبَّر بعضهم بالردة عن الهجرة وعبَّر آخرون بالردة عن الإسلام؛ لأن الهجرة تعني الهجرة بالإسلام.

ويقول محمد جابر الأنصاري في كتابه "مراجعات في الفكر القومي": "هنا يكمن المغزى الاجتماعي المتميز والفريد لهذا الموقف الإسلامي. يقول ابن منظور في لسان العرب: (في الحديث (النبوي): ثلاث من الكبائر، منها التعرُّب بعد الهجرة: هو أن يعود إلى البادية ويقيم مع الأعراب، بعد أن كان مهاجرًا، وكأن من رجع بعد الهجرة إلى موضعه من غير عذر؛ يعدونه كالمرتد". ﷺ

وينقل عن ابن خلدون في "المقدمة"، قوله في هذه الجزئية: "كان المهاجرون يستعيذون بالله من التعرُّب، وهو سُكنى البادية؛ حيث لا تجب الهجرة".

ويقصد الأنصاري حديث سهل بن أبي حثمة عن أبيه "رَضِيَ اللهُ عنهما"، والذي قال فيه: **"سمعت النَّبيَّ ﷺ على المنبر يقول: اجتنبوا الكبائرَ السبع، فسكت الناس فلم يتكلم أحدٌ فقال النَّبيُّ ﷺ: ألا تسألوني عنهن؟ الشرك بالله، وقتل النفس، والفرار من الزحف، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، وقذف المحصنة، والتعرُّب بعد الهجرة"** [أخرجه الطبراني في "الكبير" (٦/ ١٠٣) وحسَّنه الألباني في "السلسلة الصحيحة" (٢٢٤٤)]، وبوَّب عليه: باب التعرُّب بعد الهجرة من الكبائر، ونحوه: التغرُّب].

ولكنَّا لم نجد لفظة "ثلاثٌ من الكبائر"، وإنما هي سبعة بنص هذا الحديث.

ولا نزال في هذه النقطة مع الأنصاري على أهمية الطرح الذي قدمه في هذا الجانب، والذي يقارب أفكار محمد عبده في كتابه الشهير "الإسلام بين العلم والمدنية"؛ فيقول: "نحن لو أخذنا الأمر من الناحية الفقهية النظرية البحتة لما استدعى أن نربط بين العودة إلى البادية والارتداد عن الإسلام، فمن أقرَّ بالشهادتَيْن واعتنق الإسلام، عُدَّ مسلمًا أينما كان، وحيثما انتقل من البادية إلى الحضر، أو من المدينة إلى القرية، أو من الجبل إلى السهل، فأرض الله واسعة، وهي مفتوحة للمسلم، يضرب فيها، وينتقل محتفظًا بإسلامه وعقيدته، ما دام لم يكفر أو يشرك أو يرتد، هذا من الناحية النظرية، المبدئية العقيدية".

ويستدرك أنه نرى أن الإسلام يضع استثناءً واحدًا مهمًّا لهذه القاعدة المبدئية الشمولية، وهو – تحديدًا – عودة العربي المهاجِر، أي ساكن الحضر، إلى وضع البداوة مع الأعراب، فهذه كبيرة من الكبائر، وصاحبها كالمرتد، وإن احتفظ بدينه.

ويؤكد أنه بالرغم من أنه يكون تحولاً في المستوى الاجتماعي الحضاري، وليس في الوضع العقائدي للإنسان؛ فإنه مع ذلك يراه الإسلام مسًّا خطيرًا بالعقيدة.

وهذا يقودنا إلى الاستنتاج أن الإسلام يُعتبر عقيدة مرتبطة ارتباطًا جوهريًّا بوضع حضاري اجتماعي متقدم، هو وضع التحضر، بحيث لو انتفى هذا الوضع، وتم التراجع عنه إلى مستوى البداوة؛ تعرضت العقيدة ذاتها للخطر، واعتُبِرَ القائم بهذا الفعل مرتدًا عن عقيدته، مع ارتداده إلى الصحراء عن تحضره، حتى وإن لم يعلن خروجه عن الإسلام.

والحضر وقت أن قال الرسول الكريم ﷺ، حديثه المتقدم، كان دولة الإسلام الأولى في المدينة المنورة، وعندما نهضت دولة الخلافة، كان الخلفاء والولاة المسلمون حريصون على تطبيق هذا الهدي النبوي على الرعية، ففي صحيح البُخاري، أن الحجَّاج لما بلغه أن سَلَمة بن الأكوع قد خرج إلى سُكنى البادية؛ قال له مستنكرًا: "ارتددت على عقبيك؟ تعرَّبت؟ - أي صرت في الأعراب – فقال له: لا، ولكن رسول الله أذن لي في البدو" [الصحيح باب التعرُّب بعد الهجرة من الكبائر].

ومن الملاحظ اقتراب مصطلح "الحضر" المنحوت من أصل لغوي هو "الحضارة" من مصطلح "المدينية" في المقولات التأسيسية التي نقلها الأنصاري عن دولة النبوة ودولة الخلفاء الراشدين المهديين في هذا الإطار.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن هذا الربط واضح في تفكير علماء المسلمين المتقدمين والمتأخرين، ومن بينهم ابن خلدون ومالك بن نبي وسيد قطب، عند حديثهم عن مصطلحات "الحضارة" و"المدنية" و"المدينية".

وهناك في هذا الإطار، نجد ضرورة للتوقف عند مقولات مالك بن نبي الأساسية في هذا الأمر؛ لأنها تمس على خصوصيتها وأهميتها، ذلك الجانب الذي نحاول تأصيله في هذا الموضع، وهو أن الحَضَر والمدينية، من الاشتراطات المهمة التي وضعها الإسلام لصيرورات العمران البشري، وقواعد راسخات لتطور دولة الإسلام.

فمالك بن نبي ذهب في هذا إلى القول بأن الحضارة والمدينية في الإسلام، بمثابة فريضة، وحاول تأسيس ما يمكن أن نطلق عليه مصطلح "فقه" التمدين والتحضُّر في المجتمعات المسلمة، وذلك من خلال مجموعة من الكتابات التي حاول التأسيس

أو التأصيل لذلك فيها، من خلال النصوص، ومن خلال الأدلة العقلية الأخرى، وخصوصًا كتبه: "شروط النهضة"، "الظاهرة القرآنية"، "مشكلة الثقافة"، "مستقبل الإسلام"، و"مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي".

وعناصر الحضارة عند مالك بن نبي، هي: الإنسان زائد التراب زائد عنصر الوقت، ويصبغ ذلك بصبغة دينية، على ذات النحو الذي نحاه من سبقه من المفكرين الإسلاميين المعاصرين، مثل قطب والمودودي، فيؤكد أن هناك مُركَّب لتوحيد هذه العناصر الثلاث، وهو الدين أو الفكرة الدينية.

فكل الشعوب تمتلك مقومات الحضارة، ولكن ذلك يتطلب توافر مُركَّب تاريخي، يحوِّل هذه المكونات إلى حضارة تأخذ الشكل التراكمي المطلوب، الذي يؤسس مجتمعًا متطوِّرًا وقابلاً للاستمرار والتراكم، ويستطيع استغلال مكوناته فيما يخدم نفسه والإنسانية، وهو الدين عند مالك بن نبي.

ويقول في كتابه "شروط النهضة": "فلا تظهر في أمة من الأمم إلا في صورة وحي يهبط من السماء يكون للناس شرعةً ومنهاجًا؛ إذ هي- على الأقل- تقوم أسسها في توجيه الناس نحو معبود غيبي، فكأنما قدر للإنسان ألا تشرق عليه شمس الحضارة إلا حيث يمتد نظره إلى ما وراء حياته الأرضية".

ولكنه يشدد في الإطار على أهمية عنصر الإنسان في تكوين هذه الحضارة، ويؤكد في دراسته لعوامل انتهاء الحضارة الإسلامية، على أنها انتهت عندما انتهت قيمة الإنسان فيها.

ويشير إلى أن التعايش السلمي – وهو من أهم سمات المدينية في عالمنا المعاصر، في الفلسفات والأفكار الغربية – سِمة مميزة للمجتمعات البشرية ذات الطابع المديني، ويطور أعضاؤه وعيًا مشتركًا، ويتشاركون همومًا واحدة، ويكون لهم ثقافة واحدة، أو ثقافات بينها قواسم مشتركة، تشكل هوية وشكل هذا المجتمع.

ويرى، خاصة في كتابَيْه "القضايا الكبرى"، و"شروط النهضة"، أن المجتمع يكون متحضرًا عندما تكون إنسانية الإنسان هي القيمة العليا في هذا المجتمع، ويكون الإنسان موضعَ تكريم، بينما يكون هذا المجتمع متخلِّفًا إذا ما كان الحال العكس.

....

هذه هي صورة شديدة التركيز لمفهوم المدنية المدينية في الإسلام، وموضعهما في قلب حضارة هذا الدين، ولعل – كما قلنا – فإن واجب الوقت هو السعي إلى نشرها ونشر الأدبيات التي تعبر عنها في مواجهة "صناعة التوحُّش" وكل "صناعة توحُّش"!

القرآن الكريم وكيفية بناء نموذج معرفي إسلامي

لا نزال مع بعض القضايا الإشكالية التي تضخها بعض الأوساط المعادية للمشروع الإسلامي، وتعمل ضمن منظومة إعلامية وسياسية ومجتمعية، من أجل التشكيك في قدرة الإسلام ونصوصه المقدسة على إقامة مشروع حضاري متكامل الأركان.

وفي سياقات سابقة، تناولنا منظومة الأخلاق والقيم التي استند إليها الإسلام، وكيف أنها تساهم في إقامة مجتمعات راسخة مستقرة، وحية، أي قابلة للتطور الحضاري والإسهام في المجال الإنساني العام، وكيف أن الإسلام يتضمن سواء في نصوصه ومتونه، أو في مجال التطبيقي خلال القرون التي تلت تأسيس الدولة الأولى في المدينة المنورة، القواعد الصحيحة لإقامة العمران.

ونقف في هذا الإطار، على مشكلة أخرى مطروحة في وقتنا الراهن، وهي أن القرآن الكريم، باعتباره أساس العقيدة، لا يمكنه أن يقدم نموذجًا معرفيًّا يقوم على العقل، وإنما يفرض نصوصًا "جامدة" على المسلم، يتلقاها وينفذها من دون كثير تفكير.

ويعود بعضٌ من جوانب هذه المشكلة إلى جذور داخلية، ليس في النص بطبيعة الحال، وإنما في ممارسات خاطئة رسخها البعض في عصور التأخُّر الحضاري للأمة، كرَّست هذه الصورة الذهنية عن الإسلام، وعن القرآن الكريم.

في البداية؛ فإن المقصود بالنموذج المعرفي، هو ذلك الإطار أو التصور المتكامل التي يفسر به الإنسان الظواهر من حوله، ويتعامل معها، ويعتمد أكثر ما يعتمد على العقل، الذي يقدم للإنسان، وللجماعة في آنٍ، الأدوات التي يمكنه من خلالها القيام بهذه الأمور؛ الفهم والتحكم، من أجل تحسين بيئة الحياة بشكل عام، وتحقيق الاستقرار النفسي والوجداني للجماعة البشرية، وبالتالي؛ الحفاظ على تماسكها وتعاونها.

والقرآن الكريم، بالرغم من أنه فريضة من الله تعالى على الإنسان ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍۚ قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ مَن جَآءَ بِٱلْهُدَىٰ وَمَنْ هُوَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سُورة "القصص" –الآية ٨٥]؛ إلا أنه لم يمنع الإنسان من تكوين تصوراته الخاصة عن الإطار المحيط به، في ظل حقيقة بديهية، تدركها الحكمة الإلهية البالغة؛ حيث يعلم مَن خلق وهو اللطيف الخبير؛ بأن الإنسانية خُلِقَتْ شعوبًا وقبائل، وخُلقِتْ مختلفة، كما في سورتَيْ "الحجرات" و"هود"، وغيرها من سُور القرآن الكريم.

وبالتالي؛ فإن الظروف المحيطة بالجماعة البشرية تتغير، بما يتطلب خصوصية في فهم هذه الأمور، والتعامل معها، وتتعلق بالأساس بإدراك الظروف المحيطة، من أجل تحقيق سُنَّة التسخير؛ تسخير الموجودات لخدمة الإنسان، من أجل تحقيق حاجاته الأساسية والمتطورة التي تميزه عن سائر مخلوقات الله عز وجل الأخرى، لمساعدته على القيام بمهمته الأساسية، وهي عبادة الله تعالى وحده لا شريك له، وإفراده بها، وإعمار الأرض لأجل ذلك الغرض المقدس.

ولو بحثنا في القرآن الكريم، فإننا سوف نقف أمام الكثير من الآيات التي تدعو الإنسان إلى التفكُّر وإعمال العقل، وأخذ المعرفة من كل مصادرها، وعدم الوقوف أمام النص المقدس فقط، الذي نزل في صياغة عامة شاءتها حكمة الخالق؛ لأجل تحديد القوانين والقواعد الحاكمة، وهدايته إلى الصواب، ثم ترك المجال حرًّا للإنسان للتحرُّك في إطارها، أو في إطار خياراته الخاصة، من أجل تحقيق مبدأ العدالة في المحاسبة، في الدنيا والآخرة.

وهو ما جعل القرآن الكريم صالحًا لكل زمان ومكان.

فأول ما أقسم به الله تعالى في القرآن الكريم؛ هو: ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ﴾، في سُورة "القلم"، وهذه السُّورة نزلت بعد سُورة "العَلَق"، التي تبدأ بأول ما أُنزل من القرآن الكريم، وهو الأمر الإلهي الخالد: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾.

هذا القسم بـ"ن والقلم وَمَا يَسْطُرُونَ"، جاء لكي يؤكد الله تعالى بها، نبوة الرسول الكريم، محمد ﷺ، بكل ما يعنيه ذلك من أمور عظمى، أو بمعنى أدق، هي أعظم وأخطر أمور الدنيا؛ عقيدة التوحيد، الإسلام، الدين الخاتم.

بذلك رسَّخ القرآن الكريم أهمية المعرفة واللغة في هذه الأولوية، وفي هذا الترتيب، وكأنما شاءت حكمة رب العزة سبحانه، أن يقول للناس: أن أهم وأولى ما ينبغي على الإنسان أن يفعله، هو أن يقرأ، وأن اهم ما خلق سبحانه، هو القلم.

وارتباط القراءة والاطلاع بشكل عام بتوسيع مدركات الإنسان، وتكوين فهمه لما يحيط به من تطورات وحوادث كبار، سواء على مستوى المجتمع الصغير

الذي يعيش فيه، أو في الإطار الإنساني العام؛ هو ارتباط قديم، بل إن البعض يعتبر القراءة هي أهم مصادر تكوين النموذج المعرفي الذي يحرك الإنسان، ولذلك اختار الله تعالى القرآن الكريم الذي هو كلمات مقروءة مسطورة في كتاب، هو المصحف الشريف، لكي يكون هو معجزته الخالدة، وفيه تعاليمه للبشر.

بل إن مسألة تطوير الإنسان لنموذج معرفي من خلال الموجودات المحيطة به، هي أحد أهم المسارات التي يمكن أن يصل الإنسان بها إلى الإيمان بالله تعالى.

يقول الله تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [سُورة "فصِّلَتْ" - الآية ٥٣].

فهذه الآية تقول بأن إرادة الله تعالى النافذة، هي التي فرضت على الإنسان ذلك في الأصل.

وبالتالي؛ فإن القرآن الكريم، من خلال ما دعا إليه في صدد التدبر في الخلق الإلهي، والقراءة والاطلاع، والسعي إلى الفهم؛ هو ذاته، هو دعا الإنسان والجماعة البشرية، إلى تكوين النموذج المعرفي الخاص بها، وفق ما تقتضيه مصلحتها، ولكن في سياق ما وضعه الله تعالى من قوانين، سواء قوانين الخلق والعمران النافذة، أو قوانين الشريعة الإسلامية، التي سوف يُحاسب الإنسان على مدى التزامه بها.

وبالتالي؛ فنحن أمام جوهر الحضارة الإنسانية في كتاب الله تعالى، وبالتالي؛ فإن كل ما يُقال في خلاف ذلك؛ إنما هو ضمن مساعي التشويش التي تواجهها الأمة، وبالتالي؛ فإنه من الضروري في الوقت الراهن، العمل على مواجهتها، وأول وأهخم خطوة هو تفكيك بعض المكونات المعيقة لذلك، والتي ترسَّخت في الذهنية المسلمة في قرون التخلف الحضاري التي مرت بها الأمة، ضمن قوانين الله عز وجل في صعود وهبوط الأمم والحضارات.

قراءة "أكسيولوجية" في القرآن الكريم وكمال البنيان الأخلاقي في آياته

يقول اللهُ تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَـٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُواْ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا﴾ [سُورة "الفرقان" – الآية ٣٠].

ويجيء اختيارنا لهذه الآية الكريمة التي تتحدث عن أحد أهم أمراض الأمة في عصرنا الحالي، كمفتتح للحديث، للتأكيد على الرسالة الأساسية التي نسعى في هذا الموضع إلى التأكيد عليها، وهي دور غياب أو بمعنىً أدق، تغييب، محتوى القرآن الكريم عن الحياة اليومية للفرد المسلم، وبالتالي الأسرة والمجتمع المسلمَيْن، هو أهم سبب لمشكلاتنا الأخلاقية والسلوكية، والتي تُعتبر بدورها المرتكز الأساسي لحالة التخلف الحضاري التي تحياها الأمة.

وهذا الحديث ليس من قبيل المبالغة؛ فالمكوِّن القيمي والأخلاقي هو أساس أية حضارة إنسانية، وهو الذي تنهض عليه أماني الأمم، وبالتالي، فهو يشكل سعَيْها بالكامل، حتى على مستوى الحياة اليومية، لتحقيق هذه الأماني، وفق تصوراتها المثالية عن الحياة والكون، وصيرورات الأمة بالكامل.

ولسنا هنا في معرض التأكيد على الرسالة الأخلاقية للإسلام، باعتبار أن هذا أحد ثوابت الإسلام؛ حيث أكدها النبي الكريم ﷺ، عندما قال: **"إنما بُعثت لأتمم صالح الأخلاق"** [أخرجه أحمد في المُسند، وأخرجه البزار عن أبي هريرة "رضي الله عنه"، بـ"مكارم الأخلاق"].

ولكن، وفي خلال قرون الاضمحلال الأخيرة التي عانت فيها الأمة من حالة من العزلة عن دينها ومرجعيته الأساسية، وهي القرآن الكريم، وسيطرة الأفكار العلمانية تحت دعوى المدنية والمدينية، بينما ما في القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية الشريفة ما يزري بذلك ألف مرة.

ولعل ما سوف نذكره هنا من قواعد تربوية وسلوكية جاءت في القرآن الكريم، إنما هو للتأكيد على أنه إذا ما أردنا تحسين وضعنا الحضاري؛ فإن الحل موجود في القرآن الكريم.

إطار عام للمجال الأكسيولوجي في القرآن الكريم

اخترنا مصطلح الأكسيولوجي أو الـ"Axiology" لأهميته في التأكيد على أن القرآن الكريم قد استوفى كل أركان الفلسفات الوضعية التي يلجأ إليها الناس من أجل فهم الكون من حولهم والتعامل معه في صورته المثالية، وبالتالي؛ فإن المسلمين ليسوا بحاجة إلى فلسفات قاصرة، فيما لديهم الكمال ذاته في القرآن الكريم.

كما أن هذا المصطلح لدى طلاب الفلسفة ودارسيها يرتبط بأمر آخر شديد الأهمية في الإطار الحضاري، فهو المجال أو المبحث الفلسفي الذي يهتم بدراسة المُثُل العليا والقيم المطلقة، ومدى إرتباطها بالعلم وخصائص التفكير العلمي، وهي بدوره أهم وأرقى الأنشطة الإنسانية، بل هو محور تقدم الحضارات في وقتنا الراهن، وفي كل العصور.

في هذا الإطار، وبشكل عام؛ فإن القرآن الكريم تعامل مع المسألة القيمية بأكثر من شكل، وبأكثر من طريقة.

الطريقة الأولى، هي الإطار العام؛ حيث هناك آيات قرآنية كريمة ضمت مجموعات أساسية من الخلق الكريم والسلوك القويم، تناولها القرآن الكريم باعتبار أنها القاعدة الأخلاقية الأساسية للمجتمعات.

ومن بين الآيات الجامعة التي توضح ذلك، ما ورد في سُورة "الأنعام"، حيث يقول الله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْۖ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔاۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًاۖ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْۖ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَۖ وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَا تَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥۖ وَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰۖ وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُواْۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾.

ويقف على رأس جوامع الأخلاق في القرآن الكريم، الوفاء بالعهد، والصدق وعدم الكذب، والأمر بالعدل، حتى مع الظالمين والكافرين، والتعاون على البر والتقوى في كل ما ينفع الناس، وكفُّ الأذى عنهم في المقابل.

كما حرَّم القرآن الظلم، ونهى عن القول بغير علمٍ، وعن الخيلاء والتكبُّر، وعن الإسراف والتبذير والبخل والتقتير في المقابل،

كذلك أعلى القرآن الكريم في كثير من آياته من قيمة الصبر، وخصوصًا في أوقات الشدة، وعند وقوع المصائب، وكذلك الرضا بالقضاء والقدر.

وفي القرآن الكريم كذلك، دعوات لعدم التنابز بالألقاب، والنهي عن المعايرة، وعن ذكر الإنسان لكل ما يسيء لأخيه الإنسان، ودعا إلى حسن المعاملة، والتواد والتعاطف والتراحم، وكل ما من شأنه أن يعضِّد من الأواصر الاجتماعية، وتحسين العلاقات بين الناس، وهو ما يصب تلقائيًّا في المساعدة على تقدم ورقي الأمة.

ودعا القرآن الكريم أيضًا إلى عدم التنابز بالألقاب، والنهي عن المعايرة، وعن ذكر الإنسان لكل ما يسيء لأخيه الإنسان، ودعا إلى حسن المعاملة، والتواد والتعاطف والتراحم، وكل ما من شأنه أن يعضِّد من الأواصر الاجتماعية، وتحسين العلاقات بين الناس، وهو ما يصب تلقائيًّا في المساعدة على تقدم ورقي الأمة.

هذا جانب، والآن مع جانب آخر للمجال الأكسيولوجي في القرآن الكريم.

الكليات الأخلاقية وموضعها من القرآن الكريم

الإطار الثاني الذي تناول فيه القرآن الكريم الأمور الأخلاقية، هو الإطار المُخصَّص؛ حيث تناولت آيات عدة صفة أو أكثر، بالنهي أو التحفيز، بحسب طبيعتها، سلبًا أو إيجابًا، وكلٌّ منها تمثل جانبًا مهمًّا من بنيان أي مجتمع، وليس مجرد نافلة قول في سلوك الإنسان العام أو الخاص.

ولو وقفنا الآن أمام بعض أهم مشكلاتنا الأخلاقية، في مجتمعاتنا العربية والإسلامية؛ وهي الزنا والعلاقات غير الشرعية؛ فإننا سوف نجد أننا أمام قيم أخلاقية كبرى في القرآن الكريم تتعامل مع هذه المشكلة، وتضع لها الحدود القاطعة التي يحافظ بها على البنيان المجتمعي، الأخلاقي والمادي.

ومن الآيات التي تستلفت الانتباه في القرآن الكريم في هذا الصدد؛ قوله تعالى في سُورة "الأعراف": ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾.

في هذه الآية؛ وضع الله تعالى الفواحش، ومنها الزنا، أو لعله هو الزنا نفسه وفق مفسِّرين، حتى قبل الشرك بالله تعالى، وهو أمرٌ جلل؛ حيث عقيدة التوحيد هي أساس خلق الكون كله، وهي مقصد خلق الإنسان؛ في صورة إفراده لله عز وجل بالألوهية والعبادة، وعندما يقدم اللهُ تعالى جريمة على جريمة الشرك به؛ فإن هذا يؤكد لنا عِظَم وجسامة هذا الذنب.

وتجريم الزنا لهذه الدرجة لا يضمن حفظ الأنساب فحسب، وإنما كذلك يضمن الاستقرار المجتمعي بالكامل، فالزنا هو أحد أهم أسباب الطلاق والتفكك الأسري، وبالتالي؛ فإن محاصرة هذه الظاهرة تضمن سلامة الأسرة، التي هي ضمانة بقاء أي مجتمع.

ولننتقل إلى جانب تربوي آخر في القرآن الكريم، ويرتبط بدوره بآفة هي من ألعن ما نعاني منه اليوم، وهي الكذب.

ونتخيَّر في هذا الإطار آية واحدة تكفي لفهم موقف القرآن الكريم من الكذب وكيف ذَمَّ فيه، فيقول تعالى في مستهل سورة "المنافقون": ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾، ومن المعلوم أن المنافقين هم أسوأ فئة من البشر، وهم في الدرك الأسفل من النار كما قال الله تعالى في قرآنه العظيم.

في المقابل؛ يدعونا الله تعالى إلى الصدق، ونختار من القرآن كذلك آية لها دلالة نوعية في هذا الصدد، وهي الآية (٤١) من سُورة "مريم"، وفيها يقول الله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِبۡرَٰهِيمَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقٗا نَّبِيًّا﴾.

وهنا وضع الله تعالى الصدق والوفاء بالوعد كخصلتَيْن حميدتَيْن، على رأس سُلَّم صفات النبوة.

وفي ذات السُّورة، هناك ما يؤكد ذات المعنى، ففي الآية (٥٤)، يقول الله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِسۡمَٰعِيلَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلۡوَعۡدِ وَكَانَ رَسُولٗا نَّبِيّٗا﴾، وفي الآية (٥٦)، يقول عز وجل: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِدۡرِيسَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقٗا نَّبِيّٗا﴾.

في إطار آخر، نهى القرآن الكريم نهيًا قاطعًا عن الغيبة والنميمة، والظن السيء، وكل ما من شأنه تحقيق مرامي الشيطان الرجيم، في التفرقة بين بني آدم، وغلَّظ في النهي عن ذلك بصورة مروعة فعلاً، بحيث يعظُم الجرم بما تأباه الفطرة السليمة.

فيقول تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجۡتَنِبُواْ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعۡضَ ٱلظَّنِّ إِثۡمٞۖ وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغۡتَب بَّعۡضُكُم بَعۡضًاۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمۡ أَن يَأۡكُلَ لَحۡمَ أَخِيهِ مَيۡتٗا فَكَرِهۡتُمُوهُۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٞ رَّحِيمٞ﴾ [سُورة "الحجرات"، - الآية ١٢].

العبادات.. من مكارم الأخلاق

والإطار الأخلاقي والقيمي في القرآن الكريم أوسع من مجرد سلوك، أو فِعلٍ، خاطئ فيُنْهَى عنه، أو جيد فيُحبَّذ، ويكون محط دعوة وتأكيد من رب العزة، بل إن الأمر أكبر من ذلك، ويشمل أهم مكوِّن من مكونات الإسلام، وهو الجانب

الخاص بالعبادات، والتي هي أساس اعتراف الإنسان بألوهية الله عز وجل، وإفراده بها وبالعبادة.

فيقول الله تعالى في سُورة "المؤمنون": ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝١ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ۝٢ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۝٣ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ۝٤ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝٦ فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ۝٧ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ۝٨ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ۝٩ أُولَٰئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ ۝١٠ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

ومن ذلك قوله تعالى أيضًا: ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ۖ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ۗ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [سُورة "البقرة" – الآية ١٧٧].

ولعل هذه الجزئية، التي نجد فيها الأخلاق جنبًا إلى جنبٍ مع العبادة، ما يؤكد على أهميتها في القرآن الكريم، والمكانة العظيمة التي وضعها الله تعالى لها.

....

وفي الأخير؛ فإننا إذا ما أردنا أن نستعيد خيرية الأمة؛ فما علينا إلا أن نعلِّم أبناءنا القرآن الكريم. ليكن شعار دعاتنا وساستنا ومربينا: "علموا أبناءكم القرآن"!

"حوار الحضارات".. بين الإرث الاستعماري وخطايا المستشرقين

بعد الثورة الفرنسية بفترة وجيزة، وقف رجل الدين البروتوستانتي، رابو سانت اتيان، أمام جلسة للجمعية التأسيسية الفرنسية، كانت تناقش البنود الخاصة بحرية المعتقد وحرية التفكير والتعبير؛ لكي يطرح قضية كانت شديدة الأهمية في ذلك الحين، وهي دمج الفرنسيين غير الكاثوليك في مختلف مفاصل المجتمع والسلطة في فرنسا الجديدة في ذلك الحين، من دون النظر إلى مذهبهم.

كان هذا المشهد التاريخي، هو أحد المشاهد المتأخرة التي جاءت لكي تضع نهاية لأحد أسوأ ألوان الصراع الديني في التاريخ، وهو ما يعرف بالحروب الدينية الأوروبية، التي استمرت طيلة القرون الوسطى، وبالذات في القرنَيْن السادس عشر والسابع عشر الميلاديَّيْن، بعد ظهور حركة الإصلاح الديني البروتوستانتية، على يد الراهب الألماني مارتن لوثر.

ومن بين هذه الحروب الدينية المتعددة التي نشبت بين الكاثوليك والبروتوستانت، حروب فرنسا الدينية التي استمرت خلال الفترة من العام ١٥٦٢م، وحتى العام ١٥٩٨م، وراح ضحيتها قرابة أربعة ملايين نفس بشرية، بسبب رفض الآخر وعدم التسامح معه.

وبعد معاهدة ويستفاليا في العام ١٦٤٨م، والتي أسست للدولة القومية الحديثة في أوروبا؛ خاضت الدول الأوروبية صراعات عدة فيما بينها، كان الدين والمذهب جزءًا منها، وإن كان الرداء الأساسي لها، هو صراعات النفوذ والمصالح والقوميات.

وأبسط دليل على ذلك، هو ما نجده في التاريخ من حروب نشبت في القارة وخارجها بين القوى والدول التي استمرت على المذهب الكاثوليكي وبين القوى والدول التي كانت على المذهب البروتوستانتي، وأن التحالفات بين هذه القوى والدول كانت تضم أصحاب المذهب الواحد، بينما كان كلاهما من خصوم الأمم المسيحية التي تنتمي إلى الكنائس المشرقية.

يجيء هذا المفتتح لأهميته في ظل تجدد الحديث في الوقت الراهن عن قضية حوار الأديان والحضارات، وما تتصل به في صدد قيمة التسامح والاختلاف.

ولقد كان لتولي بابا الفاتيكان، البابا فرانسيس، لمنصبه هذا في العام ٢٠١٣م، أثرٌ كبيرٌ في إعادة قضية حوار الحضارات، وإشكالية التسامح والتعاطي مع المخالِف، إلى فضاء الحديث على المستوى الرسمي والأكاديمي في الأوساط الدينية والسياسية الإسلامية، وخصوصًا في أوساط كانت على قدر من الاهتمام بهذه القضية، مثل الأزهر الشريف في مصر.

وكانت الزيارة الأخيرة التي قام بها البابا إلى مصر، ولقاءه مع الإمام الأكبر، الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر، وجولات هذا الأخير التي سبقت هذه الزيارة أو تلتها، إلى عدد من البلدان الغربية؛ مفتاحًا مهمًّا لتجدد هذا الحديث الذي هو أقرب إلى الجدل الخلافي؛ حيث الكثير من الاعتبارات السياسية و – الأهم – العقيدية، التي تقول بأنه لا يمكن الوصول به – هذا الحوار – إلى المستوى الذي يتصوره أصحاب النظرة المثالية.

ويعود ذلك إلى العديد من الأمور التي تعايشها الأمة العربية والإسلامية على وجه الخصوص، باعتبار أنها الطرف الأصيل الأول في هذه الدعوات إلى الحوار.

فالمصدق العملي أو الواقعي للجهود الحالية المبذولة من أجل إنجاح "حوار الأديان" أو "حوار الحضارات"، إنما هو بالأساس أواصر العلاقة بين الحضارة الغربية التي تستند إلى الديانة المسيحية في منظومتها العقيدية والقيمية والاجتماعية، والحضارة العربية الإسلامية، التي يشكل الإسلام مكونها الأساسي.

ومن بين هذه الأمور، استمرار الغرب في سياساته العدوانية التي بدأها منذ ظهور الدولة الإسلامية الأولى في شبه الجزيرة العربية، عندما تحركت الدولة الرومانية والدويلات والإمارات المسيحية الحليفة لها في بلاد الشام وعلى أطراف شبه الجزيرة العربية، مبكرًا، فكانت غزوتا "مؤتة" و"تبوك".

وإذا كان العالم الإسلامي لم ينسَ للآن الحملات الصليبية التي هبت ريحها الخبيثة عليه في خاصرته الأهم، فلسطين وبلاد الشام وآسيا الصغرى ومصر، لقسمه إلى جناحَيْن متباعدَيْن، بالرغم من أنها قد مرَّ على آخرها حوالي ثمانية قرون؛ فإنه من باب أولى التأكيد على أن إرث الاستعمار الغربي في بلدان الأمة في الوقت الراهن، والذي لا يزال حيًّا ومؤثرًا، يشكل أكبر عقبة في طريق إصلاح ذات البَيْن.

فالصراعات الراهنة بين الدول العربية والإسلامية؛ نشأت بسبب فِعْل الاستعمار الأوروبي ثم السياسات الأمريكية بين ظهرانينا.

فالصراعات الحدودية، جاءت بسبب ترسيم الدول المستعمِرة السابقة لها بالشكل الذي يضمن حدوث هذه الصراعات بين الدول المختلفة، من أجل إضعافها وشغلها.

كذلك الصراعات الطائفية والمذهبية والعرقية التي نراها في أماكن عدة من العالم العربي في الوقت الراهن، جاءت بسبب السياسات الاستعمارية – والمستمرة بصورة أو بأخرى للآن – لإثارة النعرات الشعبوية والطائفية والمذهبية الضيقة بين شعوب الأمة، وبين المسلمين ومسيحيي المشرق، المستهدفين بدورهم بهذا المخطط.

والدور الأوروبي الغربي واضح تمامًا في إسقاط الدولة العثمانية التي كانت تمثل الإطار السياسي الجامع لكل شعوب المنطقة، وكان يضمن معالجة الخلافات فيما بينها في إطار كون هذه الشعوب إنما هم رعايا دولة واحدة.

وحتى وقتنا الراهن، كيف يمكن تصوُّر نجاح دعوات حوار الحضارات، بينما جرائم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، موجودة في كل مكان من بين ظهراني الأمة، من أفغانستان شرقًا، وحتى نيجيريا ومالي غربًا، مرورًا بالعراق وفلسطين والصومال.

وفي مرحلة ما بعد ما يُعرَف بالربيع العربي، نجد الغرب شريكًا أساسيًّا في الجرائم الحالية التي ارتكبتها أنظمة وحكومات قمعية ضد شعوبها، بدعم هذه الأنظمة، وعدم الضغط عليها بالشكل الكافي.

وفي سوريا وليبيا على وجه الخصوص؛ يبدو الغرب راضيًا أتم الرضا عن استمرار الحروب الداخلية في هذه البلدان، بل ويعمل على تغذيتها بشتى السُّبُل، باعتبار أنها فرصة مهمة لاستمرار الأزمات الداخلية للأمة، وبالتالي، تعطيلها عن أية مشروعات للنهوض الحضاري والوحدة، ويجدون في ذلك دعمًا من عدد ليس بقليل من الأنظمة والحكومات العربية والإسلامية.

عائق آخر يقف في هذا الصعيد، وهو الصورة الذهنية للعرب والمسلمين، والتي رسمها غير المنصفين من المستشرقين عن العرب والمسلمين، كـ"أمم وحشية" خاملة، بينما الإنتاج الحضاري العربي والإسلامي، كان وراء النهضة الأوروبية الحالية منذ بدء خروج القارة العجوز من عصورها المظلمة.

وبالتالي؛ فإنه لا يمكن للرأي العام الغربي الذي تربى على أساس أفكار أن العرب والمسلمين "همج" و"متوحشون" و"غير حضاريين" وغير ذلك من الأفكار السلبية، أن يقبل بدوره حوارًا مع هكذا أمم.

بينما العكس هو الصحيح؛ فمهما حصل في عالمنا العربي والإسلامي من صراعات؛ لا يمكن أبدًا قياسه لا على المستوى الزمني ولا على مستوى عدد الضحايا، بما وقع في أوروبا؛ حيث مئات الملايين من البشر سقطوا ضحايا عدم التسامح وقبول الآخر كما في الحروب الدينية.

ولكننا الآن نرى كيف تصوِّر الحملات الإعلامية التي تتناول سياسات وأنشطة تنظيمات غامضة المنشأ والهوية، مثل تنظيم الدولة "داعش"، وتصورها على أنها هي الإسلام ولا شيء سواها!

كذلك، لا يمكن بحال أن نتصور نجاحًا لحوار حضاري يتجاوز الحركة الإسلامية الوسطية بمرجعياتها المختلفة، والتي هي متهمة الآن بـ"الإرهاب" من جانب حكوماتها وحكومات الدول الغربية.

فالحركة الإسلامية، بمختلف تلاوينها، تسيطر على بل وتمثِّل شريحة عريضة من الشارع العربي والمسلم، سواء في العالم العربي والإسلامي، أو في أوروبا والولايات المتحدة ودول العالم الأخرى.

وهنا يبدو من الواضح أن ديناميات عملية "حوار الحضارات والأديان" تكاد تقتصر على الأزهر الشريف وبعض المؤسسات الإسلامية الأخرى، من دون باقي الأطر المؤسسية التي تعبر عن المسلمين في العالم كله، وهو في أبسط معانيه؛ يؤكد على أنه ليس حوار حضارات، وإنما حوار حكومات وقوى سياسية ذات طابع رسمي.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن نجاح هذه المسألة يقتضي جهدًا طويل المدى، يبدأ بنبذ الغرب لماضيه الاستعماري، والعمل على إصلاح ما أتلفه من خلال دعم خطط الانتقال السياسي لحكومات ديمقراطية، ودعم التنمية وقيم حقوق الإنسان والحَوكَمَة.

بالإضافة إلى تحسين طريقة التناول الإعلامي لقضايا العالم العربي والإسلامي، ورسم صورة ذهنية مخالفة – حقيقية – للعرب والمسلمين، وتنقية كتب المستشرقين من الشبهات والمزاعم الموجودة فيها، والاعتراف بالفضل الحضاري للحضارة

الإسلامية على العالم، ودمج جميع الأطراف بما فيها الحركات الإسلامية المختلفة التي تحمل مشروعًا حضاريًّا، في هذا الحوار.

ومن دون ذلك؛ يمكن القول إن الأمور سوف تظل تدور في سياق اللقاءات والتصريحات البروتوكولية، من دون كبير فاعلية، في السعي إلى تحقيق الهدف الرئيسي من وراء ذلك الجهد، وهو تعزيز قيم السلام والتسامح والحوار في العالم.

سُنَن العمران والتطور بين المسلمين وغيرهم.. الدين كركيزة أساسية في حضارة الإسلام

هناك مجموعة من القوانين الربانية الثابتة التي تحكم صيرورات العمران البشري والتطور الحضاري، هذه القوانين فيها عدد من الحتميات التي قدرها الله عز وجل، على الإنسان في حياته، على المستوى الخاص، وعلى المستوى الجَمْعي العام؛ لا يمكن تجاوزها.

تلكمَ هي حقيقة بديهية لا يمكن إنكارها، في ظل ما أبرزته القرون المتطاولة الماضية من أدلة عليها، تمثلت في سُنن صعود وانهيار الحضارات والأمم الإنسانية المختلفة، استخلصها المؤرخون وعلماء الاجتماع والاجتماع السياسي.

هذه القوانين التي كان المسلمون هم أول من فصَّلها وتكلم عنها، وخصوصًا ابن خلدون وأساتذته العِظام، مثل ابن أبي الربيع، وغيرهما، اعتمدت على مصدر مهم من مصادر المعرفة التاريخية، وهو القرآن الكريم، بالإضافة إلى تحليل ما نقلته كتب الأولين والمؤرخين اليونان والمصريين ومن حضارة بلاد الرافدين؛ حول الأمم السابقة، وكيف ظهرت، وكيف سادت، وكيف اندثرت.

ولكن، ومثلما كان الإسلام ناسخًا لما قبله من تشريعات ومناهج، باعتباره دين الله، الخاتم، الذي بعث به محمدًا ﷺ، لعباده كافة، وكان مجددًا لعقائد الإنسان التي بدلها المبدلون، طيلة القرون التي سبقت بعثة الرسول الكريم ﷺ، وللجوانب

الروحية والأخلاقية لدى البشر؛ فإنه أيضًا رافق نزوله، الكثير من المتغيرات التي قدَّرها الله عز وجل على عدد من سننه وقوانينه في خلقه.

فنزول الإسلام، بدَّل من قانون إهلاك الأمم الكافرة والمنحرفة عن منهج الله تعالى، وذلك لأن دين الله عز وجل قد وُضِعَ دينه الشامل الكامل في الأرض، إلى آخر الزمان، حتى عندما يأذن رب العزة سبحانه وتعالى برفع الإيمان من بين ظهرانيي البشر، ورفع القرآن الكريم من الأرض.

كما فرض الله تعالى بعض التغيير في القوانين والسُّنن العمرانية المتعلقة بأمة الإسلام، فيما يخص عوامل صعودها وضعفها ودوالها، ولن نقول زوالها؛ لأن أمة محمد ﷺ، باقية إلى أن يأذن الله تعالى برفع الإيمان من الأرض.

ويعود ذلك إلى أن أمة الإسلام هي أمة التكليف، وبالتالي؛ فإن عليها الكثير من الواجبات ومعالي الأمور التي يجب أن تقوم بها، من أجل تحقيق الرسائل الأهم من خلق الإنسان ونزوله إلى الأرض، وعلى رأسها عبادة الله عز وجل، وحده لا شريك له، وإقامة شريعته في أرضه، وإنفاذها بين عباده، وذلك تحريرًا للإنسانية من ربقة العبودية لغير الله تعالى، وإخراجها من ظلمات جهالة الروح والعقل، والمادية الوحشية، إلى ساحات النور البيِّن، والرحمة والأخلاق.

ولقد فرض ذلك الكثير من الاختلاف في قوانين صيرورات وحركة الحضارة الإسلامية، عن تلك التي تحكم باقي الحضارات الإنسانية، سواء التي سبقت ظهور الحضارة الإسلامية، أو تزامنت معها، ولم تدخل في دين الله عز وجل بعد.

أهم هذه القوانين هو ذلك المتعلق بعوامل الارتقاء والصعود، والتراجع والدوال، التي تحكم الحضارات الإنسانية ما بين أمة محمد ﷺ، والأمم الأخرى.

فالأمم الأخرى، تحكم حضاراتها قوانين الأسباب، بنوعَيْها، المادية والمعنوية، ويعود ذلك إلى عدد من الأمور التي قدرها الله عز وجل، باعتباره العدل، ويعني ذلك أن الله عز وجل لا يبخس الناس أشياءها، وما دام قد عملوا، حتى ولو كفروا؛ فإنه لن سبحانه، يترهم أعمالهم.

أما أمة الإسلام، فإن القانون الأساسي لسيادتها أو تبعيتها، صعودها وهبوطها، هو مدى التزامها بالأساس بتعاليم دين الله عز وجل، والسُّنة الرئيسية للقيام والاستمرار؛ هي التعلق بالدين بمعناه الشامل والعميق، والذي يقدِّم مناطات التكليف على ما عداها، وهي العقل والحرية.

وأدلتنا في ذلك عديدة، فمن القرآن الكريم، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [سُورة "البقرة"- الآية ١٢٦].

هناك يتعهد الله عز وجل برزق المؤمن والكافر على حد سواء، من رزق الدنيا المادي، أما فيما يتعلق بعظيم الأمور، من تكليفات ودعوة لدين الله، وإمامة الناس وهَدْيِهم؛ فإن الله تعالى يصطفي من عباده لها من يشاء، ومن هو على قدر هذه المسئولية.

ففي ذات السياق الذي جاءت فيه الآية السابقة، يقول الله عز وجل: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، هنا جعل الله تعالى النبوة وفضل أستاذية وسيادة العالم، لمن آمن فقط.

وتدل هذه الآية على أن هناك اختلاف كبير في تصاريف الله عز وجل في خلقه، بين الأمم المختلفة، ما بين أمة مؤمنة، وأخرى كافرة ظالمة لنفسها.

وقبل التفصيل في هذه النقطة؛ فإنه ثَمَّة ملاحظة هنا، يجب التأكيد عليها، وهي أهمية الدين في حياة الإنسان المسلم، وفي حياة كل إنسان صحيح الفطرة، بل إن الدين جزء من الفطرة البشرية نفسها.

ففي المجتمعات الإنسانية البدائية، التي لم تصلها بعد رسالة الحضارة الإنسانية؛ نجد أن أهل هذه المجتمعات، يخلقون لأنفسهم دينهم الخاص، ويجعلون له المرجعية الأساسية في حياتهم، وتسير أمورهم وفق ما يتصورون أنه تعاليمه.

وهو أمر موجود في كل المجتمعات الإنسانية، حتى الوحشية منها وفق ما توصل إليه علماء الأجناس أو الأنثروبولجي؛ حيث هناك دائمًا- على الأقل- فكرة "القوة أو القوى الغيبية" التي تحكم حياتهم، والعالم من حولهم.

المكوِّن القيمي وأسس الحضارة في الإسلام:

وبالعودة إلى سياق الحديث الرئيسي، حول الدين كركيزة أساسية في حضارة الإسلام؛ فإننا نجد ذلك قانونًا راسخًا شديد الوضوح؛ لو تتبعنا تاريخ الحضارة الإسلامية، فهي كانت في قمة أمم العالم، وعلمت الآخرين،

وقادتهم من ظلمات الجهل المادي والعقيدي، إلى نور العلم والمعرفة بمختلف ألوانها وأشكالها، مع الأخذ بسنن التراكم الحضاري، من خلال الارتكاز على المُنتج الفكري والعلمي للأمم السابقة، بما في ذلك الأمم التي كانت على غير الديانات السماوية، مثل الحضارة اليونانية والفارسية، من خلال أدوات الترجمة والنقل وغير ذلك.

ويعود ذلك إلى المكوِّن القيمي الذي يحتويه الإسلام كدين شامل، أنزله الله تعالى صالحًا لكل زمان ومكان.

فهذ المكوِّن القيمي، يتضمن مختلف عوامل نهوض الحضارات، وعلى رأسها المرتكزات الأخلاقية الأساسية التي تنهض بها الأمم والمجتمعات، وعلى رأسها العدل والعلم والإعلاء من شأن العقل وقيمة الحرية والمساواة، وإفساح المجال أمام شراكة مجتمعية حقيقية في البناء، ثم جني الثمرة بعد ذلك، أو ما يطلق عليه علماء السياسة، العدالة التوزيعية في الثروة والسلطة، ضمن باقي قواعد الحكم الرشيد، التي أكد عليها الإسلام، مثل الشفافية والمسئولية والمحاسبة، واحترام حقوق الإنسان، والإعلاء من قيمة القانون والعدالة الاجتماعية.

وفي تفصيل ابن خلدون لتاريخ الدولة الإسلامية كنموذج لشرح المراحل والأطوار التي حددها للدولة؛ سوف نجد دائمًا أن مراحل الصعود كانت مرتبطة بمدى تمسك الأمة بتعاليم الدين الخالص، وعندما تكون للدنيا الغلبة؛ يكون التراجُع والدوال، وهو أمر جليٌّ شديد الوضوح في محطات دولة النبوة والخلافة الراشدة، والدولة الأموية من بعدها، ثم دولة الخلافة العباسية.

فطور التأسيس للدولة والحضارة الإسلامية بشكل عام، عند ابن خلدون، هو عهد الرسول الكريم ﷺ، وعهد الخلفاء الراشدين الأربعة المهديين من بعده.

وفي هذه المرحلة، قضى الإسلام على شكل العمران البشري القائم في مرحلة الجاهلية، والذي كان قائماً على العصبية القبلية، وأسس محلها قواعد الأخوة الإنسانية، والأخوة في الدين، فيقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ﴾ [سُورة "الحجرات"- الآية ١٣].

ويقول عز وجل في موضع آخر من السُّورة: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ﴾؛ حيث تمت المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، وبين الأوس والخزرج.

وبعد وفاة الرسول ﷺ، قامت الخلافة، وكان الحكم على منهاج النبوة، ولم يكن مُلْكًا، وكان القائمين عليه والمواطنين، محافظين على حياة البداوة من خشونة العيش والبعد عن الترف بالرغم من سعة المال الذي جاء من الفتوحات الإسلامية، لبلاد الشام والعراق وبلاد فارس.

فكان عمر بن الخطاب يرقِّعَ ثوبه، وكان المسلمون الأوائل بعيدون عن الانغماس في رغد العيش.

ثم يجيء طور الانفراد بالمجد، وقال ابن خلدون إنه الطور المحصور بين قيام الدولة الأموية حتى سقوط الدولة العباسية، وقال إن خلفاء بني أمية كانوا يسيرون على الحق حتى نهاية عصر عمر بن عبد العزيز "ثم بعد ذلك استعمل خلفاؤهم

طبيعة المُلك في أغراضهم الدنيوية، ونسوا ما كان عليه سلفهم من تحري القصد فيها واعتماد الحق، فانصرف الناس عنهم وأيَّدوا الدعوة العباسية".

ويضيف في مقدمته الشهيرة في هذا الصدد: "ثم صرف العباسيون المُلك في وجوه الحق ما استطاعوا حتى جاء بنو الرشيد، فكان منهم الصالح ومنهم الطالح، ثم أفضى الأمر إلى بنيهم، فأعطوا الملك والترف حقه، وانغمسوا في الدنيا وباطلها، ونبذوا الدين وراءهم فأذن الله بحربهم، وانتزاع الأمر من أيدي العرب جملةً".

.....

وفي الأخير، يقود ذلك إلى أمر شديد الأهمية، يجب أن تكون له حاكميته في حياة الإنسان المسلم، وهو أن تكون حياته كلها لله سبحانه وتعالى، خالقه ورازقه والمتصرف في أمره، وتكون حياة المسلم كلها مُسخَّرة لخدمة دين الله، وفي طاعته عز وجل.

ويقول الله تعالى في ذلك آمرًا نبيه ﷺ، وهو قدوة المسلمين وإمامهم: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [سُورة "الأنعام"- ١٦٢].

هذه الآية تشير بشكل لا لبس فيه، إلى أن الله عز وجل، لم يخلق الإنسان لخاصة الإنسان، وإنما خلقه لخاصة رب العالمين، وما الحضارة والعمران البشري وكل شيء؛ إلا لخدمة هذه الرسالة؛ أن نعبد الله تعالى على الأرض.

والمقصد بذلك العبادة الحقيقية التي تشمل فهم حقيقة العبادة، ودروسها الأخلاقية، فهذه هي أول مراتب الحضارة الإسلامية، ونربط هنا بين "الحضارة" وسمتها "الإسلامية"؛ لأن الحضارات الأخرى المادية يكفيها الأسباب لتنجح، أما نحن؛ أمة التكليف؛ فلا حضارة لنا من دون الدين.

روح الحضارة والعمران فيما جاء به الإسلام..
رسائل قرآنية واجبة القراءة!

كثيرًا ما تُنسَب المشكلات الراهنة التي تمر بها الأمة المسلمة إلى الدين، وذلك في إطار مخطط متكامل لفصل المسلمين عن دينهم وحضارتهم.

ومن نافلة القول في هذا الموضع، التأكيد على أن هذا المخطط، والذي يتخذ أشكالاً إعلامية ومجتمعية عدة، على تحقيق أكثر من هدف، الأول هو ضمان استمرار الأمة في حالة التخلف والتراجع الحضاري التي هي عليها في الوقت الراهن.

الهدف الثاني، وهو مرتبط بالأول، استكمال مخطط "تغريب العالم"، وسحب الحضارات الأخرى - والمسلمون ليسوا استثناءً - إلى بوتقة الحضارة الغربية بمنظومتها المادية، القائمة على قيم الليبرالية والعلمانية، والأسس القيمية للمسيحية واليهودية كما تم تحريفهما.

ويتم في إطار هذا المخطط، التأسيس لصورة ذهنية سلبية حول ما يمكن أن يفعله الإسلام بالعالم إذا ما حكم وتم التمكين له، وتشمل هذه الصورة الذهنية مجموعة من الجوانب التي تدور كلها حول مصطلحَيْ "التوحُّش" و"التخلف"، وكيف أن التمسك بأهداب الدين؛ قاد الأمة الإسلامية إلى وضعية التراجع الحضاري التي هي عليه.

هنا تبدو أهمية الدراسات العمرانية الإسلامية المذهب والهوية، والتي تركز على أمرَيْن أو جانبَيْن أساسيَّيْن، الأول هو إبراز أثر الإسلام في نهضة دولة الخلافة

الإسلامية، التي سادت العالم حضاريًّا وسياسيًّا، وكانت أكبر قوة اقتصادية وعسكرية – وهو عناصر قوة الدولة الأساسية وفق العلوم السياسية الحديثة – في العالم، ولمدة ألف عام.

وأهمية ذلك تكمن في أنها تبرز أن الإسلام قوة بناء، وأداة حضارة، وأن الإسلام – متى تم تطبيقه على النحو الصحيح – يملك كل النقاط الإيجابية والعملية اللازمة لبناء حضارة متكاملة الأركان، ومستمرة، وأن التخلي عن قواعده العمرانية، هو أول العوامل التي تقود إلى تطبيق قوانين دوال الأمم والحضارات التي وضعها الله عز وجل في خلقه.

الجانب الآخر، وهو مرتبط بما سبقه، يتعلق بضرورة إبراز الطابع المدني والعقلي في الإسلام، وفي مختلف ما سبقه من رسالات أنزلها الله تعالى على من اصطفى من عباده ؛ لأن هذه الأمور، هي التي تُعتبر أساس أي بناء حضاري.

ويقول وول ديورانت في موسوعته الشهيرة عن الحضارة، إنها "أي نظام اجتماعي يعين الإنسان على الزيادة من إنتاجه الثقافي"، وتتكون الحضارة من أربعة أركان، وهي الموارد الاقتصادية، والنظام السياسية، والتقاليد والأخلاقيات الحاكمة، والعلوم والفنون، وتتميز بالتراكم مثلها مثل الفعل الثقافي.

والحضارة، وفق ديورانت، تبدأ من حيث ينتهي الاضطراب والقلق، لأنه إذا ما أَمِنَ الإنسان من الخوف، تحررت في نفسه دوافع الطموح، وتحركت لديه عوامل الإبداع والعمران، مما يقود إلى المزيد من الفهم للحياة وازدهارها.

واختيارنا لتعريفات ديورانت هذه له قصد، وهو أن نورد المفاهيم الغربية الأساسية عن الحضارة وأركانها، لأن عثورنا عليها في القرآن الكريم، وفي سنن الأمم الأولى، والتي شهدت نزول كتب ورسالات فيها؛ يثبت بما لا يدع مجالاً للشك، في أن الإسلام أتى بقواعد العمران البشري التي تضمن قيام حضارة راسخة، تسود العالم بقيم العدل والمساواة والحرية.

كما يثبت سبق الإسلام لذلك؛ حيث الدراسات الحضارية وعلوم الاجتماع السياسي والإنساني، إنما نشأت في الغرب بعد بدء عصر النهضة، في القرون الوسطى، أي بدءًا من القرنَيْن الرابع عشر والخامس الميلاديَيْن، بينما الإسلام نزل على الرسول الكريم محمد ﷺ، في القرن السابع الميلادي.

فالقرآن الكريم، وفي سير الأنبياء والمرسلين الذين سبقوا النبي الخاتم، ﷺ، يقدم مختلف أركان عملية البناء الحضاري.

فوول ديورانت يتكلم عن أن الحضارة تبدأ عندما ينتهي الخوف والقلق، ويبدأ الأمن، وفي القرآن الكريم، يقول رب العزة سبحانه في ذلك، مخاطبًا قريشًا: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ ۚ أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَكْفُرُونَ ﴿٦٧﴾ ﴾ [سُورة "العنكبوت"]، وفي سُورة "قريش": ﴿ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ ﴿٤﴾ ﴾.

هنا القرآن الكريم يؤكد على أن الأساس الحضاري الذي نهضت منه قريش، وسادت به العرب، إنما هو الحرم والأمن ورغد العيش، وهي الأسس الأولية المتينة

التي تناولها ديورانت ودوركايم وروسو، وغيرهم من علماء الاجتماع وفلاسفة العمران في الغرب، وإن مال روسو إلى مخالفتهم في أهمية عامل الأمن؛ حيث قال بأن الحرية والديمقراطية مقدمتان على عامل الأمن، ولكنه لم يختلف على مكانته لدى الأمم والشعوب، وإنما كان يدعو إلى تقديم الحرية على الإحساس بالأمن.

والعمران صنو الحضارة، وكلاهما ضد الفساد والإفساد، وفي القرآن الكريم الأمر واضح: ﴿وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٧٧﴾﴾ [سُورة "القصص" – من الآية ٧٧].

وفي العالم العربي والإسلامي، ثَمَّة تجربة تكاد تقترب من أهمية تجربة ابن خلدون، ولكنها لم تلقَ الاهتمام الكافي من جانب علماء الاجتماع والعمران المحدثين، لدراسة ما في أدبياتها من مفردات حول قضية الدين والحضارة، وهي تجربة العلامة المصري رفاعة رافع الطهطاوي.

وغياب تجربة الطهطاوي عن علماء الاجتماع والعمران المسلمين المحدثين، يعود إلى فكرة خاطئة مأخوذة عنه، رسختها تاريخيًّا أدبيات رموز العلمانية والليبرالية في مصر والعالم العربي؛ عندما وضعوه في زمرة مؤسسي العلمانية العربية، وهو زعم باطل.

فلو طالعنا كتب الطهطاوي، وخصوصًا "تخليص الإبريز في تلخيص باريز"، و"المرشد الأمين"، و"مناهج الألباب"، سوف نجد طهطاوي إسلاميًّا بامتياز، فهو يدعو إلى تطبيق الشريعة، ويؤكد على أن القرآن الكريم أساس الدين، ويجب تطبيق أحكامه، وتقنين الشريعة الإسلامية.

كما يؤكد على السبق الحضاري والعلمي للخلافة العباسية على كل ما عداها من الأمم والحضارات الأخرى.

كما نقد رفاعة الطهطاوي، وخصوصًا في كتابه "تخليص الإبريز في تلخيص باريز"، عقائد الفرنسيين وقساوستهم، وانتقد سلوكيات المجتمعات الغربية بشكل عام، بما فيها المجتمع الفرنسي.

كما تحدث رفاعة الطهطاوي، بشيء من التفصيل في "المرشد الأمين"، و"مناهج الألباب"، عن الجهاد وفضيلة وفريضته على المسلمين، وهو ما لا يظهره العلمانيون بالمرَّة من الطهطاوي.

ومن بين ما يؤكده الطهطاوي في عمرانياته، ويقدم مكونًا إسلاميًّا خالصًا لعملية البناء الحضاري، ضرورة انضباط العقل بالوحي، وهو أمر مرفوض تمامًا من جانب العلمانيين الذين يعلون من قيمة العقل الإنساني على أي مصدر آخر من مصادر المعرفة.

ومن ذلك أيضًا، أن التمكُّن من القرآن الكريم، ومن السُّنَّة النبوية الشريفة، شرط لدراسة الفلسفة، حتى لا تخرج ولا تشط عن المألوف والصحيح من الأمور.

وفي هخذا يقول الشيخ عبد الرحمن بن حسن الميداني الدمشقي، في كتابه المهم "الحضارة الإسلامية.. أسسها ووسائلها وصور من تطبيقات المسلمين لها ولمحات من تأثيرها في سائر الأمم" الصادر عن "دار القلم" بدمشق، عن السبل الكفيلة بتحقيق التقدم والرقي الحضاريَّيْن، من خلال المنهج الإسلامي، ما ينزل به الوحي،

وما يتوصل إليه العقل بالبحث العلمي، ثم ما يكتسبه الإنسان عن طريق الاختبار والتجربة والممارسة التطبيقية مع الملاحظة الدقيقة لجوانب الخطأ والنقص، وما يستدعيه الكمال، وهو مرتبط بالممارسة العلمية كذلك.

ولو تركنا الطهطاوي وعمرانياته، والميداني وعقلياته، وذهبنا إلى ما قاله البحاثة حمزة حسن سليمان صالح، في دراسته المهمة "أسس الحضارة الإنسانية في القرآن الكريم"؛ سوف نجد الكثير من الدلالات القرآنية والتاريخية التي تؤكد على أن الإسلام بذاته، هو الذي أقام حضارة المسلمين.

فيقول إن "الناظر إلى بداية نشوء الحضارة الإسلامية لا يجد فيها أي تأثر أو أي ارتباط بالحضارات السابقة أو المعاصرة لها، لا تأثُّرًا إيجابيًّا ولا تأثُّرًا سلبيًّا، ذلك لأن الإسلام أوجد نمطًا من العيش مختلفًا كل الاختلاف عن كل أنماط العيش السابقة له والمعاصرة، وأحدث انقلابًا جذريًّا في المجتمع بحيث لم يترك ناحية من نواحيه إلا وطالها وأحدث فيها التغيير من أساسها".

وكما أسلفنا؛ فإن القرآن الكريم، به الكثير من الآيات التي إذا ما تدبرناها؛ سوف نجدها تتناول عوامل نهوض وأسباب استمرار الحضارات.

ونأخذ فقط ما يتعلق بنظام الحكم في الإسلام، لأنها قضية مهمة تشغل بال الكثيرين ممن لا يعلمون حقيقة هذا الدين، وما الحال لو تم التمكين له، وهي أسئلة ظهرت وتكاثرت مع صعود الإسلاميين إلى الحكم في بعض بلدان الربيع العربي.

ولننظر فقط إلى قضية الحق وأهميتها في الحكم والبناء العمراني، والاجتماعي والسياسي السليم، والتي هي في مقام عملية الحكم، صنو قضية العدالة، وكلاهما، الحق والعدل من الأسماء الحسنى التي اختارها الله عز وجل لنفسه!

فنظام الحكم في الإسلام يقوم على الحق والعدل، وهي الأسس الركينة لاستمرار المجتمعات والحضارات، ومن دونها تسود الفوضى، وفي القرآن الكريم، أبرز رب العزة الإسلام هذه القاعدة كأساس للعلاقة بين الحاكم والمحكومين، محذرًا القائمين على شئون الحكم من اتباع الهوى؛ فتسقط الدولة في مهاوي الظلم، وبالتالي تنهار وتذهب ريحها.

ومن بين ما ورد في القرآن الكريم في ذلك قوله تعالى: ﴿فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ﴾ [سُورة "ص" – من الآية ٢٦]، ويقول كذلك: ﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَ ﴾ [سُورة "المائدة" – من الآية ٤٩].

.....

وفي الأخير؛ فإن التاريخ يخبرنا أن الإسلام أقام - وحده – حضارة العرب والمسلمين، كما كان هو الركيزة الأساسية لقيام حضارات أخرى، على رأسها الحضارة الغربية، وهو ما اعترف به حتى غلاة الفلاسفة الغربيين، مثل جوستاف لوبون، والمنصفين منهم، مثل جورج سارتون، الذي قال في كتابه "مقدمة في تاريخ العلم": "إن الجانب الأكبر من مهام الفكر الإنساني اضطلع به المسلمون؛ فالفارابي أعظم الفلاسفة، والمسعودي أعظم الجغرافيين، والطبري أعظم المؤرخين".

ولكن لم يكن ذلك أن يتم لولا أن كانت البداية بالتربية النبوية الأخلاقية، وبناء الفرد في المرحلة المَكيَّة من البعثة، ثم بناء الدولة والمجتمع في المرحلة المدنية من بعثة رسول الله ﷺ.

إذًا؛ فالإسلام هو صنو العمران، والمعادل الإيجابي للتقدم البشري، وفي المقابل؛ فهو المعادل السلبي لكل ما هو يتعلق بالتخلف والرجعية والخراب الذي ينادي به الآن خصوم الأمة!

قضية نهضة الأمة وشروط النهوض في القرآن الكريم

ظهرت الصحوة الإسلامية، سواء في نسختها المعاصرة، أو في تجاربها المختلفة عبر التاريخ الإسلامي من أجل أهداف محددة تشترك فيها مختلف التجارب الصحوية الإسلامية عبر التاريخ، وعلى رأسها، إعادة ربط المسلمين بدينهم، وفهمهم له بشكل صحيح، وكيفية استعادة الأمة لخيريتها ونهوضها مرَّة أخرى، في كل فترة من فترات الانحطاط الحضاري التي كانت تمر بها.

وبالرغم من تعدد مدارس النظر إلى هذه القضية، سواء في توصيف الواقع وأسبابه، أو طرائق التعامل معه، إلا أنها اتفقت على أن مبدئ الأمر ومنتهاه، هو أن التعامل مع المأزق الحضاري الذي تمر به الأمة، لن يكون إلا من خلال القرآن الكريم.

وفي القرآن الكريم، بجانب تعاليم الشريعة التي ارتضاها الله عز وجل لعباده، نجد الكثير من قواعد العمران بالمفهوم العلمي الواسع للعمران، والتي يمكن أن ينهض على أساسها بنيان متين من النهضة والحضارة.

وتشمل هذه الجوانب الكثير من التبويبات الموضوعية المتنوعة التي قام علماء كثيرون بتصنيف آيات القرآن الكريم إليها، فهناك آيات الأحكام، والتي هي من أهم ما يكون في إنهاض العمران الاجتماعي، في مجال الأخلاق والأسرة والمعاملات، وهناك القصص القرآني الذي يعطي صورة وافية عن عوامل قيام ونهوض الأمم، وكذلك هلاكها، وغير ذلك من التبويبات.

ومن بين الآيات اللافتة في القرآن الكريم عن هذا الأمر، قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَىٰنِي رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًاۚ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [سُورة "الأنعام" – الآية ١٦١].

وفسَّر علماء ثقاة، ولغويون عبارة "دِينًا قِيَمًا" الواردة في الآية، بمعنى أنه ذلك الدين الذي تقوم بقواعده أمور الناس وشؤونهم، كما في القرطبي، وفي القاموس "المحيط" و"لسان العرب"، وغير ذلك.

وهي آية بخلاف أنها تكشف التناول القرآني لقضية النهضة بمعناها الواسع، وأهمية الدين في هذا الصدد، أي في شأن ضبط أحوال الناس بالشكل الذي يعينهم على تحسين أحوالهم والقيام بأمورهم؛ فإنها كذلك تشير إلى أن القرآن ذاته هو المعين الأول لذلك؛ حيث إن المصدر الأساسي لهذا الدين القيِّم، هو القرآن الكريم.

ويرى البعض أن إبراز هذه السمة في كتاب الله عز وجل، لا يتعلق بالمسلمين فحسب، وإنما هو على أكبر قدر من الأهمية أمام غير المسلمين في ظل الحرب الراهنة التي يقوم بها خصوم الأمة من أجل تشويه الدين ومفاهيم العمل الإسلامي والمشروع الحضاري للإسلام بشكل عام، فهي إذا قضية دعوة في المقام الأول.

وفي هذا؛ فإننا نقف أمام أمور أساسية تكلم عنها القرآن الكريم، ووجَّه إليها تشكِّل فيما بينها منظومة متكاملة للنهضة والعمران، في مختلف المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي الأمور المادية، التي تتضمن المعاملات وكذا، والمعنوية، التي تتضمن البنية الأخلاقية التي يقوم عليها كل ذلك.

والمجال الأول، هو العقيدة، وهو أمر مهم أن ندركه في سياق مختلف عن مفهوم أهمية العقيدة التقليدي كما نفهمه كمسلمين.

فبالنظر إلى تجارب النهضة والتنمية والعمران لدى الأمم الأخرى؛ فإننا نجد أن غالبية هذه التجارب الناجحة قامت على أساس إيمان راسخ بعقيدة أو أيديولوجية معينة.

وهو أمر موجود في حالة حضارة أمة الإسلام؛ فإنه الإيمان الراسخ بالعقيدة كما وضَّحها القرآن الكريم؛ كانت هي – وفق الكثير من المؤرخين والعلماء – أهم عامل ساهم في القيام والرسوخ السريعَيْن لدولة الإسلام الأولى، ونجاحها في تسيد العالم القديم بالكامل صانعةً دولة العدل والرخاء التي قضت على إمبراطوريات الظلم والاستعباد، في عقود قليلة من الزمن، بشكل لم تحققه أية قوى أخرى عبر التاريخ.

يلي ذلك البنيان الأخلاقي الذي ينهض على أساس هذه العقيدة، ويكون حلقة الوصل بينها في المجال الإيماني، وبين تطبيقها على أرض الواقع في صورة تعاليم تقوم على أساس العدل والمساواة والحرية في إطار منظومة الشريعة، مما يتيح الفرصة أمام المجتمع للانطلاق والبناء في ظل وجود أسس سليمة لبنائه.

وهذا يتصل بدوره بمجال آخر ورد صراحة في القرآن الكريم، وهو مجال "التمكين"، والذي أهم مقاصده إقامة الشريعة، وعبادة الله تعالى في الأرض.. يقول عز وجل: ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٤١﴾ ﴾ [سُورة "الحَج" – الآية ٤١].

وفي المقابل؛ فإن عدم القيام بواجبات وتكاليف هذا التمكين، يستوجب هَلَكَة القوم وهدم الله عز وجل للعمران الذي أقاموه، لأنه أقيم على الباطل، فلا شيء باطل مثل عدم القيام بعقيدة التوحيد، مهما كانت الإنجازات في المجالات الأخرى الدنيوية.

وهي سُنَّة واضحة في القرآن الكريم عندما تكلم الله تعالى فيه عن الأمم السابقة، وأسباب هلاكهم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا وَجَعَلْنَا ٱلْأَنْهَٰرَ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَنشَأْنَا مِنۢ بَعْدِهِمْ قَرْنًا ءَاخَرِينَ ﴿٦﴾﴾ [سُورة "الأنعام" – الآية ٦].

ثم بعد ذلك، نجد الأمور العملية المهمة في مجال أية نهضة حضارية وفق ما أجمع عليه علماء الاجتماع والعمران عبر التاريخ، وهي الاستخلاف في الأرض.

وبجانب إقامة الشريعة وعبادة الله تعالى ونشر عقيدة التوحيد؛ فإن آيات القرآن الكريم التي تناولت قضية استخلاف الله تعالى للإنسان، ومهمته فيها؛ فإن القرآن الكريم أشار إلى ثلاثة نواميس أساسية، ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالنهضة والبنيان الحضاريَّيْن، وهي:

- عمارة الأرض.. ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [سُورة "هود" – من الآية ٦١].
- الإصلاح.. ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾﴾ [سُورة "هود" – من الآية ٨٨].

- التغيير، والذي يكون إلى الأصلح والأكمل وفق ما عرضه القرآن الكريم من مظاهر الكمال.

وفي سُورة "النور" هناك آية من جوامع الكَلِم في هذا الأمر، وفيها يقول تعالى: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾.

وفي دراسة له نشرتها مجلة "الشريعة والدراسات الإسلامية" الكويتية، العدد (٩٤)، سبتمبر ٢٠١٣م، يحدد الدكتور حامد بن يعقوب الفريح، أستاذ الدراسات القرآنية بكلية التربية في جامعة الدمام السعودية، دعائم عدة أتى بها القرآن الكريم أثبت التاريخ أنها أهم دعائم نهضة أية أمة.

وبدأها بتكريم الإنسان، ثم الحرية، والعدل، والإعلاء من قيمتَيْ العقل والوقت، والعمل المتقن، والعمل الجماعي، والأخذ بالأسباب المادية، ثم فهم قاعدة الجزاء من جنس العمل، والمشاركة بين الراعي والرعية، وصولاً إلى المجتمع الموحَّد، أو الوحدة الإسلامية في حالة أمة الإسلام، وكلها لها آيات تدل عليها في القرآن الكريم.

وعلى أبسط تقدير؛ فإنه في شريعة الإسلام؛ فإن العقل والحرية هما مناطا التكليف أصلاً، واستنبط العلماء ذلك من القرآن الكريم، بينما كرامة الإنسان ذكرها القرآن

الكريم بوضوح؛ ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ٧٠﴾ [سُورة "الإسراء" - الآية ٧٠]، فيما العدل في الأساس هو أساس استقرار الكون واستمراره في الأصل، وهكذا.

وكما تقدَّم؛ فإن التاريخ الإنساني العام، والتاريخ الإسلامي، يثبت أن القواعد التي وضعها القرآن الكريم، وفي حالة التاريخ الإسلامي؛ فإن دولة النبوة الأولى، ودولة عمر بن الخطاب (رضي اللهُ عنه)، وسائر النماذج الناجحة التي سارت على قاعدة النهضة القرآنية، والنموذج التفسيري الذي قدمه الرسول الكريم ﷺ لها في دولة المدينة؛ قد قامت على أسس القرآن الكريم حرفيًّا.

وفي الأخير؛ فإن إعادة اكتشاف كتاب الله تعالى من جانب المسلمين بهذا المعنى؛ يعني أنهم غيروا مضطرين للبحث عن حلول لمشكلاتهم خارج دينهم ومرجعياتهم الأساسية، وعلى رأسها القرآن الكريم، ويجيب بوضوح على سؤال كيف الإسلام هو – بالفعل – الحل لأزمات الأمة والإنسانية كافة.

قضية العدالة بين الفلسفة الإسلامية والفلسفات الغربية

تُعتبر العدالة هي أهم الأركان التي يقوم عليها العمران البشري السليم، بل إن العدالة بصورها المختلفة، ومختلف أركان معاني المصطلح ومحتواه، مثل التوازن، هي ضمانة استمرار الحياة، والكون، إلى أن يأذن الله تعالى، وينهي الحياة الدنيا بالصورة التي خلقها عليها منذ القديم، وكما نعرفها نحن.

وهو أمر واضح حتى من الأساس اللغوي، فالعدالة لغةً؛ هي الاستواء أو الاستقامة أو كلاهما معًا. والعدل كذلك هو المتوسط فى الأمور من غير إفراط في طرفَيْ الزيادة والنقصان ["مختار الصحَّاح" و"المحيط" وغيرها].

وبالتالي؛ فإن العدالة بمعنى المساواة والتوسُّط والتوازن، تحمل في طياتها عوامل البقاء، في المقابل؛ فإن النقيض، وهو الظلم والجور؛ هو أهم أسباب انهيار المخلوقات، سواء أكان الأمر يتعلق بجمادات، أو مخلوقات حية؛ سواء في سياقاتها الفردية، أو في سياقاتها المجتمعية.

وهذا الأمر بديهي لدى علماء الاجتماع والعمران؛ حيث من أهم العبارات المأثورة عن ابن خلدون، مؤسس علم الاجتماع؛ أن "الظلم مؤذِّن بخراب العمران".

وهو أمر يعود إلى الفطرة البشرية السليمة، ولذلك؛ فإنه من أقدم الرموز الحضارية المعروفة منذ الحضارات البشرية القديمة، هو ميزان العدالة الشهير، الذي نجده في كل الحضارات الإنسانية تقريبًا، وتماثيل العدالة سواء تلك التي

تجسد امرأة تحمل ميزان العدالة في يد، والسيف في اليد الأخرى، أو تحمل الميزان بينما تعصب عينيها؛ دلالةً على الحيادية بين المتخاصمَيْن.

وفي هذا الإطار؛ فإنه من بين أهم المجالات التي تتحقق فيها العدالة بين البشر، هي ساحات القضاء؛ حيث يحكم القانون بين الناس كافة، وفق ميزان العدالة، وعلى أسس من النزاهة والموضوعية والحيادية.

وهو أحد الضمانات المهمة لاستقرار المجتمعات؛ حيث إن فقدان الناس لثقتهم في منصة القضاء ونزاهتها؛ سوف يدفعهم إلى الحصول على حقوقهم بأنفسهم، وهو ما يعني فوضى اجتماعية، وهو بكل تأكيد من عوامل ضعف بل وانهيار المجتمعات.

وعلى أهميتها؛ فإن العدالة؛ تُعتبر أحد أهم مباحث الفلسفات الوضعية، وكذلك – بطبيعة الحال – من أهم الأمور التي تكلمت فيها الشرائع التي أنزلها الله تعالى، وصولاً إلى الإسلام، الدين الخاتم، ربما بعد عقيدة التوحيد.

وبطبيعة الحال؛ فإن قضية العدالة، ومظهرها الأهم، وهو تطبيق القانون، تختلف بشكل كبير بين الفلسفة الإسلامية، وبين الفلسفات الغربية والإنسانية بشكل عام.

إلا أن هذا لا ينفي أن هناك مشتركات معينة بين ما وضعته الشريعة الإسلامية في هذا الصدد، وبين الفلسفات البشرية المختلفة، لأنه – كما قلنا – مصطلح مرتبط في كثير من جوانبه، بقضية الفطرة، والإسلام هو دين الفطرة؛ حيث يرى الكثير من المفكرين المسلمين، أن الدين لم ينزل – في المجال المجتمعي والإنساني العام والخاص – بالجديد الشاذ غير المألوف، وإنما نزل لتنظيم ما هو موجود بالفعل.

إلا أنه، بطبيعة الحال؛ لا يمكن المقارنة بين ما وضعه الإسلام في هذا الصدد، وبين ما يضعه البشر، باعتبار أن حكمة الخالق عز وجل بالغة، ولا يمكن مقارنة فهم البشر للأمور بها.

وبشكل عام؛ فإن مفهوم "العدالة" لدى الفلاسفة والمفكرين الغربيين، منذ الحضارة اليونانية القديمة، وحتى الحضارتَيْن الجرمانية والأنجلوساكسونية المعاصرتَيْن، مرتبط بقضية الفضيلة، وله سياقان.

السياق الأول، هو السياق الفردي الخاص، والآخر، هو السياق المجتمعي العام، وهو سياق مرتبط بشدة، بسلطة العدالة والقانون، أو القضاء كما نعرفه الآن.

وبينما كان أفلاطون شديد المثالية - باعتبار أنه من أوائل الفلاسفة الغربيين الذين تناولوا هذه القضية - ورأى أن العدالة فطرية لأن الإنسان غير قادر على الظلم؛ فإن تلميذه أرسطو رأى العكس، ورأى أنه من الأهمية بمكان أن يكون للعدالة سياق مؤسسي عام يحفظها.

ومن بين أهم المفكرين الغربيين المعاصرين الذين قدموا تصورًا أكثر شمولاً من غيره لمفهوم العدالة، هو الفيلسوف الأمريكي جون رولز.

عاش رولز في الفترة ما بين العام ١٩٢١م والعام ٢٠٠٢م، وله مؤلفات عدة في مجال العمران الاجتماعي والسياسي، ومن ضمنها قضية العدالة بطبيعة الحال، من أهمها "نظرية العدالة" أو "A Theory of Justice"، و"الليبرالية السياسية" "Political Liberalism"، و"قانون الجماعات البشرية" "The Law of Peoples"، و"العدالة كإنصاف" "Justice as Fairness".

ولقد عاش رولز في فترة تحولات كبرى في النظرية الليبرالية بشقها الاقتصادي والاجتماعي القائم على مفاهيم الرأسمالية والحرية الفردية، ولذلك طغت على أفكاره في هذا المجال قضية العدالة في المجال الاجتماعي والسياسي، في مواجهة توحُّش الليبرالية والرأسمالية الغربية، والتي أتت على الكثير من جوانب آدمية الإنسان، وحقوقه في المجال الاجتماعي، وبالذات الفقراء والمهمشين والفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع.

وانطلق رولز في أفكاره في هذا الصدد، من أفكار جون هوبز وجان جاك روسو، عن العقد الاجتماعي التي قال روسو إنها الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات المنظمة والدول القومية التي كانت وقت ظهوره، لا تزال أوروبا حديثة العهد بها.

ولعل تركيزنا في هذا الصدد على أفكار رولز يأتي من الأصل الذي حاولت التعامل معه ومعالجته، وهو مشكلة غياب العدالة الاجتماعية في الكيانات السياسية المنظمة، والتي تُعتبر الدول شكلها الأرقى في الإطار المؤسسي والسياسي والمجتمعي.

فهذه المشكلات التي انبثقت بسبب حياد الإنسان عن صحيح الطريق الذي رسمته له الشرائع التي أنزلها الله تعالى، وكان آخرها وأكملها، هو شريعة الإسلام.

فالعدالة في الإسلام مفهوم شامل، ولم نجد في أية فلسفة وضعية ذات العمق الذي وضعه الإسلام للعدالة.

فالإسلام أكد على قيمة العدالة وأهميتها، ولو على أنفسنا، ففي سُورة "النساء"، يقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٣٥﴾﴾.

وفي مجال القضاء؛ حيث أقرب معاني العدالة للذهنية الإنسانية؛ يُعتبر قول الزور وشهادة من أكبر الكبائر، مع ما فيها من ظلم وإضاعة حقوق الناس، وهو ما يقود – كما تقدم – إلى انهيار العمران البشري بالكامل.

ولذلك هي في القرآن الكريم موضوعة عقب الشِّرْك ذاته مباشرةً؛ حيث يقول الله تعالى في سُورة "الحَج": ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ وَٱجْتَنِبُواْ قَوْلَ ٱلزُّورِ ﴿٣٠﴾﴾.

وفي الحديث الشريف المتفق عليه؛ قال رسول الله ﷺ: **"ألا أنبئكم بأكبر الكبائر – ثلاثًا – قلنا: بلى يا رسول الله. قال : "الإشراك بالله وعقوق الوالدين" وكان متكئًا فجلس فقال: "ألا وقول الزور، ألا وشهادة الزور" فما زال يكررها حتى قلنا: ليته سكت".**

أما في مجال العدالة الاجتماعية؛ فإن القرآن الكريم، وصحيح السُّنَّة النبوية؛ الكثير من المظاهر التي تدعم مفهوم العدالة في هذا الاتجاه، كنظام اقتصادي واجتماعي يهدف إلى إزالة الفوارق بين الطبقات.

ويستند نظام العدالة الاجتماعية في الإسلام في هذا الصدد، على أسس وأركان من أهمها أن الناس سواسية كأسنان المشط، كما قال الرسول الكريم ﷺ.

الأهمية الدعوية لنظرية العدالة في الإسلام:

في حقيقة الأمر؛ فإن الإسلام قد سبق مختلف النظريات التي وضعت عن العدالة في مختلف الاتجاهات، القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقدم نظرية متكاملة للعدالة، لا يمكن بحال أن نجدها في أية منظومة فكرية وفلسفية أخرى.

فمن الممكن أن نجد مفكرًا أو فيلسوفًا قد تناول هذا الجانب أو ذاك، من الجوانب المتصلة بالعدالة، كمفهوم بهذا الشمول، ولكن ليس كل الجوانب.

وبالتالي؛ فإن قضية العدالة، تُعتبر من أهم المجالات التي يمكن من خلالها ممارسة الدعوة إلى الله تعالى في أوساط غير المسلمين.

وتأتي هذه الأهمية من زاويتَيْن. الأولى، هو شمولية وأسبقية وعمق نظرية العدالة في الإسلام، وبالتالي، التأكيد على مصدرها غير البشري، وأنها من لدن الله عز وجل، والثاني، أن فيها معالجات للكثير من المشكلات التي تعاني منها الإنسانية بسبب قصور النظريات الوضعية، وما أدت إليه الفلسفات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية البشرية من مشكلات جمة للإنسان.

معالم غائبة من النظام الأخلاقي والاجتماعي في الإسلام

تتعدد في الشريعة الإسلامية أحكام الأمور من عبادات ومعاملات، ما بين فرائض ونوافل، وبين ما هو واجب ومستحب ومكروه ومُحرَّم، إلى غير ذلك من الأحكام.

وأنزل الله تعالى شريعته واضحة ومحددة فيما يخص الأحكام، من أجل ضمان تحقق التوازن والعدالة في صيرورات الحياة الإنسانية، وبالتالي استقامة المجتمعات.

إلا أن الله عز وجل قد شاءت حكمته أن تتحقق هذه الأهداف الغاية في الأهمية لديمومة العمران بالصورة التي تحقق الاستخلاف وعمارة الأرض، وصولاً إلى غاية خلق الإنسان، وهو عبادة الله تعالى؛ أن تتحقق بشكل متعدد الصور والأبعاد.

ففي مقابل تأكيد الوجوب؛ وضع سبحانه، الرُّخَص، وفي مقابل التأكيد على التحريم المشدد؛ شرع أحكام الاضطرار، وهكذا، وفي نهاية المطاف، شَرَع التَّوْبة والاستغفار، وتعهَّد بالمغفرة والعفو.

وجاء ذلك حتى فيما يتعلق بأمور العبادات، التي تُعتَبر على أكبر قدر من الأهمية، باعتبار أنها الصِّلَة التي تجمع بين العبد وربه، وتعبِّر عن أداء واجبات العبد إزاء الله تعالى، وهي أساسًا، عِلَّة خلق الإنسان.. يقول تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾ [سُورة "الذاريات" - الآية ٥٦].

ويأتي ذلك لتحقيق المرونة اللازمة، في ظل علم الله تعالى بنوازع البشر وضعفهم، وغير ذلك من سمات خَلْقِه، وهو أعلم بمَن خَلَق وهو اللطيف الخبير.

وفي عصرنا الراهن؛ فإننا نقف أمام الكثير من الظواهر على مستوى العلاقات الإنسانية والمجتمعات البشرية، من صور التعقيد، وكذلك الأزمات المختلفة، والتي ترتبط في كثير من الأحيان بقضية الحقوق والمعاملات.

ومن ضمن الأمور والمجالات التي أسبغ الله تعالى عليها هذا الطابع، ولها أبلغ الأثر في تحسين مستوى العلاقات الإنسانية في المجتمعات الإسلامية، هي ما يُعرَف بالمروءة التي تتضمن العفو في بعض الأحيان عن بعض الحقوق؛ إعلاءً للرابطة الإنسانية.

في هذا الإطار؛ فإن هناك تصحيح مفاهيمي واجب؛ حيث يضع البعض "المروءة" ضمن الرقائق ومكارم الأخلاق أو ما شابه، بينما هي من صميم السلوكيات والممارسة المجتمعية التي أصَّلها الإسلام، ودعا إليها من خلال النص، أي أنها من أصول الشريعة الإسلامية التي يجب على كل مسلم أن يكون حريصًا عليها.

والأدلة الشرعية على ذلك عديدة في القرآن الكريم، وفي السُّنَّة النبوية الشريفة.

ومن بين ذلك، قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ ۗ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [سُورة "البقرة" – من الآية ١٧٨].

فهذه الآية تتكلم عن أخطر أمر من أمور حقوق الإنسان إزاء الإنسان، وهو حق الدم؛ حيث تقول الآية في شطرها الأول: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰ ﴾.

وفي نقطة حق الدم كذلك؛ يقول تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٍ أَن يَقۡتُلَ مُؤۡمِنًا إِلَّا خَطَـٔٗاۚ وَمَن قَتَلَ مُؤۡمِنًا خَطَـٔٗا فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ وَدِيَةٞ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُواْ ﴾ [سُورة "النساء" – من الآية ٩٢].

في كلا الآيتَيْن، هناك دعوات واضحة وصريحة للتنازل في بعض الأحوال المتعلقة بحقوق الدم، بالعفو والتصدُّق، وغير ذلك مما كان فيه النص القرآني واضحًا.

وفي آية أخرى من سُورة "البقرة"، الآية (٢٣٧)، يقول الله تعالى: ﴿وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۚ ﴾، ويزيد: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡۚ ﴾، وهو بدوره جاء في موضع حديث لحقوق أخرى شديدة الأهمية، وهي حقوق الزواج والطلاق، وهي لها أكبر الأهمية في النظام الاجتماعي للإسلام كما نعلم.

وفي أمرٍ آخر على أكبر قدر من الأهمية في المنظومة الاجتماعية في الإسلام، وهو المواريث، والتي لأهميتها؛ يقول علماء الفقه والتفسير؛ إنه لا يوجد أمرٌ حَظِيَ بتغطية شاملة، واضحة – لو صحَّ التعبير – في القرآن الكريم، مثل المواريث، والزواج والمحارم؛ في هذا الأمر؛ نجد القرآن الكريم يدعو إلى بعض الأمور التي تتجاوز التحديد الدقيق للأنصبة؛ حيث يقول الله تعالى: ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلۡقِسۡمَةَ أُوْلُواْ ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينُ فَٱرۡزُقُوهُم مِّنۡهُ وَقُولُواْ لَهُمۡ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ٨ ﴾ [سُورة "النساء" – الآية ٨].

إلا أنه من جانب آخر؛ فإنه من الأهمية بمكان هنا الإشارة إلى بعض الأمور التي تؤكد كمال التشريع الإسلامي؛ حيث إن هذه الأوامر وُضِعَ لها، كما أي شيء في الشريعة الإسلامية، ضوابط تنظِّمها.

ففي الآية (١٧٨) من سُورة "البقرة" التي أشرنا إليها فيما تقدَّم؛ يقول الله تعالى في تمامها، بعد أن دعا إلى العفو والاتباع بالمعروف والأداء بإحسان كتخفيف من الله عز وجل؛ نجده يقول: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٨﴾﴾.

كما أنه، وفي آيات المواريث، بعد أن شَرَع اللهُ تعالى الوصية، كما جاء في الآيتَيْن (١١) و(١٢) من سُورة "النساء"؛ فإن السُّنَّة النبوية وضعت الضابط أو القيد الشرعي فيها لعدم الجور على أصحاب الحقوق الأصليين، وهو "تقنين" الوصية بالثُّلُث، كما ثَبُتَ في الصحيحَيْن.

فقد ورد أن سعد بن أبي وقاص "رضي اللهُ عنه"، أراد أن يوصي بماله كله، فنهاه الرسول الكريم ﷺ، وراجعه في كل مرَّة قال له فيها سعد إنه سوف يوصي بجزء من ماله، حتى وصل إلى الثُّلُث، فقال "عليه الصلاة والسلام": **"الثُّلُث والثُّلُث كثير (وفي رواية: كبير)"**.

وفي العلاقات الزوجية. القرآن الكريم يقول حُكْمًا قد يبدو مطلقًا؛ حيث يقول تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [سُورة "البقرة" – من الآية ٢٢٣]، ولكنه أتبع ذلك بقواعد ناظمة تراعي الطبيعة البشرية؛ حيث يقول ﴿وَقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُ ۗ﴾، بل وربط ذلك بالإيمان؛ حيث تتمة الآية، يقول فيها الله عز وجل: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

وفي السُّنَّة النبوية؛ نجد هناك بعض الأمور التي حددها الرسول الكريم ﷺ، في نقطة "وَقَدِّمُواْ لأَنفُسِكُمْ"؛ حيث يدعو إلى التمهيد والترفُّق قبل إتيان الزوج لزوجته، ودعا عليه الصلاة والسلام إلى تجنُّب اتباع الغرائز بشكل بهيمي في هذا الأمر.

فكما في الصحيح؛ عن الرسول الكريم ﷺ، أنه قال: "لا يقعنَّ أحدكم على امرأته كما تقع البهيمة وليكن بينهما رسول". قيل: وما الرسول يا رسول الله؟. قال: "القبلة والكلام"، وقال ﷺ أيضًا: "ثلاث من العجز في الرجل"، وذكر منها أن يقارب الرجل زوجته فيصيبها (أي يجامعها) قبل أن يحدثها ويؤانسها ويضاجعها فيقضي حاجته منها، قبل أن تقضي حاجتها منه".

وعلى هذا النحو؛ يمضي القرآن الكريم وصحيح السُّنَّة النبوية الشريفة، ويجب أن نفهم أن هذا في الإسلام، وهذا هو الإسلام، ويجب علينا أن نقدمه على تعصُّباتنا في أمورنا وسلوكياتنا كافة.

ويفتح ذلك المجال أمام حديث آخر أخطر، وهي قضية قاعدة القيود والقواعد الناظمة التي وضعها الله تعالى لتنفيذ الأحكام الشرعية كافة، وهي من أهم القضايا التي كان لغياب الفهم فيها، أثر كبير في التشويش الحاصل على المشروع الإسلامي، وفي ظهور آفات مثل التطرف والتكفير وغير ذلك، ولكن لهذا موضع آخر من الحديث.

مقاصد الشريعة بين الديمقراطيات والاستبداديات

أتى الإسلام بقواعد عامة في مختلف الاتجاهات، ولم يحبِّذ أو يزكي منظومة على منظومة أخرى، سواء في السياسة أم في الاقتصاد، أو في الجانب المجتمعي.

وشاءت حكمة الله تعالى أن يكون الإسلام في منظومته الشاملة عبارة عن هذه القواعد العامة، من أجل أن يكون صالحًا لكل زمان ومكان إلى أن يشاء الله تعالى؛ فيرفع القرآن الكريم والإيمان من الأرض؛ فلا يبقى عليها إلا شرارها، فتقوم عليهم القيامة كما أخبر النبي الكريم ﷺ.

وفي هذا الإطار، لم يحدد الإسلام نظامًا معينًا للحكم، لكن الشريعة قالت بأن أية منظومة يتم الحكم بها في ديار الإسلام يجب أن تلتزم بتحقيق مقاصد الشريعة الخمس، وعلى رأسها حياة الإنسان، ومناطا التكليف؛ العقل والحرية، على أن تقوم على أساس قواعد العدالة والشفافية والمحاسبة، وغيرها مما يُعرَف في زمننا المعاصر بقواعد الحكم الرشيد.

ونرى الآن الكثير من الجدل في أوساط الحركة الإسلامية بشأن الصورة المثلى التي ينبغي أن يكون عليها نظام الحكم في الدولة الإسلامية التي يتطلع الجميع إلى استعادتها على أية صورة من الصور.

وفي حقيقة؛ الأمر؛ فلقد قادت الظروف والمستجدات الي تمر بها الحركة الإسلامية في الوقت الراهن، إلى انسياح الكثير من الأفكار في إطار بحث الجميع بلا استثناء

عن بدائل في ظل الفشل الذي آلت إليه الأمور، وحمَّل البعض المسؤولية فيه للأطر والآليات والأفكار التي كان معمولاً بها في المرحلة السابقة.

ونجد في هذا السياق، أن الكثيرين قد قادتهم مرحلة التيه الفكري هذه، في ظل غياب الأطر التنظيمية التي كانت تعمل على وضع البرامج التربوية ومتابعة أنشطة التنشئة والتلقين الفكري، إلى تبني بعض الأفكار التي لا تتفق مع الشريعة الإسلامية، ولا حتى مع قواعد السياسة السليمة التي تحقق الأثر المنشود.

ومالت نسبة لا بأس بها من شباب الحركة الإسلامية على وجه الخصوص، إلى الأفكار التي تعظِّم في قيم القوة والعنف سواء على المستوى الفردي، أو المجتمعي، وقيم الاستبداد السياسي، وما اتصل بذلك.

فكان هناك الأخذ من أفكار فلاسفة ملحدين مثل نيتشه، نظرية "الإنسان السوبرمان" بالتحديد، وأفكار كارل شميت، الذي مجَّد في نظرية القوة، وكانت أفكاره مع نيتشه هي منبع أساس، ضمن مصادر أخرى نهضت عليها التجربة النازية في ألمانيا، بين العشرينيات والأربعينيات الماضية.

ولعل البعض منبهر بالفعل بعدد من الأمور في تجارب مثل النازية في ألمانيا، والستالينية في الاتحاد السوفييتي السابق، ويعمل على دراسة ما اتصل وشابه من تجارب سياسية عبر التاريخ.

الأمر الأول؛ هو كيف تصدت هذه الأنظمة لخصومها السياسيين، وفق مبدأ واحد، وهو العنف السياسي، سواء الفردي أو الجماعي، من خلال النفي والقتل والاعتقال وغير ذلك من الآليات.

الأمر الثاني؛ هو كيف استطاعت هذه الأنظمة أن تحقق التنمية الشاملة، وفي وقت قياسي وجيز، تحولت معه هذه الدول والكيانات من مجتمعات زراعية ذات اقتصاد ريعي، وتعاني من الفقر والفاقة، إلى أمم صناعية تملك جيوشًا قوية، وذات سطوة تمتد عبر العالم.

الأمر الثالث في هذا المجال، هو كيف استطاعت الأحزاب والقوى السياسية التي أسست لهذه الأنظمة السيطرة على مؤسسات الدولة والمجتمعات، في ظل كون أحد أهم العوامل التي قادت إلى فشل الحركة الإسلامية بعد ما عُرِفَ بالربيع العربي، كانت الممانعة التي أبدتها المؤسسات القديمة المتوارثة من عهود الأنظمة الاستبدادية التي قامت عليها الثورات الشعبية.

وبطبيعة الحال؛ فإن هناك الكثير من الخلط في الأمور، ويمكن القول إنه على العكس؛ لا يوجد خير في الأخذ من هذه الأفكار والنظريات.

وبعيدًا عن الشق الإيماني والقيمي في أنها ما دامت تتعارض مع الشريعة الإسلامية؛ فهي باطلة؛ لأن الإنسان مهما كان لا يمكنه أن يصل بعقله القاصر – حاشا لله تعالى – إلى حكمة بالغة عن حكمة الخالق عز وجل؛ فإنه يمكن للباحث المُدقِّق من خلال دراسة محققة لوقائع التاريخ بعيدًا عن ظاهر القول، والمقولات المُعَلَّبة المتوارثة؛ الوصول إلى نتائج تفيد بتهافت مثل هذه النظريات، وأننا لا يجب أن نبتعد كثيرًا ولا قليلاً حتى، عن صحيح شريعنا وما أمرتنا به.

فالديكتاتوريات والاستبداد وقوة القهر؛ لا تصل بالإنسان إلى تحقيق مبتغاه، ولا تحقق أي شيء سَوِيٍّ.

وعلى أبسط تقدير؛ هل نتصور أنه لو كان استبداد الإمبراطورية في اليابان، أو النازيين في ألمانيا، أو الفاشيين في إيطاليا، قد حقق غرضه في تأسيس أجيال تؤمن حقيقةً بشعارات هذه الإمبراطوريات؛ كان يمكن للتغيير في هذه المجتمعات أن يحدث بالسرعة التي رأيناها بعد الحرب العالمية الثانية؟!

إطلاقًا؛ ولحارب هؤلاء حتى آخر مواطن في سبيل هذه الديكتاتوريات التي قامت على أساس هذه النظريات التي تمجِّد القوة غير الرشيدة ولا تأبه بأي شيء من مقاصد الشريعة التي نعرفها.

إن قرون من إكراه الحكم الإمبراطوري في اليابان؛ تغيرت بعد الحرب العالمية الثانية بسهولة نسبية، ولا علاقة للأمر بالقنابل النووية أو الاحتلال الأمريكي؛ فقد تكون الآلة العسكرية الأمريكية قد أجبرتهم على الاستسلام؛ لكن ما تلى ذلك من تغيير لم تحدثه قوة الذرة.

ما تبقى من هذه الأنظمة هو إحساس الياباني/ الألماني القومي، وهو أمر متوارث وفي جينات هذه الشعوب، لكن ما فعلته الديكتاتوريات؛ كان من السهل تغييره.

ثم هناك ملاحظات مهمة يؤكدها التاريخ، وتقول بتهافت هذه المدارس، منها مثلاً أن ألمانيا من قبل هتلر، لم تكن أمة خاملة؛ بل على العكس؛ كانت ألمانيا بلد إمبراطوري، ذو طابع صناعي، بل واستعماري توسعي، ولاسيما منذ توحيده على يد بسمارك، في القرن التاسع عشر.

ثانيًا؛ أنت تقف أمام جانب واحد من تجربة أدولف هتلر، أو الميجي في اليابان، أو موسوليني في إيطاليا، وهي فترة الصعود، ولكن كمجمل عام؛ هذه التجارب

قادت هذه الدول العظمى إلى الدمار، وكل ما فعله هؤلاء بنظرياتهم، هو أنهم وضع بلدانهم تحت سيطرة استعمار أجنبي، وتسببوا في تقسيمها في حالة ألمانيا مثلاً، وإلى الآن، قيود الهزيمة في الحرب العالمية الثانية؛ تطوي أي كبرياء ألماني أو ياباني.

ثم إنه قول متناقض كذلك، أن نعتبر بفلسفات تمجِّد من العنف، وصنعت حكومات وأنظمة استبدادية قتلت شعوبها – هتلر قتل قبل الحرب مئات الآلاف من الألمان من الشيوعيين واليهود والمعارضين له بشكل عام – وتسببت في مقتل وتشريد مئات الملايين عبر العالم، بينما نحن نقول إننا نريد الإصلاح والديمقراطية وغير ذلك من القيم، التي لا يجوز أخلاقيًّا تبنيها وإلا لا نكون نمُتُّ للإسلام بصلة.

في الحرب العالمية الثانية، هناك موقف لافت للغاية تبناه دوايت آيزنهاور عندما كان يتولى قيادة قوات الحلفاء.

قبيل اقتحام برلين، طلب منه رئيس الوزراء البريطاني في حينه، وينستون تشترشل، والرئيس الأمريكي في ذلك الوقت، فرانكلين روزفيلت، الإسراع باقتحام برلين قبل السوفييت الذين كانوا قد اقتربوا منها من جهة الشرق، للحؤول دون حصول ستالين على مكاسب سياسية في مرحلة ما بعد الحرب.

آيزنهاور رفض ذلك لأنه كان سوف يكلفه مئات الآلاف من جنوده، ونفَّذ من دون الرجوع للقيادات السياسية للحلفاء، لأنه كان القائد الأعلى للقوات وله الحق في ذلك، وقال: فليحصل ستالين على ما يريد؛ لكن سوف أحافظ على حياة جنودي.

هذا القرار بالرغم من أنه قد قرر شكل العالم ربما بالكامل بعد الحرب، وحتى تفكك الاتحاد السوفييتي السابق في مطلع التسعينيات الماضية؛ إلا أنه يخبرنا أن الديمقراطيات أقرب في نقطة الحفاظ على مقاصد الشريعة، في صدد حياة وحرية الإنسان.

فقد تكون، بل بالتأكيد؛ فإن الولايات المتحدة قوة غاشمة في المجال الدولي، وسببت مآسٍ كثيرة في العالم؛ لكن داخل الديمقراطيات؛ هناك اهتمام حقيقي بحياة الإنسان وحريته.

وربما هذا الغرس هو أهم ما يجعل الأمريكيون يعتزون بدولتهم ويدعمون سياساتها، وهذا يعود بنا إلى السياق الأصلي للحديث؛ وهو أن الديكتاتوريات والفلسفات التي أفرزت تجارب حكم قمعية؛ لا تقود إلى نتائج إيجابية، أو إلى شعوب مُحِبَّة لأوطانها.

فالاستبداد والديكتاتوريات لا تصنع قناعات، وإنما مواقف ظاهرة بناء على إكراهات، والديمقراطيات في النهاية مهمة في الحفاظ على أهم مقصدَيْن في شريعتنا؛ حياة الإنسان وحريته.

.....

إننا مؤمنون تمامًا بأن الإسلام دين شامل في أفكاره التأسيسية في كيفية النظر للكون، والتعامل مع الحياة، وفي نظرة الإنسان لنفسه ودوره.

ونحن لا نتكلم عن العربة التي يمكن أخذها من الغرب أو غيره؛ بل نتكلم عن الأفكار الأصولية التي نحيا بها.

وكل هذه الأفكار؛ ما لم تتم مراجعتها، فلن يمكن الحديث عن مشروع إسلامي سوي ومتسق مع مفاهيم الإسلام بالكامل؛ كدين وكتصور شامل للحياة، وهو أمر مفصلي في صدد قبوله أو عدم قبوله من مئات الملايين من المسلمين من خارج الحركات الإسلامية الطليعية.

أهمية الضوابط الدينية والأخلاقية
في صيانة العمران.. مفردات حضارية غائبة!

من بين الأمور الملتبسة في عصرنا الحديث، سواء على مستوى العوام، أو الكُتَّاب المخصصين، تلك المتعلقة بالمعايير التي يتم الاعتماد عليها لتوصيف الحضارة الإنسانية.

ففي ظل امتلاك الغرب لوسائط "الميديا" والمعرفة المختلفة، وما تمنحه التقنية الرقمية من سيادة شبه مطلقة على قلوب وعقول الجماهير والشعوب؛ صارت الممارسة الغربية، والنموذج الغربي، هما صنو مفهوم "الحضارة" عند كثير من شعوب العالم، خصوصًا الشعوب التي لا تزال في بداية سلم التطور الحضاري، أو لا تزال تبحث عن نقطة للبدء.

تحول مفهوم الحضارة في عصرنا الحديث إلى مرادف للتقدم العلمي والتقني، ومقدار ما تملكه الدولة أو الأمة من معلومات أو أجهزة حاسب أو أقمار صناعية، أو حجم ما تنتجه سنويًّا من براءات اختراع وبحوث علمية.

طبعًا هذه المعايير هي جزء مهم من مصطلح أو مفهوم الحضارة، ولكنها كل شيء؛ فأصل الحضارة هي تحسين واقع الإنسان، سواء أكان فردًا أم جماعة، وسواء كانت هذه الجماعة، أمة أم الجماعة الإنسانية بشكل عام.

فبعيدًا عن التعريف التقليدي للحضارة، والذي لم يتفق علماء العمران والباحثين في حقل العلوم الإنسانية، على تعريف جامع موحَّد، فكل فعل يساهم في تحسين حياة الإنسان، وزيادة رفاهية البشرية؛ إنما هو فعل حضاري.

ويربط البعض في الإطار السابق، الحضارة بالمدنية والمدينية، وهو أمر جاء به الإسلام؛ حيث إنه في الصحيح، وفي الكثير من آثار الصحابة؛ فإن العودة إلى حالة البداوة تساوي الردة عن الدين، مع وضع الكثير من الفقهاء لفعل البداوة بعد التمدين، في إطار "المفارق للجماعة"، كما في الحديث النبوي الصحيح.

ولكن الحضارة ليست التقدم العلمي والتطاول في البنيان أو العمران فحسب؛ حيث هي منظومة متآلفة متكاملة فيما بينها من العناصر، مثل الموارد الاقتصادية، والنظام السياسي الرشيد الذي يضمن عناصر المساءلة والمحاسبة للحاكم، والشفافية، واحترام حقوق الإنسان، والتوزيع العادل للثروة والسلطة، وسيادة القانون.

ومن بين أهم هذه العناصر التي تشكل الفعل الحضاري، ورآها الكثيرون في ذات أهمية التنمية والنهضة السياسية والاقتصادية، الأخلاق والقيم، وتطور وارتقاء العلوم والآداب والفنون، وهذه الأخيرة بالذات مهمة في كونها ترتبط بتهذيب خلق الإنسان والارتقاء بمشاعره إلى المزيد من الطابع الإنساني.

وليست الحضارة بدعًا من ذلك؛ فالدين نفسه، نزل لإتمام مكارم الأخلاق، كما قال المصطفى ﷺ.

فالقيم والضوابط الأخلاقية، هي التي تضمن حسن وصواب توجيه الموارد الاقتصادية والإنتاج العلمي الذي توصلت إليه أمة ما، أو حضارة ما، إلى الوجهة السليمة، بما يخدم الإنسانية، ويساعد في الارتقاء بحياة الإنسان، فردًا وجماعات، بالشكل الذي يحقق جانبًا مهمًّا من حكمة خلقه، وهو عمران الأرض، وبالتالي

تحقيق الغاية العظمى من خلق الإنسان، وهو عبادة الله تعالى، وإفراده بها، في إطار عقيدة التوحيد.. ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًاۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِۚ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ٦١﴾ [سُورة "هود"].

ومن دون الوازع الديني، والوازع القيمي والأخلاقي، سيقع الشر، ويتم توجيه المنجز العلمي، والمورد الاقتصادي، إلى وجهات غير سوية، كالخراب والدمار.

وهو أمر نجده في الغرب واضحًا، فالمعامل التي تقوم بتطوير الأدوية والعقاقير الطبية، تعمل في ذات الوقت على تطوير الأسلحة البيولوجية، والمصانع الضخمة التي تنتج المحركات التي تسهل على الإنسان الحركة والعمران؛ تنتج كذلك أسلحة الخراب والدمار، ومن هنا؛ يضيع أي أثر للتقدم العلمي والتطور الاقتصادي في تحسين حال الإنسانية.

فلو قارنَّا ما بين مكاسب هذه المعامل والمصانع في تحسين حياة مجموعة من البشر؛ لوجدناها تتضاءل أمام ما نشرته من خراب في أوساط مجموعات إنسانية أخرى؛ فدواء الجدري أو فيروس "**C**" الذي أنتجته معامل "**CDC**" في أطلانطا، وفي معامل "باستير" في فرنسا، أنقذت بضعة ملايين، بينما قتل السلاح الأمريكي والغربي بضعة ملايين أخرى في مناطق متفرقة من العالم.

وبالتالي؛ يتحقق عكس المأمول من الفعل الحضاري، وهو العمران، وإسناد جهود الإنسانية في تحقيق بعض ما في القوانين الإلهية من حكمة في خلق الإنسان،

وضوابط حياته في الأرض، في استعمارها بالمعنى الإيجابي؛ حيث الوجه الآخر "للحضارة" الغربية، هو نشر الموت والخراب.

أما لو كانت الضوابط الدينية والأخلاقية والقانونية قائمة؛ لكانت الفائدة هي الغالبة، ولَتَحقَّق مفهوم الحضارة والمدنية بالشكل الصحيح.

ولكن وبما أن قوانين وسنن الله تعالى، فإن المكوِّن الحضاري إذا ما تجاوز أهدافه الصحيحة في تحقيق وصيانة العمران؛ سوف يقود إلى تحلل الحضارات الإنسانية القائمة.

وهو أمر يمكن قياسه في الحضارات القديمة؛ فغياب الضابط القيمي والأخلاقي قاد إلى انهيار الكثير من الحضارات التي كانت في أوج تقدمها وازدهارها الاقتصادي والعلمي، وهو أمر واجهته الحضارة الإسلامية ذاتها في حالة الدولة العباسية الثانية، ودولة الإسلام في الأندلس؛ فكلتاهما لم يكن ينقصه الموارد الاقتصادية، وكانت المراكز العلمية والتعليمية والثقافية، هنا وهناك، تقدم الاستنارة والعلم للعالم كله، ولكن لأن الضابط القيمي والأخلاقي ضعف؛ فقد ضعفت كلتا الحضارتَيْن، وانهارت أمام أعدائها في الشرق والغرب.

وفي زماننا هذا؛ لو نظرنا إلى الغرب، وإلى خريطة الحضارات الإنسانية في الوقت الراهن، فإننا سوف نجد أن المجتمعات الأكثر أخلاقية بالمقاييس النسبية، هناك، أكثر استقرارًا، كما في الهند والصين، وفي بعض بلدان أوروبا الشمالية، بينما من تحلل منها من هذه الضوابط، يواجه خطر التحلل رغم كل تقدمه المادي، الاقتصادي والعلمي والسياسي، على النحو الذي اعترف به مفكرون من وزن برتراند راسل،

وآرثر ميللر، في بريطانيا والولايات المتحدة، وغيرها من البلدان والأمم المتقدمة في الغرب.

بالمثل؛ فإن الأمة الإسلامية لن تستطيع النهوض، واستعادة موضعها الريادي على رأس خريطة الحضارات الإنسانية؛ إلا إذا استعادت مكونها الأخلاقي والقيمي الذي جاءت به شريعة الإسلام، ومهما حاولت في مجال التنمية وصناعة التقنية؛ فإنها لن تنجح من دون استعادة منهاجها الرباني الذي اختارها له رب العزة سبحانه.

أهمية دور المجتمعات في القضاء على الفساد.. نظرات عمرانية

تُعتبر قضية مكافحة الفساد بمعناه المجتمعي والسياسي الواسع، من بين أهم قضايا العمران؛ حيث المعادل العكسي له، هو الإصلاح، الذي هو أهم مقاصد الشريعة الإسلامية، ورسالة كل الأنبياء والرُّسُل الذين بعثهم الله تعالى لهداية العالمين عبر قرون البشرية الطويلة.

وإذا ما كان هناك درسٌ أوليٌّ نستفيده من خلال قراءة سريعة في كتاب التاريخ؛ فإنه سوف يكون الإيمان بأن قضية الإصلاح ومكافحة الفساد، بشتى صوره؛ إنما هي أشق مهمة يمكن أن يضطلع بها فردٌ أو جماعة، وبالتالي؛ فإنها بحاجة إلى الكثير من الفهم قبل العمل؛ حتى يمكننا الوصول إلى معالجة ناجحة لها.

أولى الأخطاء المفاهيمية المتعلقة بقضية الفساد، هو أن محاربته هو مهمة الحكومات، ولما ركنت الشعوب لهذه القناعة الخاطئة؛ أضحى الفساد حقيقة واقعة في حياتهم؛ يتعاملون معها، ولا يدركون أنهم بذلك إنما يمارسون أسوأ ألوان الإيذاء في حق أنفسهم وفي حق المجتمعات التي يعيشون فيها.

فلا يُوجد ظلمٌ أسوأ من التفريط في الحقوق لصالح نخبة مُتحكِّمة منتفعة، تزعم أنها هي الحارس الأمين على مصالح الأفراد والمجتمعات، بينما هي تمتص دماء الغالبية الكادحة من هؤلاء الناس.

ولعل هذا الأمر، هو الذي راكم عبر التاريخ في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، التي لم تعرف مؤسسية الحكم إلا في القليل النادر، قضية فساد الأنظمة والحكومات؛

حيث غياب المحاسبة، وعدم وجود إطار ملزم يحكم أداء المؤسسات الوظيفية للدول والحكومات؛ جعلها أكبر مصدر للفساد والإفساد.

والثاني أخطر؛ حيث إن الفساد قاصر على صاحبه؛ بينما الإفساد يتخطاه إلى الآخرين، وفي مجالاته الكبرى؛ فإنه يشمل المجتمعات بالكامل.

فالمحاسبة قانون مهم لضمان صيرورة العمران البشري في الإطار السليم الذي يضمن تحقيق المصلحة.

ولنتصور على سبيل المثال، أن الله تعالى لم يجعل الثواب والعقاب؛ كيف كان سوف يكون حال الدنيا؟!.. لم تكن لتستمر أصلاً؛ حيث إن المحاسبة والخوف من العقاب هو الذي يضمن استقامة السلوك البشري في الغالب، إلا في حالات شديدة الندرة يكون فيها الوازع الداخلي للإنسان باعثًا له على الصلاح.

ولذلك؛ فإنه على علمه سبحانه وتعالى بمَنْ وبِمَا خلق؛ فإنه جعل سُنَّة الثواب للمحسن والعقاب للمسيء؛ لضمان استقرار العمران البشري في الأرض، إلى أن يأذن الله تعالى.

من هنا تأتي مسؤولية المجتمعات في قضية مكافحة الفساد بشتى صوره، وخصوصًا الفساد الأخلاقي الذي هو أساس أي فساد آخر؛ فلو تراجعت الأخلاق؛ سيُفتح الباب أمام كل صور الظلم والسرقة والجشع والاستبداد، وغير ذلك من صور الانحرافات المختلفة.

والإسلام ذاته فيه هذا المُدرَك المهم؛ فالرسول الكريم ﷺ، يقول: "إنما بُعِثتُ لأتمم مكارم الأخلاق" [أخرجه البزار وصححه الألباني من حديث أبي هريرة].

ولذلك؛ فإنه لما تكُف المجتمعات عن محاسبة نخبها الحاكمة، والتأكيد على أن الدولة والحكومات والمؤسسات؛ كلها إنما هي مؤسسات وهيئات وظيفية جاءت لخدمة الشعوب، وليس لحكمها والاستبداد بها، ونهب ثرواتها؛ فإن الدولة وأدواتها المختلفة، تتحول في ظل ما هو ممنوح لها من صلاحيات وسلطات لكي تؤدي وظيفتها، إلى وحش يلتهم كل خيرات المجتمعات، وهو ما يقود إلى هلاك الأمم.

وقبل بعثة محمدٍ ﷺ؛ فإن الله تعالى جعل سُنَّة إهلاك الأمم بفساد مجتمعاتها، وليس فقط فساد نخبتها أو سادتها، فعندما تفسد المجتمعات؛ ينهار العمران.

وهو أمرٌ واضح عند المقارنة بين قوم لوط وقوم ثمود وقوم عاد، وبين قوم فرعون وقت نبي الله موسى "عليه السلام"، ومن قبله قوم سيدنا إبراهيم ﷺ.

ففي الحالات الأولى؛ كان الفساد عامًّا داخل المجتمعات؛ فأهلكها الله تعالى، بينما اكتفت المشيئة الإلهية في الحالتَيْن الأخريَيْن؛ فإهلاك النخب الفاسدة، مثل نمرود في مجتمع نينوى، وفرعون وملَئه في مصر، بينما بقيت المجتمعات لعدم شيوع الفساد فيها، وعلم الله تعالى أنها كانت مغلوبة على أمرها أمام رموز الفساد والاستبداد هذه.

إذًا؛ فإن قضية مواجهة الفساد، هي قصة المجتمعات بالأساس، لأن الفاسد في الغالب يكون الحاكم – في أي صورة؛ دولة أو ديكتاتور مستبد أو نخبة فاسدة – لأنه صاحب المصلحة الأولى من الفساد.

ولكن هنا ثمَّة نقطة شديدة الأهمية، وهو أن الحاكم عندما يستبد ويفسد؛ فإنه يكون من مصلحته أن ينتقل الفساد والاستبداد إلى كل مفاصل الدولة والمجتمع،

لأن ذلك من شأنه أن "يشرعن" استبداده، و"يُطبِّعه"، وهنا تتحول أزمة الفساد – والاستبداد السياسي بالمناسبة أحد صوره ونتائجه؛ وليس بعيدًا عنه – إلى معضلة كبرى؛ لأنه وقتها سوف ينساح في كل أرجاء المجتمع، ثم لن يلبث أن يتحول إلى ثقافة عامة وأسلوب حياة.

ومن ثَمَّ؛ فإن معالجة الفساد المتأصل الذي يتحول إلى نمط عيش وسلوك؛ لن يكون إلا من خلال ثورة تسقِط منظمة الفساد القائمة، على أن تفرض هذه الثورة والقوى التي قامت بها، منظومة سياسية واجتماعية قاهرة في سلطتها على المواطن والمجتمع ككل، بحيث يكون هناك فصلٌ كامل بين ما يتم التأسيس له من أجيال وأطر مؤسسية نظيفة، وبين القديم المتهالك الفاسد، حتى يحكم الصاعد النظيف السليم، ويموت وينتهي الفاسد الخَرِب؛ شريطة أن يتم إزاحة النخب القديمة الفاسدة بالكامل، وتطهير المؤسسات منها قدر المستطاع، بما لا يقود إلى صراعات جانبية تفت في عضد الهدف الرئيسي لهذه الثورة.

وهي دورة حياة مجتمعية وسياسية، تتطلب عقودًا طويلة حتى تتحقق، وأصعب مرحلة فيها هي بداياتها؛ حيث لن يكون هناك أي شيء أو عامل مساعد باستثناء النظام الجديد، وبعض القوى المجتمعية التي تدعمه، لكي يقوم ببذر بذرة الجديد الصالح، وتعهدها بالرعاية، والتي سوف تكون في أضعف حالاتها أمام الغول القديم الحي، في بداياتها.

هذه هي المهمة الشاقة التي واجهت الأنظمة الجديدة التي أفرزتها ثورات الربيع العربي في بعض بلدانه، ولعل تطورات ما بعد هذه الثورات؛ تبرز كم أن المهمة شاقة، وبحاجة إلى زمن!

تجربة ابن خلدون وكيف أسس القرآن لمدرسة التنوير العقلي في فهم العمران

من بين أهم العلوم التي شكلت السياسة في عالمنا المعاصر، هي علوم الاجتماع والاجتماع السياسي، والتي تندرج تحتها الكثير من العلوم التي صارت من أهم أعمدة الدراسات الأكاديمية، سواء في الجامعات أو مراكز التفكير في دول العالم المتقدمة، والتي أصبحت تشكل أحد أهم أدوات صناعة واتخاذ القرارات في وقتنا الراهن.

ومن بين العلوم التي تندرج تحت هذا التصنيف، القانون والإنسانيات والعلاقات الدولية على مستوى الفاعلين الدوليين الرسميين وغير الرسميين، والدراسات المعنية بالمجتمع المدني، وحقوق الإنسان.

وكما نتابع في صيرورات عالمنا المعاصر، وفي نشرات الأخبار وتقارير الحكومات والمنظمات الدولية؛ فإن هذه العلوم تكاد تكون هي صانعة الحدث الإنساني العام، وربما على المستوى الفردي الخاص، بجانب العلوم التطبيقية مثل الطب والصيدلة والفيزياء والكيمياء التطبيقية، وغير ذلك.

كل هذا نفخر كعرب ومسلمين، أن أول من وضع قوانين هذه النوعية من العلوم، كان أحد علمائنا العظام، وهو عبد الرحمن بن خلدون، الذي أسس لعلم الاجتماع، والاجتماع السياسي، ووضع قوانينها التي شملت الكثير من المفاهيم

التي تندرج في الوقت الراهن تحت بند الحَوْكَمة والحكم الرشيد، والتي على رأسها إقامة دولة العدالة، التي لها الدور الأساسي في صعود وهبوط الأمم والحضارات.

نقرأ في الوقت الراهن الكثير من الأمور حول عوامل قوة الدولة ومناعتها الذاتية، وعن كيفية توظيف عناصر القوة الذاتية، المادية والمعنوية والبشرية، من أجل صناعة أمة قوية، وحضارة تسود.

وعندما نقرأ كل ذلك في محاضرات الكوليج دو فرانس عن الدولة، أو في كتابات جوستاف لوبون، أو في كتب كلية القانون في جامعة هارفارد؛ فإننا يجب أن ندرك أن كل ذلك، وضع ابن خلدون – الذي تحل علينا في هذه الأيام، ذكرى وفاته، في السادس عشر من مارس من العام ١٤٠٦ ميلادية –؛ وضع أسسه وتفاصيله، وكتبه بلسان عربي مبين.

القرآن الكريم وحاكمية الشريعة في أفكار ابن خلدون:

بطبيعة الحال؛ فقد دُبِجَتْ الكثير من الدراسات عن أفكار ابن خلدون والأسس الرواسي التي وضعها لعلم الاجتماع والاجتماع السياسي، وخصوصًا في مجال الدولة والقانون والنُّظُم، وحاكمية جهاز العدالة في سلامة الدولة والمجتمع، وعوامل صعود وهبوط الحضارات، ومراحلها المختلفة.

إلا أن هناك الكثير من الجوانب المخفية الكثير من غير المطروق في سيرته الذاتية وميراثه الكبير الذي تركه، والذي شمل الكثير من العلوم ومجالات المعرفة والفكر الإنسانية، وعلى رأسها التربية، بالإضافة إلى إسهاماته في مجال الفلسفة.

وربما كان أجدر شيء بأن يُذكر في هذا الموضع أولاً، هو التأثيرات الإسلامية التي راعى ابن خلدون أن تكون المرتكز الأساسي في كل إنتاجه وحراكه.

ودعم من ذلك، أنه كان على المذهب المالكي، الذي كان من أكثر المذاهب الإسلامية التزامًا بالأصول والكُلِّيَّات وفق النصوص الشرعية.

وبالتالي؛ جاءت فلسفات وأفكار ابن خلدون في كل الاتجاهات منبنية على أسس شرعية متينة، مع إعمال العقل في الأمور التي تستوجب ذلك، واستجابة أيضًا لأوامر قرآنية صريحة في هذا الصدد.

فعندما نقرأ له في الفلسفة؛ نجد أنه أكد على ضرورة التزام الفيلسوف المسلم بالأسس الشرعية عنده تفسيره للظواهر المختلقة.

واتفق ابن خلدون في ذلك مع فيلسوف ومفكر مسلم آخر، هو ابن رشد، في صدد ضرورة أن يكون المفكر والفيلسوف المسلم، ملمًّا بالعلوم الشرعية، وذلك تفاديًا لحدوث اختلالات عقيدية في النتاج الفلسفي والفكري، باعتبار أن العقل الإنساني قاصر، ولا يمكن له أن يصل إلى الكثير من الحقائق بالعلم التجريبي فحسب، أو من خلال التفكير المجرد فقط، وإنما يجب أن تنضبط لديه بعض الأمور بضوابطها الشرعية.

وفي كتاباته وأفكاره عن التربية؛ نجد نفس الشيء؛ حيث أكد على أن أول درجة من درجات سُلَّم التربية الصحيحة الشاملة؛ تبدأ عند القرآن الكريم.

الرافد الثاني الذي كوَّن صناعة ابن خلدون الفكرية، هو العقل، فبالرغم من إدراكه لقصور العقل الإنساني عن إدراك بعض الأمور، إلا أنه آمن بأن العقل

شديد الأهمية سواء في الإنسانيات والاجتماع، أو في العلوم الشرعية؛ حيث كانت العبارات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي تدعو إلى إعمال العقل في مختلف الظواهر، واضحة أمامه، وكان يدرك أن الاجتهاد هو شرط فهم القرآن الكريم ومعرفة أحكامه، وأن ذلك لن يتم من خلال قراءة النص وحده.

فنجده يؤكد – وهو الفقيه المالكي – أن العلم ينقسم إلى علمَيْن؛ العلم النقلي، ووضعه في المرتبة الأولى، والعلم العقلي، ووضعه في مرتبة تالية للعلم النقلي، الذي هو أساسه النص بطبيعة الحال، وهي مرونة فكرية لم تجتمع إلا لدى ندرة من العلماء عبر التاريخ، وتميز بها ابن خلدون.

التاريخ وقراءة ابن خلدون القرآنية للعمران:

أما الرافد الثالث الذي صنع فكر ابن خلدون؛ هو التاريخ، وهو بدوره رافد موجود في القرآن الكريم، فمن بين أهم الأبواب التي صنِّفَتْ فيها آيات القرآن الكريم، تصنيفًا موضوعيًّا، هي القصص القرآني، والذي يشمل قصص الأولين وقصص الأنبياء، وغير ذلك.

ومن بين ما قدر الله تعالى له أن يكون من رسائل القرآن الكريم الأساسية من وراء ذلك، هو أن تكون هذه القصص للعبرة والدرس، وتفادي ما وقع فيه الآخرون ممن سبقونا من أخطاء، وعدم تكرار المخالفات لأوامر الله تعالى، وضرورة تدبُّر سُنَنِه؛ من أجل الابتعاد عن المهلكات.

وبالتالي؛ فإن ابن خلدون قبل أن يكتب مقدمته الشهيرة التي اعترف العلماء الغربيون أنفسهم أنها أسست لعلم الاجتماع، الذي هو أبو العلوم السياسية وعلوم

النظم، والتي هي من أهم العلوم في وقتنا الراهن؛ قبل أن يكتبها، ويكتب عمله الموسوعي الأشهر "ديوان المبتدأ والخبر"؛ فإنه قرأ القرآن الكريم أولا بعناية؛ بحيث استخلص منه القوانين الأولية في مجال العمران، وأدرك منه أهمية قراءة التاريخ، في معرفة صيرورات الحضارات الإنسانية، ومن ثَمَّ؛ عمد إلى تطبيقها على أرض الواقع من خلال تدبر تاريخ الحضارات الإنسانية السابقة، واستخلص منها القوانين العامة لصعود وانهيار الحضارات والدول.

ووصل في تجرده ومرونته الفكرية في هذا الصدد، أن وصفه مفكرون غربيون، بأنه وهو العالم الفقيه الذي انطلق من القرآن الكريم والشريعة في فلسفاته وأفكاره وتربوياته؛ بأنه أول من قدم قراءة لا دينية للناريخ، وفق قوانين العمران الموضوعية.

وهنا ينبغي أن نشير إلى بعض معالم الفترة التاريخية التي عاشها ابن خلدون في المغرب العربي، لمعرفة بعض الخلفيات التي كان لها دورٌ في تكوينه الفكري.

ففي الفترة التي عاشها ابن خلدون، كانت منطقة شمال أفريقيا والمغرب العربي، متفرقة بين ثلاثة دول أو أسر، بعد سقوط دولة الموحِّدين، وهي المرينيين الذين سيطروا على المغرب في الفترة بين نهاية القرن الثاني عشر الميلادي وحتى منتصف القرن الخامس عشر، وآل عبد الودود، وكانوا مسيطرين على منطقة غرب الجزائر، في الفترة من الثلث الأول للقرن الثالث عشر الميلادي، وحتى منتصف القرن السادس عشر، ثم الحفصيين في تونس وشرق الجزائر وبرقة التي هي شرق ليبيا حاليًا، وهؤلاء حكموا بين الثلث الأول للقرن الثالث عشر الميلادي كذلك، وحتى الربع الثالث من القرن السادس عشر.

وهنا تأثر ابن خلدون، الذي عمل قاضيًا لدى الحفصيين قبل انتقاله إلى مصر، بحالة النهضة الثقافية التي ميزت دولتهم، كما أنه استفاد من رؤيته رأي العين للصراع بين الدول والممالك الإسلامية في تلك الفترة، بحيث استطاع تكوين فكرة عامة عن القوانين التي تحكم العلاقات السياسية بين المجتمعات الإنسانية، وعوامل قوة وضعف الدول، وغير ذلك مما اتصل بعلم العمران.

....

وفي الأخير؛ فإنه إذا ما كانت هناك دروسٌ مستفادة من تجربة ابن خلدون الفكرية، فإنه أهمها هو أنه أثبت أن النص الشرعي ليس معطِّلاً وليس ضد العقل الإنساني، كما يتقول البعض من خصوم الأمة والحضارة الإسلامية، وأن التدبُّر في القرآن الكريم، هو صنو التنوير والفهم الصحيح للظواهر البشرية المختلفة، وللتاريخ.

كما أكدت تجربة ابن خلدون وأن الروافد الأساسية للشريعة الإسلامية، يمكنها أن تؤسس حضارات رواسخ، تغير من تاريخ الإنسانية بالكامل، وتنهض بالعقل البشري بأكثر مما تفعله المدارس الفكرية الأخرى الوضعية.

ماذا يعني أن ترى العالم من خلال التصور الإسلامي

من بين أهم القضايا التي شغلت المفكرين المسلمين في العصر الحديث وزمننا المعاصر – أي فترة الردَّة الحضارية والتفكك – هي مسألة ماذا يعني أن يرى المسلم، فردًا وجماعة وأمة، العالم من خلال التصور الإسلامي.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن هذه القضية ليست ضربًا من الترف الفكري، أو الرياضة الذهنية في مباحث الفلسفة الإسلامية؛ حيث إنها ترتبط بحزمة من القضايا والأمور ذات الطابع التطبيقي والعملي، التي تتصل بقضية العقيدة ذاتها.

فترتبط هذه القضية في صلبها بقضية: ماذا يعني أن أكون مسلمًا، وهو تساؤل يعكس فهمًا حقيقيًّا من جانب المفكرين والتربويين المسلمين الذين طرحوه في أدبياتهم لمفهوم الدِّين، وبالذات الدِّين الإسلامي، كدينٍ شامل وخاتم للرسالات الإلهية التي أنزلها الله تعالى على رسله لهداية البشر.

فالدِّين من المعروف أنه منظومة من العقائد والتعاليم التي تنظم فهم الإنسان لربه وحقيقته، وكذلك علاقة الإنسان بربه، وعلاقته بذاته وبالآخرين، مسلمين وغير مسلمين، ومن مختلف التصنيفات الأخرى للمجموعات البشرية التي توجد من حوله.

ومن بين ما يتضمنه ذلك، مفهوم الإنسان لوجوده والهدف منه، وبالتالي؛ فإن الحياة وفق التصور الإسلامي؛ تعني كيف يطبق الإنسان تعاليم دينه، وكيف يعمل

على تقييم أية ظاهرة/ شخص/ جماعة/ فعل وسلوك.. إلخ، من زاوية إيجابي أو سلبي، حلال أم حرام؛ من زاوية التفسير الإسلامي أو التصنيف الإسلامي لها، وأحكام الشرع بشأنها.

ثم ينتقل بعد ذلك إلى خطوة أوسع، وهي عمارة الأرض، ونشر شريعة الله تعالى، أي ما ارتضاه الشارع الأعظم للبشرية من أحكام، وبالتالي من تصورات لشكل الحياة في هذا العالم، ويكون الأمر أفضل وأكثر فاعلية بعد توفير الظروف المناسبة، مثل وجود حكومة إسلامية، تعمل على نشر تعاليم الإسلام في كل أنحاء العالم، بأسلوب أكثر مهنية، وأكثر توسُّعًا في أثره.

وبالتالي؛ فإن الأمر في هذا الإطار، هو من صميم مهام المسلم، ولن يدرك هذه المهام إلا من خلال فهم أهمية أن يرى العالم من خلال التصور الإسلامي.

ومن بين أهم من اهتموا بذلك، كان الشهيد سيد قطب، وفي الغالب العام، كانت كتاباته في هذا المضمار، فيما يخص العقيدة، وسبقه عبد الرحمن الكواكبي، الذي مال إلى تصنيف مفهوم التصور الإسلامي في المجالات السياسية، ثم تلاه الإمام محمد الغزالي، ولكنه نحا أكثر إلى المنحى التربوي والفكري العقلي، مستندًا إلى القرآن الكريم بالأساس.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن الفلاسفة والمفكرين والتربويين المسلمين الذين قدموا تصوراتهم حول هذا الأمر؛ استندوا في أفكارهم إلى القرآن الكريم باعتباره المركزية الأولى للمسلم في هذا الصدد.

أما السُّنَّة النبوية الشريفة، يمكن اعتبارها أول إطار تطبيقي لمفهوم التصور الإسلامي للعالم وفق ما جاء في القرآن الكريم، وبالتالي؛ فإن أهمية دراستها تكمن في أنها تعبِّر عن الممارسة النبوية لهذا التصور، وبالتالي؛ يمكن القول إنه التصور الأكثر نقاءً، والأكثر صحة للتصور الإسلامي للعالم من حولنا، وماهية واجبات المسلم في هذه الحياة.

ولعل أبرز النماذج أمامنا في هذا الأمر، وتؤكد هذه الأفكار، كتاب "خصائص التصور الإسلامي ومقوماته"، للأستاذ سيد قطب، فالكتاب مُصنَّف عند الكثير من المفكرين على أنه من كتب التوحيد؛ حيث يقدم فيه التصور الإسلامى لله عز وجل، ثم الوجود والكون والحياة والإنسان، وكذلك مكانته في الكون، ومهامه فيه، استنادًا إلى النصوص القرآنية.

وفي أهمية هذا الأمر؛ يقول إن تحديد خصائص التصور الإسلامي أمر ضروري "لأنه لابد للمسلم من تفسير شامل للوجود، يتعامل على أساسه مع هذا الوجود.. لابد من تفسير يقرب لإدراكه طبيعة الحقائق الكبرى التى يتعامل معها، وطبيعة العلاقات والارتباطات بين هذه الحقائق: حقيقة الألوهية، وحقيقة العبودية (وهذه تشتمل على حقيقة الكون.. وحقيقة الحياة، وحقيقة الإنسان).. وما بينها جميعا" من تعامل وارتباط".

ويتصل بذلك، تصور الإنسان للقيم الكبرى في حياته، مثل الحرية والعدالة والمساواة؛ فهذه القيم الثلاث المركزية، وكذلك قضية الأخلاق، تُعتبر الأكمل

بين النظريات والأديان الأخرى، وكذلك مختلفة تمامًا في مكونها عن نظرة هذه النظريات والأديان الأخرى.

فالحرية في الإسلام منضبطة بضوابط الشرع، فيما في الغرب هي مطلقة، والقيد الوحيد عليها، هو حريات الآخرين، وهو ما يقود إلى مفاسد عدة، من أسوأها الشذوذ والزنا والأمراض الجنسية والنفسية، وغير ذلك.

كما يشمل ذلك تصور الإنسان للكون من حوله، بصورة تنبني على العقل والنقل في آنٍ.

وفي هذا؛ فإننا نجد أن منهج القرآن الكريم في هذا الصدد، ينسجم بشكل كامل مع الفطرة التي خلقها الله تعالى في مخاطبة العقل، وهو ما جاء في القرآن الكريم في أكثر من موضع، خاطب فيها العقل الإنساني، للتدليل على وجوده وقدراته سبحانه وتعالى.

ففي سُورة "الواقعة"، نجد أن الله تعالى يستخدم المنهج العقلي في إقناع غير المسلمين لكي يوقنوا بحقيقة الإله الواحد، خالق هذا الكون ومدبره، وحده لا
شريك له؛ فيقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾ أَفَرَءَيْتُم مَّا
تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴿٦٤﴾ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ
﴿٦٥﴾ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ﴿٦٦﴾ بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ ﴿٦٧﴾ أَفَرَءَيْتُمُ ٱلْمَآءَ ٱلَّذِى تَشْرَبُونَ ﴿٦٨﴾ ءَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ
ٱلْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنزِلُونَ ﴿٦٩﴾ لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ﴿٧٠﴾ أَفَرَءَيْتُمُ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى
تُورُونَ ﴿٧١﴾ ءَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَآ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنشِـُٔونَ ﴿٧٢﴾ نَحْنُ جَعَلْنَٰهَا تَذْكِرَةً وَمَتَٰعًا
لِّلْمُقْوِينَ ﴿٧٣﴾ فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ ﴿٧٤﴾﴾.

والقرآن الكريم حافلٌ بالآيات الكريمة التي تقدم تصورًا شاملاً حول الله عز وجل وصفاته وطلاقة قدرته، من خلال منهجية النظر العقلي في الخلق، سواء خلق الإنسان نفسه، أو الكون من حوله.

وتُعتبر التربية هي الأداة الأولى لغرس هذه الأفكار في نفس المسلم، وهي الأداة التي لجأ إليها النبي الكريم ﷺ في سنوات البعثة الأولى، وهي المرحلة التي قادت إلى تنشئة جيل فتح الله تعالى عليه العالم القديم كله في أقل من ثلاثة عقود، انطلاقًا من لا شيء كانوه قبل الإسلام، وهو ما يعطينا لمحة عن الأهمية الكبرى لهذا كله.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن هذه المهمة – التربية على التصور الإسلامي والمفاهيم الإسلامية – من الصعوبة بمكان في الوقت الراهن؛ أي كيف يمكن تنشئة الفرد المسلم والجيل المسلم، على أساس أن ينظر إلى كل شيء وفق هذا التصور الإسلامي.

فهناك أولاً ظروف سياسية تتعلق بالأنظمة المستبدة الحاكمة، والتي تتعامل مع كل ما هو إسلامي على أنه مهدِّد خطِر لها، وبالتالي؛ يتم القضاء عليه.

وهذه التنشئة لن تتم من دون وسائل التربية، وهي من أكثر الأمور استهدافًا من جانب الأنظمة الحاكمة ذات الهوية العلمانية، والمدعومة من قوى غربية تنتمي إلى حضارة تتناقض في تصوراتها عن هذا العالم، تناقضًا كاملاً مع التصور الإسلامي، وبالتالي؛ فإنها تتفق مع الأنظمة الحاكمة في معاداة التيارات والحركات الإسلامية.

على المستوى الاجتماعي والثقافي؛ فإن الفترة الطويلة التي قضتها الأمة تحت حكم المستعمِر ثم الأنظمة الحالية؛ أفسدت الكثير من فطرة الأجيال الناشئة،

وأبعدتها – في ظل طبيعة المناهج التعليمية وما تقدمه الوسائط الإعلامية والثقافية من حولهم – عن هويتهم وانتمائهم الإسلاميَّيْن.

وبالتالي؛ فإن هذا الأمر يُعتبر من أبرز وأثقل المهام الملقاة على الطليعة المسلمة المثقفة، سواء أكانوا دعاة أو تربويين أو غير ذلك، على أن يبدأ الأمر من مناطه الأساسي. العقل والروح، ومن دونهما لا يكون الإنسان صحيح الإنسانية!

السُّنن الاجتماعية في الإسلام.. ميزان العدل وضمانة لاستقرار المجتمعات

من بين أهم الأمور التي يجب على العاملين في الفكر الإسلامي، في جانبه التطبيقي، والباحثين في حقل العلوم السياسية والاجتماعية، وفق الرؤية الإسلامية، في هذه المرحلة الدقيقة التي يمر بها المشروع النهضوي الإسلامي، أن يعملوا على توضيح الجوانب العمرانية، السياسية والاجتماعية، بقوانينها التي أتى بها الإسلام، وكيف هي ميزان العدل والضمانة الأساسية لاستقرار المجتمعات.

وهذه ليست صورة أو قناعات تنبع من تحيز عقيدي أو فكري، لاعتبارات إنتمائنا الإسلامي، وإنما هي حقائق أثبتها التاريخ، ورسختها دولة الخلافة عبر قرون طويلة، ساد فيها العدل والسلام ربوع المشرق العربي الإسلامي، والعالم القديم؛ لم يعرف فيها العالم، حروبًا طائفية أو فتنٍ مذهبية، وكان الاستقرار والسلام المجتمعيَيْن في ظل دولة العدل التي أرساها الإسلام، نموذجًا أمام العالم كله، وما كانت الفوضى لتحدث؛ إلا في الفترات التي كانت تضعف فيها دولة الخلافة، أو لا يتم تطبيق شريعة الإسلام كما هي في صورتها السليمة النقية.

وتأتي أهمية التأكيد على مثل هذه المعاني في ظل تطورات مسَّت صُلب القناعات العقيدية لدى الكثير من المسلمين، مع تشويه الأساس السياسي والمجتمعي للنموذج الإسلامي في الحكم بالمعنى الواسع، في ظل دخول صراع الحق والباطل في العالم العربي والإسلامي، إلى مرحلة جديدة بعد الربيع العربي.

كان الربيع العربي فرصة مهمة لتقديم النموذج الحركي والحقيقي للإسلام عندما يحكم، وكيف أنه سوف يقيم دولة العدل، ويكافح الفساد، ويرسي الاستقرار، وأن النموذج الإسلامي في الحكم، كما أنزل الله تعالى، وبما أنزله عزَّ وجلَّ، هو الأكثر قدرة على التعامل مع المستجدات، وقيادة المجتمعات التي يحكمها إلى الخير والسعادة في الدنيا والآخرة.

هذه الأمور بطبيعة الحال، كافح خصوم الدين والدعوة طيلة قرون طويلة من أجل التشويش عليها وإخفائها، وإظهار النموذج الإسلامي في الحكم، في صورةٍ سلبية مغايرة، من أنه يعني حكم المستبد غير العادل، وأن دولة الشريعة دولة ظلم وظلام.

أتى المشروع الصحوي الإسلامي، بعد الربيع العربي بواقع مغاير، وكاد أن يهدم الكثير من السياسات الرواسخ الرواسي لقوى الفساد والاستبداد الداخلية، بمنظوماتها السياسية والاجتماعية، وقوى الاستكبار العالمي التي تتعاون معها وتحميها، وتتبادل معها المصلحة، وهو ما كان ينبغي أن يتم التصدي إليه، ولو بالقوة المسلحة، كما يتم فعلاً الآن في أكثر من بلدٍ عربي شهد ثورات أطاحت برؤوس أنظمة، وإن لم تقتلع الأنظمة نفسها.

ومن ثَمَّ؛ أتت الحملة المضادة للمشروع الإسلامي، لتمس ثوابت الشريعة الإسلامية ذاتها، وفي مختلف المجالات؛ ما هو أخلاقي وقيمي ومعنوي بشكل عام، وما هو تطبيقي وعملي، كما في جزئية الحكم والاستقرار المجتمعي، وذلك كله من أجل انتزاع قضية "النموذجية" من المشروع الصحوي الإسلامي، ونزع الجاذبية الجماهيرية عنه.

وهنا تأتي أهمية التأكيد على المحتوى القيمي والتطبقي في منظومة الحكم والسنن الاجتماعية في الإسلام.

يحتوي الإسلام على مجموعة من المنظومات التي تضمن ضبط الأمور بضوابطها التي قننا رب العزة سبحانه في خلقه، بما في ذلك ضبط عملية التشريع وإنزال الحكم الشرعي الإلهي ذاته، على أرض الواقع.

أي أن الضبط وصرامته في الإسلام شملت حتى كيفية تطبيق شريعة الله سبحانه، ومنهاجه، وهو ما يخرِج نظام حكم ينشأ من هذه الطبيعة الضابطة الصارمة في ضبطها من أي احتمال للذاتية والظلم، والإسلام غير مسئول بطبيعة الحال عن سوء التطبيق أو الخروج عن قواعده، والقول – من جانب البعض – بأن هذا الخروج إنما هو من صميم الإسلام، ولكن ذلك واجب المفكرين والساسة والتربويين أن يوضحوا ذلك.

فهناك العديد من القواعد الفقهية التي تضبط عمل الفقيه، مثل "لا ضرر ولا ضرار"، وفوقها وأعلى منها، القواعد الأصولية، والتي تعني في المفهوم الشرعي، المنظومات والقواعد التي يضعها الأصولي، وتنظم عمل الفقيه، مثل "الأمر يفيد الوجوب"، و"النهي يفيد التحريم"، وكلها أمور تضمن ضبط الفتوى وإصدار الحكم الشرعي السليم فيما يُعرَض ويستَجدُّ من أمور على المجتمع والأمة؛ فلا ينحرف، ولا يغلِّب مصلحة أو أهواء

وما يضبط عمل الفقيه، يضبط عمل القاضي، والقضاء – مثله مثل الشرطة وغيره من مؤسسات إنفاذ القانون وحفظه – له وظيفة مجتمعية شديدة الأهمية؛ فهو الذي

يضمن الاستقرار المجتمعي، ما ساد العدل فيه، أما لو انحرف القاضي والشرطي – والتي في جانب من أدوارها كما القضاء، ضمان الاستقرار وإنفاذ القانون، بجانب حفظ الأمن – فإن الناس سوف تفقد الثقة في مؤسسات العدل وأحكامها، ومن ثَمَّ؛ تلجأ إلى وسائل أخرى للحصول على حقوقها، وهو ما يعني الفوضى.

والعدالة التي هي صنو الاستقرار، هي القيمة العظمى في الإسلام، وتنضبط في أعلى السلَّم القيمي لهذا الدين الحنيف، تليها المساواة، ثم الحرية، وكلها منضبطة بضوابط الشريعة الإسلامية.

فنجد في القرآن الكريم ﴿لا تذر وازرةُ وزر أخرى﴾، بنصها ومعناها في خمسة مواضع، وفي سُورة "المائدة"، يقول رب العزة سبحانه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ٨ ﴾.

هنا، في سنن الإسلام المجتمعية، والتي تسبغ بطبيعة الحال على قواعد الحكم والنظام السياسي في دولة الإسلام، نجد قمة العدل، وقمة الضبط المجتمعي، وقمة النظام، فلا مجال لطغيان الذاتية والمصلحية على وظيفة العدل، ولا على سياسات المؤسسات، ولا على سلوك الأفراد، ولو حدث ذلك؛ تكون دولة الشريعة مسئولة عن تصويبه.

ونختم بعودٍ على بدء؛ فنؤكد على أن واجب الوقت، هو التعرف إلى سُنن الله عز وجل في خلقه، وخصوصًا ما يرتبط بواجبات المرحلة فيما يتعلق بإصلاح وتوجيه المجتمعات.

وذلك لن يتم إلا من خلال المعرفة العقلية وقراءة التاريخ قراءة جيدة، وهي سُنَّة قرآنية لا تُدحَض.. يقول سبحانه: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا۟ ٱلْأَرْضَ وَعَمَرُوهَآ أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَـٰتِ ۖ فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَـٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٩﴾ ثُمَّ كَانَ عَـٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَـٰٓـُٔوا۟ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ بِهَا يَسْتَهْزِءُونَ ﴿١٠﴾﴾[سُورة "الرُّوم"].

هذا هو الإسلام كما أراده الله تعالى، وكما وضع شريعته، وليس كما حرَّفه الآخرون من أنصار الفرق والشِّيَع؛ قديماً وحديثاً!

الإنسان ومكانته في مقاصد الشريعة الإسلامية.. أولوية مؤجلة في قضايانا!

خلق اللهُ تعالى الإنسانَ من أجل القيام بمنظومة هي الأهم والأقدس، بل إنها هي أساس خلق الله تعالى للدنيا والكون، وهي منظومة إقامة عقيدة التوحيد، وعبادة الله تعالى في الأرض، وتقديسه، وإعمار الأرض.

ومن أجل إعانة الإنسان على أداء هذه التكاليف العظيمة؛ ميَّز الله تعالى الإنسان بالعديد من الأمور والمزايا التي لم يحظَ بها مخلوق آخر، وأهمها العقل والحرية، وهما مناطا التكليف؛ فلا تكاليف على غير العاقل، فيما ينتقص غياب الأهلية، من بعض التكاليف التي فرضها الله تعالى على الإنسان.

فمن دون العقل والحرية؛ لا يكون الإنسان قادرًا على أداء التكاليف، وهو من مظاهر عدل ورحمة الله تعالى، كذلك، ولأجل أن يكون الحساب الإلهي عادلاً في الدنيا والآخرة؛ فإنه نظير هذا التكليف؛ سخَّر اللهُ تعالى للإنسان كل ما في هذا الكون، من أجل أن يعينه ذلك على الحياة والاستمرار فيها إلى أن يأذن الله تعالى بإنهاء الحياة الدنيا.

والأمر قريب في هذا، ولله المثل الأعلى، من المبدأ الإداري المعروف، الذي يقول إنه لا تكليف من دون مسؤولية، ولا مسؤولية من دون صلاحيات.

لذلك أعطى الله تعالى، الإنسان المُكَن اللازمة من أجل الحفاظ على استمرارية حياته، بقدر الله تعالى، الذي قدَّره له، في هذه الحياة الدنيا، ووفق قوانين العمران المعروفة.

ولهذه الأهمية؛ فإن الله عز وجل، وضع مقاصد الشريعة أو المقاصد الشرعية، والتي تعني في علم أصول الفقه، ما قصده الشارع الأعظم (أو المُشرِّع الأعظم، وهو الله سبحانه وتعالى) من الضروريات والحاجيات والتحسينات.

وهذه المقاصد تنظم حياة الإنسان وعلاقاته ومصالحه، في إطار ثلاث دوائر؛ الأولى، هي دائرة الله عز وجل، والثانية، هي دائرة الإنسان ذاته، والثالثة، هي دائرة المخلوقات الأخرى، سواء البشر الآخرين، أو حتى سلوكه إزاء الحيوانات والجمادات، بل وحتى الجان؛ حيث نظمت الشريعة الإسلامية هذا الأمر كذلك.

وهذه المقاصد، خمس، وهي بهذا الترتيب الذي يرى جمهور العلماء أنه مقصودٌ في نقطة الأولويات: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ النسل، وحفظ المال.

هذه الخمس مقاصد؛ صُلْبَها الإنسان. الله سبحانه وتعالى ذاته. الذي هو ربُّنا اللي خلقنا، وخلقنا لأجل أن نعبده؛ وضع حقوقه المباشرة في بندٍ واحد، وهو حفظ الدين. والأربع الباقية تخص شؤون الإنسان.

وحتى بند حفظ الدين؛ فصلبه الإنسان. فالإنسان هو الوعاء الذي سوف نحفظ فيه دين الله عز وجل، وهو الذي سوف يقيم هذا الدين من خلال العقيدة

والشعائر والمعاملات، وهي الدوائر الثلاث الأساسية التي تضمنتها أحكام الشريعة الإسلامية.

بل إنه، وفي نقطة حفظ الدين؛ قدَّم الله تعالى – بالنص القرآني وصحيح الحديث النبوي، حفظ النفس وحرمتها، على حفظ الدين ظاهريًّا؛ حيث أباح الإسلام – الذي هو دين الله تعالى، وأحكامه هي شريعته عز وجل – للإنسان المسلم أن يظهِر الكفر، لو أن ذلك سوف يقيه الأذى أو القتل.

ونموذج الصحابي الجليل، عمَّار بن ياسر (رضي الله عنهما) معروف، عندما قال كلمة الكفر تحت وطأة التعذيب، وطمأنه الرسول الكريم ﷺ على إسلامه، وفي القرآن الكريم: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [سُورة "النَّحل" – من الآية ١٠٦].

وفي العبادات، التي هي المظهر الرئيسي لعبودية الإنسان لله عز وجل وتوحيده له؛ أسقط الله تعالى جزءًا من الصلاة في السفر وفي حالات الخوف، وفي الحرب، وفي المرض، وكذلك في الصوم، حفظًا لحياة الإنسان، وحمايةً لصحة بدنه ونفسه وعقله.

ومنطق الدين القويم في ذلك الأمر، بسيط جدًّا. فلو قدمنا حفظ الدين بشكل فيه جمود، على حياة الإنسان، ومات هذا الإنسان؛ سوف يفنى الوعاء الذي يحفظ هذا الدين.

وحتى غير المسلم؛ فإن قتله بغير حق؛ فيه إفساد للدين؛ لأن أي إنسان، هو ساحة محتملة للدعوة، وأي غير مسلم؛ هو مسلم محتمل؛ فأولى من قتله لمجرد أنه

غير مسلم، كما تفعل بعض الجماعات المنحرفة فكريًّا وفقهيًّا الآن؛ أن تسعى إلى دعوته إلى الإسلام، فلربما كسب الإسلام فردًا جديدًا يعزز أمة محمد ﷺ.

هذا في مقصد حفظ الدين، وفي غير ذلك؛ فإن مقاصد الشريعة الإسلامية، وكثير من أحكامها؛ كانت لأجل الإنسان؛ حفظ حياة الإنسان، وعِرْض الإنسان، ومال الإنسان، ونسل الإنسان.

فقتل القاتل؛ يكون أخذًا بدم الميت، وحفظًا لحياة آخرين قد يقتلهم هذا القاتل، وقطع يد السارق؛ لحفظ مال الإنسان وحقوقه، وهكذا.

وبالتالي؛ فإن الإنسان شيء غالٍ وثمين جدًّا عند الله تعالى، وحقن دمائه وحفظ حياته، هو المقصود الثاني من مقاصد الشريعة مباشرةً، هذا الكلام لا يوجد فيه أي مجال للتأويل، أو وضع استثناءات له من أي مُدَّعٍ.

وفي هذا الإطار، يمكن ببساطة الجزم بأن هناك بالفعل انحرافات لدى جماعة المسلمين، وبالذات الطليعة منها في الحركة الإسلامية، والحكومات، وهي كذلك المفترض أنها طليعة بشكل أو بآخر، لو أخذت البلدان الإسلامية بالشورى التي وضعها الإسلام لأخذ القرارات الخاصة بجماعة المسلمين، في خاصة وعموم أمرهم، ومن أهم مجالات ذلك، اختيار الحاكم، كما فعل الخلفاء الراشدين.

فالمتأمل في قضايا وأزمات، وطبعًا في الحروب الحالية، في الأمة؛ سوف يجد أن الإنسان هو آخر ما يفكر فيه الجميع، وهو خطأ أولويات بالتأكيد، فإذا ما كانت الشريعة التي تجسد حكمة الخالق عز وجل، وإرادته فينا، وفي الكون كله؛ قد

فضَّلت الإنسان، وأعطته الأولوية؛ فأولى بحكوماتنا، وبقادة الحركة الإسلامية الذين يقولون إنهم يعملون على إعادة تمكين الدين بين ظهراني الأمة؛ أن يتبعوا أحسن ما أنزل الله عز وجل.

ولكننا نرى أن أول ما يتم تدميره في الحروب والأزمات، هو بنيان الله تعالى في أرضه، وهو الإنسان، كما في الحديث النبوي الشريف: "إنَّ هذا الإنسان بنيان الله ملعون من هدم بنيانه"، وبالرغم من أن علماء الحديث، مثل الزيلعي في "تخريج الكشاف"، قالوا بأنه غريب، أو لم يقفوا له على طريق، مثلما قال المناوي في "التيسير بشرح الجامع الصغير"؛ إلا أنه تبقى للكلمات دلالاتها، التي تتوافق مع مقاصد الشريعة.

ولقد وضع العلماء ضمن معايير اعتماد الأحاديث الغريبة أو المنفردة الإسناد، من عدمه؛ معيار أن تتوافق أن تتنافر مع النص القرآني، أو باقي قول وفعل النبي ﷺ.

فعلى مستوى القضية الفلسطينية؛ نرى في سوريا؛ خراب العمران قد لحق بمخيمات اللجوء الفلسطينية التي كانت تؤوي ما يقرب من نصف مليون شخص، جُلُّهم من المسلمين - ولو أن هذا الأمر لا فارق فيه بين مسلم وغير مسلم - تم تشريدهم وقتل الآلاف منهم، بما في ذلك هدم المساجد التي كانوا يقيمون فيها صلاة الجماعة، ولم تحرك القيادات الفلسطينية ساكنًا، سواء في السلطة ومنظمة التحرير، أو في الفصائل، لحساب سياسات ومصالح ضيقة، بينما الجميع يقول إن كل ما يقوم به ويفعله من "جهاد" و"نضالات" هو لصالح الإنسان الفلسطيني.

وهذا نفاق واضح؛ حيث يُقتل الإنسان الفلسطيني برصاص فلسطيني في مخيمات اللجوء الفلسطيني، لصالح الفصائلية وليس العكس، ومخيم عين الحلوة وأحداثه الحالية أبلغ شاهد على ذلك.

أليس الأسيرات الفلسطينيات بحاجة إلى هبة مثل هبة الأقصى الأخيرة؟!.. على أهمية المكان والحرم؛ فإن أعراضنا التي تُنتهَك في سجون الاحتلال، وفي معتقلات الأنظمة الظالمة؛ في ذات الأهمية، بل أكبر.

فالرسول الكريم ﷺ يقول: "لزوال الدنيا أهون على الله عز وجل من سفك دم مسلم بغير حق"، ورُوي بلفظ: "لهدم الكعبة حجرًا حجرًا أهون من قتل مسلم" [ذكره البيهقي في "شعب الإيمان"، ومعناه عند الطبراني].

في الحرب في اليمن؛ كل القيادات اليمنية في كلا الاتجاهَيْن المتصارعين "يهمهم مصالح وأمن الشعب اليمني"، بينما الإنسان اليمني هو الضحية، وحتى لو صدق البعض في شعاراته القيمية التي يرفعها؛ يبقى أن ذلك خطأ كبير؛ حيث الإنسان الذي يموت بالكوليرا أو الجوع أو المياه الملوثة؛ أولى من أية شعارات عن "الوطن"!

فما الوطن غير الإنسان والأرض؟!.. بينما في سوريا واليمن وغيرها من بلدان عالمنا العربي والإسلامي؛ لا شيء يحدث سوى قتل وتشريد الإنسان، وحرق وتفتيت الأرض، وهدم العمران الذي يضمن للإنسان كرامته التي جعلها الله تعالى مع العقل والحرية، صنو كلمة "الإنسانية"، ومن مكوناتها الأصيلة!

إننا بحاجة إلى إعادة ترتيب الأولويات؛ بحيث يصبح الإنسان هو الهدف والمستهدف الأول، اتساقًا مع الشريعة التي نقول إننا مؤمنون بها، ونسعى إلى تمكينها!

الكفاءات والحكم الرشيد في التربية النبوية ودولة عمر.. أصول نفتقدها!

تُعتبر دولة الفاروق عمر بن الخطَّاب "رضي اللهُ عنه"، واحدة من أهم النماذج المعيارية التي يقيس عليها المسلمون الكثير من الأمور والقضايا التي تُعرَض على الأمة في عصرنا الحالي، بما في ذلك قضايا الإدارة والسياسة، وحتى أمورًا مستحدثة مثل الموارد البشرية، ومعايير الاختيار السليمة، في مختلف المجالات، ولاسيما في الأمور ذات الأهمية، مثل المناصب الإدارية والسياسية الكبرى، والمناصب العسكرية، وغير ذلك.

ولعل من بين أهم الأمور والقضايا المعروضة في الوقت الراهن على الأمة، سواء على مستوى الحكومات – على قلة الحكومات الرشيدة في عالمنا الإسلامي المعاصر – أو على مستوى الحركات الإسلامية الطليعية؛ هي قضية حسن توظيف العناصر الأفضل، القادرة على القيام بأعباء الأمانات الموكولة إليهم، وأبعد ما يكونوا عن ظواهر مثل نفاق الحاكم، أو وضع الاعتبارات الذاتية الضيقة فوق المصالح العامة، وهي الأمراض الأخطر التي ضربت مجتمعاتنا المسلمة في فترة الانحطاط الحضاري الأخيرة التي تمر بها الأمة.

وفي دولة عمر – في حقيقة الأمر – كل ما يمكن أن يجيب أو يعالج الكثير من المشكلات في هذا الصدد، ولكن قبل تناول ذلك بشيء من التفصيل؛ فإنه ثمَّة نقطة شديدة الأهمية وجب التنويه إليها في هذا الأمر.

هذه النقطة تتعلق بالمصدر الأساسي الذي صنع من خلاله عمر "رضي الله عنه"، دولته، وأقام عليها – بشكل عام – أركان معجزته، سواء كصحابي لرسول الله ﷺ، أيد القرآن الكريم والوحي الإلهي فيه، الكثير من مواقف وآراء عمر، حتى على ما كان يزكيه النبي الكريم "عليه الصلاة والسلام"، أو كأمير للمؤمنين وحاكمٍ لهذه الأمة.

فالمصدر الأساس لهذا كله؛ هو الإسلام من مصادره الأساسية، القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية الشريفة، وعلى وجه الخصوص التربية النبوية التي حرص الرسول الكريم ﷺ، على أن تتأسس عليها دولة الإسلام الأولى، قبل إقامة أركانها السياسية.

أضف لذلك الكثير من السمات الشخصية التي كان يتمتع بها عمر بن الخطاب "رضي اللهُ عنه"، والتي من خلال السُّنَّة النبوية، من الواضح أنها اصطناع إلهي صرف.

فعندما دعا رسول الله "عليه الصلاة والسلام"، ربَّه عز وجل، بأن يعزَّ الإسلام بأحد العُمَرَيْن؛ اختار الله تعالى عمر بن الخطاب، وهو ما يعني أن هناك حكمة إلهية، واصطناع إلهي، لشخص عمر؛ بقدراته العقلية والبدنية، وكل ما اتصف به من صفات في مرحلة ما قبل إسلامه؛ دفعت النبي "عليه الصلاة والسلام" لأن يتمنى إسلامه لعزة الدين الوليد، وما بعد البعثة، مما كان له أبلغ الأثر في قيام وتوسع دولة الإسلام، في عهد النبي ﷺ، أو ما بعد ذلك، في عهد أبي بكر "رضي الله عنه"، وفي عهد عمر ذاته.

لننظر الآن إلى موقف لاثنين من الصحابة الكرام، رضوان الله تعالى عليهم جميعًا، مع عمر بن الخطاب بعد توليه منصبه مباشرة، وهما أبو عبيدة بن الجراح،

ومعاذ بن جبل؛ حيث كتبا إليه رسالة بعد السلام عليه؛ "فإنَّا عهدناك وأمر نفسك إليك مهم، وقد أصبحت قد وُليت أمر هذه الأمة، أحمرها وأسودها، يجلس بين يديك الشريف والوضيع، والعدو والصديق، ولكل حصة من العدل، فانظر كيف أنت عند ذلك يا عمر؛ فإنا نحذرك يومًا تعنى فيه الوجوه إلى الله وتجف فيه القلوب وتنقطع فيه من الحجج لحجة ملك قهرهم بجبروته فالخلق داخرون له، يرجون رحمته ويخافون عقابه، وإن كنا نحدث أن أمر هذه الأمة سيرجع في آخر زمانها إلى أن يكونوا إخوان العلانية أعداء السريرة، وإنا نعوذ بالله أن ينزل كتابنا إليك سوى المنزل الذي نزل من قلوبنا؛ فإنما كتبنا به نصيحة لك.. والسلام عليك".

تلقى عمر "رضي الله عنه"، الرسالة، وكان على ما نعهد من عدل؛ وقرأ ما فيها من قيم، لعل من أهمها ما لا ينتبه إليه الكثيرون فيها، وهي أنها من بين أهم الأدبيات السياسية في تاريخنا الإسلامي، وربما في التاريخ الإنساني، في عظة الحاكم، ودعوته إلى أهم مبادئ الحكم الرشيد التي تتكلم عنها أدبيات الأمم المتحدة ومُطبَّقة في الأمم المتقدمة في وقتنا الراهن، مثل الشفافية والعدل والتزام القانون – الشريعة في حالتنا هنا – والإعلاء من شأن المصلحة العامة.

كما أن الرسالة فيها إشعارات مهمة – كذلك – عن شعيرة مهمة معطلة في عصرنا الحالي في الغالب، في الممارسة السياسية والاجتماعية في الأوساط المسلمة، وهي شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في إطار المناصحة الواجبة من المسلم للحاكم، وهو هدي نبوي شريف، وتوجيه لكل مسلم حرص النبي "عليه الصلاة والسلام"، على التأكيد عليه؛ فيما يخص النصيحة للحاكم، ولعامة المسلمين.

فما كان من عمر إلا أن رد عليهما بالقول: "ولابد لكما من الكتاب لدي؛ فإنه لا غنى بي عنكما".

وفي حقيقة الأمر؛ فإنه مما ندركه من السيرة الجهادية لكليهما، سواء في عهد النبوة، أو في وقت أبي بكر الصديق ودولة عمر بن الخطاب "رضي الله عنهما"؛ يقول بأن التربية وآثارها، هي كلٌّ متكامل.

فالتربية والتأسيس التربوي والفكري الذي تلقياه في عهد النبوة؛ جعلتهما على نسق القدوة في كل المجالات؛ الأخلاقية والفكرية والاجتماعية، وكذلك السياسية والقدرات الإدارية، وكانا يتعاملان – وغيرهما من الصحابة الذين تأسسوا في مدرسة التربية الإسلامية السليمة – مع كل موقف بما يتطلبه؛ تمامًا كما في موقف ولاية عمر بن الخطاب لخلافة المسلمين.

وما جرى في هذا الموقف فيه جانبان. الجانب الأول؛ أن عمر بن الخطاب "رضي اللهُ عنه" استشعر كلامهما، وأخذه على محمل الجد، ثم ولاهما من الولايات العسكرية والإدارية في دولته، فكانا على رأس جيوش المسلمين التي فتحت الشام، ثم تولى أبو عبيدة ولاية الشام، ولما قُبِض في طاعون عمواس الشهير؛ تولى معاذ بن جبل محله؛ حيث علم من خبرته معهما وقت النبي ﷺ، ومن رسالتهما هذه؛ أنهما خيرٌ له، وسيكونا خيرًا وأنفع له وللأمة لو تمت توليتهما.

الجانب الثاني؛ هو الجانب المتعلق بمعاذ وأبي عبيدة؛ حيث إنهما أثبتا أنهما أهلٌ للأمانة التي حملاها، وأهل لتنفيذ وصايا وتعاليم النبي ﷺ، حتى أنفاسهما الأخيرة؛ فأبو عبيدة "رضي اللهُ عنه" نفَّذ تعاليم النبي "عليه الصلاة والسلام"، التي أثبت

العلم الحديث صحتها، في التعامل مع الأوبئة؛ فلم يخرج من الشام وقت انتشار الطاعون، حتى مات، وكذلك فعل معاذ "رضي الله عنه"، فلم يخرج برغم أن زوجتيه وولديه قد ماتا في نفس الطاعون، قبل أن يموت هو ذاته فيه.

في المقابل؛ فإننا نرى اليوم قادة الأنظمة والحكومات في بلداننا المسلمة، يعلون من شأن أهل الثقة والمنافقين الذين لأن تربيتهم الدينية والأخلاقية ضعيفة فقادتهم إلى خصلة المداهنة والنفاق؛ فكانوا ضعافًا في كل شيء؛ فأضاعوا الأمانة بعدم الكفاءة والتفرغ للفساد والإفادة من الوظيفة العامة لمصالحهم الخاصة.

وفي بعض حركاتنا الإسلامية؛ نجد من يفضل "أهل الثقة" لأنه أطوع له، بينما لو علم هؤلاء ما في منهج الإسلام في التربية والإدارة من خير؛ لأقاموا لأهل الكفاءة من المخلصين لدينهم، العاملين عليه، ولوجه الله تعالى؛ كل الممكنات التي تعينهم على خدمة دعوة الله عز وجل.

ولا نبالغ لو قلنا إنها الآفة الأولى التي أضاعت الأمة وطليعتها الحركية، وبالتالي؛ فإن أولى الأمور هو معالجة هذه الإشكالية؛ لأنه لو وصل أهل العلم والكفاءة إلى المراكز التنفيذية والاستشارية الأهم؛ لعولجت كل قضايا الأمة بشكل كامل.

وبرغم أن هذه مشكلة قد تبدو سياسية؛ إلا أنها تبقى في الأخير؛ قضية تربية بالدرجة الأولى كما رأينا!

المكوِّن الأخلاقي كأساس لازم للمشروع الإسلامي.. قراءة في سُنن إلهية

يُقول الله عز وجل في سُورة "الأنفال": ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِۚ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ يَغْلِبُوٓاْ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴿٦٥﴾ ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًاۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّاْئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُواْ مِاْئَتَيْنِۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓاْ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٦٦﴾ ﴾.

تلخص هذه الآيات رسالة إلهية شديدة الأهمية، تتعلق بسعي جماعة المسلمين، على مختلف المستويات، في الحياة الدنيا، وكيفية قيامها بالأدوار التي خلقها الله عز وجل لأجلها.. إنها رسالة النصر الإلهي وشروطه، وعلى رأسها الصبر، وكيف أن الله تبارك وتعالى، قطع على نفسه عهدًا بأن يدعم المؤمنين من عباده في سعيهم لنصرة دين الله عز وجل ونشره، وأن يجبر عز وجل النقص الموجود لديهم، في معركتهم المقدسة.

نفس الرسالة والعهد جاءا في سُورة "آل عمران"، ولكن بشكل أكثر تفصيلاً: ﴿ بَلَىٰٓۚ إِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴿١٢٥﴾ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦۗ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴿١٢٦﴾ لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنقَلِبُواْ خَآئِبِينَ ﴿١٢٧﴾ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿١٢٨﴾ ﴾.

هذه الآيات، وسابقتها، وغيرها الكثير من آيات القرآن الكريم، تشير إلى عدد من الحقائق على رأسها أن النصر من عند الله العزيز الحكيم، وأنه حتى نبيه ورسوله الكريم ﷺ، ليس له من الأمر من شيء؛ أي شيء، وإنما كل الأمور بمقادير الله عز وجل وإرادته، وأنه لا يجري في قدر الله تعالى إلا ما قدر له هو وحده لا شريك له.

هذا المدد الإلهي، وهذا العهد الرباني، له اشتراطات لاستنزال نصره على عباده، وعلى رأسها الصبر والتقوى.

أما الصبر، فهو- لغةً- الحبس والمنع، والجَلَد وحسن الاحتمال، كما في المعجم الوسيط، وفي الاصطلاح الشرعي والأخلاقي، هو حبس النفس عن الجزع، واحتمال المكاره، وحبس النفس عن الشهوات.

أما التقوى، فهي فضيلة وسلوك الإنسان ومدى التزامه تجاه الله عز وجل، وتجاه مخلوقاته، ولذلك يعدها الكثيرون من علماء الأصول والفكر الإسلامي، أنها أهم دعائم الدين والإيمان.

والتقوى لغةً من الوقاية، وفي الاصطلاح الشرعي؛ أن يجعل المسلم بينه وبين عذاب الله تعالى وقاية أو حاجز، وذلك من خلال فعل الواجبات والطاعات، وترك المنكرات والمحرمات، وما بينهما المكروهات، وما في تركها من ورع، من أجل نيل رضا الله عز وجل، وتفادي غضبه وعذابه في الدنيا والآخرة.

ويقول بعض العلماء إن التقوى هي الغاية الرئيسية من تشريع الأحكام، ويستندون إلى عدد من الأدلة الشرعية من القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية، ومن بين

ذلك قوله تعالى، في سُورة "البقرة": ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾﴾، أما في السُّنَّة النبوية؛ فيقول ﷺ، في حديث أبي هريرة: "إنما بُعثت لأتمم صالح الأخلاق" [صحيح/ أخرجه أحمد].

ومن ثَمَّ؛ فنحن أمام حقيقتان لا شكَّ فيهما، الأولى أن كل حال الإنسان هو من عند الله تعالى، وأن النصر والهزيمة سُنن خلقها عز وجل لحكمة بالغة، والثانية أن هناك شروط بعينها للحصول على المدد الإلهي في معركة الخير والشر، والحق ضد الباطل، وعلى رأسها أن يكون الخير خيرًا والحق حقًّا.

ولن يكون ذلك من دون مكارم الأخلاق وعلى رأسها الصبر والتقوى، ومن ثَمَّ فإن المكوِّن الأخلاقي له أهميته في المشروع الإسلامي، ولن ينتصر المشروع الإسلامي من دونه.

فمن دون المُكوِّن الأخلاقي، وإذا ما تساوى طرفا الصراع الحضاري في الأخلاقيات؛ فإن نتيجة هذا الصراع سوف تحتكم إلى الأسباب، وإلى العدد والعدة، ومن ثَمَّ؛ ستكون الغَلَبة للأقوى والأكثر أخذًا بالأسباب.

ومن هنا؛ فإن تخلي المشروع الصحوي أو دعاة المشروع الحضاري الإسلامي عن المكوِّن الأخلاقي، وما دعا الله تعالى في هذا الإطار، يعني رفع الغطاء الإلهي عن أصحاب المشروع، وعدم استحقاقهم لنصر الله عز وجل.

السياسة والمكون الأخلاقي الإسلامي:

لم يعُد الداعية في وقتنا الراهن هو ذلك الشخص الذي يلقي خطبًا منبريةً يتناول فيها فقط الأمور المعتادة في حياة المسلم؛ حيث سعت أنظمة الفساد والملك

العضوض، التي ابتُليَتْ بها الامة الإسلامية عبر التاريخ، إلى قصر دور وصورة الداعية على الجوانب الفقهية للأمور المجتمعية والعبادات فقط، على أهميتها في حياة المسلم، مع تجنيب الدعاة للسياسة تمامًا؛ حفاظًا من ذوي السلطان على سلطانهم.

تحول الداعية في زمننا هذا إلى مجاهد سياسي، بدءًا بالكلمة، وحتى المشاركة في ميادين التغيير والإصلاح.

ولعل في نماذج من دعاتنا الذين استشهدوا في فلسطين، خلال النضال ضد الاحتلال الصهيوني العنصري، أو في مصر سوريا وغيرها من بلدان الربيع العربي؛ أبلغ دليل على أن الداعية في الإسلام، هو رجل سياسة ونضال من الطراز الأول، وأن دوره ودور المنابر المسجدية، على قيمتها وأهميتها في الإسلام، يتجاوزان الحديث التقليدي المعتاد، إلى آفاق أسمى وأهم.

هذه الآفاق تتعلق بدور الأمة الحضاري، وكيفية استعادتها لمجدها وعزها، ولريادتها الحضارية، ونشر دين الله تعالى في الأرض، هدىً ورحمةً للناس أجمعين، وحقيقة دور المسلم، وتصحيح مدركاته لوجوده وحياته، وما هو مطلوب منه بدقة فيما يتعلق بتمكين شريعة الله تعالى في أرضه، وتحقيق أستاذية العالم بالإسلام، ومجمل الأهداف والغايات التي خُلِقَ لأجلها.

ويمارس الداعية والمسئول السياسي، السياسة في الإسلام، من خلال ما يُعرف بالسياسة الشرعية، والتي تُعرَّف على أنها الممارسة السياسية والمجتمعية، التي تنطلق من تحكيم الشريعة الإسلامية، بجوانبها الأخلاقية التي أتت للتركيز عليها، سواء في أدوات عملها أو فيما يتعلق بمقاصدها.

أي أن السياسة في الإسلام- أي إدارة شئون الرعية والدولة في الداخل والخارج- تُعنى بالأساس بالشرعية، عملاً وهدفًا، والأخلاق هي غاية الشريعة الإسلامية وهدفها الأسمى، كما قال رسول الله ﷺ، ومن ثَمَّ؛ فإن المكون الأخلاقي ضرورة لا غنى عنها للسياسي والداعية في دولة الإسلام.

ومبدئيًّا؛ فإن الداعية ورجل السياسة، وهما مرتبطان في الإسلام، يجب عليهما أن يقوما بما يُعرف في مبحث الأخلاق في الفلسفة وعلم النفس، بالاستدلال الأخلاقي، وهو يعني العملية التي يحاول خلالها الإنسان تحديد الفرق بين ما هو صحيح وما هو خطأ في الموقف الشخصي باستخدام المنطق العقلي، والمنطق الحاكم هنا هو الشريعة وتعاليمها.

ومن ثَمَّ؛ فإنه لا يمكن الحديث عن المشروع الحضاري الإسلامي وصيروراته، بعيدًا عن المكوِّن الأخلاقي الذي أتى به الإسلام.

المستشرقون ونظرية التربية والأخلاق في الإسلام

لا يزال التراث الإسلامي، والمكون الأخلاقي والفكري للحضارة الإسلامية، يثير اهتمام الغرب، في ظل إدراكهم واعترافهم – الذي يظهر جليًّا في الكثير من كتابات المنصفين منهم – بالدور الذي لعبته المدارس الفكرية والعلوم التطبيقية التي أسس لها العلماء العرب والمسلمين، وانفردوا ببعضها انفرادًا كاملاً، مثل علم العمران والاجتماع، وعلوم البصريات، وغير ذلك.

ولعل أهم ميراث قدمته الحضارة الإسلامية إلى العالم، ودُوِّنَ باللغة العربية، هو ما تركته الحضارة الإسلامية في مجال الأخلاق والتربية، وهو المجال الأهم الذي تنهض على أسسه الحضارات كافة، مهما كانت انتماءاتها الدينية أو الأيديولوجية.

وإدراكًا لذلك، وفي القرون التي تلت بداية ما يُعرف بعصر التنوير في أوروبا؛ زاد الاهتمام في الغرب بفحص النظرية الأخلاقية التي وضعت الدولة الإسلامية – على اختلاف مسمياتها – فوق قمة هرم القوة والسيادة في العالم، لقرون طويلة.

وكان من بين أهم الأركان التي بَنَتْ عليها المدارس والمذاهب الأخلاقية الغربية أسسها، واستقتها من الحضارة الإسلامية، قيمة التسامح الديني والمساواة، والتي اعتبرها السير توماس ووكر آرنولد؛ أحد أهم مؤسسي مدرسة الدراسات الاستشراقية، في كتابه "الدعوة إلى الإسلام" الذي نشره عام ١٨٩٦، العامل

الرئيسي وراء انتشار الإسلام وتراجع المسيحية في فترة ما قبل العصور الوسطى، وحتى عصر التنوير الذي بدأ منذ القرن السابع عشر الميلادي.

وهو ذات ما ذهب إليه المستشرق ويلفريد سكاون بلنت، الذي ذكر بأن أحد أهم أسباب انتشار الإسلام، هو الجانب الأخلاقي.

وذكر في كتابه المهم "مستقبل الإسلام" الذي وضعه عام ١٨٨٢م، ونشره في العام التالي، أن "الإيمان بالوحي السماوي الذي نزل على الأنبياء خاتمهم محمد"، وأن هذا الوحي "ليس عقديًّا فقط، بل وحي وممارسة وتطبيق وقاعدة كونية حياتية لكل البشر في السياسة والتشريع والمذاهب والأخلاق".

ومن بين المستشرقين المعاصرين الذين أَوْلَوا هذه القضية اهتمامًا، البروفيسور سيباستيان جونتر، أستاذ كرسي العربية والدراسات الإسلامية في جامعة جوتنجن الألمانية (التي تعلم فيها)، الذي صدرت له مؤخرًا دراسة مهمة بعنوان "آراء العلماء المسلمين القدماء في نظرية التربية"، ونُشرت بالعربية في العدد (٥١) من فصلية "التفاهُم" المُحَكَّمَة التي تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العُمانية.

وفي هذه الدراسة، يعيب جونتر على المستشرقين والعلماء الغربيين الحاليين، إهمالهم في القرن الأخير، لدراسة التراث الإسلامي في مجال الأخلاق والتربية.

وضم جونتر في دراسته هذه، منظومة التعليم في الدولة الإسلامية، في عصورها المختلفة، وأكد على أن اهتمام المسلمين بالتعليم، كان أمرًا أصيلاً في المنظومة التربوية والأخلاقية في المجتمعات الإسلامية في قرون نهضة الأمة الإسلامية.

كما دمج في هذه المنظومة كذلك، الفنون في الدولة الإسلامية والمجتمعات التي ضمتها، وخصوصًا الآداب المختلفة المكتوبة باللغة العربية [الفن في تعريفه الاصطلاحي، هو كل إبداع إنساني، ويشمل ذلك الآداب المختلفة، بجانب "الفن" بمفهومه الشائع لدى العامة، من رسم وموسيقى وفنون الأداء المختلفة، مثل المسرح].

وقال الكاتب في هذا الصدد إنه "ثمَّة آثار وأمثال وحِكَم عدة تظهِر علو شأن المعرفة والتربية في الإسلام، علاوة على الشعر والنثر والآداب في الشرق الأوسط، وهو محتوى شديد الوضوح في المؤلفات العربية في القرون الوسطى".

وفي إطار دراسته التي توسع فيها في رصد المكون الأخلاقي والمنظومة التربوية في الأدبيات الإسلامية، ولدى علماء المسلمين، وشمل فيها التعليم والآداب، تناول بالنقد والتحليل مجموعة من أهم الكتب التي وضعها علماء المسلمين في عصور الدولة الإسلامية المختلفة.

واختار في هذا الصدد، كتابات خمسة من أهم علماء ومفكري الأمة، ممن عاشوا في الفترة ما بين القرن الثامن وحتى القرن الحادي عشر الميلادي، وهي الفترة التي توازي العصور المظلمة في أوروبا، وفترة سيادة الدولة العباسية.

وراعى فيهم أن يمثلوا مختلف أقاليم الدولة الإسلامية، من المغرب العربي، وحتى بلاد ما بين النهرين وآسيا الوسطى.

فركَّز في البداية، على التعليم وتطور المناهج في عصور الإسلام المتقدمة، من خلال كتاب العلامة، محمد بن سَحْنُون القيرواني الذي عاش بين القرنَيْن الثامن والتاسع الميلاديَّيْن، والمعروف باسم: "آداب المُعلِّمين".

وكان من بين أهم ما لفت انتباه المستشرق جونتر في تراث ابن سَحْنُون، هو كيف أنه، وهو الفقيه المالكي – أي في الأساس والأصل عالم شريعة – قد وضع في كتابه هذه، وكتب أخرى له، منظومة متكاملة في التعليم، يمكن أن يتم تطبيقها في العصر الحديث.

وقدم المستشرق في رؤيته هذه، نظرة على نظام التعليم في المدارس الإسلامية في هذه الفترة، ورأى فيها إطارًا تعليميًّا متطورًا؛ حيث إنها بجانب العلوم الشرعية، شملت الآداب المختلفة، واللغة، بالإضافة إلى الحساب والأخلاق، وقال إنها من العلوم التي كان يتلقاها حتى التلاميذ في المرحلة السِّنِّية التي توازي المرحلة الابتدائية في وقتنا الراهن.

كما تناول تجربة العلامة والفيلسوف المسلم الأشهر، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الذي عاش في ذات الفترة التي عاش فيها ابن سَحْنُون تقريبًا.

وركز جونتر في نظرته على أعمال الجاحظ، على ما طرحه من أساليب جديدة في التربية والتعليم والآداب.

وقال إن الجاحظ استبدال منهاج الحفظ والتلقين، بمنهاج آخر متطور، يقوم على أساس الاستنباط والتعليل، وهو ما يوازي المدرسة العقلية في الفلسفات اليونانية والإغريقية القديمة.

وبينما ركَّز ابن سَحْنُون في كتابه "آداب المُعَلِّمين"، على الخصال المطلوب توافرها في رجل التربية والتعليم، مثل الصبر والتواضُع وحب العمل مع الأطفال؛

فإننا نجد أن الجاحظ في كتابه "كتاب المُعَلِّمين"، يؤكد على ضرورة مراعاة تطوير المَلَكَات العقلية للأطفال، من خلال منظومة من المناهج تشمل حتى الرياضات الذهنية والبدنية المختلفة، مثل الجدل والكلام، والرمي، وكذلك الفنون والآداب المختلفة.

ولاحظ أن هناك أوجه تشابه بين ما قدمه ابن سَحْنُون والجاحظ في كتابَيْهما، فيما يتعلق بمرتكزَيْن أساسيَّيْن، الأول، هو تطوير القدرات الشاملة للإنسان منذ مراحل التعليم الأولى، والثاني هو المرتكز الأخلاقي.

بجانب هذين النموذجَيْن، تناول المستشرق سيباستيان جونتر في دراسته المهمة هذه، ثلاثة نماذج أخرى – كما تقدَّم – من القرون من التاسع وحتى الحادي عشر الميلادي؛ حيث درس أفكار كلٍّ من الفارابي وابن سينا وأبي حامد الغزالي.

فقدم قراءة في "رسالة البرهان" للفارابي، وكتاب "السياسة" لابن سينا، و"إحياء علوم الدين" للغزالي، الذي وصفه بأنه "أحد أعظم بُناة الفلسفة التعليمية الإسلامية وقيمها الأخلاقية".

وقال إن ذلك يعود إلى أن فهم الغزالي للتربية وللتعليم كان على أساس أنهما "إرشادٌ للفتيان وليس تأديبًا لهم"، وقال إن ذلك "بات مبدأً تربويًّا ذائعًا في مؤلفات القرون الوسطى في التعليم الإسلامي".

وأشار الكاتب الألماني إلى أن الفلاسفة والعلماء المسلمين، بشكل عام، ومن خلال النماذج الثلاث السابقة، كان من الواضح عليهم التأثُّر بالفلسفات القديمة

الوضعية، وخصوصًا اليونانية، ولكن مع صبغها بالصبغة الإسلامية اللازمة مراعاة لاعتبارات الشريعة في تقييم أفكار هذه الفلسفات، والتعامل معها.

وقال إن كلاًّ منهم بالرغم من أنه قدم تفاسير عدة لنظرية التربية، وللعملية التعليمية، وخصوصًا مع الأطفال؛ حيث اعتبروا المرحلة التي نطلق عليها في الوقت الراهن، المرحلة الابتدائية، هي أهم مرحلة تعليمية؛ كلٌّ من زاويته (الفارابي كان في الأساس مفكرًا وفيلسوفًا، وابن سينا كان طبيبًا، والغزالي كان مفكرًا وفقيهًا)؛ فإنهم اتفقوا على حاكمية مسألة التربية الأخلاقية وتهذيب الأخلاق لدى النشء في إنجاح العملية التعليمية وإصلاح حال المجتمع.

وهنا نقف وقفة مهمة مع ثلاثة أمور كان لها الكثير من الأهمية لدى جونتر.

الأمر الأول، هو أنه أكد أن الشريعة الإسلامية، سواء القرآن الكريم، أو الحديث النبوي الشريف؛ كانت الرافد الأهم والأصيل الذي استقى منه العلماء الخمسة الذين اختارهم كنماذج لدراسته، نظرياتهم وتطبيقاتهم في مجال التعليم، والتربية والأخلاق بشكل عام، وأنها لم تمنع عنهم الأخذ من الفلسفات القديمة، وخصوصًا اليونانية.

النقطة الثانية، هو تركيز جونتر على أن التدوين تم باللغة العربية، حتى لدى ابن سينا الذي كانت لغته الأصلية هي الفارسية؛ إلا أنه دوَّن أفكاره في هذه المجالات باللغة العربية.

الأمر الثالث، كان أنه أكد على أن أفكار هؤلاء العلماء وغيرهم من علماء المسلمين، كان لها أبلغ الأثر في تطوير أنظمة التعليم والتربية في الغرب نفسه، ونقل الغرب من العصور المظلمة، إلى عصر التنوير.

وضرب على ذلك نماذج من علماء التربية والأخلاق الغربيين، مثل المعلم إيكهارت (عاش في القرن الرابع عشر الميلادي)، وفيليب ميلانكتون (القرن الخامس عشر الميلادي)، وكانا أكثر تأثُّرًا بالفارابي، والمصلح التشيكي المعروف، يوهان أموس كومينيوس (القرن السابع عشر)، والذي يُطلَق عليه اسم "أبو التربية المعاصرة".

ودلالة النقاط الثلاث؛ هما أنها ترد على أباطيل عدة في وقتنا الراهن، تتشارك فيه أصوات عربية ومسلمة – للأسف الشديد – تقول بأن الشريعة الإسلامية واللغة العربية، أحد أسباب وعوامل تخلف الأمة، وتدعو إلى القطيعة الكاملة مع التراث الإسلامي، وهو ما أكدت الدراسة على خطئه.

قراءة إسلامية في مفهوم "المواطن العالمي".. أسبقية الدين وأخطاء التنميط!

في منتصف القرن الثامن عشر، خرج الفيلسوف والأديب الأيرلندي، أوليفر جولد سميث، بمجموعة من المقالات التي انتظمت بعد ذلك في كتاب عُرِف بـ"المواطن العالمي" أو الـ"The citizen of the world".

طرح هذا الكتاب رؤية فلسفية حول العلاقات الإنسانية تنطلق من مشترك مهم بين جميع البشر، وهو الأصل الإنساني، وبالتالي؛ فإن الأصل في البشر يجب أن يكون قبول الآخر والتعايش والتعاون معه.

وبينما العالم منبهرًا بحالة التسامح والقبول بالآخر التي وصلت إلى حدها الأقصى من جانب جولد سميث في مقالاته، وتصويرها على أنها الوجه الحقيقي البشوش لـ"الحضارة الغربية" التي لا تزال إلى الآن تقتل في الشعوب القديمة التي استعمرتها؛ فإنه لا يوجد انتباه لحقيقة مهمة، وهي أن الإسلام بأدبياته – أي نصوصه المقدسة قطعية الثبوت في القرآن الكريم وفي الممارسة النبوية – قد سبق الجميع بتقديم مثل هذه الرؤية.

وهو نفس المشكلة الحاصلة مع "وثيقة المدينة" التي سبق بها النبي ﷺ، وثيقة "الماجنا كارتا" الإنجليزية للحقوق والمواطنة بأكثر من خمسة قرون.

فالقرآن الكريم وخطبة الوداع، قدما في الكثير من الآيات والأحاديث والنصوص النبوية الشريفة الصحيحة، الكثير في مجال حقوق الإنسان وواحدية الأصل الإنساني، وضرورة التعايش، مع الحفاظ في ذات الوقت على قيمة الخصوصية الثقافية والاجتماعية. فأبسط منطق لعقل الأمور؛ تشير إلى أنه بمجرد اعتراف القرآن الكريم بتنوع الجنس البشري، كما في سُورتَيْ "هود" و"الحجرات" على سبيل المثال؛ فإن هذا يعني بشكل تلقائي، ضمان واحترام الخصوصية الفكرية والثقافية والحضارية للمجتمعات الإنسانية؛ لأن كلاهما؛ الخَلق المتنوع هذا، والقرآن الكريم؛ من مصدر واحد، وهو الله عز وجل، الخالق الحكيم الذي أحكم كل شيء صنعه.

ومن بين ذلك قول الله تعالى في سُورة "هُود": ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾﴾، وفي سُورة "الحجرات": ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾.

وفي صحيح "مسلم"، من خطبة حَجَّة الوداع، أن الرسول الكريم ﷺ، قال: **"أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد كلكم لآدم وآدم من تراب إن أكرمكم عند الله أتقاكم، ليس لعربي فضل على أعجمي إلا بالتقوى ألا هل بلَّغت؟ اللهم فاشهد"**.

ويعود جزء كبير من عدم التفات الكثير من المستشرقين والمفكرين حول العالم، حتى العدول غير المنحازين منهم ضد الإسلام والمسلمين، إلى كل هذه الجماليات وكل هذا السبق في الإسلام لأمور لم يزل العالم يتحسس طريقه إليها حتى الآن؛ هو سوء الممارسة من جانب البعض.

ولسنا هنا في معرض تناول كل أوجه الإشكاليات المتعلقة بممارسة المسلمين لدينهم بشكل خاطئ، ولكننا سوف نقف أمام بعض المفاهيم والأساليب الخاطئة المُطبَّقة في الدعوة، والتي أدت إلى تعويقها في الكثير من المجتمعات، مع تصادم هذه المفاهيم والأساليب مع الخصوصية الثقافية والشخصية القومية لهذه المجتمعات، ولاسيما في الأمم الكبرى الناهضة التي تملك كبرياء التاريخ والحضارة.

ونقف هنا عند مشكلة مفتاحية، وهي الباعث الذي يدفع بعض دعاتنا إلى تنميط الصورة الذهنية للمسلم حتى على مستوى الشكل بحيث تكون كما يراها أصحاب الاتجاه السلفي على وجه الخصوص، بما في ذلك المبلس، بينما باستثناء الطلب النبوي بإعفاء اللحية وحف الشوارب؛ لا يوجد أي نص شرعي يقول بملبس معين أو هيئة معينة يجب أن تكون لكل المسلمين في كل أنحاء العالم، وعبر التاريخ.

وللأسف فإن هذا يأتي الحكم يأتي وفق الهوى، وليس وفق أحكام شرعية صحيحة، والتأثر في ذلك كبير بآراء وسمت علماء وأهل شبه الجزيرة العربية؛ حيث الحرَمَيْن الشريفَيْن مع التأثيرات الكبرى التي لعبتها مسألة تحول المذهب الوهابي إلى دولة ذات نظام سياسي ينفق المليارات وفق تقارير دولية موثوقة، لنشر هذا المذهب بكل ما يحتويه من مفردات لتصوره حول الإسلام والمسلم، مظهرًا ومخبرًا، بينما يحتوي – كأي اجتهاد بشري في واقع الأمر – على أخطاء عديدة كان يتوجب مراجعتها؛ لا نشرها.

وبالمثل؛ نجد أن فلانًا قد عاش في السعودية؛ فيقول بما يلبسونه سلفيو السعودية، وفلانًا عاش في باكستان؛ فيقول بأنه لا هيئة للمسلم سوى هيئة أهل بلاد الباكستان

والأفغان، بينما كل هذا هراء وخطأ؛ حيث لا يوجد لا في القرآن الكريم، ولا في السُّنَّة النبوية المطهرة ما يفيد بذلك.

والأمور الخاصة باللحية وسُترة الإنسان، يمكن تنفيذها بصور عديدة، ولا تثريب على المسلم فيها، ولا يشترط في ذلكم هيئة معينة.

ولدينا في ممارسات الصحابة الكبار رضوان الله تعالى عليهم، ما يفيد ذلك. سُراقة بن مالك (رضي اللهُ عنه)، ارتدى ثياب الفرس لما حكم بلاد فارس، وأقره على ذلك عمر بن الخطاب (رضي اللهُ عنه) نفسه.

بل إن هناك في كتب السُّنَّة، بما في ذلك "البُخاري" و"مسلم"، أن النبي ﷺ، كان يلبس جبَّة شامية، وكانت أكمامها ضيقة خلافًا لما كان هو متعارف عليه في شبه الجزيرة العربية، والشام في ذلك الحين كان تابعًا للدولة الرومانية التي كانت تحارب الدولة الإسلامية الناشئة في ذلك الحين، والروم كانوا أهل كفر.

وهو بكل تأكيد دليل شرعي – الدليل الشرعي معروف أنه القرآن الكريم وصحيح السُّنَّة النبوية – بأنه لا منافاة بين التقاليد في اللباس والعادات، وبين الدين، طالما أنه لا يوجد تصادم، وفي ذلك بيان للتوسعة على المسلم، ونهي عن التضييق في هذا الأمر والمبالغة فيه.

وفي حديث أخرجه "مسلم"، أن النبي ﷺ قال: **"هلك المتنطعون"** (قالها ثلاثًا)، وقال العلماء إن "التنطُّع" هو التكلف والتشدد فيما لا ينبغي، وفي غير موضعه الصحيح، مثل الغلو في العبادة والمعاملة، بحيث يؤدي ذلك إلى المشقة الزائدة.

والأمر في حالتنا هذه لا تتعلق بمشقة زائدة من المسلم على نفسه، وإنما بأثر أعظم وأخطر، وهو إفساد جهود الدعوة وعدم فاعليتها.

فما يجري أولاً يخالف صحيح الفطرة في التنوع بين البشر، وبالتالي؛ مستحيل إلزام مئات الملايين من أبناء الشعوب المختلفة التي من بينها أممٌ لها خصوصيتها بالتزام زي ومظهر واحد.

وبالتالي؛ فهو يخالف صحيح الدين، لأن الإسلام نزل موائماً لصحيح العمران والفطرة، وكلاهما من خلق الله عز وجل؛ الذي هو وضع هذا الدين وارتضاه لنا.

الأمر الآخر، هو أن خصوم الدين والمشروع الإسلامي في الغرب؛ استغلوا هذه النقطة، وصكوا الملايين من المواد الإعلامية التي شوهت هذه الصورة النمطية وعملت على "شيطنتها"، استنادًا للأسف إلى ممارسات مسلمين؛ جماعات وأفراد، تستكمل جانبًا آخر، وهو اصطناع "الشيطان الأخضر" في إشارة إلى "الخطر الإسلامي" – هنتنجتون وفوكوياما قالوها صراحة – وبالتالي؛ تم تشويه الدين ذاته، والمشروع الدعوي والأخلاقي الذي يحمله بالكامل، وعلى ذلك؛ فلو ظل الدعاة ألف عام يدعون الناس في كثير من بقاع العالم؛ ما استجابوا.

فعلى سبيل المثال؛ كيف نتصور ياباني – وهم من أكثر شعوب الأرض اعتزازًا بتراثهم وهويتهم – أنه عندما يسلم؛ يجب أن يتشبه بشعب آخر؟! – فكما قلنا الصورة المتداولة حاليًا ليست للمسلم، وإنما هي لمسلمي شعوب مثل السعودية وباكستان – سيرفض طبعًا.

وهو أمر متحقق بالفعل حتى بين المسلمين الجدد؛ حيث خطأ كبير في تقييم معدلات انتشار الإسلام في العالم الغربي على وجه الخصوص، فالأرقام المتداولة في هذا المقام، قد تكون صحيحة إحصائيًّا، ولكنها غير دقيقة في دلالتها الموضوعية؛ حيث الإحصاء السياسي والاجتماعي علم مختلف تمامًا عن الإحصاء الرياضي، ويضع في اعتباره العوامل البيئة المجتمعية والسياسية في تقييم الأرقام التي يتم التوصل إليها.

فالغرب معروف بانفتاحه، وبأن مبدأ الحرية هناك يدفعهم إلى تجربة كل شيء، فكثير من المسلمين من أبناء هذه البلدان، يسلِم كمحطة من حياته، أو كتجربة لا أكثر، قبل أن ينتقل إلى "تجربة دينية" أو "روحية" أخرى من فترة لأخرى.

ولذلك هناك نسبة كبيرة "تجرِّب" الدخول في الإسلام ضمن مساعيها للحصول على السلام الروحي والنفسي كردَّة فعل زاء الحضارة المادية المتوحشة هناك، ولما لا يجدونه لن أقول طبعًا في الإسلام، ولكن في "النسخة" التي ينقلها البعض لهم عن الإسلام؛ فإنهم يتحولون عنه.

ودليل صحة ذلك، أنه، وفق دراسات موثَّقة، فإن نسبة كبيرة من المسلمين الجدد في الغرب إذا ما تحولوا عن الإسلام؛ فإنهم يعتنقون الديانات الشرقية ذات الطابع الروحي، مثل الهندوسية والبوذية، وغير ذلك من الفلسفات الوضعية.

وكذلك بسبب طبيعة المجتمعات الغربية؛ فغن البعض "يسلِم" على سبيل "الموضة". هذا مؤسف، ولكنه حقيقي، ولكننا لا نجري دراسات بالكفاية اللازمة لمعرفة الاتجاه العكسي للأمر؛ أي معدلات خروج المسلمين الجدد من الإسلام، ولن أقول "ردَّة" لأنهم من الأصل لم يدخلوا في الدين بالمعنى الصحيح الشرعي.

وهو جزء من مشكلة كبرى تواجه الصورة الذهنية للإسلام والمسلمين هناك، وهي أنه بسبب أن اعتناق الإسلام تم من دون علم أو تأهيل كافي؛ فإن كثيرًا من المسلمين الجدد في أوروبا والأمريكتَيْن من سكان البلاد الأصليين؛ انحرفوا فكريًّا وانضموا إلى الجماعات التكفيرية المسلحة.

ولقد أصدر الأزهر الشريف دراسات موثقة بالأرقام في ذلك، مشفوعًا بتقارير أجهزة مخابرات ووكالات إعلامية كبرى لها موثوقيتها في ألمانيا وبريطانيا وفرنسا ودول أوروبية أخرى.

ولذلك لا يمكن الاستناد باطمئنان إلى ما يُقال أن جهود الدعوة بخير لأن المسلمين يزيدون. فهي زيادة كزبد البحر للأسف، وتضر أكثر مما تنفع.

المطلوب هو أن نعلم الإسلام للناس كما وضعه الله تعالى لنا؛ كدين عالمي لا يتقيد لا بحدود ولا بصورة ولا بهيئة شعب بعينه.

نسمع الآن هزلاً عن "الإسلام المصري"، و"الإسلام التركي"، و"الإسلام السعودي"، وهذا كله هراء، وأثره خطر على جهود الدعوة، بل وعلى صورة الإسلام نفسه كدين عالمي الطابع، أنزله الله تعالى لكي يكون صالحًا لكل زمان ومكان.

كتبنا في هذا الموضع قبل فترة عن "الإسلام وقضية الصورة الذهنية.. بين الحرملك ومعامل ناسا!"، وفي عدد "ذي القعدة" من مجلة "الأزهر"، هناك مقال رائع كان مجهولاً، للمفكر والفيلسوف المصري والعربي الكبير، الدكتور زكي نجيب محمود، يحمل ذات الفكرة، بعنوان: "عالم عابد في سفينة فضاء".

الدعوة الإسلامية يجب أن تعمل على ألا يأخذ الإسلام صفة أنه دين "العرب" فقط أو دين الشعوب المشرقية، فقط. فليكن المسلم عالمًا في "ناسا"، أو رائد فضاء، أو عالم بيولوجي؛ يرتدي أحدث الثياب، ويختلف في هيئته عن المسلم الهندي، والمسلم المصري، والمسلم الياباني.

هذا هو الإسلام كما أراده الله تعالى؛ دين صالح للجميع، في كل زمان، وفي كل مكان!

كيف تقبَّل الرسول ﷺ معارضيه؟!

نحن في هذه الأيام في رحاب ذكرى طيبة، وهي مولد الرسول الكريم، محمد ﷺ، ولئن كان لا يزال ذلك الجدل الأبدي حول مشروعية أو عدم مشروعية الاحتفال بمولده ﷺ؛ فلا أقل من أن تكون المناسبة فرصة لنا كمسلمين لاستحضار المزيد من هديه "عليه الصلاة والسلام".

وفي ظل المشكلات السياسية والاجتماعية، التي تضرب الأمة ومجتمعاتها ودولها بأطنابها؛ فإننا من الأهمية بمكان في هذه المرحلة، أن يكون اهتمامنا بما جاء في السيرة النبوية العطرة من الأمور التي تحسم المشكلات الاستراتيجية التأثير، وتعمل على رأب صدع الأمة، واجتماع شتاتها مرة أخرى.

ومن بين أهم الأمراض الآن التي ابتُلِيت بها معظم الحركة الإسلامية على اختلاف ألوان طيفها الفكري والتنظيمي في الوقت الراهن، هو غياب الممارسة الديمقراطية السليمة بداخلها، وعدم قبول الآخر، حتى وإن كان مِن ذات الإطار، وكان ما يطرحه يصب في المصلحة العامة.

هذه المشكلة شديدة التأثير على الصورة الذهنية الخارجية للحركة الإسلامية، فهي تفت في عضد طرحها لنفسها كبديل سياسي ومجتمعي للأنظمة الحاكمة، فغياب الممارسة الديمقراطية السليمة، بالمعنى الواسع، الذي يتجاوز مجرد انتخاب الأطر التنفيذية والحركية، إلى آفاق أوسع تتعلق بكيفية تعامل الحركة الإسلامية مع

الآخر، ومع الرأي المخالف بداخلها، وكيف تعمل على توظيف كل الآراء متى كان في ذلك مصلحة عامة.

ولعل ما يحسم هذه المشكلة، منطق بسيط للغاية من حياة الرسول الكريم ﷺ، فبالرغم من أنه نبيٌّ، وكان يأتيه الوحي من اللهِ تعالى، وما كان ﷺ ينطق عن الهوى؛ إلا أنه قدم أعظم النماذج في المرونة السياسية، سواء لجهة تقبل آراء معارضيه، حتى ممَّن لم يكونوا قد آمنوا به بعد، أو لجهة التزامه بآراء أصحابه فيما ليس فيه نص.

ومن هنا تأتي عظمة شخصية الرسول الكريم "عليه الصلاة والسلام"، وتأكيد على أنه بالفعل تربية ربانية، وأن الله تعالى أعده لحمل هذه المسؤولية الثقيلة؛ حيث لم تعتريه في هذه الأمور، التي هي بالفعل الفيصل بين القائد والسياسي الناجح، وبين القائد والسياسي الفاشل؛ عوارض النقص الإنساني المتعارف عليها، والتي أدالت أممًا وإمبراطوريات كبرى عبر التاريخ.

وكان النبي ﷺ، لا يقف على آراء مخالفيه حتى في قرارات الحرب والسلم، بالرغم من أنها هي الأهم في حياة الأمم.

ويبدو أن ذلك كان إما بتكليف إلهي لا نعلمه، أو أن حكمة الله تعالى وإرادته شاءت ذلك؛ ألا يسأل النبي "عليه الصلاة والسلام" ربَّه الهداية في مثل هذه المواقف.

فالرسول الكريم ﷺ، استشار صحابته وكان قادرًا على أن يسأل ربه، في الكثير من المواضع التاريخية التي مثَّلت لحظات تاريخية فارقة في حياة الأمة، التي كانت

في تلك الفترة لا تزال في طور التكوين، وليس أدل على حساسية هذه المرحلة، من قوله ﷺ، عندما نظر إلى المشركين، وهم ألف، وأصحابه ثلاث مائة وتسعة عشر رجلاً، فاستقبل نبي الله "عليه الصلاة والسلام" القِبْلَة، ثم مد يديه فجُعِل يهتف بربه سبحانه وتعالى: "اللهم أنجز لي ما وعدتني اللهم آتِ ما وعدتني اللهم إن تهلك هذه العصابة من أهل الإسلام لا تُعبد في الأرض" [أخرجه مسلم في الصحيح وأخرون].

وفي بدرٍ كذلك، استشار الرسول الكريم ﷺ، صحابته في موضع المكوث والمعسكر، ونزل على رأي سلمان الفارسي "رَضيَ اللهُ عنه"، وفي أزمة الأحزاب، في العام الخامس للهجرة، رجع إلى الصحابة، فحَفر الخندق وحارب مشركي القبائل العربية واليهود، من المدينة، بالرغم من أنه ﷺ، كان مع الرأي القائل بالقتال من خارجها.

والمواقف من حياته "عليه الصلاة والسلام"، في مثل هذه الأمور، كثيرة، فهناك موقفه مع سهيل بن عمرو الذي جاء يفاوضه ﷺ، في صلح الحديبية، ورفض أن يكتب "بسم الله الرحمن الرحيم"، أو "هذا ما عاهد عليه محمد رسول الله"، وقال لعليٍّ "رضي اللهُ عنه"، أن يكتب "بسم اللهم" و"هذا ما عاهد عليه محمد بن عبد الله".

في هذا الموقف أبرز الرسول الكريم ﷺ، القدرة على ضبط النفس، وأعلى من شأن المصلحة العامة للمسلمين على ما عداها من اعتبارات.

وفي الحديبية كذلك، عندما عارضه بعض الصحابة رضوان الله تعالى عليهم؛ لم يفعل أكثر من أنه دخل إلى خيمته، حزينًا، وطلب مشورة أم المؤمنين، أم سَلَمَة

"رَضيَ اللهُ عنها"، وفعل مثلما أشارت عليه، وأنقذ رأيها الأمة، بعد أن قال "عليه الصَلاة والسلام": "هلك المسلمون أمرتهم فلم يمتثلوا".

في حينه لم يدعُ "عليه الصلاة والسلام" ربَّه عليهم، ولم يعنفهم، ولم يدعو صحابته الذين أيدوه منذ البداية إلى أن يقاتلوا مَن عارضوه؛ كما نرى الآن مِن بِدَع ومستحدثات من جانب مَن يدعون أنهم من الحركة الإسلامية. إطلاقًا. فقط التفت ﷺ، إلى ما يجب عليه أن يقوم به، فتبعه القوم، وانتهت الأزمة، وفُتحت مكة المكرمة بعد ذلك بعامٍ واحد!

والموقف الأخير بالذات، هو من أهم ما يمكن في التدليل على كيفية تعامل قيادات الحركة الإسلامية مع معارضيهم في الرأي، سواء داخل الحركة، أو من خارجها؛ فهذا هو فعل "رسول الله" ﷺ، مع أعداء الدين، ومع مَن خالفوه في الرأي بل ومع من رفضوا قراره بالرغم من أنه لا ينطق عن الهوى، وهم مؤمنون بأنه "رسول الله".

إذًا، فأي محاولات للقول بأن الإسلام ليس كذلك، وبأن السمع والطاعة المطلقَيْن، واجبان للحاكم أو للأمير، إنما هو محض افتراء على الإسلام، بل وخروج عن صحيح الدين؛ حيث الأصل هو القرآن الكريم وفعل النبي الكريم ﷺ، والاجتهاد يكون فيما ليس فيه نص أو أصل شرعي من القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية.

...

هكذا كان محمدٌ ﷺ، وهكذا هو الإسلام؛ فعلموه لأبنائكم كما أنزله الله تعالى علينا!

المعرفة كأحد مراتب التطور الحضاري ومعركة إعادة صناعة وعي الأمة

انشغلت الكثير من الدوائر السياسية والإعلامية، وحتى المجتمعية، المرتبطة بالحركة الإسلامية بالتحديات القريبة التي تواجهها الأمة شعوبًا ودولاً، في الوقت الراهن، مع اتساع نطاق الحرب بمعناها الحقيقي والكامل، والتي شملت حتى استخدام القوة المسلحة، التي تشنها قوى عدة على المشروع الإسلامي، والقوى التي تحمله.

ولعل البعض مخطئ في هذا السياق، عندما يضع هذه الحرب في سياق تبعات ثورات الربيع العربي فحسب، فهذا الذي يجري، إنما هو محطة زمنية من ضمن محطات صراع حضاري مستمر بدأ منذ ظهور دولة الإسلام في شبه جزيرة العرب.

كانت أول حلقات هذا الصدام في عهد الرسول الكريم ﷺ، عندما اصطدمت جيوش الدولة الإسلامية الوليدة، مع قوات جيش الروم ومن والاهم من عرب الشام المسيحيين الغساسنة، في غزوتَيْ تبوك ومؤتة، عامَيْ الثامن والتاسع للهجرة.

وحتى هذا الصراع، الذي يُعتبر أحد أطول الصراعات الإنسانية، ذات الطابع الحضاري، وواسع النطاق، يُعتبر بدوره، حلقة زمنية ضمن سلسلة حلقات الحرب الأبدية الدائمة ما بين الحق والباطل، والتي بدأت مع خلق الإنسان ونزوله إلى الأرض، وتستمر حتى يوم يبعثون.

وإنما يأتي هذا الانشغال، بسبب أولوية الحدث، في ظل استعار حدة هذه الحرب، والتي طالت إلى الآن عشرات الآلاف من الأرواح، وبدأت منذ انطلاق الطلقة الأولى لثورة الياسمين في تونس، في ديسمبر من العام ٢٠١٠م.

إلا أن الخطأ الكبير الذي قد يقع فيه أولي الأمر داخل الحركة الإسلامية، هو التوقف أمام تبعات هذه النقطة الزمنية، فما هي إلا مرحلة وتمر، وتظهر مرحلة أخرى، سوف تعمد فيها قوى الاستكبار العالمي ومن عاونها من الحُكَّام الفَسَدَة، إلى شغل الأمة بمحطة أخرى.

ومن ثَمَّ؛ فإنه من الأمور المهمة المعروضة على القيادات الحركية للدعوة، والتي تحمل تبعات إعادة إحياء المشروع الإسلامي، والنهوض بالأمة حضاريًّا، العمل على وضع إطار عام للحركة يشمل مختلف استحقاقات هذه المرحلة.

ولعل من أهم واجبات الوقت حاليًا هي قضية الانشغال بالمعرفة والاشتغال بها في آن، بما يشتمل عليه المعنى الواسع للمصطلح، وعلى رأس ذلك قضية الوعي، التي هي المعركة الكبرى المطروحة الآن أمام الحركة الإسلامية.

وليس من نافلة القول أبدًا، أو من ترفيات الحركة والنشاط في إطار المشروع الصحوي العمل في الاتجاه الذي يخدم قضية المعرفة على هذا النحو.

بدايةً، المعرفة تعني الإدراك، وهي من الوعي، وتعني أيضًاوفهم الحقائق أو اكتساب المعلومة، والتعرف على الظواهر المحيطة بالإنسان، وبالجماعة البشرية، بمختلف الوسائل، سواء العلمية منها، من خلال التجربة، أو من خلال أساليب

الفلسفة، مثل التأمل في طبيعة الأشياء، وتأمل النفس، أو من خلال الإطلاع على تجارب الآخرين.

وترتبط المعرفة بعدد من القضايا ذات الطابع الفلسفي والعملي في آن، مثل البحث في اكتشاف الآفاق، وتطوير الذات، وتطوير تقنيات وآليات التعامل مع مفردات العالم من حول الإنسان.

وتعتبر فلسفة المعرفة، أحد فروع ومباحث الفلسفة الثلاثة، وهي بجانب المعرفة أو "الإبستمولوجي"، الأخلاق أو "الأنطولوجي"، والوجود "الإكسيولوجي"، وتبحث فلسفة المعرفة في ماهية المعرفة ووسائلها وتعريفها، وتسعى للإجابة على ثلاثة أسئلة رئيسية في كل ظاهرة تسعى إلى معرفتها، وهي: كيف تحدث، ومتى تحدث، ولماذا تحدث، وكذلك ضوابط الحصول على المعرفة.

ومن ثَمَّ؛ فإن المعرفة، في جانب منها بكثير من مفردات الحضارة الإنسانية، مثل العلم، والمعلومات، وهي أهم مفردات الحضارة الحديثة، في عصر الثورة الصناعية الثالثة، الذي نعيشه الآن، والقائمة على أساس الاستخدام المكثف للمعلومة، بعد قرون من الاستخدام المكثَّف للآلة ولسواعد البشر، في تحقيق التراكم في عملية الإنتاج، والتراكم الحضاري بشكل عام.

والمعرفة، بالتالي، أحد أهم مراتب التطور الحضاري، وهي الوجه الآخر لهذا التطور، فهي- في طبيعتها- تحمل السِّمة الأساسية للفعل الحضاري الإنساني، وهي التراكم، بل إن المعرفة هي أحد أهم أوجه السمة التراكمية للحضارة الإنسانية.

ومجتمع المعرفة، صار من أهم مفردات تقييم مدى تقدم وتطور أي مجتمع إنساني في عصرنا الراهن، منذ أن وضعته الأمم المتحدة ضمن قائمتها لمعايير التنمية الشاملة، بجانب قضية التنمية المستدامة، التي تراعي اعتبارات سلامة البيئة التي يعيشها الإنسان.

ومجتمع المعرفة، كأحد معايير التقدم الحضاري ومفردات التنمية، ظهر ضمن ثورة مفاهيمية شاملة اجتاحت العالم في الثمانينيات والتسعينيات، حددت معايير جديدة لتقييم مدى تقدم المجتمعات الإنسانية، مثل الحداثة وما بعدها، ومثل قواعد الحكم الرشيد والحَوْكَمة، ومجتمع المعرفة، وبات أخذ المجتمعات الإنسانية بما في هذه الأمور من محتوىً سياسي واقتصادي، ومجتمعي وثقافي، هو أحد محددات تقدمها الحضاري في عالم اليوم.

معركة الوعي:

لو أننا ربطنا هذا الذي سبق كله بالمعركة الحالية التي يخوضها الإسلام السياسي الحركي، بمختلف تياراته وألوان طيفه؛ لوجدنا أن قضية المعرفة، وخصوصًا بالمعنى المرتبط بسؤال الوعي والإدراك، هي إحدى أهم الواجبات المفروضة حاليًا على الحركة الإسلامية.

فقضية الوعي هي الأولوية الأولى لضمان حركة الشعوب في ركاب المشروع الإسلامي، وما ارتكاس شرائح من الشعوب العربية على المشروع الثوري، والمشروع الإسلامي، إلا نتيجة لغياب الوعي والمعرفة الأصيلة الحقيقية بما يجري.

ومن بين أهم المحتوى المطلوب الوصول إليه في هذا السياق، هو وعي الأمة الذاتي بهويتها، وبخصوصيتها، وكذلك برسالتها.

فثمَّة مشكلة عمرانية كبرى تعتبر مسار الأمة الحضاري في وقت الأزمة الحالي، وهي مشكلة استنساخ تجارب الأمم الأخرى في حياتنا السياسية والاقثصادية والاجتماعية، من دون مراعاة لطبيعة المجتمعات العربية والإسلامية.

فهذه التجارب إنما هي نابعة من سمات هذه الأمم الخاصة، ابتكروها وطوروها بناء على احتياجاتهم في مختلف المجالات، وتبعًا لطبيعة هذه المجتمعات وخصائص شخصيتها، فرادى وعلى المستوى الجمعي العام، ولا يمكن لا يمكن بحال من الأحوال، أن تتطابق بـ"المقاس" مع المجتمعات العربية والمسلمة.

بينما نحن لدينا تجارب سياسية ومؤسسية شديدة الخصوصية، في الحكم النبوي، وفي الخلافة الراشدة، وخصوصًا في عهد عمر بن الخطاب، وفي عهد عمر بن عبد العزيز، وفي وقت هارون الرشيد.

والأمم الكبرى الناهضة في الشرق وفي العالم الثالث، أدركت ذلك، لوعيها بذاتها، فالصين والهند، ودول أخرى، طورت نموذجها السياسي الخاص، واتجهت لنموذجها الخاص أيضًا في التنمية، وهو ما قادها إلى حجز مكانها في تراتبية الأمم المتقدمة، أو تلك التي لها وضعية بين حضارات العالم وأممه، اليوم.

وكحكم قاطع مُستنبط من قوانين العمران البشري، وما جاء به القرآن الكريم وصحيح السُّنَّة النبوية؛ فإن الأمة ما دامت قد تنازلت- طواعية أو مكرهةً- عن

وعيها، وما دمنا تنازلنا عن الأصول والقواعد المؤسِّسة للدولة الإسلامية الأولى، النقية، والتي حملت مشعل الحضارة للعالم كله، لما يزيد على ألف عام.

....

وفي الأخير؛ فإننا من دون ذلك؛ فإننا سوف نُنسى وننتهي سياسيًّا وحضاريًّا، ما دمنا مصرين على تجاوز وعينا الذاتي، والأخذ من الآخرين مما لا يتناسب مع طبيعة مجتمعاتنا، ما دمنا تجاوزنا النموذج المثالي الذي صنعه محمد "صلى اللهُ عليه وسلم" والعُمَرَان، ابن الخطاب وابن عبد العزيز "رضي اللهُ تعالى عنهما"، وغيرهما من قيادات الأمة التاريخية؛ فإننا سوف نفشل.

وإنه في ظل حرب العقول والقلوب الدائرة حاليًا بمختلف وسائل القوة الناعمة، وعلى رأسها الإعلام الجماهيري وإعلام المعرفة الجديد، وعلى ساحات التواصل الاجتماعي؛ فإن قضية توعية الجمهور العام بحقيقة ما يجري من صراعات، وأسبابها وجذورها، والأهم، توضيح طرَفَيْ الحق والباطل فيها، هو أول خطوات النجاح في مواجهة هذه الحرب الكونية.

استراتيجيات التعطيل الحضاري بين استجابة الأمة ومتطلبات التصدي

لا يمكن بحال النظر إلى المرحلة الحالية من التراجع الحضاري التي تمر بها في سياقها المجتزأ الذي ينظر به البعض إليها؛ حيث يرتبط الأمر بأبعاد أخطر وأعمق زمنيًّا وموضوعيًّا مما هو عليه الأمر.

وأهم ما يجب أن يقرَّ في وجدان وعقول أبناء الأمة جميعًا، ولاسيما الطليعة التي تعمل على إعادة حشد وتنظيم الصفوف، وتوجيه الجهد في مواجهة هذه الأزمات، والتصدي للأخطار الداخلية والخارجية؛ هو أن ما يجري، إنما يتم في إطار مخطط دقيق تتضافر فيه جهود أطراف عدة، من بين ظهرانينا، وعبر البحار والتخوم، من أجل تعطيل السياق الحضاري للأمة.

ويمكن القول بكل اطمئنان إلى أن ما يجري تجاه الأمة في الوقت الراهن من حروب ومؤامرات تستهدف هويتها وثرواتها ووجودها ذاته، إنما بدأت جذوره الأولى منذ نهايات بعثة الرسول الكريم، محمد ﷺ، عندما بدأت الحروب الحدودية بين الدولة الإسلامية الوليدة، وبين الإمبراطورية الرومانية عند مناطق التماس بين شبه الجزيرة العربية، وبلاد الشام التي كانت تحت سيطرة الرومان في ذلك الوقت.

ومثل أي كيان استعماري؛ فإنه دائمًا وأبدًا، وفي كل زمان ومكان، ما تجد لهذا الكيان الاستعماري أعوان داخليون، يساعدونه في مقابل بخس الثمن.

فمن العرب الغساسنة في بلاد الشام، وحتى الأنظمة المستبدة الفاسدة التي تحكم منذ عقود طويلة، خيط متصل ومتين من الارتباط والتشابه في الأدوار والوظائف، وفي الأثر كذلك.

ولعل فيما في الفقرة السابقة، أبلغ دليل على أن الأمر عبارة عن مخطط متصل، ومستمر إلى الآن؛ حيث التشابه في السياسات والأدوات، يؤكد أن محاولات التعطيل الحضاري للأمة ليست وليدة اليوم، أو حتى القرنَيْن التاسع عشر والقرن العشرين، اللذَيْن شهدا الاحتلال الغربي المباشر للعالم العربي والإسلامي.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن استهدافنا كأمة بهذه المخططات لا يعني أن نتجاهل بعض الأمور المهمة فيها، وأهمها أن هذا الذي يجري، بسياقه التاريخي؛ إنما هو أحد القوانين والسُّنَن التي وضعها الله عز وجل في العمران الإنساني في الحياة الدنيا، وجزءٌ منه يدخل في إطار سُنن التدافع وصعود وهبوط الحضارات، والحضارة الإسلامية ليست استثناءً منها.

و"ليست استثناءً" هذه، هي عبارة شديدة الأهمية؛ حيث إنها تضع الأمة أمام واجبات عديدة للتصدي لهذه المخططات، والدرس أو العبرة الأبرز في هذا الصدد، هو أن إسلامك أو حتى إيمانك، لا يحول بينك وبين قوانين وسنن الخالق عز وجل، وأن العبرة بالعمل، وليس بالانتماء.

وبالرغم من تعدد الآليات التي تحتويها استراتيجيات التعطيل الحضاري التي تبناها خصوم الأمة في الخارج، وأعوانهم في الداخل من أنظمة وقوى مرتزقة ومنتفعين؛ إلا أنها تلتقي جميعًا في ثلاثة سياقات أساسية.

السياق الأول، هو فصل الأمة عن القرآن الكريم، وينبثق من ذلك تعطيلها أخلاقيًّا، وفصلها عن قيمها الأساسية بمختلف وسائل القوة الناعمة، ويشمل ذلك، تعديل اهتمامات وأولويات الأجيال الجديدة، من معالي الأمور إلى سفيهها!

السياق الثاني، هو تفتيت الأمة، وهو ما لا يعني التفرقة بين أبنائها وبعضهم البعض فحسب، وإنما أيضًا إيقاع العداوة والبغضاء بينهم وبين بعضهم البعض، وإغراقهم في آتون صراعات بينية دموية، تريق الدماء وتهلك الحرث والنسل، وتبعد بين المسلمين وبين الوحدة التي هي أساس ومصدر القوة الرئيسي لأي كيانٍ.

ويدخل في ذلك، نشر الأفكار الهدامة والمذاهب الغريبة، وإشاعة روح القومية والشعوبية، وإحياء المذهبية والطائفية، وتغذية صراعات تاريخية، تعود جذور بعضها إلى مرحلة ما قبل ظهور الإسلام في شبه الجزيرة العربية، كما هو الحال في نثائية سُنِّي/ شيعي، أو عربي/ فارسي، وغير ذلك مما اتصل، حتى وصلنا إلى مرحلة الصراع بين مدينة وأخرى، وقبيلة وأخرى، وكأنما عاد بنا التاريخ إلى عهد الجاهلية.

وقد حذر نبيُّنا ﷺ، من ذلك، وتوقعه، عندما قال في خطبة الوداع: "لا تعودوا من بعدي كُفَّارًا يضرب بعضكم رقاب بعض" [متفقٌ عليه].

السياق الثالث، هو إفراغ الأمة من إحساسها بانتمائها الإسلامي الجامع، أو بمعنى أدق تدمير فكرة المركزية الإسلامية التي ظلت مسيطرة على النظام العالمي في العالم القديم، لأكثر من ألف عام عام.

ويشمل ذلك دمجها في النظام العالمي القائم - أيًّا كانت المرحلة التاريخية التي تتحرك فيها - بحيث تكون بوصلتها دائمًا بعيدة عن انتمائها الإسلامي، وأن يقر في قناعة الأجيال الجديدة من أبناء الأمة، أن الأمة جزء من نظام أكبر وأقوى منها، وأنها هي والبلدان التي خرجت من عباءة الدولة الإسلامية الجامعة بعد تفككها، إنما تابعة لهذا النظام، أو للقوى الكبرى المسيطرة عليه بمعنىً أدق، وأنها لا تملك حيلةً في أن تؤسس نظامها الخاص، أو تتحرك وفق ما تفرضه عليها هويتها الإسلامية الأصيلة.

ولعل في مؤتمر الشيشان الأخير، نموذجًا مهمًّا فيما يتم في إطار السياقَيْن الثاني والثالث؛ حيث إن المؤتمر بالرغم من أنه يعبر عن قضية إسلامية شديدة الأهمية والمركزية، وهي تعريف أهل السُّنَّة والجماعة؛ إلا أنه تم برعاية النظام العالمي غير المسلم، ممثلاً في أحد أقطابه، وهو روسيا.

كما أنه تم في إطار تقسيمي بحت؛ حيث إن تجاوزه لذكر السلفيين وقوىً إسلامية أخرى لها جذورها الضاربة في المجتمعات المسلمة، قاد إلى فتنة جديدة تضاف إلى سلسلة الفتن والأزمات الداخلية التي تضرب بنيان الأمة ومكوناته المختلفة.

وينبثق عن ذلك، مختلف صور إضعاف الأمة، بما في ذلك احتلالها احتلالاً مباشرًا مرة أخرى، كما تم مع العراق وأفغانستان، ونهب خيراتها، ودعم الأنظمة المستبدة الفاسدة التي لها أخطر الأثر في تنفيذ مختلف أركان هذه السياقات الثلاث، من خلال تجهيل المجتمعات وتجريفها حضاريًّا، وإضعافها بحيث تكون سهلة القياد، ويكون من السهل الحفاظ على حالة السبات والتفكك التي هي عليه.

استجابة الأمة ونقاط الضعف:

لعل أهم ما ينبغي التأكيد عليه في هذا الإطار، هو أنه مخطئ من يضع الوضع القائم ضمن استجابات الأمة، ويتهمها بالتفصير؛ حيث إن ذلك الحكم يخلط ما بين الأنظمة الحاكمة وأثر سياساتها على المجتمعات المسلمة، وبين استجابة هذه المجتمعات، والتي هي أصل الأمة، بينما لا تملك الأنظمة الحاكمة صفة التمثيلية للأمة؛ باعتبارها مغتصبة للسلطة، ولا تعبر عن أيٍّ من أركان هوية الأمة.

وتنقسم الأمة ممثلة في الإنسان المسلم، بين غالبية مطحونة، مُجهَّلة، وبين طليعة مستنيرة.

القسم الأول، جزء من مشكلته لا يمكن إلقاء اللوم عليه فيها، حتى وإن استجاب للحكومات والأنظمة في مواجهتها مع القسم الثاني، وهو الطليعة المستنيرة التي نظَّمت نفسها، وبدأت تسعى إلى استعادة خيرية الأمة، والتي على رأس متطلباتها، الإطاحة بالأنظمة القائمة، التي تقف حجر عثرة حقيقي أمام الصحوة الإسلامية.

لأن هذا القسم، وهم من ملح الأرض، قد تعرضوا طيلة عقود طويلة إلى شيء غير يسير من مساعي التجريف الفكري والمعنوي، بالإضافة إلى الإفقار القسري الذي أدى إلى لفت أنظار الشعوب عن أي شيء عدا البحث عن لقمة العيش.

ولقد كان لذلك أبلغ الأثر في إشعار أبناء الأمة بالضعف أمام الأنظمة، مع إحساسها بالمذلة، وبالتالي، فقد انغرست فيها قناعة بعدم قدرتها على أي فعل

إيجابي، ومن ثَمَّ استسلمت لسجانيها، مع غياب القدرة على التمييز ما بين الخبيث والطيب فيما يعرض عليها من مواقف وأمور.

وهنا تبرز مهمة الطليعة المستنيرة في الصبر على هكذا وضع، وعدم اليأس من عملية تغيير هذا الوضع على مستوى الشعوب.

ولعلها القضية المركزية التي نريد التأكيد عليها في هذا الموضع؛ فمفتاح التغيير الحقيقي يكمن في تغيير الشعوب، وتصحيح مفاهيمها، وإبدال أولوياتها من لقمة العيش، إلى التطلع إلى حياة أفضل واستعادة الأدوار الحضارية للأمة، وإيصال حقيقة مهمة لهم مفادها أن هذا الوضع هو في مصلحتهم قبل أي طرف.

فلو حدث واستعادت الأمة خيريتها ودورها الحضاري؛ فإن أول المستفيدين سيكون هم البسطاء والضعفاء الذين تسرق الأنظمة الحاكمة حقوقهم وأقواتهم، وتجعلهم في معيشة من الذل ما بعده ذل ومهانة، وأن استعادة الأمة لعزتها، سوف ينعكس عزةً عليهم.

وأهمية هذا الجهد – وهو ما تدركه الأنظمة الحاكمة والقوى الخارجية التي تعمل تعطيل الأمة حضاريًّا – يكمن في مدركٍ شديد المركزية في هذا الأمر، وهو أن الجماهير هي مفتاح التغيير الحقيقي، وأنها هي الوحيدة القادرة على التصدي للآلة الأمنية والعسكرية للأنظمة الحاكمة.

ولا يمكن القول بأن الحالة في سوريا على سبيل المثال، وفي دول الربيع العربي، يقول بعكس ذلك، وأن الثورات الشعبية قد فشلت أمام قبضة الأنظمة القمعية؛

إطلاقًا، فما حدث هو أن هذه الأنظمة على إدراكها أنها غير قادرة على التصدي لشعب بأكملها؛ فإنها عملت على تفتيت جبهته، وسحب جزء منه من خلف الطليعة الثورية الموجودة، وبالتالي؛ فإن فشل الثورات العربية مرحليًّا، يعود إلى أن الظهير الشعبي لها تراجع، وهو ما يؤكد مفتاحية دور الشعب في عملية التغيير.

وهو ما تم في الجزائر فيما يُعرف بالعشرية السوداء في التسعينيات الماضية؛ حيث إنه – ووفق شهادات موثقة من داخل الدولة الجزائرية ذاتها – فإن النظام الذي يسيطر عليه الجيش الجزائري، عمد أول ما عمد إلى تنفير الرأي العام من الحركة الإسلامية من خلال منظومة متكاملة من الإجراءات الهدامة، التي تم ربطها بالحركة الإسلامية.

....

إن ما جرى في السنوات الماضية من انتكاسات للمشروع الحضاري الإسلامي والقوى المعبرة عنه، ومسارات الثورات، لا ينبغي أن يمنع عن الطليعة الحركية الإسلامية من أن تستمر في دورها في صحوة الشعوب؛ فهذا هو أهم متطلبات التصدي لاستراتيجيات التعطيل الحضاري للأمة.

فمتى استفاقت الجماهير؛ فإنه لا يمكن لأية قوى أن تقف بوجهها!..

الإسلام وقضية الصراع السياسي والاجتماعي.. دروس في المعالجات من دولة المدينة

مدخل:

تُعتبر دولة الإسلام الأولى في المدينة المنورة، المرجع الأهم لأية طليعة إسلامية تبحث في الأسس والأصول التي تقف عليها الشريعة في مسألة الحكم وإقامة أركان دولة مستقرة وقوية، قادرة على حفظ العمران ورد الاعتداء، وصولاً إلى الغاية الأهم، وهي الدعوة وإقامة عقيدة التوحيد وتمكين الشريعة الإسلامية في الأرض.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن هناك نقطة على أكبر قدر من الأهمية، فيما ليست هي بالمطروقة بالشكل الذي تستحقه هذه الأهمية، في أدبيات الحركة الإسلامية التي تتناول قضية التمكين السياسي، وقضية الدولة وشكل منظومتها السياسية والاجتماعية ومرجعيتها، سواء في التأسيس أو على مستوى المرجعية الدستورية، وهي قضية الاستقرار المجتمعي والسياسي، وكيف عالجها الإسلام في أصوله النقية.

وترجع أهمية قضية الاستقرار السياسي والمجتمعي هذه إلى أنها هي صلب انتظام أي دولة ومجتمع، وبالتالي قدرة الكيان بالكامل على الاستمرار، وهو، حتى بجانب أنه أحد المُسَلَّمات الأساسية لعلم النُّظُم؛ فإنها من البديهيات الإنسانية والعمرانية في الأصل؛ حيث لا يقوم أي بنيان إلا على أسس قوية وسليمة.

وبما أن النفس البشرية قد جُبِلَتْ على الطمع ابتلاءً أو اختبارًا من خالقها؛ فإنه من قوانين العمران السارية على الإنسان إلى نهاية الدنيا، هي الصراع، سواء الصراعات الفردية، أو الصراعات بين الجماعات المختلفة، وصولاً إلى صراعات الدول والأمم.

وتزيد احتمالات حدوث صراع ما بين فرد وآخر، وجماعة وأخرى، قانون اقتصادي أساسي، وهو قانون محدودية الموارد؛ حيث تكون الموارد المهمة، نادرة، وبالتالي فإنها تكون محل صراع بين المجموعات البشرية المختلفة.

وبالتالي؛ فإنه من أهم وظائف السلطة الحاكمة، هي التوزيع العادل للموارد، وإدارة العلاقات بين الشرائح والفئات الاجتماعية والقوى السياسية المختلفة، بالشكل السليم الذي يضمن تحقيق الاستقرار، وتفادي حدوث اضطرابات.

ولكن من باب الخطأ الواجب التصويب في هذا الموضع، الحديث عن "الموارد" "Resources"، باعتبارها "الموارد الاقتصادية" "Economic resources" فحسب، كما في التصور الذهني الشائع؛ حيث هناك "موارد سياسية" "Political resources"، لو صح التعبير، ممثلة في السلطة "authority"، والحكم "authority"، والسيادة "sovereignty".

وفي هذه الحالة؛ فإن الصراع يكون أشد، ويصل إلى مستويات دموية، لأن السلطة والحكم، ولاسيما في المجتمعات الاستبدادية، هي مورد شديد الندرة لو صح التعبير، وليست موردًا نادرًا فحسب.

الإسلام ودولة ما بعد النبوة والخلافة الراشدة.. فض اشتباك مفاهيمي:

من بين أهم الأمور التي حدث بها الكثير من الجَلَبَة والتشويش على منظومة الإسلام في الحكم، هي قضية إدارة الصراعات، والعلاقات بشكل عام، حتى غير الصراعية منها، بين المُكوِّن السياسي والاجتماعي داخل المجتمع.

وتأثرت الأدبيات العربية التي تناولت هذه المسألة، إما بأفكار ماركسية وعلمانية، تدعو إلى إقصاء الدين، وتحميله مسؤوليات مشكلات المجتمعات وفشلها، أو بكتابات المستشرقين غير المنصفين التاريخية عن الدولة الإسلامية، بهوياتها المختلفة وسياقاتها المتنوعة التي ظهرت بها عبر التاريخ.

ولعله من الإنصاف في هذا الموضع القول، إن الممارسة ذاتها التي قام بها بعض حُكَّام الدول الإسلامية الجامعة، عبر تاريخها قبل انهيار آخر هذه الدول ممثلة في الدولة العثمانية في الربع الأول من القرن العشرين، ثم الأنظمة التي حكمت بلداننا العربية والإسلامية بعد ذلك، وبعضها تبنى الإسلام كهوية للحكم.

ولكن هذا لا يعني الإسلام في شيء؛ لأن حديث النعمان بن اليمان المشهور، والذي أخرجه الترمذي؛ يقول فيه الرسول الكريم ﷺ إن أمر حكم المسلمين سوف يؤول بعد الخلافة الراشدة إلى "مُلْك جبري"، ثم "مُلْك عضوض"، قبل أن تعود الأمور إلى خلافة على منهاج النبوة. فهذه الممارسات ليست من الإسلام.

ومن بين الدراسات المفتئتة التي صدرت في السنوات الأخيرة، وراجت بشدة عن هذا الأمر، دراسة بعنوان "التعبير الديني عن الصراع الاجتماعي في الإسلام"، للكاتب التونسي الماركسي، مصطفى التواتي، وفيه ردَّ أصلاً الأزمات والصراعات التي قامت في فترَتَيْ فجر وصدر الإسلام، إلى الدين نفسه، وذهب إلى أنه قد تم "اختراع" الدين الإسلامي كتعبير عن رغبة طرف في السيطرة على باقي الأطراف المتصارعة في شبه الجزيرة العربية.

وبالإضافة إلى أنه طرح ماركسي واضح، والذي في الغالب ما يضع البحث عن المنفعة المادية كأحد أهم التفسيرات للحدث التاريخي، والصراعات الإنسانية؛ فإن فيه تجاهل واضح للأحداث التي وقعت في الفترة الوحيدة في الأصل التي تُعتبر سندًا معبِّرًا بشكل مباشر عن الإسلام وتعاليمه، في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، وكل مجالات النشاط والتفاعلات البشرية الأخرى، وهي فترة البعثة النبوية، والكيفية التي تعامل بها الرسول الكريم ﷺ، كرجل دولة، في الفترة المدنية من البعثة، مع ما كان قائمًا في المدينة المنورة من صراعات بين المكونات السياسية والاجتماعية المختلفة.

لمحة تاريخية:

بالرجوع إلى التاريخ؛ فإننا نقف أمام هذه الظاهرة، التي كانت من أهم الظواهر التي نزل الإسلام وهي قائمة في مجتمع البعثة النبوية، وهو شبه الجزيرة العربية؛ ظاهرة الصراع الاجتماعي المنبني على أسباب سياسية واقتصادية، وليس دينية.

فوقت البعثة، كانت شبه الجزيرة العربية مجتمعًا قائمًا على وحدة أساسية، وهي القبيلة، وكانت العصبية القبلية هي الأساس الذي تتحرك وفقه القوى المختلفة التي كانت موجودة في مجتمع شبه الجزيرة العربية.

ولكن، وبجانب نقطة العصبية؛ فإن العلاقات بين القبائل حكمتها الكثير من الاعتبارات والبواعث السياسية والاقتصادية، مثَّلت إما نقطة توازن للقوى، أو محركًا لحالة من الصراع الاجتماعي والسياسي في حينه.

وربما كان هذا أكثر ما يبدو في الحواضر الكبرى في جزيرة العرب في ذلك الوقت، وخصوصًا مكة والمدينة وتهامة وممالك الغساسنة والحيرة.

ففي هذه المناطق، كانت التنافسية على أشدها في صدد امتلاك عناصر القوة الشاملة بالمفهوم المعاصر لهذه العبارة، في علوم النظام السياسية، والتي من صميم شأنها دراسة ظاهرة الدولة.

فعلى سبيل المثال، اكتسبت "قريش" في مكة المكرمة؛ أهميتها وسطوتها بين قبائل العرب كافة، بسبب سيطرتها على بيت الله الحرام، وما اتصل به في عصر الجاهلية من منافع اقتصادية، مثل خدمة الحجيج، ورعاية الأصنام من حول الكعبة، وتجارة الحبوب، وغير ذلك.

وفي بعض الأحوال، كانت هناك قبيلة واحدة، تسيطر على مكان ذي أهمية، كما في حالة قريش، بينما في حالات أخرى، كما في "اليمامة" و"يثرب" – قبل أن تتحول إلى المدينة المنورة بعد أن شرُفَتْ بهجرة الرسول الكريم ﷺ إليها – كانت هناك أكثر

من قبيلة قوية ذات مال رجال، ونفوذ ومنعة، تسكن في ذات المكان، أهمها كانت قبيلتي الأوس والخزرج.

والصراع بين القبلتَيْن كان قديمًا، وكان معقدًا؛ حيث كانت فيه ثارات دم، بجانب العصبية القبلية، والرغبة في السيادة على "يثرب".

بين الشرعي والسياسي.. المنظومة النبوية في إدارة ومعالجة الموقف:

تبنى الرسول الكريم ﷺ، أكثر من وسيلة للتعامل مع هذا الموقف؛ حيث إن الحصافة كانت تقتضي القضاء على أسباب النزاع الظاهرة في المدينة في ذلك الحين، للتفرغ لأعباء الدعوة وبناء الدولة، والتصدي للتحديات التي كانت يقينًا معلومة لديه ﷺ، عند هجرته، ومن أبرزها – هذه التحديات – ممانعة مشركي مكة المكرمة، وتأليبهم المتوقع للقبائل في المدينة، وفي شبه الجزيرة العربية عليه وعلى جماعة المسلمين الأولى، وكذلك ممانعة الأعراب حول المدينة ممَّن لم يؤمنوا معه ﷺ، واليهود والمنافقين داخل المدينة نفسها.

وكانت أول وسيلة تبناها النبي ﷺ، وذلك قبل الهجرة ذاتها، هي التأكيد على اجتماع كلمة قبائل المدينة التي أسلمت، ولذلك؛ فهو لم يهاجر إلا بعد أن بايعوه مرتَيْن في موسمَيْ حج عامَيْ الثاني عشر والثالث عشر للبعثة.

فهو، ﷺ، قد جعل الإسلام – بحكم الشريعة نفسها – المرجعية الأساسية لهم، ولا مرجعية أخرى مقبولة، وإلا يكون هناك خلل في عقيدتهم، وهذا يعني أنهم لم يسلموا إسلامًا صحيحًا.

وبالتالي؛ فهو قد عَمد إلى توحيد النفوس على الأمر الجامع الذي له قدسيته، بمرجعيته الربانية التي تَجُب أي اعتبار دنيوي آخر؛ سياسي أو اجتماعي، أو غير ذلك.

وهو ذات السند الذي استند إليه الرسول الكريم ﷺ، عند هجرته؛ حيث إنه كان يعلم بحكم النشأة والهوية، وكذلك بحكم الوحي الإلهي، أن طبائع البشر إنما تغلب عليها الأهواء والنوازع، مع عدم تمكُّن الإيمان بالكامل بعد من نفوس الأنصار، وبالتالي؛ فهو توقع أن تحدث غيرة في نفوس أهل المدينة من المهاجرين، الذين هم كذلك من قبائل وعشائر كانت منافسة وربما معادية، يقتتلون فيما بينهم حتى وقت قريب.

فقام ﷺ بالمؤآخاة بين المهاجرين والأنصار، وهي مؤاخاة بالمعنى الشرعي، وليس بالمعنى الودي المجازي؛ حيث تشارك الجميع في الميراث وغير ذلك من حقوق أخوَّة العصب، مثلما حكم اللهُ تعالى بأن زوجات الرسول ﷺ، هُنَّ أمهات للمؤمنين؛ حيث أدى ذلك إلى حكم تحريم زواج المسلم بأي زوج من زوجات النبي ﷺ بعد وفاته، بمنطق تحريم زواج الابن بأمه.

ولقد ظل ذلك الوضع قائماً حتى نزلت آية "الأحزاب"، التي يقول فيها الله تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡۗ وَأُوْلُواْ ٱلۡأَرۡحَامِ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلَىٰ بِبَعۡضٖ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ إِلَّآ أَن تَفۡعَلُوٓاْ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِكُم مَّعۡرُوفٗاۚ كَانَ ذَٰلِكَ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَسۡطُورٗا ٦﴾؛ حيث عادت الأمور إلى نصابها الأول، بعد استتباب الأوضاع السياسية والاجتماعية في المدينة لدولة الإسلام الأولى بقيادة الرسول ﷺ.

ولكن لم يكن الحكم الشرعي المباشر هو الوسيلة الوحيدة التي استخدمها الرسول ﷺ في ذلك؛ حيث لجأ لأدوات سياسية عديدة، جعلت من مستشرقين بارزين منصفين، مثل مونتجمري وات، يقولون عنه إنه الرسول ﷺ، كان رجل دولة من الطراز الأول.

فكما يعرف دارسو العلوم السياسية والاجتماع السياسي في عالمنا المعاصر، أن الضمانة الأولى للاستقرار السياسي والمجتمعي، هو الوصول إلى عقد اجتماعي مقبول من جميع الأطراف، بين الحاكم والمحكوم، ويتم تأطيره في صيغة وثيقة تسمى بالدستور؛ تتضمن حقوق وواجبات الطرفَيْن إزاء بعضهما البعض، وكذلك حقوق أفراد الجماعة إزاء بعضهم البعض، وهو ما يُعرف في زمننا المعاصر بـ"دولة المواطنة" "State of citizenship".

وهذا بالضبط ما فعله الرسول ﷺ من قبل ظهور أية ديمقراطية غربية أخرى، بل إن الغرب ذاته وقتها لم يكن يعرف معنى الدولة أصلاً، عندما وضع "وثيقة المدينة" التي أقامت أول دولة مواطنة متعددة في التاريخ، تقيم أركان العدالة الاجتماعية والحقوق المدنية؛ حيث اعترف فيها بكل مكونات مجتمع المدينة، وأقر لهم حقوقهم، بمن فيهم اليهود.

ولم يكن ذلك بطبيعة الحال، الإجراء الوحيد الذي لجأ إليه النبي ﷺ، في عملية إدارة الدولة، وبالذات في قرارات السلم والحرب؛ حيث حرص أشد الحرص على عدد من الأمور التي هي من صميم "الحَوْكَمة" والحكم الرشيد "Good rule" بمفاهيمنا المعاصِرة، مثل مراعاة الزعامات التي كانت للقبائل، ولا يتدخل في اختياراتهم لها،

وإشراك مختلف مكونات الطيف المجتمعي في القرارات الإستراتيجية وفق مبدأ الشورى، والمنصوص عليه قرآنيًّا، ومراعاة الحساسيات القبلية، والنزاعات القديمة.

......

كل ذلك، وغيره مما هو بحاجة إلى دراسات مستفيضة لكشفه أمام المسلمين لتعريفهم بدينهم، وأمام الآخر لإزالة الالتباسات الحاصلة حول نموذج الحكم في الإسلام، فعله الرسول الكريم ﷺ لإدارة الصراعات التي كانت قائمة في المدينة من قبل الإسلام، ومعالجتها، من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي الضروري لاستقرار أية دولة.

ومن أدلة نجاح هذه السياسة، هو أن الدولة الوليدة استطاعت الثبات في وجه الكثير من المؤامرات الداخلية التي تورط فيها المنافقون وبعض قبائل اليهود، وكذلك المؤامرات الخارجية التي تضمنت حملات عسكرية مباشرة تعاون فيها كل خصوم الإسلام في حينه، من مكة وغيرها، من أجل القضاء على هذا الكيان الجديد، والدين البازغ.

ومَن يعرفون علم النُّظم؛ فإنهم يدركون أنه لم يكن للرسول ﷺ أن ينجح في بناء جيش يخرج به لملاقاة أعدائه، وأن تستتب له الأمور في المدينة، بحيث استطاع فتح مكة بعد ذلك، ثم ظهور دولة الإسلام على سائر شبه الجزيرة العربية، ما لم يكن قد استطاع تأسيس دولة مستقرة اجتماعيًّا وسياسيًّا، في بقعة كانت من أكثر بقاع جزيرة العرب صراعاتٍ قبل مجيئه إليها ﷺ.

الإسلام وقوانين العمران.. عود على بدءٍ في دروس حركية

تمر الحركة الإسلامية في الوقت الراهن بموقف معقد، فرضته عليها الارتكاسات التي حصلت على ثورات الربيع العربي، والكيفية التي حصلت بها هذه الارتكاسات، وخلفياتها؛ حيث شمل ذلك عمليات قتل ومصادرات وجرائم أخرى، قامت بها أطراف داخلية وإقليمية ودولية، وامتدت وتشعبت هذه الحرب، لكي تشمل الإساءة إلى الإسلام نفسه.

قادت هذه الأمور إلى عواقب وخيمة على المشروع الإسلامي الحضاري، بلا شك، وصورته أمام الآخر، ومع تصاعد العمل الأمني والعسكري من جانب الأنظمة والحكومات ضد الإسلاميين، والتي وصلت إلى صورة الحرب الصريحة المسلحة؛ فإن الكثير من القناعات تغيرت لدى أجيال كاملة من شباب ورجال الحركة الإسلامية، ونسائها، بحيث مالت إلى فكرة التطرف، وتأييد سلوك العنف.

تحول ذلك إلى ممارسة حقيقية من جانب البعض في الغرب، ضمن تبعات ملف الهجرة الشرعية وغير الشرعية من العالم العربي والإسلامي، إلى أوروبا والأمريكتَيْن، وهو ما زاد وفاقم من أزمة المشروع؛ حيث تُعتبر الصورة الذهنية هي المفتاح أو القفل، الذي يوضع على باب أية دعوة أو مشروع سياسي أو أيديولوجية فكرية؛ حيث هي في الأساس – هذه الدعوة والحراك الخاص بها – عبارة عن محاولات لتغيير قناعات، ولن يوجد من يغير قناعاته إلى ما يتصوره أمر أسوأ مما هو

يؤمن به من فلسفات أو عقائد أو أديان؛ حيث يجب أن يكون الجديد هذا بالنسبة له "أفضل".

و"أفضل" هذه ترتبط بمدى تحقيق الفكرة أو الدعوة الجديدة لمجموعة من الاعتبارات والاشتراطات، من أهمها أن تتفق مفردات هذه الفكرة أو الأيديولوجيا الجديدة أو الدين الجديد، مع فطرة الإنسان، وتحقيقها لمقاصد خلقه، ومتطلبات حياته، وقواعد العمران والتطور الحضاري، حتى على المستوى المجتمعي أو الفردي الصغير.

وهذا جاء به الإسلام، فالإسلام جاء لكي يحفظ للناس حياتهم وأعراضهم، وضمان حقوقهم إزاء الآخرين، وإزاء بعضهم البعض، كما أنه جاء بما يؤكد أن الحياة والإصلاح وإعمار الأرض، هي سُنن الخلق الإلهي الأصلية، وليس كما يروج البعض، من ضرورة الهدم، مع عدم طرح أي بديل لذلك الهدم، بحيث إن غير المؤمن بالإسلام، ومفرداته، مثل الجهاد، وهذه الأمور؛ لن يقدِم على الإيمان به، حتى لو افترضنا – خطأ وحاشا لله – أن الدين الإسلامي يدعو إلى الخراب والهدم لأجل العقيدة أو كذا.

وتزداد وطأة ذلك في المجتمعات العلمانية والليبرالية؛ حيث لن تقنع أبدًا شخصًا ينتمي لمذهب المنفعة الفردية، ويقدم مصالحه على حساب انتمائه الديني، بأن يقبل أفكارًا كالجهاد لأجل العقيدة أو ما شابه، قبل أن يدخل الإسلام عن اقتناع، وذلك من خلال مفاتيح العمران والإصلاح أولاً.

ومبدأ "لم نؤمَر بقتال بعد" واضح تمامًا في فقه تعامل الرسول الكريم ﷺ، مع المواقف والأحداث في سنوات البعثة الأولى، وكل ما جاء به الرسول "عليه الصلاة والسلام"، واجب الأخذ به في هذه الحالات؛ باعتبار أنه يحمل تشريعات وقواعد الإله وتعاليمه، إلى البشر، ولا ينطق عن الهوى.

والإسلام ليس بدعًا من قوانين وسنن العمران، فشاءت إرادة الله تعالى وحكمته البالغة أن تسري عليه أو بمعنىً أدق، على الدعوة والداعين إليه، أفرادًا وحركات، دعاةً وساسة وعلماء، القوانين العمرانية المختلفة؛ فليس لأنه الإسلام، الدين الذي ارتضاع الله تعالى لعباده، أو لأنك مسلم؛ يوضع لك القبول؛ حيث لابد من تفعيل القوانين اللازمة لتفعيل هذا القبول، ولابد من معارك، وما شابه لذلك.

وقبل الاسترسال؛ ثَمَّة ملاحظة مهمة ها هنا، وهي لا يوجد معنى لأن يقوم بعض المنتمين إلى الحركة الإسلامية الصحوية، التي تحمل رسالة الإسلام الحضاري، بالتحول الفكري والسلوكي عند العوارض والأزمات؛ لأنه من المفترض أن التربية التي تلقوها في المحاضن التربوية، تؤكد على أن كل ذلك متوقع، وتؤكد على ضرورة الصبر والاحتساب، والمضي قُدُمًا في المشروع.

وبالعودة إلى هذا الذي نقول؛ فإن الإسلام ليس دينًا بالمعنى القريب فحسب، أي العقائد والعبادات وكذا؛ إنما هو طريقة تفكير شاملة، وتصور للكون وقوانينه، لأن واضع هذا الدين، هو خالق هذا الكون، وبالتالي؛ سيضع – بحكمته البالغة – شريعة تصلح للتواؤم مع القوانين والقواعد التي خلق بها الكون، تمامًا مثل الجاذبية وسرعة الضوء وكذا؛ تجاوزها مستحيل وإن تم، يعني الاحتراق والفناء للمخلوق.

لذلك، ليس وجهة نظر أو مبالغة أن نقول إن الالتزام بقوانين الحركة وقواعد العمران البشري، والتي تأصلت في عصرنا الحديث في علمَيْ الاجتماع والاجتماع السياسي، تُعتبر من لن نقول أركان الإيمان، ولكن على الأقل، وجهٌ من أوجه الفهم الصحيح لحقيقة هذا الدين، وحقيقة رب العزة سبحانه.

فمن بين أهم أركان فهم الإسلام، هو فهم قوانين الخلق الإلهي واتباعها في الفعل والحركة، والإيمان بها مهم، والأهم من ذلك إدراكها لأن في ذلك مصلحة الإنسان، لأن القوانين الربانية التي تحكم الكون والحياة الإنسانية، مفروضة فرضًا على الإنسان وكافة المخلوقات، ولا يمكن تجاوزها بحال، سواء آمنت بها أم لا، أي انها بصورة أو بأخرى، شكلٌ من أشكال القضاء والقدر الإلهيَيْن الواجب علينا التسليم بها، والتعامل معها وبموجبها.

إذًا، المسلمون - والحركة الإسلامية أَوْلَى بذلك، باعتبار أنها طليعة الأمة - مطالبون في حراكهم بالخضوع لقوانين العمران، والعمل بها، لأنه من دون ذلك؛ يكون المسلم والمشروع برمته،عرضة لخطر الفناء.

والإسلام هو أكبر صاحب أكبر حركة تغيير شهدها التاريخ، ومثَّل انتشاره ثورة في العقيدة والفكر، وفي السياسة كذلك؛ حيث قاد إلى ظهور دولة جديدة في شبه الجزيرة العربية، غيرت وجه العالم القديم كله، والإسلام جاء ليحرر الإنسان من عبودية غير الله؛ فلماذا - إذًا - لا يقبل المسلمون الآن بهذه الطبيعة الحيوية لهذا الدين؟!، ويتعلمون من تضحيات جيل التأسيس الأول، الذي تحمل ما لم يتحمله بشر، وأصروا - في المقابل - على الثبات على المبدأ، مهما كان عِظَم الألم!..

السيرة النبوية في السياق المجتمعي.. معالم ومعانٍ غائبة

تأتي السيرة النبوية كأحد أهم روافد الشريعة الإسلامية، باعتبارها جزء لا يتجزأ من السُّنَّة النبوية التي هي المصدر الثاني الذي يأخذ عنه المسلمون شرعتهم وأحكامها، بعد القرآن الكريم.

وفي هذا الإطار؛ نالت السيرة النبوية من الدَّرْس والتناول في كتابات العلماء والمفكِّرين المسلمين عبر القرون الماضية، وحتى عصرنا الراهن، ما يتفق مع وزنها وأهميتها هذه.

إلا أن هذا الاهتمام رافقته بعض الأمور التي لم تفسح كثير المجال للاستفادة من السيرة النبوية في المجال الاجتماعي على وجه الخصوص.

ومن بين ذلك، اهتمام علماء المسلمين المتقدمين والمتأخرين بالحديث النبوي الشريف وتصحيحه وتنقيته مما حاوله البعض من دسٍّ عمدًا أو بغير عمدٍ، ولاسيما ما حاوله بعض اليهود، فيما يدخل في بند "الإسرائيليات"، أو قامت به بعض الفرق والمذاهب، مثل الشيعة، في إدخال بعض النصوص على النبي ﷺ، لتعضيد بعد الأمور المذهبية، والتي استُغِلَّتْ سياسيًّا بدءًا من القرن السادس عشر الميلادي.

وبمراجعة عناوين كتب التراث الإسلامي الأكثر انتشارًا وشهرة، وقيمةً علمية؛ فإننا نجد أن الكتب التي كانت تتناول السيرة النبوية؛ وقفت عن سيرة ابن هشام، وسيرة ابن إسحق، و"الرحيق المختوم" للمباركفوي، فيما لم تتم إنتاجات في

هذا المجال بنفس عمق وتخصص كتب الحديث النبوي والفقه في المذاهب الأربعة لأهل السُّنَّة والجماعة.

أما في عصرنا الحديث؛ فقد ركَّزت أدبيات الصحوة الإسلامية الحديثة والمعاصرة على بعض الأمور التي وجدتها أولوية أكثر من غيرها في مجال دراسة السيرة النبوية، مثل التربية الحركية، أو ما يتعلق بالجهاد وبناء الدولة، وهي نقاط حساسة؛ حيث إن أكثر ما يُنال منه الإسلام من جانب خصومه، هي نقطة أنه لم يحدد شكلاً واضحًا من أشكال الحكم، أو نظَّم شؤون السياسة بشكل واضح.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن هناك منطقًا مهمًّا يفرض البحث في السياق المجتمعي في القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية الشريفة بشكل عام، بصورة أكبر من التركيز عليه في الجوانب السياسية والحركية.

وهذا المنطق يتعلق بأن المعركة لإعادة إحياء وبعث الإسلام في نفوس أتباعه، إنما تتأصل بالممارسة الاجتماعية، ولو تأصل الإسلام في المجال الأخلاقي، النفسي والوجداني، وفي التطبيق العملي السلوكي على الأرض، والذي يشكل المجتمع بوتقة الإطار الجمعي له؛ فإنك لن تكون بحاجة إلى أي إطار منظَّم لفرض الإسلام في المجال السياسي، أو المجال الاقتصادي؛ لأن الدين سوف يكون حاضرًا في كل أمر الناس، فرادى ومجتمع.

وفي علوم الاجتماع، ومنها علم الاجتماع السياسي والنظم والإدارة؛ فإنه من المعروف أن منظومة السياسة والحكم؛ إنما هي تكون من صميم المجتمع، ومعبِّر عن ثقافته وطبيعته.

وهذا حتى واضح في طبيعة النظم السياسية التي استقرت هنا وهناك في العالم، في أكثر من مرحلة تاريخية؛ فالأنظمة الاستبدادية تنتشر في المجتمعات الأبوية ذات الطابع التقليدي المحافظ، كما في المشرق، أو في المجتمعات التي كانت تسيطر عليها الكنيسة وقت أن كانت أوروبا في مرحلة الحكم البابوي.

أما الأنظمة التي تتبنى الديمقراطية السليمة، فإنها تظهر في المجتمعات التي تكون على شكل معين من الانفتاح والتمكين لقيم الحرية الفردية، وتعلِي من مبدأ حقوق المواطن، وهو ما ينعكس في المجال السياسي في صورة ممارسة انتخابية، وهكذا.

وبالتالي؛ فإننا نقف هنا على مفتاح شديد الأهمية لكنه مهمل إلى حدٍّ ما في عملية البناء الإسلامي، للدولة والمجتمع، وهو تمكين السيرة النبوية في المجال المجتمعي.

وفي حقيقة الأمر؛ فإنه حتى على مستوى الوزن النسبي في المجال الزمني والموضوعي للسيرة النبوية؛ فإنه، ومن خلال مصادر السيرة النبوية الموثوقة؛ لو قِسْنَا بشكل تقريبي، الزمن الذي قضاه الرسول الكريم ﷺ في مجال الغزو والسياسة وما اتصل بذلك؛ سوف نجد أن حياته عليه الصلاة والسلام العادية كإنسان؛ زوج وأب وصديق وكذا؛ هي الأصل ولها الغَلَبَة.

والسيرة النبوية فيها الكثير مما يضبط المشكلات الأخطر التي تمر بها المجتمعات المسلمة في وقتنا الراهن في المجال المجتمعي، مثل العنوسة، والخلافات الزوجية، والطلاق، والغش في المعاملات بين الناس، في المجال التجاري والمجال المجتمعي بشكل عام.

وكثيرٌ من الأمراض التي نقرأ عنها في مجتمعاتنا العربية ذات الغالبية المسلمة، هناك معالجات كاملة لها في السيرة النبوية، وبشكل يمكن أن يؤسس لحالة اجتماعية مختلفة تمامًا عمَّا نراه الآن في واقعنا المعاصِر.

فهو – على سبيل المثال باعتبار أن هذا الأمر هو أكبر مشكلاتنا المجتمعية – كان يزوِّج الناس بمهر بسيط أو حتى بآية من القرآن الكريم، ولم تذكر السيرة النبوية أنه أيد الطلاق كحلٍّ للمشكلات الزوجية، وكان يقوم بدور المربِّي والمعلِّم بين أصحابه، وبين جماعة المسلمين بشكل عام، بحيث تنتفي المشكلات التي نجدها قد تفشَّت بين ظهرانينا الآن من خلافات ومشاحنات أوصلت جرائم السرقة والقتل والاغتصاب إلى مستويات فلكية في المجتمعات العربية والمسلمة.

ولقد أسَّست تربيته ﷺ للمسلمين البيئة الفكرية وغرست التصورات العقلية التي تؤهل المجتمع لقبول ذلك وغيره، من خلال نزع لأفكار الزخرف وإعلاء المادة الرخيصة على حساب القيم الأخرى الحقيقية الأهم، والمتعلقة بمفاهيم دور الإنسان في الدنيا والمطلوب منه فيها، وواجبات المسلم وما إلى ذلك، والتي تتضمن أمورًا أخطر وأكبر من الانشغال بجمع المال لأجل الزواج أو التدليس في المعاملات، وما شابه من أمور.

بالإضافة إلى التأكيد من الأصل على ما قاله القرآن الكريم في أكثر من موضع، من أن الحياة الدنيا متاع، وزائلة، والأهم هو الإعداد للآخرة، وبالتالي؛ تكون العبادة والأخلاقيات السوية، هي معايير تقييم الإنسان، وليس المادة، مع التأكيد بطبيعة الحال على ضرورة العمل لكسب العيش والحياة بالكرامة التي تليق بالإنسان كما خلقه الله عز وجل.

إن هَديِه ﷺ في الكثير من الأمور التي تستعصى علينا في الوقت الراهن؛ لهو من أهم ما يمكن لإقامة دولة إسلامية موحدة تسود العالم حضاريًّا من جديد؛ حيث المجتمع المسلم هو أعقد وأهم مراحل الوصول إلى تحقيق مستهدفات المشروع الإسلامي.

وهذه العقدة يفهمها خصوم الأمة أكثر من الأمة نفسها؛ فهم يلعبون على إفشال القيم الإسلامية – والسيرة النبوية مصدرها التطبيقي الأهم لكونه الأشمل والأوضح – في المجتمعات المسلمة، من مستوى الفرد والأسرة، وحتى المجتمع بشكل عام.

وبالتالي؛ فإننا بحاجة إلى أعمال أكثر عمقًا وشمولاً للسيرة النبوية في المجال المجتمعي بمعناه الواسع الذي يشمل الأخلاق والسلوك، والتربية المفاهيمية المتعلقة بالصواب والخطأ، أو التربية المعيارية، وصولاً إلى النواحي التطبيقية المشكلات المجتمعية ودقائقها وكيف كان يعالجها الرسول ﷺ، مما يتضمن طائفة واسعة من المشكلات المزمنة التي تعانيها مجتمعاتنا في الوقت الراهن.

إن معالجة الأمور والمشكلات العادية اليومية، هي ما يصنع الأرضية الراسخة التي تنهض عليها كل معالي الأمور التالية؛ فلا يمكن الحديث عن بناء من دون أساسات متينة، أو الوصول للعمل من دون ركوب وسيلة مواصلات، وكلها من البديهيات المنطقية التي بحاجة إلى جهد متخصص وشامل لأجل الوصول بها إلى عموم المسلمين.

التفكير والمنهج العقلي في القرآن الكريم

إن إطالة التدبُّر في كتاب الله تعالى؛ مما يدرك معه الإنسان أنه أمام معجزة حقيقية، وأنه من لدن حكيم عليم؛ حيث لا نجد أنفسنا أمام محتوىً مقروء فحسب؛ وإنما أمام أداة عملية لها الكثير من الخصائص والتأثيرات التي تتجاوز مفهوم الكتاب والصحائف الذي يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن نصٍّ مكتوب.

فالتعامل مع النص القرآني مفيد في أكثر من اتجاه؛ حيث لا يتعلق الأمر فحسب بصحائف تضم تعاليم الله تعالى وشريعته الخاتمة، وعبرات وعظات من قصص السابقين، أو نظرة استشرافية مستقبلية على الدنيا وما تبقى منها، والآخرة وأحداثها، على أهمية ذلك بطبيعة الأمر، ولكنه أيضًا يُعتبر أداة على أكبر جانب من الأهمية في تطوير الإنسان.

فالقرآن الكريم إنما هو الكتاب الذي يحدد للمسلم بوصلته في هذه الحياة، وهو أمر قد ننظر إليه على أنه أمر بديهي، ولكن لو اطلعنا على الفلسفات الوضعية، والديانات الأخرى؛ لعلمنا أن هذا الأمر من أكثر ما يؤرِّق المعتقدين في هذه الفلسفات والعقائد، هو غياب بوصلة التوجيه هذه.

وهذا الأمر قد يصل حتى ببعضهم، برغم أنهم قد يكونون من أبناء مجتمعات متقدمة في المجال المادي والمجتمعي، إلى الانتحار، بسبب إحساسهم بعبثية وجودهم في هذه الحياة، وعدم وجود ما يرشدهم فيها إلى حقيقتهم وحقيقة دورهم.

وهذا الأمر متصل بمهمة شديدة الأهمية أرادتها حكمة الخالق عز وجل من كتابه العزيز، وهي تطوير تفكير الإنسان.

وهذه المسألة لا ترتبط بالمعنى القريب عند حديثنا عن "تطوير تفكير الإنسان"، بالشكل الذي يتبادر إلى الذهن عندما نقول هذه العبارة التي ترتبط بعالم التنمية البشرية، وإنما الأمر أكبر وأعمق بكثير من ذلك.

فعندما نقول إن القرآن الكريم من بين أهم أدوات تطوير قدرات الإنسان على التفكير؛ فإن ذلك يمتد لكي يشمل – كما تقدم – مسألة فهم الإنسان لذاته، ولحقيقة دوره في هذه الحياة، وما عليه من واجبات فيها، في العبادة وإعمار الأرض، ضمن رسالة الاستخلاف والعمران التي لأجلها خُلِقَ ونزل إلى الأرض.

وهذا طبعًا يتضمن أهم الأمور عن معرفة خالقه عز وجل، وطلاقة قدرته، ومعرفة الهدف من خلق هذا الكون، وهذه كلها قضايا معرفية حَفِل بها القرآن الكريم.

وتنقلنا هذه النقطة إلى قضية شديدة الأهمية، وهي الطبيعة المعرفية للقرآن الكريم، أي النص القرآني كمصدر للمعرفة؛ حيث حفل بالكثير من الحقول المعرفية؛ التاريخية، والعلمية، وفي مجال العمران والاجتماع، وحتى في الإدارة والسياسة بالمفاهيم المعاصرة.

كذلك في القرآن الكريم، نجد الكثير والكثير من النماذج المعرفية التي تتناول بالدليل العقلي – وهنا وجه كبير من أوجه معجزة الله تعالى في كتابه – أمورًا

تخرج عن نطاق العلم المادي المجرَّد الذي يتم التعامل فيه مع الظواهر بالحواس ومعضداتها، مثل أدوات الرصد الحديثة.

فالقرآن الكريم لكي يحدد دقائق عميقة وتفصيلية للغاية في أكثر الأشياء أهمية بالنسبة للإنسان في هذه الدنيا، ويثبتها بالدليل العقلي الذي هو من المفترض أنه لا يتعامل وفق علماء العلم المادي، سوى مع كل ما هو ملموس ومحسوس.

وهذا الأمر ليس حماسةً من مسلم لكتاب الله تعالى، وإنما أمرٌ يصدِّقه الواقع عندما نسمع عن إشهار علماء كُثُر في أكثر الدولة ماديةً – لو صحَّ التعبير في نمط حياتها وتنشئة الناس فيها، بناء على ما فهموه بعقولهم من القرآن الكريم.

فخطاب القرآن للعقل، أمرٌ لا يستطيع أن ينكره أي أحد، لأنه ثابت بالنصوص التي تخاطب العقل الإنساني، مثل: ﴿ قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ۚ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾ ﴾ [سُورة "العنكبوت" – الآية ٢٠]، وثابت بماصدق الواقع، كما في حالات إسلام الكثير من العلماء.

وبالتالي، ووفق منطق الأمور؛ فإن القرآن الكريم يأمر مباشرة الإنسان بإعمال عقله، وإعمال العقل هو صنو التفكير، وهو أمر حتى نجده في المسائل التي تتصل باستنباط الأحكام من آيِ الذِّكْر الحكيم.

فهناك اتفاق بين علماء التفسير والفكر الإسلامي، سواء المتقدمين أو المتأخرين، أو المعاصرين منهم، على أنه لا يمكن معرفة أحكام القرآن الكريم، ولا الانطلاق بمعانيه إلى آفاق التطبيق، من دون اجتهاد فيه؛ حيث الآيات قطعية الدلالة قليلة العدد مقارنة مع إجمالي آيات القرآن العظيم.

ولو وضعنا أمام أعيننا النموذج العلمي التجريبي في التفكير، والذي يقوم على أساس خطوات محددة، تبدأ بتحديد المشكلة وتوصيفها، ثم وضع احتمالات عنها، وفرضيات مختلفة لمعالجتها، وتجريب كلٍّ منها، قبل الوصول إلى العلاج النهائي؛ فإننا سوف نقف أمام القرآن الكريم لكي نجد أن ذلك كله موجود فيه.

ففي المسائل الفقهية المختلفة؛ فإن العلماء يقفون أمام النصوص الشرعية بنفس هذه الصورة، وكذلك أمام أي نص ليس قطعي الدلالة في كتاب الله تعالى؛ فإن هذه المنهجية هي المعتمدة من جانب العلماء في دراسة مثل هذه النصوص.

والقرآن الكريم في سياق المفاهيم المختلفة لمعنى "التفكير" الذي هو عملية عقلية ترمي إلى الوصول إلى نتائج غير معلومة من معطيات معلومة وغير معلومة، مثل التفكير الإبداعي، والتفكير الابتكاري؛ فإننا نجد أنها كلها أنماط قائمة في النماذج المعرفية التي جاء بها القرآن الكريم، أو في الأدوات اللازمة للتعامل مع نصوصه لأجل تفسيرها، واستخلاص الأحكام الشرعية منها.

ولعل أهم أنماط التفكير التي يقول بها العلماء، مثل ديوي وويتيدج، وهو نمط التفكير التحليلي، ونمط التفكير النقدي؛ فإننا نجدها متصلة بشكل كبير بالنص القرآني.

فالتفكير النقدي، باعتبار أنه صور من العمليات الذهنية التي تمكن الإنسان من تقييم النتائج التي توصل إليها، ووضعها في ميدان الموازنة بين الصواب والخطأ، هو من أهم ما يكون في تقييم نتيجة ما لقراءة حكم أو نصٍّ في القرآن الكريم.

أما التفكير التحليلي الذي يرد كل شيء إلى عوامله الأصلية الأساسية أو الأولية؛ هو في الأصل منهج القرآن الكريم في دعوة الإنسان إلى معرفة حقيقة الخالق وحقائق الإيمان والكون، وغير ذلك من الأمور الأهم في حياتنا، والتي هي في الأصل علَّة خلق الإنسان والكون والدنيا كلها.

....

وفي النهاية؛ فإن كل ما سبق؛ إنما هو عناوين عامة فقط لأمور كثيرة، وتفصيلاتها بحاجة إلى دراسات معمَّقة، ولكن أهم ما يمكن الخلوص إليه في هذا الصدد، هو أننا بحاجة إلى إعادة اكتشاف القرآن الكريم، باعتبار أنه كونٌ أكبر بكثير مما ينظر إليه البعض، حتى من المسلمين الذين لا يعرفون أن بين أيديهم مصباح الهداية الوحيد لهم في هذه الدنيا بكل تعقيداتها والتباساتها.

"الشورى" كسلوك وممارسة اجتماعية في المنظومة الإسلامية

تتميز الأنظمة التي جاءت بها الشريعة الإسلامية، في مختلف المجالات؛ السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وغيرها، بأكثر من سمة، من أهمها الشمولية، بجانب التداخل وتنوع المحتوى لكل قيمة وممارسة جاء بها الإسلام.

وهذا التداخل والطبيعة المتعددة، هو أحد لمحات حكمة الله تعالى البالغة؛ حيث وضع في الشريعة، عددًا قليلاً نسبيًّا من القواعد الناظمة، ولكنها شديدة العمومية، لأجل تحقيق شرط صلاحية الدين لكل زمان ومكان.

ونقف في هذا الموضع أمام ممارسة، دأبت الأدبيات المرتبطة بالحركة الإسلامية، وبالفكر الإسلامي بشكل عام، على تصنيفها ضمن أركان النظام السياسي في الإسلام، بينما هي من أهم أركان المنظومة الاجتماعية في الأسرة والمجتمع المسلمَيْن، وهي الشورى.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن هناك بعض الإشكاليات في تناول الأدبيات الفكرية الإسلامية لهذه القضية.

فربما كانت معركة الإسلام والحكم، هي أصعب معارك المشروع الحضاري الإسلامي الوسطي، باعتبار أن الحكم ليس مطلوبًا في حد ذاته، وإنما هو الأداة الأهم لتمكين قيم الشريعة الإسلامية، وإقامة عقيدة التوحيد.

ولكن الأهم، كما يرى كثيرون في أوساط الفكر الإسلامي والحركة الإسلامية؛ فإن إقامة الحكم الذي يحتكم إلى الإسلام والشريعة الإسلامية؛ إنما أساسه هو

ترسيخ القيم الإسلامية على مستوى الفرد والمجتمع؛ حيث وقتها سوف تتشكل حاضنة مجتمعية ينتج عنها – وفق قوانين العمران والاجتماع السياسي المعروفة – أن تظهر نخبة حاكمة تتبنى القيم الإسلامية، وتحكم بالشريعة، سواء أجاءت بالانتخابات، أو بأية صورة أخرى من صور اختيار الحُكَّام والحكومات.

وبالتالي؛ فإن الشورى هي سلوك وممارسة اجتماعية بالأساس، يمكن تطويرها لأكثر من مجال آخر، مثل الإدارة، ومثل السياسة.

ارتبط الفعل الشوريِّ في القرآن الكريم بالأمر السياسي في جماعة المسلمين الأولى، الرسول الكريم ﷺ وصحابته رضوان الله تعالى عليهم، في دولة المدينة، مرة واحدة خلاف المشهور في الأذهان، وهي المرَّة التي وردت في سُورة "آل عمران"، في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ١٥٩﴾.

أما ما جاء في سورة "الشورى"، في قوله عز وجل: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ٣٨﴾؛ فهو لا يتعلق بقيمة سياسية، وإنما هو ضمن سياق قرآني عام حول المؤمنين وتعداد سماتهم، مثل ذلك الوارد في مطلع سُورة "المؤمنون".

وثمَّة مرَّة ثانية ورد فيها الفعل الشوريِّ في القرآن الكريم في المجال السياسي، ولكن من دون المصطلح المباشر أو أيٍّ من مشتقاته، وبعيدًا عن الشأن الإسلامي،

ولكنه ورد في موضع يشير إلى أن مشاورة الرعية من سمات المجتمعات والدول القوية الناجحة.

ففي سُورة "النمل"، خاطبت ملكة سبأ قومها عارضةً عليهم رسالة نبي الله سليمان (عليه السلام)، فقالت لهم كما ورد في القرآن الكريم: ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ ﴿٣٢﴾ قَالُوا نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴿٣٣﴾﴾.

ولكن فعل الشورى في القرآن الكريم، ورد بصيغته المباشرة هذه في جوانب أسرية واجتماعية، ففي سُورة "البقرة"، يقول الله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ۗ وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٣﴾﴾ [من الآية ٢٣٣].

في هذه الآية، نجد أن الله تعالى قد دعا إلى الشورى حتى فيما هو يبدو من أبسط الأمور، في أبسط وحدة تكوينية لأي مجتمع، وهي الأسرة؛ حيث دعا إلى التشاور حتى في نقطة فِطام الأطفال الرُّضَّع.

وإننا هنا أمام كثير فائدة في حال تحوُّل الشورى إلى سلوك وممارسة اعتيادية لنا كمسلمين في الممارسة الاجتماعية، واليومية، ربما يكون من نافل القول، لكن من المهم تأكيدها.

فالشورى أولاً؛ تساعد على حصر مختلف الآراء الموجودة، وبكل تأكيد فإن فاعلية آراء المجموع، أكبر من آراء الفرد، على الأقل هي أكثر تنوعًا في طبيعتها، وفي طرائق تعاملها مع مختلف المواقف والمشكلات.

كما أن الشورى تحقق نوعًا من أنواع التوازن في إدارة الموقف داخل الأسرة، وبالتالي، مع شيوعها كسمةٍ أو كخصيصة من خصائص المجتمع المسلم؛ فإنها تحقق شكلاً من أشكال الاستقرار، عندما تخفف لأقل مستوىً ممكن، احتمال نشوب نزاع صلاحية أو صراع آراء.

كما أنها أيضًا تساعد على توزيع نطاق المسؤولية، بحيث عند وقوع أزمة أو خطأ؛ يتحمل الجميع مسؤولية القرار، ولا يقع على عاتق فرد أو مجموعة صغيرة؛ فتنشأ نزاعات بسب خلاف وجهات النظر حول أسباب المشكلة، ورغبة كل طرف في التنصل منها، أو إلقاء العبئ على الأطرف الأخرى.

ومن الثابت عن الرسول الكريم ﷺ، أنه كثيرًا ما كان يستشير زوجاته، حتى في أمور الرعيَّة والدين؛ فكان يستشير السيدة عائشة (رضي الله عنها) في شؤون النساء عند نزول حكم شرعي في القرآن الكريم، وقَبِلَ بمشورة زوجته، السيدة أم سَلَمَة (رضي اللهُ عنها)، في أزمة "التمرُّد" اللحظي لبعض الصحابة على شروط صلح الحديبية.

وليس هناك أعظم ولا أهم من أحكام الشريعة، ولا أمر جماعة المسلمين، وفي كليهما؛ أخذ الرسول الكريم ﷺ، بمشورة زوجاته، أمهات المؤمنين.

ويتصل بهذا الأمر سلسلة من القيم الأخرى المهمة لصلاح واستقرار أي مجتمع، مثل حرية إبداء الرأي وفق قواعد الأخلاق والأدب المرعية، مثل احترام الكبير، وآداب النقاش الخاص والعام، وكذلك تعويد الناس على التفكير وتقليب

الأمور على مختلف وجوهها، وغير ذلك مما هو في حقيقة الأمر من بديهيات أحوال المجتمعات القوية المتماسكة التي تتقدم يومًا بعد يوم باجتماع آراء أبنائها وتعاونهم.

......

وتبعًا لذلك؛ فإننا أمام واجب مهم لعلمائنا وقادة الرأي المسلمين؛ حيث إنه ينبغي الاهتمام بوضع منظومة من الأدبيات ذات الطابع التربوي والنفسي، تعمل على تعميق هذه الطبيعة الحيوية لقيمة الشورى، كسلوك وممارسة أسرية ومجتمعية، وليست سياسية فحسب؛ يتم ذكرها فقط عند مقارنة النظام السياسي الإسلامي، بمنظومة الديمقراطية الغربية.

وتبدأ هذه العملية – تعضيد قيمة الشورى كسلوك وأداة إصلاح مجتمعية – منذ الصِّغَر؛ حيث الأب والأم مُطالبان بأكثر من أمر في هذه الناحية، بين الأخذ بمبدأ الشورى في تربية الأبناء، وبين تربيتهم للأبناء أنفسهم على إبداء رأيهم، والاستجابة لما يرونه ما دام لم يخالف حكمًا أو يرتِّب ضررًا أو ما شابه، وتعويد الأبناء منذ الصِّغَر على استشارة أهل الحل والعقد في الأسرة، وفي جماعة الأقران، والمدرسة، بشأن أي أمرٍ يُعرَض عليهم.

"لماذا يتعلم أبناؤنا؟".. رؤية إسلامية منسية

اقترب موعد بدء العام الدراسي الجديد في دول العالم العربي، وبدأ التلاميذ والطلبة، وأولياء الأمور في الاستعداد لهذا الحدث المهم، كلٌّ بحسب طاقاته الاقتصادية، أو بحسب فهمه أو تقديره لأهمية التعليم، وهو فهم وتقدير يختلفان من شريحة لأخرى من شرائح المجتمعات المختلفة.

وبشكل عام؛ فإن تقدير أهمية العملية التعليمية النظامية في مدارسنا وجامعاتنا تختلف باختلاف درجة تنوير المجتمعات وارتقائها في درجات السُّلَّم الحضاري، وليس الأمر خاضعًا للفقر أو الثراء.

فبحسب تقارير عربية ودولية موثوقة؛ فإن أكبر نسبة تعليم في العالم العربي، هي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، وقطاع غزة على وجه الخصوص، برغم الحالة الاقتصادية التي يحياها القطاع بفعل الحصار؛ حيث تزيد نسبة الفقر على ثمانين بالمائة.

ولكي لا نُستطرد فيما هو غير موضوع أصيل للحديث في هذا الموضع؛ حيث لا نناقش قضايا تعليمية أو تربوية ذات طابع تقني، فإننا نقف أمام قضية ذات طابع حضاري عام، على أكبر قدر من الأهمية، يطرحها حدث اقتراب موعد بدء العام الدراسي الجديد، وهي قضية تدور حول سؤال: "لماذا يتعلم أبناؤنا؟".

وهذه القضية ليست من نافل القول فيما يخص المشروع الإسلامي وحركياته ومستهدفاته؛ حيث التعليم هو أحد أهم مسارات ووسائل التنشئة الاجتماعية

والفكرية، والتنمية البشرية، بحيث يمكن القول إن تكوين الإنسان الفكري والعقلي، وتكوين ميوله واهتمامته، بل وشخصيته بالكامل مستقبلاً، فيما بناء الإنسان، هو حجر الأساس في مشروعات أية أمة تسعى إلى أن تجد لنفسها مكانًا تحت شمس الحضارة الإنسانية.

ووفق هذا المنطق؛ فإن أبرز أوجه القصور التي نقابلها عند الحديث عن قضية "لماذا يتعلم أبناؤنا"؛ هو تقليدية أو نمطية المستهدفات التي يضعها الآباء أو الطلبة لأنفسهم من وراء العملية التعليمية.

فأولاً؛ باتت نقطة التربية الأخلاقية والسلوكية كشطر أصيل من شطرَيْ العملية التعليمية في مؤسساتنا المدرسية والجامعية في عالمنا العربي والإسلامي؛ غائبة إلى حدٍ كبير، وذلك لحساب أفكار قاصرة لا تحقق أي شيء، على رأسها هدف خاوٍ من أي مضمون، وهو مجرد الحصول على ورقة تثبت أن فلانًا هذا قد حصل على تقدير يؤهله للانتقال إلى المرحلة التالية من التعليم، أو شهادة إنهاء الدراسة الجامعية، أو التعليم المتوسط، لاستيفاء الأوراق التي تؤهله إلى الانخراط في سوق العمل.

فتحول الذهاب إلى المدرسة أو الجامعة إلى روتين يومي لمجرد تحصيل قدر من المعلومات لتأهيلهم لدخول الاختبارات النهائية، من أجل النجاح والحصول على الإجازة من صفٍّ إلى صفٍّ، أو من مرحلة إلى أخرى.

وحتى في هذه الجزئية؛ فإن مؤسساتنا التعليمية العربية وفي عالمنا الإسلامي؛ لا تقدم أي شيء؛ من علوم ومعارف، أو قدرات، تؤهل للعمل في المجالات المختلفة، وهو أمر واضح للغاية من خلال النظر إلى إحصائيات العمالة المتخصصة والخبراء

الأجانب الذين يعلمون في عالمنا العربي والإسلامي، مقابل نسبة بطالة هي الأعلى في العالم.

وكذلك يتضح من المتاعب التي يلاقيها خريجو جامعاتنا العربية في الحصول على فرصة عمل في البلدان الغربية والمتقدمة الأخرى، وحتى في دول ما كان يُعرَف بالعالم الثاني، في شرق ووسط أوروبا؛ فإن هناك صعوبات بالغة في معادلة الشهادات العربية.

وبالتالي؛ فإن أول أركان إجابة سؤال: "لماذا يتعلم أبناؤنا؟"؛ هي أنهم يجب أن يتعلموا مع يطورون به ذواتهم وقدراتهم في مختلف الاتجاهات؛ العقلية والمعرفية والبدنية وغير ذلك.

وبالتالي -أيضًا- فإنه في ظل الظروف الفنية المتردية التي تعانيها غالبية المؤسسات التعليمية في العالم العربي والإسلامي؛ فإن الإنسان بحاجة لما هو أشمل وأبعد مما يحصل عليه في الدراسة، سواء ما قبل الجامعية أو في مرحلة التعليم الجامعي.

وهنا يأتي دور الأسرة بجانب المُعلِّم صاحب الضمير؛ حيث هؤلاء منوط بهم تشجيع التلاميذ والطلبة على اكتساب العلوم والمعارف، وتطوير قدراتهم الذاتية، وذلك من خلال مسارات متعددة، صحيح أو من بينها المدرسة، ولكن الأمر يجب أن يتجاوز حدود المدرسة، مثل القراءة وتكوين مكتبات خاصة، أو الذهاب إلى المكتبات العامة، والاطلاع على وسائل الإعلام المختلفة الموثوق فيها، والتعرُّف على تجارب التعليم الذي يعني اكتساب المعارف والقدرات الخاصة، لدى البلدان الأخرى المتقدمة.

ويشمل ذلك أيضًا، العمل على الحصول على دورات خاصة في المجالات الأهم في عالمنا المعاصر، مثل الحاسب الآلي واللغات، ووسائط ما يُعرف بالـ"إنفو ميديا"Info Media، أي وسائل الإعلام التي تقدم المعلومات، وتمكِّن الإنسان من الاطلاع على خبرات الآخرين والاستفادة منها.

وعلى رأس هذه الوسائط الإنترنت الآن، الذي بات يشمل إمكانيات واسعة للغاية في هذا الإطار، متى أُحسِن استخدامه؛ حيث يحتوي على فرص جمَّة للحصول على مؤهلات علمية أفضل، سواء بالمراسلة، أو منح السفر والابتعاث، أو الحصول على الدورات المتخصصة المشار إليها، أو حتى الحصول على المكتبات الرقمية.

الجانب الآخر في هذا الأمر، يخص نقطة شديدة الأهمية تعني بشكل مباشر مسألة الهوية الإسلامية.

فالتعليم المدني في عالمنا العربي والإسلامي، لا يركز على هذه الأمور مطلقًا، بينما التعليم الديني ليس على القدر المطلوب في هذه النقطة؛ نقطة الهوية الإسلامية.

وتشمل الهوية الإسلامية هنا؛ الأخلاقيات والسلوكيات، وكذلك المحتوى الحركي لمسألة "ماذا يعني أن أكون مسلمًا"، كما تكلم عنها مفكرون كبار مثل الشيخ محمد الغزالي، والأستاذ محمد قطب، وآخرون من مفكري الحركة الإسلامية الصحوية، الذين سعوا في كتاباتهم إلى إعادة تعريف مفهوم "المسلم" لدى المسلمين، وربط المسلمين بدينهم وفق منظور شامل لمفهوم الدين، ولمحتوى الشريعة.

ويتضمن ذلك حتى قضية مهمة للغاية، وهي أنني كطالب علم مسلم؛ فإنني أسعى إلى كسب العلم لأن ذلك فريضة شرعية دعا إليها القرآن الكريم والحديث

النبوي الشريف، وأنني أطلب العلم كذلك، لخدمة ديني، سواء بشكل مباشر، من خلال الدعوة مثلاً، أو غير مباشر، من خلال خدمة المجتمعات والأوطان؛ حيث خير للناس أنفعهم للناس كما قال الرسول الكريم ﷺ.

وهذا الأمر، هو في صُلب فكرة أن يكون المرء مسلماً؛ حيث يحكم الإسلام وشريعته مختلف تصوراته عن نفسه وعن الكون من حوله، وعن دوره في هذه الحياة، ولماذا خُلِقَ، وغير ذلك من الأمور المرتبطة.

وهنا؛ فإن هناك مسؤولية مطلقة على الآباء والأمهات، في توجيه الأبناء إلى أن يكونوا مع طلب العلم، سواء في المدرسة أو الجامعة، أو أيٍّ من الأقنية الأخرى المشار إليها سلفًا، وغيرها، وفق هذا المنظور؛ أنَّ الطالب يتعلم لكي يستكمل مختلف جوانب هويته كإنسان مسلم، أي يسعى لاكتساب الأخلاق والسلوكيات الفاضلة، وكذلك أن يفهم أنه يتعلم لأداء مهام مقدسة، تتصل بهوية العقدية ذاتها.

....

وفي الأخير؛ فإننا أمام مهمة شديدة الصعوبة في حقيقة الأمر، في ظل تردي أوضاع العملية التعليمية والتربوية في مراكزنا التعليمية في كثير من دول العالم العربي والإسلامي، إلا أنها – من الجانب الآخر – مهمة شديدة الأهمية والخطورة، وبالتالي؛ شديدة الضرورة، بحيث ينبغي أن تكون على قمة جدول أعمال الحركة الإسلامية الصحوية.

وما الكوارث التي أحاقت بالمشروع الإسلامي وصورته، إلا بسبب ضعف الرؤية، والآتي بالأساس بسبب ضعف التعليم والتنشئة، بحيث فاض طوفان غث الأرض من الأجيال الجديدة، على الحركات الإسلامية كافة، وبجانب المنتفعين والمضلِّين الذين تسللوا بليل إلى الصفوف؛ قام هؤلاء بكل ما من شأنه تشويه صورة المشروع بالكامل، وباتت الأمور بحاجة إلى عقود طويلة لإصلاح ما تم تدميره لهذا السبب!

الإسلام وقضية الصورة الذهنية.. بين الحرملك ومعامل ناسا!

من صميم العقيدة الإسلامية، الإيمان بأن الإسلام هو دين الله الخاتم التام، وأن الرسول الكريم محمد ﷺ، قد بعِثَ للناس كافة، وأن الإسلام وشريعته، هو الدين والمنهاج الذي ارتضاه الله عز وجل لعباده، مهما كان لونهم واختلاف ألوانهم وألسنتهم، ومهما اختلفت الأزمان والأماكن، وأنه لن يدخل الجنة من سمع بمحمد ﷺ، وبالإسلام، ولم يؤمن به.

ومن ثَمَّ؛ فقد جاءت الشريعة الإسلامية مفصَّلة في بعض الأمور، والتي هي أساس الدين والعقيدة، أو تخص علاقة الإنسان بربه، وغير قابلة للتغيير مهما تغيرت صروف الزمان وتبدل المكان، فيما جاءت شديدة العمومية في أمور أخرى، وخصوصًا فيما يتعلق بشأن الإنسان في الحياة الدنيا؛ من أجل أن تتواكب مع المتغيرات الزمانية والمكانية.

ففي الاقتصاد؛ لم تفرض الشريعة نمطًا اقتصاديًّا بعينه على الناس؛ مراعاة لظروفهم وتبدلاتها؛ فقط حددت العموميات التي لا تسقيم الأمور من دونها، باعتبارها الفطرة السليمة، مثل تحريم الربا والاحتكار والحفاظ على الملكية الخاصة؛ إلا لو تطلب الأمر نزعها لمصلحة عامة، مع تعويض صاحبها، والحفاظ على البيئة والثروات الطبيعية.

وكلها قواعد وقوانين عامة؛ تصلح لأي زمان ومكان، ويمكن تطبيقها في أي نظام اجتماعي، ومخالفتها، تقود – تلقائيًّا – إلى الفشل وحصول المشكلات، فعندما خالفها

الشيوعيين؛ سقطت الكتلة الشيوعية، واضطرت أمم مثل الصين إلى تغيير قواعد الشيوعية كما كتبها ماركس لتفادي مصير الاتحاد السوفييتي، بينما الربا قاد إلى أزمات وكوارث اقتصادية في الغرب، كما في أزمة مصرف ليمان براذرز، في العام ٢٠٠٨م.

وفي القرآن الكريم، ما يؤيد ذلك، فيقول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾ [سُورة "الأنبياء"]، ويقول عز وجل أيضًا: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا ٱلَّذِي لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلۡأُمِّيِّ ٱلَّذِي يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ ١٥٨﴾ [سُورة "الأعراف"].

ويقول الله سبحانه: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٢٨﴾ [سُورة "سبأ"].

وفي السُّنَّة النبوية الشريفة، يقول مَن لا ينطق عن الهوى: "إن الرُّسل قبلي يُبعثون إلى قومهم خاصة وبُعِثْتُ إلى الناس كافة" [متفق عليه].

ويقول الإمام محمد بن عبد الوهاب "رحمه الله"، في شرح هذه الآيات والحديث، إن ذلك يعني أن الله تعالى قد بعث الرسول الكريم ﷺ إلى الناس كافة، عربهم وعجمهم، ذكرهم وأنثاهم، حرهم وعبدهم، أحمرهم وأسودهم، ولا نزاع في ذلك بين المسلمين.

وبالرغم من ذلك؛ تظهر أمامنا صورة ذهنية مغايرة تمامًا لتلك الحقيقة، ولها الكثير من التأثير على جهود نشر الدعوة على مستوى العالم، ولا نقول مبالغين لو قلنا إنها من بين أهم معوقات نشر الدعوة في العالم الغربي على وجه الخصوص.

هذه المشكلة تتعلق بقضية الطابع الشرقي للإسلام، والمنطبع على ذهنية غير المسلمين في بقاع العالم المختلفة.

فبسبب قرون طويلة من التضليل الذي مارسته القوى المعادية للإسلام، وكان بعض هذا التضليل يتم اعتمادًا بعض الممارسات التي كانت تتم من جانب حُكَّام دول الخلافة المتعاقبة في مراحل ضعفها واضمحلالها؛ فإن هناك صورة منطبعة لدى الغرب وغير الشرقيين عمومًا، عن الإسلام، على أنه دين العرب ودين المجتمعات الشرقية.

وتم تكريس هذه الصورة في عصر الإعلام أو "الميديا" بوساطة المختلفة؛ حيث باتت أدوات القوة الناعمة واحدة من أهم وأقوى أسلحة الحرب في العصور الحديثة.

فمن خلال الأفلام السينمائية والمسلسلات التليفزيونية، والروايات، وغيرها من فنون الصوت والصورة والكلمة، والتي يتم إفراد ميزانيات هائلة لكي تلقى الرواج المطلوب، وتسويقها في كافة أطراف الأرض، بات البعض لا يتصور الإسلام إلا في أجواء القصور والمنمنمات وصوت العود والقانون وكذا، دين القصور والقيان والرياش كما يصوره الإعلام الغربي وإعلام التشويش في عالمنا العربي والإسلامي.

في المقابل تم إخفاء قرون طويلة سادت فيها الدولة الإسلامية العالم بعلومها ومفردات حضارتها الفريدة من نوعها؛ لكي تكتمل أركان الصورة التي يريدها أعداء الدين والأمة.

ومع عدم نفي أن العرب هم صُلب وعز الإسلام، كما هو مأثور عن النبيﷺ، وعن صحابته الكِرام؛ فإن هذه الصورة الذهنية يجب أن تتغير لأنها خاطئة؛ فلا الإسلام هو دين العرب فحسب، ولا هو تلك الصورة المختلطة عن الشرق بغموضه وآثاره ومؤامراته.

فالإسلام، كما تقدم، هو دين كل زمان ومكان، وما دام الله تعالى قد شاء أن يسود العالم؛ فإن هذا معناه أن الإسلام ذو محتوى يصلح للتطبيق في الشرق والغرب، وفي كل أركان هذا العالم.

فكما نتصور الإسلام في المجتمعات الشرقية، بقصورها وعمائمها؛ فإنه كذلك دين المجتمعات الغربية، بما فيها من معامل وأطباء ومراكز علمية وسياسية وثقافية، وغير ذلك من صور التقدم الحضاري المختلفة.

وهذه هي طبيعة الإسلام الحقة؛ حيث عبقرية التنزيل، من أنه يصلح للتعامل مع مفردات خصوصية المجتمعات الإنسانية المختلفة.

فدولة الخلافة الإسلامية في بلاد فارس، كانت تختلف تمامًا عن صورة ومفردات دولة الإسلام في الأندلس، أو في المغرب، أو في شرق أوروبا، ولعل في الميراث الهائل من المصطلحات اللغوية والعمارة المتنوعة بتنوع هذه المجتمعات، والتي تركت وطبعت بآثارها، ما لا يُمحى في هذه المجتمعات؛ ما يشهد على ذلك.

صفوة القول، إنه يجب التأسيس لصورة ذهنية جديدة عن الإسلام، تعبر عن طبيعته الحقة، وكما نراه في قصصهم وأفلامهم ورواياتهم، لا ينمو ولا ينتعش إلا

في القصور القديمة؛ يجب أن تعمل أفلامنا ومسلسلاتنا ورواياتنا وبرامجنا، على أن يراه الآخر، وحتى المسلم الذي تربى على هذه الصورة الذهنية الخاطئة للإسلام، في أروقة المعامل والمختبرات العلمية، وفي المكتبات، وفي المراكز الثقافية.

يجب أن ينقل الإنتاج الحضاري، الناعم والخشن، لمجتمعات المسلمين في الغرب على وجه الخصوص، الإسلام والمسلمين، وهم يتعايشون في الحواضر المدنية، ويتعاملون بدينهم مع مفردات الحضارة الحديثة، وأن المسلمين ليسوا مجرد مستهلكين لهذه المفردات، وإنما هم شركاء أساسيين في بناء هذه الحضارة.

وهناك من يسعى في هذا الاتجاه بالفعل في الجمعيات والمراكز الثقافية والدعوية الإسلامية في أوروبا والأمريكيتَيْن وأستراليا، وهؤلاء يجب دعم جهودهم، وهذا الدعم يتطلب في وقتنا الراهن، جهدًا مضاعفًا، ما بين إظهار الطبيعة المدنية والحضارية العامة للإسلام، وبين مواجهة عمليات التشويه التي يتعرض لها الدين وحضارته وأبناؤه، سواء من جانب القوى المعادية له في هذه البقاع، أو من جانب بعض المنتمين إليه اسمًا، ولكنهم يفوقون في تأثيرهم ألف عدو خارجي، مثل الأنظمة والحكومات والتيارات العلمانية، والتكفيريين.

علم النفس في القرآن الكريم وقضية شمول النَّصِّ القرآني

من بين أهم الأمور التي يجد الكثير من علماء اللإسلام ومفكِّريه أنه من الضروري وضعها على قائمة أولويات كتابات المفكِّرين المسلمين، قضية المفاهيم القرآنية.

ويعود ذلك لعدد من الأسباب شديدة "الإستراتيجية" لو صحَّ التعبير، ومنها وجود عدد من الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تتناول قضية شمولية النَّص القرآني.

وبالتالي؛ فإن إثبات هذه القضية، هو من صميم الدفاع عن العقيدة، في ظل مركزية القرآن الكريم في العقيدة الإسلامية، ممَّا يعني معه أن الفشل في إثبات أي أمرٍ يتعلق بكتاب الله تعالى، يعني هدمًا للعقيدة عند الناس، ولجهود الدعوة.

وتزداد أهمية هذه المسألة أن هناك مفهوم خاطئ لمسألة الشمول هذه، ممَّا يمكِّن خصوم الدين من قنصه منها؛ حيث إن هذا المفهوم عن العثور على "كل شيء" في القرآن الكريم، لا يعني تلك الرؤية الساذجة من أن القرآن الكريم فيه كل أسرار الكون وحسابات الرياضيات والفيزياء، والآداب والفلسفة.

فهذه الرؤية القاصرة يدحضها النَّصُّ القرآني والحديث النبوي الشريف ذاته.

فالقرآن الكريم نفسه يقول بأن فهم النَّصِّ القرآني إنما يكون بالتدبُّر، وهو ما يعني أن النصوص القرآنية لن تحوي كل "المعلومات" التي في الدنيا صراحةً، وإنما سوف تكون في صياغة ربانية مُحْكَمة، شديدة العموم، ووفق طريقة النماذج، والتي

يشمل معها القرآن الكريم مختلف القضايا الكُلِّيَّة التي تهم الإنسانية، وليست قصة معلومات مباشِرة في الحساب وجغرافيا وفيزياء.

فعبارة﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ التي وردت مرتَيْن في كتاب اللهِ تعالى، في سورتَيْ "النساء" و"محمد"، شديدة المركزية والأهمية في تناول هذه النقطة. قضية شمولية النص القرآني، بجانب نقطة العمومية.

وفي الحديث الشريف ما يقول بذلك، فعندما كان الرسول الكريم ﷺ، يلقِّن معاذ بن جبل (رضي اللهُ عنه) قبل إرساله لدعوة أهل اليمن؛ قال له النبي "عليه الصلاة والسلام": "كيف تقضي إذا عُرِض لك قضاء؟. قال: أقضي بكتاب الله، قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟. قال: فبِسُنَّة رسول الله ﷺ. قال: فإن لم تجد في سُنَّة رسول الله ﷺ ولا في كتاب الله؟. قال: أجتهد رأيي ولا آلو. فضرب رسول الله ﷺ صدره، وقال: الحمد لله الذي وفَّق رسول رسول الله لما يُرضي رسول الله" [أخرجه الإمام أحمد في المُسْنَد].

وهذا يقول ببساطة إن قضية شمول القرآن الكريم ليست كما يفهم الناس، ومما انساق إليه – للأسف – علماء مسلمين بحماسة زائدة، ساعدت خصوم الدين وأعداءه الذين يعرفون مركزية القرآن الكريم وأهميته في الإسلام، على الدخول من هذه الناحية.

ونختار في هذا الموضع من الحديث نموذجًا مفيدًا للتأكيد على هذه المنهجية الواجبة الاتباع لفهم موضوع الشمولية الموضوعية، وبالتالي الصلاحية والمرجعية الزمانية والمكانية للقرآن الكريم، وهو علم النفس.

فموضوع علم النفس في القرآن الكريم أوسع بكثير من الرؤية الشائعة في هذا الصدد، من أن القرآن الكريم فيه شفاء لما في الصدور، وبالتالي، أنه أداة علاج نفسي فعلاً للإنسان، ممَّا عززه الحديث النبوي الشريف.

فهذا فقط جزء من موضوع علم النفس وقضاياه في القرآن الكريم، والذي تناول الكثير من الأمور التي تساعد على فهمٍ أفضل للنفس البشرية.

ففي الآيات التي تتناول موقف الكافرين الذين قابلوا رُسُلَ اللهِ تعالى ودعواتهم للتوحيد، بالعتوِّ والنفور، والجاحدين بآيات الله سبحانه؛ نجد الكثير من معالم وسيماء النفس البشرية الأمْيَل للعناد، ونفهم الكِبْر الذي يملأ نفوس البعض، وكيف يقود هذا وذاك بصاحبه إلى التهلكة. تمامًا كما نقرأ في كتب علم النفس المعاصِرة، وحتى لدى الفلاسفة منذ قديمٍ.

كذلك نجد دور الإيمان في تهذيب النفس والسلوك البشريين، من خلال الآيات التي تتناول سلوك أنبياء اللهِ عز وجل، وكيفية تعاملهم مع أذى قومهم، مثل الأدب والإجمال في الطلب، والصبر على المكاره.

وهذا بدوره نجد أنه من أهم الأمور التي استندت حتى إليها فلسفات وديانات وضعية ظهرت عبر التاريخ؛ حيث إن المحتوى النفسي هو أهم مكوناتها لإصلاح الذات البشرية، وبالتالي إصلاح المجتمعات والإنسانية بالكامل.

ومن بين قصص القرآن الكريم التي فيها الكثير من النواحي المتعلقة بعلم النفس، وكيفية فهم نفسية الإنسان، وبواعثه التي تحرِّك سلوكه، قصة ابنَيْ آدم

"عليه السلام" – لم يرد في القرآن الكريم أو في أصحاح السُّنَّة اسما قابيل وهابيل المنتشرَيْن لهما – وقصة نبي الله يُوسُف "عليه السلام".

ففي قصة ابني آدم "عليه السلام"؛ نقف أمام صورة شاملة لكيف تقود الغيرة الإنسان إلى قتل أخيه؛ حيث قادت غيرة أحدهما من الآخر في مسألة القبول الإلهي لقربان أخيه من دون قبول اللهِ عز وجل لقربانه هو، بسبب ما كان في نفس القاتل من أدران وسوءات، وما كان عليه من عصيان، وأنه لم يكن من المتقين.

والقصة لا تقف عند هذه الجزئية، فهي كذلك تصف حالة الندم الكبير التي عرفها القاتل بعد أن ارتكب جريمته الشنعاء، وكيف أصبح من الخاسرين.

وفي قصة يُوسُف "عليه السلام"؛ نجد أن القرآن الكريم قد أجاد وصف مشاعر الغيرة لدى إخوته منه، وكيف قادتهم هذه المشاعر إلى ارتكاب جريمة إلقائه في الجُب.

كذلك في ذات القصة، نجد صورة قرآنية شديدة التعمُّق في نفس المرأة، وكيف قرأ القرآن الكريم ما لدى النساء من مشاعر قد تتناقض مع بعضها البعض، مثل الحب المبالغ فيه والذي يقود إلى كراهية عميقة لو لم تجد المرأة له مقابلاً من الرجل الذي تحب.

فها هي امرأة العزيز تقود يُوسُف "عليه السلام" إلى العقاب، بالادعاء عليه، مما أدى إلى سجنه بضع سنين، لأنه رفض الاستجابة لها ولرغباتها المشؤومة.

كذلك نرى في الآية جوانب أخرى من نفسية المرأة تجاه المرأة، في ذلك الموقف الذي قدمه القرآن الكريم بصورة قصصية بديعة، بين امرأة العزيز ورفيقاتها، وكيف كانت مشاعر الغيرة والحسد بينهنَّ.

وحتى بعيدًا عن القصص القرآني؛ نقف على أوصاف دقيقة للإنسان والنفس الإنسانية في الكثير من الآيات، مثل وصفه بالعَجَل وحب الجَدَل، والهلع والضعف، وكيف أن هذه النفس الهلوعة الضعيفة قد تقود الإنسان إلى اليأس، وغير ذلك مما نجده في أوراق وكتب علماء النفس المعاصرين؛ حيث تكلموا بكثير من الاستفاضة عن هذه الصور القرآنية التي اكتفى الله عز وجل بإشارات عامة لكنها وافية إليها.

......

وهذا بطبيعة الحال، كلامٌ عام، يحاول فقط الإشارة بما يمكن أن يتحمَّله هذا الحيِّز من الحديث، إلى بعض الأمور التي هي بحاجة إلى دراسات أوسع وأكبر.. يقول تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾ [سُورَة "الكهف" – الآية ١٠٩].

عندما يكون العمل المجتمعي شطر الإيمان!

من بين أهم المشكلات التي يعاني منها المسلمون في العصور الأخيرة من تاريخ الأمة، هو فقدانهم للكثير من المفاهيم المعرفية الأساسية حول دينهم وشريعتهم.

وتشمل هذه النوعية من الأُمِّيَّة الخاصة جدًّا؛ عدم معرفة شرائح ضخمة للغاية من المسلمين، بدقائق شريعتهم، ومفاهيم أساسية في الدين، مثل الإيمان، ومكوناته التي تتجاوز في حقيقة الأمر، العقيدة لكي تشمل معها أمورًا أخرى عدة.

والمدهش أن هذه الظاهرة، أكبر منها في أوساط أبناء المجتمعات المسلمة، وليس في أوساط المسلمين الجدد، في المهاجر؛ حيث هؤلاء يتلقون المعارف الدينية بشكل سليم ومتطور، مع كون المؤسسات والأشخاص القائمين على الدعوة في هذه البلدان، يتحركون في إطار أكثر حداثية في آلياته ومفاهيمه، وكذلك بعيدًا عن تأثيرات الحكومات والأنظمة الاستبدادية الموجودة في مجتمعاتهم الأصلية وأوطانهم الأم.

ويعود قسم مهم من هذه المشكلة إلى العامل الأخير؛ المتعلق بالحكومات والأنظمة الاستبدادية التي تسيطر على الحكم في الغالبية العظمى من بلدان العالم الإسلامي؛ حيث إن جزءًا من سياساتها لأجل السيطرة على الحكم، يأتي من تعمُّد تجهيل الشعوب والمجتمعات، من أجل تسهيل قيادها.

وأهم مجالات "الاهتمام" في هذا الجانب من طرف الأنظمة والحكومات التي أشرنا إليها، تغييب الشعوب عن حقوقها والمطالبة بها، وتغييبها عن دينها وشريعته، التي تُعتبر من أهم محركات النفس الإنسانية لفهم أخطاء الواقع، من خلال مقارنته مع النموذج المثالي، وفهم كيفية تغييره، وكيفية إصلاحه.

وفي حال حدوث ذلك؛ ستكون الأنظمة والحكومات المستبدة خارج السلطة بطبيعة الحال.

وبالتالي؛ فإنه من بين الضحايا الحقيقيين لهذه السياسات من جانب هذه الأنظمة والحكومات، التربية والتنشئة الدينيتَيْن في المدارس ومختلف المسارات التعليمية، وعلى المنابر.

وتُعتبر عملية التدُّبر في القرآن الكريم، من أهم منافذ معرفة الإنسان بشريعة الله عز وجل، ومقاصده منها.

وفي القرآن الكريم، الكثير من الخيرات التي لو طُبِّقت؛ لكان للمجتمعات المسلمة شأنًا آخر مع النهضة الاقتصادية والتقدم المجتمعي.

وسيكون من المستغرب أن نشير إلى أن القرآن الكريم يخبرنا أنه من صميم الإيمان بالله عز وجل، هو العمل المجتمعي وخدمة الناس، وعلى رأس ذلك، التكافل الاجتماعي، الذي يُعتبر أحد أهم أركان وأعمدة النظام الاقتصادي والاجتماعي في الإسلام.

وأبلغ دليل على أهمية هذا الركن أو العمود، أنه يُعتبر أساس نجاح النظام الرأسمالي الغربي في تطوير ذاته، وتأسيس مجتمعات ودول قوية، بعد أن عدَّلت،

في نهايات القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، من آلياتها، في إطار ما يُعرَف بالرأسمالية الاجتماعية "Social capitalism"، وتفادت – بالتالي – أن تنهار أمام الشيوعية الصاعدة في ذلك الحين بقوة، استغلالاً للخطايا الكبرى للرأسمالية في صورتها الأولية الخام، في المجال الإنساني والاجتماعي.

ولكن كيف ذلك؟!..

مبدئيًّا، نجد في القرآن الكريم، الكثير من الآيات التي تدعو إلى التكافل الاجتماعي، وإعطاء المساكين، بل وجعل الله تعالى ذلك في عقيدة المسلم، ذلك جزءًا لا يتجزأ منها، عندما فرض الزكاة كأحد الأركان الخمس التي بُني عليها الإسلام، مع شهادة التوحيد، والصلاة والصوم والحج.

وفي القرآن الكريم، نجد أن الله تعالى يقول: ﴿وَفِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ ﴿١٩﴾﴾ [سُورة "الذاريات"]، بينما في سُورة "المعارج"، نجده يقول عز وجل: ﴿وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ ﴿٢٥﴾﴾.

وذكر المفسِّرون أن المقصود بالأولى "الصدقة"، وبالثانية، "الزكاة" المفروضة عندما قال: "حَقٌّ مَّعْلُومٌ"، بينما في الأولى وقف عن كلمة "حَقٌّ" فقط، وفي كلا الحالتَيْن؛ فإن الله تعالى جعلها حقًّا على المسلم للآخرين والمجتمع.

والملاحظ في كلا المساقَيْن القرآنيَيْن، أن العطاء للفقير والمحروم، جاء في سياقات عقيدية؛ حيث وضع ضمن صفات المؤمنين، وذات الأولوية كذلك.

ففي سورة "المعارج"، جاء ذلك بعد الصلاة مباشرة، والتي هي الفارق بين الإيمان والكُفر لدى المسلم.

في المقابل، جعل الله تعالى، من بين صفات الكافرين وسماتهم العامة، ترْك العمل الخيري، وخدمة المجتمع.

ففي سُورة "الماعون" يقول الله عز وجل: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ۝١ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ۝٢ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ۝٣﴾.

كل هذا وغيره من الآيات القرآنية الكريمة، تؤكد أن العمل المجتمعي أمرٌ أكبر من أنه جانب تطوعي في نشاط وحِراك الإنسان وسعيه في هذه الحياة؛ حيث من الجلي أن الله تعالى وضع الإيمان – الذي هو في الأصل الهدف والغاية من وراء الرسالات التي أنزلها – صنو العمل الاجتماعي ومساعدة الناس.

وفي أسباب النزول، يقول مقاتل والكلبي، إن الآيات نزلت في العاص بن وائل، أنا ابن جريج، فقال إنها نزلت في أبي سفيان بن حرب قبل إسلامه؛ حيث كان ينحر في كل أسبوع جملَيْن، وكان يبغي من وراء ذلك، الوجاهة الاجتماعية، ويخاطب بالأساس علية القوم في مكة المكرمة.

وذات يوم أتاه صبيٌّ يتيم، وسأله شيئًا ليأكله، فضربه بالعصا، فأنزل الله تعالى الآيات الأولى من السورة.

ويقول صاحب الظلال، الأستاذ سيد قطب (رحمه الله)، في هذه السُّورة، على هذا النحو: "سُورة الماعون، سُورة قصيرة من آيات سبع، تعالج حقيقة ضخمة تكاد تبدل المفهوم السائد للإيمان والكفر تبديلاً كاملاً. فوق ما تطلع به على النفس من حقيقة باهرة لطبيعة هذه العقيدة، والخير العظيم المكنون فيها لهذه البشرية، والمرحمة السابغة التي أرادها الله للبشر وهو يبعث إليهم الرسالة الأخيرة".

ويضيف أنه من بين دلالات هذه الآيات أن هذا الدين "ليس دين مظاهر وطقوس، ولا تغني فيه مظاهر العبادات والشعائر، ما لم تكن صادرة عن إخلاص لله وتجرد، مؤدية بسبب هذا الإخلاص إلى آثار في القلب تدفع إلى العمل الصالح، وتتمثل في سلوك تصلح به حياة الناس في هذه الأرض وترقي".

....

وفي الأخير؛ يبقى أن نشير إلى أنه من الضروري التأكيد على أنه من المهم العمل على غرس هذه الأفكار في نفوس الجيل الجديد من شباب الحركة الإسلامية، والتأكيد على أن العمل المجتمعي ليس من نافلة القول؛ بل إنه ضرورة عقيدية كما تقدَّم.

كما أنه – في الجانب الحركي – له دور شديد الأهمية في تأليف قلوب الجماهير على الحركة الإسلامية، وبالتالي، الحصول على تأييدها ودعمها، بنفس المنطق القائم في سهم المؤلفة قلوبهم، كأحد مصارف الزكاة كما ذكر القرآن الكريم في سُورة "التَّوْبة". يقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٦٠﴾.

إدارة التنوُّع والاختلاف في القرآن الكريم
والسلوك النبوي.. تأصيل شرعي ومفاهيمي

ربما من أهم الأمور التي يتم اتهام المشروع الإسلامي والقائمين عليه، هو قضية الإقصاء؛ حيث استفاد خصوم المشروع والدعوة الإسلامية، في هذا الصدد، من كثير من الممارسات الداخلية التي قامت بها بعض الرموز والجماعات التي تصنِّف نفسها على أنها جماعات إسلامية.

وقضية "الإقصاء" هي من أبرز القضايا التي تُطرَح دائمًا على مائدة أي حوار، أو عمليات "الاستطلاع" التي تقوم بها حكومات وأجهزة غربية، عند استكشاف جماعة ما محسوبة على تيار ما يُعرَف اصطلاحًا بالإسلام السياسي، إذا ما بدا أنها تمثِّل بديلاً للحكم في بلدانها.

ومن بين أبرز الملفات التي يكون هناك اهتمام بها في هذا الإطار، هي أوضاع الأقليات الدينية والطائفية في البلدان والمجتمعات التي يحكمها إسلاميون، وكذلك صيرورات العلاقات ما بين ألوان طيف المكوِّن الإسلامي، في ظل المشكلات التي طرأت في بعض الدول والمناطق التي سيطرت فيها جماعات مصنَّفة إسلامية، وعلى وجه الخصوص تنتمي إلى تيار "السلفية الجهادية".

كذلك من بين أهم مفردات هذا الهاجس المهم الذي ينبغي أن تبحث الحركة الإسلامية بمختلف تلاوينها عن معالجة له، ملف التكفير، سواء تكفير الآخر غير

المسلم بالصورة التي تعكس رفضًا كاملاً له، أو تكفير المسلم المخالف في المذهب، أو حتى المخالف في التنظيم.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن خصوم الدعوة والمشروع الإسلاميَّيْن، لم يستفيدوا من "خدمات" مجانية يقدمها بعض المحسوبين على الدعوة والمشروع، في خدمة أهدافهم للتشويش والتشويه، قدر استفادتهم مما يتم على المستوى الداخلي في هذا المجال.

وامتدت هذه المشكلة لكي تشمل الصورة العامة للدين الإسلامي، باعتبار أنه دين لا يعترف بالتنوُّع، ولا يوجد فيه قواعد ناظمة لإدارة الخلاف داخل المجتمع الذي يحكمه سلطة تستند إلى الإسلام.

والخلاف المقصود هنا، متعدد المعاني، فمنها الخلاف بمعنى الاختلاف في الرأي ووجهات النظر، وفي سياقات السياسات والاتجاهات المطلوبة لإدارة الشأن العام، وتوجيه المجتمع، وإدارة موارده وأولوياته.

ومنها المعنى المتعلق بالتنوُّع، أي أن يكون المجتمع يضم أطيافًا دينية أو مذهبية أو إثنية، وبالتالي؛ ينبغي أن تكون سياسات إدارته وتوجيهه، بالمعنى الواسع لمفهوم الحكم، يراعي حقوق ومطالب مختلف هذه الأطياف.

في هذا الصدد، ومثل كل شيء إشكالي في واقع الأمر؛ تبرز أهمية وضرورة العمل على استحضار الأصول والقواعد التي لا خلاف عليها.

وهي فكرة أقرب إلى فكرة الدستور، الذي هو عبارة عن وثيقة تضم مجموعة من القواعد الي استقر أو اتُّفِقَ على أن تكون هي واسطة العقد الاجتماعي بين الحاكم

والمحكومين، وبين المحكومين وبعضهم البعض، وهي – أي الوثيقة الدستورية وقواعدها – تكون الحَكَم في أي خلاف يحصل بين مكونات الدولة والمجتمع المختلفة.

والأصول في الإسلام ترتبط برافدَيْن أساسيَّيْن؛ القرآن الكريم، والسُّنَّة النبوية الشريفة.

وكمنطق عام، يتصل بعقيدتنا وإيماننا ذاته؛ فإنها ينبغي أن نعتقد ونؤمن بأن الأصول الشرعية، ونصوصها، قد تضمنت معالجة لمختلف الأمور التي عُرِضَتْ، وستُعْرَض على المسلمين، فرادى وأمة، ما دامت السماوات والأرض، وحتى يأذن الله تعالى، ويُرفع القرآن الكريم من الأرض، وأنه لا بديل لحكم الله تعالى في هذا الصدد.

وفي هذا الأمر الذي نناقشه؛ فإننا في القرآن الكريم، نقف على الكثير من الآيات الكريمات، وعلى

وفي القرآن الكريم؛ فإن هناك الكثير من الآيات التي تتناول مختلف أشكال التنوع، بما في ذلك التنوع الطبقي، وحدد طرق التعامل مع كل هذه الصور من التنوُّع.

ففي تعدد النوع؛ أكد القرآن الكريم على الفوارق بين الذكر والأنثى، في المقابل، وبما يؤكد إلهية المصدر؛ يضع الله تعالى عدالة المحاسبة، برغم هذا الاختلاف.

فهو تعالى يقول: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [سُورة "آل عمران" – من الآية ٣٦]، وفي آية المواريث، وفي أحكام الشهادة، نجد أن للمرأة قدر، وللرجل قدر مختلف.

ولكن، ولأنه حَكَمٌ عدل؛ فإن آيات عديدة في القرآن الكريم، أكدت على أن حساب الدارَيْن في الدنيا والآخرة، لن يكون فيه غبنٌ للمرأة كما يزعم البعض؛ لأن الاختلاف القائم، وهو قائم في بعض الأحوال فقط، بين الذكر والأنثى في الأحكام، إنما ليس تقليلاً من شأن المرأة، ولكنه مراعاة للفوارق الفسيولوجية والاجتماعية وغير ذلك، القائمة بين الرجل والمرأة.

ومن بين الآيات القرآنية التي تؤكد ذلك، قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴿١٢٤﴾﴾[سُورة "النساء" – الآية ١٢٤].

وهناك آيات عديدة أخرى، تقرن الرجل والمرأة في الطاعات، وفي الثواب، وفي كل الأمور.

كذلك هناك التنوع العرقي أو القومي كما نعرفه في المصطلحات الحديثة، فيقول تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾ [سُورة "الحجرات" – الآية ١٣].

والآية موجهة إلى الناس كافة، وليس إلى المسلمين فحسب، وهو أمرٌ معروف في القرآن الكريم، فالسُّورة كلها مدنية، والمفسرون يعرفون أن الخطاب في السُّور المدنية، دائماً ما يكون ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾، ولكنه في هذه الآية فقط، جاء بـ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، والمفسرون قالوا بأنه يعني أن الخطاب في هذه الآية الكريمة، لعموم الناس.

وهنا حدد القرآن الكريم طريقة إدارة هذا التنوُّع في التعارف، والذي يشمل التكامل والتعاون، ومختلف صور التفاعل الإيجابي.

وهناك تنوع الألسن، والذي يرتبط في القرآن الكريم بنقطة التنوُّع العرقي والقومي كذلك، فالله تعالى يقول: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّلْعَـٰلِمِينَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [سُورة "الروم" – الآية ٢٢].

وللرسول الكريم ﷺ، ما يؤكد هذه المعاني كافة، فهو يقول في "خطبة الوداع": **"أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد كلكم لآدم وآدم من تراب إن أكرمكم عند الله أتقاكم ليس لعربي فضل على أعجمي إلا بالتقوى ألا هل بلَّغت؟ اللهم فاشهد"** [أخرجه مسلم في الصحيح].

وكل هذا يؤكد وحدة الأصل الإنساني، والممتد إلى آدم "عليه السلام"، وبالتالي؛ فإن أصل العلاقة بين كل هذا المكوِّن ذي الأصل الواحد، هو التعارف، بينما يكون الصراع والتدافع فقط لرد العدوان، وللدفاع عن الحقوق والأرواح ومقاصد الشريعة المعروفة والمحددة بدقة في أصول الدين وكُلِّيَّاته.

أما ما يتصل مباشرة بالقضية الأساسية التي تناولها مدخل هذا الموضع من الحديث؛ وهي نقطة التنوُّع الديني، وتؤكد أن الإسلام أبدًا ما نفى هذا، وما أقصى أي دين آخر أو أتباعه من العيش والتمتُّع بحقوقهم في دولة الإسلام؛ أن الله تعالى أكد في كتابه العزيز في أكثر من موضع على حرية الاعتقاد، وليس أبلغ ولا أوضح في ذلك من قوله تعالى: ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ ۚ ﴾ [سُورة "البقرة" – من الآية ٢٥٦]، وقوله عز وجل: ﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ [سُورة "الكهف" – من الآية ٢٩].

وقَرَنَ تعالى ذلك في كتابه العزيز بعبارات واضحة لا لبس فيها، من أن الحساب في ذلك على الله تعالى، وأن ما على المسلم في هذا الصدد إلا البلاغ، باعتبار أن المسلمين هم خلفاء الرسول الكريم ﷺ، في دعوته إلى هذا الدين، وكلنا مُكلَّفٌ بالتبليغ بحسب قدراته.

ففي آية "الكهف" المتقدِّمة، أتبع العبارة المأخوذة من الآية بـ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمۡ سُرَادِقُهَاۚ﴾، ومن المفهوم أنه سبحانه يقصد أن حساب مَن يكفر، هو على الله تعالى وحده، ولم يشرك في حكمه أحدًا.

كما يقول تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلۡمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشۡرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡصِلُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ ١٧﴾ [سُورة "الحَج" - الآية ١٧].

ولقد وردت عبارة مفادها أنه ما على الرسول/ الرُّسُل إلا البلاغ، في ستة مواضع من القرآن الكريم، ومن بينها موضع دلالي أكثر من غيره في كيف دعا القرآن الكريم إلى إدارة هذه المنطقة الحرجة ذات الحساسية، في سُورة "الشُّورى"، قال الله تعالى فيها: ﴿ فَإِنۡ أَعۡرَضُواْ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظًاۖ إِنۡ عَلَيۡكَ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ .... ٤٨﴾.

وبالنظر إلى التجربة النبوية في الحكم؛ فإن أول ما أقامه النبي الكريم ﷺ، بعد أن أقام المسجد، كان هو دولة المواطنة، التي عددت الفئات والشرائح المجتمعية التي كانت موجودة في المدينة المنورة في حينه، بمن فيهم اليهود، والعرب المشركين، والبادون في الأعراب حول المدينة، وذلك في الوثيقة التي عُرِفَتْ باسم "وثيقة المدينة".

وفي "عهدة نجران" التي كتبها الرسول الكريم ﷺ، لنصارى نجران، والعهدة العمرية التي كتبها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب "رضي اللهُ عنه"، لنصارى القدس، ما يؤكد أن الإسلام يعرف، حتى بالمعنى الدستوري الحديث الذي نعرفه، مفاهيم المواطنة وإدارة التنوُّع الديني، وغيره.

والقرآن الكريم يؤكد أن التنوُّع بشكل عام، هو قانون الله تعالى في خلقه، وهو قانون رباني، أي أنه نافذ ولا يمكن مراجعته أو اعتراضه، فيقول تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾﴾[سُورة "هود" – الآية ١١٨].

ومن أهم دلائل أن هذا الأمر قانون رباني، أن الله تعالى بعث الأنبياء والرسل إلى كل قوم من هؤلاء الأقوام الذين انقسم أبناء آدم "عليه السلام" إليها، وهو ما يعود بنا إلى صحيح الصورة التي أرساها القرآن الكريم في إدارة التنوُّع والاختلاف الديني؛ حيث الأساس، هو الدعوة، وفِعْل الأنبياء.

وفي سُورتَيْ "يونس" و"البقرة"، ما يفيد بتلك المعاني كافة؛ أن البشر كانوا أمة واحدة، ولكنهم اختلفوا بعد ذلك على ألسنٍ وعقائد، ولذلك بعث الله تعالى لهم الأنبياء والمرسلين لترشيد هذا الخلاف، وتوضيح ما اختلفوا فيه.

يقول تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟﴾ [سُورة "يونس" – من الآية ١٩]، ويقول سبحانه: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [سُورة "البقرة" – من الآية ٢١٣].

....

وفي الأخير؛ فإن هذا الحديث؛ إنما يتضمن القشور فقط فيما يخص هذه القضية شديدة الأهمية والمركزية، وربما تشكل التحدي الأكبر أمام الحركة الإسلامية، وانسياح المشروع الإسلامي والدعوة بالشكل المطلوب؛ حيث القضية أكثر عمقًا، وتأصيلها من القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية الشريفة، بحاجة إلى دراسات، تؤسس للفهم الصحيح، وبطريقة تقنع مختلف طبائع وطرائق التفكير في مجتمعاتنا الإسلامية.

القرآن الكريم وكيف أسَّس للفكر والفعل الحضاريَّيْن عند المسلمين

من بديهيات العقيدة لدينا كمسلمين، أن القرآن الكريم، بجانب أنه المُتعبَّد بتلاوته، والوعاء الذي اختاره الله عز وجل لكي يحفظ لنا شريعته، ونفقه ديننا من خلال نصوصه؛ أنه كذلك هو الدستور الذي يسيِّر، أو ينبغي أن يُسيِّر حياة المسلم، وحياة الأمة بشكل عام.

ولقد اختار الله تعالى أمة الإسلام، لكي تكون قائدة العالم نحو النور والهداية، وهو ما لن يتحقق وفق القوانين والسُّنَن التي وضعها الله تعالى لكي تنظِّم خلقه كَرَبٍّ لهذا الكون، إلا لو أصبحت الأمة المسلمة، أمةً رائدةً في المجال الحضاري، تجبر جميع الأمم الأخرى على أن تتبعها.

وهو قانون عمراني وضعه الخالق عز وجل، ولا محيد عنه، فنجده قد حصل مع المسلمين في فترات نهضتهم الحضارية، عندما كانت الأمم الأخرى تأتي وتأخذ عنهم، وتتعلم منهم، ونجده الآن؛ حيث نجد العالم بالكامل، ييمِّم وجهه تجاه الأمم المتقدمة، وبخاصة الحضارة الأنجلوساكسونية؛ حيث اليابان ذاتها، بكل الاعتزاز القومي المعروف عن شعبها؛ تكتب العلم باللغة الإنجليزية.

إذًا؛ فكل الحديث عن خيرية ذاتية للأمة؛ لمجرَّد أنها مسلمة عقيدةً، لا يكفي لكي تكون هي قاطرة الحضارة الإنسانية، والدليل على ذلك موضعها في خريطة الحضارة الإنسانية، وتوزيع القوى على هذه الخريطة.

وبالتالي؛ وعند الحديث عن ضرورة تطوير الموقف الحضاري للأمة؛ فإننا ينبغي أن ننظر إلى القرآن الكريم، الذي هو – كما تقدَّم – دستور المسلمين؛ فرادى وأمة.

ومفهوم الحضارة، مفهوم معقَّد، وواسع المجال في تحريره اصطلاحًا.

فالبعض يعدها مظاهر التقدم والرقي، أو التطور، العلمي والفني والأدبي والاجتماعي، في الحَضَر، أي أنها المعادل المعاكِس لمصطلح البداوة.

وبالتالي؛ فهي ترتبط بنقطة الاستقرار؛ حيث الحَضَر، والحياة الحضرية، هي ضد البداوة، والحياة في البادية.

ولكن للتدقيق؛ فإن الأمر يختلف الأمر عن الحديث عن الريف والحَضَر بالمعنى القريب؛ حيث الريف بدوره أحد الأشكال المستقرَّة للتجمعات البشرية، بل إن أصل الحضارة البشرية؛ أنها نشأت في المجتمعات الريفية التي استقرَّت في الأصل حول الأنهار ومصادر المياه العذبة، وتعلَّمت الزراعة.

ونجد ذلك في اللغة العربية؛ حيث فعل "حَضَر"، كمصطلح؛ فإنه كما يتضمن تشييد المدن والتجمُّعات الحضرية، أو المدينية؛ فإنه يعني كذلك تشييد القرى والأرياف والمنازل المسكونة.

وبجانب بُعد المراكمة في هذا الأمر؛ فإن هناك كذلك الجانب المتعلق بالهوية؛ حيث هناك تعريفات تربط الحضارة بالمميزات والخصائص التي تميِّز شعبًا بعينه، في المجالات الاجتماعية والسياسية، وكذلك في مجال الإبداع الفني، بما في ذلك العلوم والآداب؛ حيث الفن هو الإبداع الإنساني في مختلف المجالات.

ومن بين أهم أوجه ذلك، هو الهوية الدينية، بما تتضمنه من قيم وأخلاقيات وتصورات عن العالم، وعلائق الفرد بذاته، وبالآخرين؛ أفرادًا وأممًا.

وبالتالي؛ فإن عملية تحرير المفهوم؛ تقودنا إلى الهوية الدينية، وفي حالة المسلمين؛ فإن الهوية الدينية بالأساس، مستقاةٌ من القرآن الكريم.

ومن خلال قراءة وفهم آيات القرآن الكريم؛ فإننا سوف نصل بسهولة شديدة إلى أنه يقودنا إلى أفق الفعل الحضاري بشكل شامل.

فعلى أبسط تقدير؛ فإن أهم أوعية التطور الحضاري؛ القراءة والبحث العلمي؛ نجد في القرآن الكريم الدعوة إلى كليهما.

فالله تعالى يقول: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾﴾ [سُورة "العلق"]، وهي أول ما أنزل من القرآن الكريم كما نعلم، وفيه لَفْتَة شديدة الأهمية، وهي أن كل ما نعلم هو من لدن الخالق عز وجل؛ فلا نتكبَّر عليه مهما عظُم شأننا وتطورنا.

ويقول عز وجل أيضًا: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾﴾ [سُورة "فصِّلَتْ" – الآية ٥٣].

وفي الأطر الأشمل للفعل الحضاري؛ فإننا نقف عند آيات قرآنية واضحة، لو تم درسها وتلقينها للأجيال المختلفة من المسلمين؛ سوف نفهم الفعل الحضاري، وأسس التطور الإنساني كما خلق الله تعالى قوانينها.

ويدخل في ذلك مجموعات أساسية من التصنيفات الموضوعية لآيات القرآن الكريم، مثل آيات الاستخلاف، والآيات التي تتعلق باستعمار الإنسان في الأرض، وآيات تسخير ما في السماوات والأرض للإنسان.

فآيات استعمار الله عز وجل لنا فيها؛ لا مجال للشرح عنها؛ حيث هي بديهية في فهم أن وجودنا كبشر في الأرض؛ إنما هو لإقامة العمران، ولن تتم عبادة من دون عمران.

بل إن الجذر اللغوي لكلمة "عمران" التي هي صنو الفعل الحضاري بالصورة المتقدِّمة، هو ذات جذر مصطلح "استعمار" بالمعنى القرآني، وليس المعنى السلبي الذي عُبِّئ به المصطلح، عندما ارتبط بالغزو وما استتبعه من ظلم وسرقة لخيرات الأمم من جانب قوى الاستعمار بالمعنى القريب.

أما آيات التسخير؛ فهي بدورها تكشف أن الإنسان مكلَّف بأهم عناصر التطور الحضاري، وهو البحث لأجل فهم قوانين الخالق في خلقه المادي، أي- بالمفاهيم المعاصرة - البحث العلمي، ورفع واقع الموارد المتاحة، وبالتالي، بحث كيفية توظيف هذه الموارد، والحفاظ عليها وتنميتها، من أجل الاستفادة منها بالشكل الأمثل، أو ما يحقق الكفاية والفاعلية في استغلال الموارد.

يقول تعالى:﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً ۗ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴿٢٠﴾﴾ [سُورة "لُقمان" - الآية ٢٠].

واللافت هنا أن الله تعالى شاءت حكمته أن تكون الموارد على الأرض؛ اقتصادية الطابع، أي أنها نادرة، ولا تكفي حاجات الإنسان التي تتزايد وتتطور – وهو قانون شاءته حكمة الله تعالى كذلك – وبالتالي؛ سوف يجد الإنسان نفسه مضطرًا إلى ديمومة العمل لتطوير وتنمية هذه الموارد لكي تكفي احتياجاته.

أي أن القرآن الكريم يخبرنا بشكل شديد الوضوح، أن الحضارة فريضة على الإنسان لو أراد العيش الكريم، وأنها متطورة، وأن الحضارة فعل مستمر ودائم.

بل إن ذلك يُعدُّ جزءًا من إقامة الدين ذاته، أي أن الفعل الحضاري في الإسلام، جزء من قيام الإنسان المسلم بعقيدته.

فالنَّص القرآني فيه مصطلح "خلائف" أربعة مرَّات، ومصطلح "خليفة"، مرتان، وكلها مرتبطة في ذِكْرها بقضية الاختبار والابتلاء، وكذلك التكليف والأمانة التي حملها الإنسان بخلْقِه، وتسلمتها أمة أمة الإسلام، باعتبار أنها أمة الرسالة الخاتمة، وكلها أمور من صميم أداء الإنسان المسلم لعقيدته.

فعلى سبيل المثال، يقول تعالى في قضية الاختبار والابتلاء: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌۢ ﴿١٦٥﴾﴾ [سُورة "الأنعام" – الآية ١٦٥].

ويقول في نقطة التكليف وحمل الأمانة: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴿١٤﴾﴾ [سُورة "يونس" – الآية ١٤].

......

وفي حقيقة الأمر؛ فإنه كما هي العادة عند تدبُّر معاني آيِ الذِّكْر الحكيم؛ فإننا بحاجة إلى مجلدات لكي نشرح هذا الأمر فقط في القرآن الكريم، ولكن، في خلاصة موجزة وسريعة؛ فإن الفعل الحضاري في كتاب الله تعالى، على هذا النحو؛ إنما هو فريضة، وجزء من تمام عقيدة الأمة، وتمام تكليف الإنسان المسلم.

وبالتبعية، فإن أي تقصير في ذلك، يُعتبر تقصيرًا من جانبنا كمسلمين في عقيدتنا، وفي القيام بالأمانة التي شرَّفنا اللهُ تعالى بها.

﴿يَرِثُهَا عِبَادِيَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾..
سُنن القرآن الكريم في التمكين في الأرض

في كتاب الله العزيز؛ يقول تعالى: "وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ" [سُورة "الأنبياء" – الآية ١٠٥]، ولعل هذه الآية فيها ما فيها من الدروس والعِبَر المستفادة، ما يمكن أن يملأ مجلدات، وتكون مصداقًا لقوله تعالى، في سُورة "الكهف": ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾.

وفي هذا الحيِّز؛ فإننا سوف نحاول الإلمام بأكبر قدر ممكن من العناوين المرتبطة بالمعاني العظيمة ومعالي الأمور التي تملأ هذه الآية، وأهم ما سوف نركز عليه، هو بعض الدروس المستفادة منها في مجال سُنن التمكين التي جاءت في القرآن الكريم، وفي الوقت ذاته، هي غائبة عن البعض في الحركة الإسلامية، ولاسيما في الأجيال الجديدة من أبناء الحركة، ورتَّب عدم فهمها، مشكلات عدة في الاستجابة لتطورات المرحلة، وكيفية التعامل مع الأزمات المستجدة.

أول دلالة في الآية الكريمة في هذا الصدد، هو أن الآية تحمل وعدًا أكيدًا بالتمكين، ولو بعد حين، فالوعد الإلهي ورد في "الذِّكْرِ"، كما تقول الآية الكريمة، وهذه الكلمة وفق المفسِّرين، تعود على أُمِّ الكتاب عند الله تعالى، الذي كتب فيه رب العزة سبحانه، كل ما هو كائن، من قبل خلق السماوات والأرض.

وإثبات الله تعالى لذلك الوعد في أم الكتاب؛ يعني أنه قدرٌ إلهيٌّ نافذٌ لا محالة، وفي ذلك ما يطمئِن القلوب، ويهدئ الخواطر.

في هذه الأيام؛ ترك الكثير من الشباب، ثغورًا عديدة من المفترض أن يقفوا عليها، بعد الأزمات الأخيرة التي ضربت بأطنابها داخل وفيما حول الحركة الإسلامية الصحوية، ودبَّ فيهم اليأس بعد معالم الهزيمة المرحلية التي مُنِيت بها بعض الحركات والجماعات الإسلامية التي طرحت مشروع الإصلاح السياسي والاجتماعي الشامل، في مجتمعاتها بعد ثورات الربيع العربي.

وأهم باعث لهذه الحالة، هو اليأس، وعدم التحلي بأهم فضيلة في معركة الصراع بين الحق والباطل، وهي فضيلة الصبر.

واليأس ليس من شِيَم المسلم، لأن فيه من عدم الثقة بالله تعالى – والعياذ بالله – ما لا يتناسب مع عقيدة المسلم، والتي من صميمها، الثقة في الله تعالى ووعده.

والله تعالى، أكد على فضيلة الصبر في القرآن الكريم؛ فهو أمرنا به، وفرضه علينا، ولم يخفي إطلاقًا أن المعركة صعبة وطويلة. يقول تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٢٠٠﴾ ﴾ [سورة آل عمران – الآية ٢٠٠].

والتعبير القرآني المستخدَم في هذه الآية، يفيد بذلك.. ﴿وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ﴾، فهي صيغة مبالغة، وتفيد بطول أمد الطريق الذي سوف يقطعه المؤمن في سبيل تنفيذ ما أمره الله تعالى به.

ويقول الإمام الشهيد سيد قطب في الظلال عن الصبر: "يتكرر ذكر الصبر في القرآن كثيرًا؛ ذلك أن الله سبحانه يعلم ضخامة الجهد الذي تقتضيه الاستقامة على الطريق بين شتى النوازع والدوافع، والذي يقتضيه القيام على دعوة الله في الأرض بين شتى الصراعات والعقبات، والذي يتطلب أن تبقى النفس مشدودة الأعصاب، مجندة القوى، يَقِظَة للمداخل والمخارج".

ويضيف أنه "لابدَّ من الصبر في هذا كله، لابدَّ من الصبر على الطاعات، والصبر عن المعاصي، والصبر على جهاد المشتاقين لله، والصبر على الكيد بشتى صنوفه، والصبر على بطء النصر، والصبر على بعد الشقة، والصبر على انتفاش الباطل، والصبر على قلة الناصر، والصبر على طول الطريق الشائك، والصبر على التواء النفوس، وضلال القلوب، وثقلة العناد، ومضاضة الإعراض".

وهنا نجد أنه أشار صراحةً إلى بطئ النصر، وهي النقطة المهمة التي نشير إليها في هذا الموضع.

الملاحظة الأخرى المهمة في الآية الكريمة التي افتتحنا بها الحديث في هذا الموضع؛ تتعلق بالصلاح؛ حيث إن وعد الله تعالى بالتمكين في الأرض، هي لعباد الله الصالحين.

والصالح هو مَن صار حسنًا وزال عنه الفساد، وكذلك الصالح هو مَن عَفَّ، وفَضُلَ، والصلاح في اللغة كذلك، هو الاستقامة والسلامة من العيب، كما في معجم المعاني الجامع.

وكلها أمورٌ من الصعب تحقيقها من دون اشتراطات، على رأسها تحسين روابط العلاقة مع اللهِ تعالى، ولعل أهم أداة لذلك، هي الصلاة.

ففي الصلاة، يكون الإنسان أقرب ما يكون إلى ربه سبحانه وتعالى، ويصل – متى أداها في إيمان وإخلاص – إلى أعلى درجات النفس المطمئنة.

يأتي ذلك مع التربية الإيمانية، التي يُعتبر الصوم من بين أهم أركانها العملية، بالإضافة إلى ضرورة أن تتضمن ذِكرًا لتجارب الأنبياء والمصلحين عبر التاريخ، وما تتضمنه من دروس وعِبَر حول ما واجهوه من مشاق، والنهاية التي وصلوا إليها، من نصر وتمكين، في مقابل هزيمة وخزي لأعداء الله، الكافرين الذين كذَّبوا الأنبياء والرُّسل، وطغوا في الأرض.

ويقول صاحب الظلال في ذلك إن "الصبر الجميل هو الصبر المطمئِن، الذي لا يصاحبه السخط ولا القلق ولا الشك في صدق الوعد، صبر الواثق من العاقبة، الراضي بقدر الله، الشاعر بحكمته من وراء الابتلاء، الموصول بالله المحتسب كل شيء عنده مما يقع به".

التمكين وسُننه في القرآن الكريم:

في القرآن الكريم، استُعمَل لفظ التمكين بأكثر من معنىً، من بينها الملك والسيادة والسلطان، ومن بين الآيات القرآنية التي تدل على هذا المعنى للتمكين، في قوله تعالى في سورة "الكهف"، الآية (٨٤)، عن ذي القرنين: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِي ٱلْأَرْضِ﴾، وفي ذلك قال ابن كثير في تفسيره: "أي أعطيناه ملكًا عظيمًا ممكَّنًا فيه مِن جميع ما يُعطى الملوك من التمكين والجنود".

وفي تفسير قوله تعالى في سُورة "الحَج"، الآية (٤١): ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّـٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾، قال الشيخ عبد الرحمن السعدي في تفسيره: "أي ملَّكناهم إياها وجعلناهم المتسلطين عليها، من غير منازع ينازعهم، ولا معارض".

ولهذا عدته، المعنوية والمادية؛ فيقول تعالى في سُورة "الحَج"، في الآية (٤٠): ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾﴾، هذا في الإيمانيات، وهي الأساس.

أما في عوامل التمكين المادية، فمن بين الآيات التي وردت في ذلك: ﴿وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِن شَىْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٦٠﴾﴾ [سورة "الأنفال" - الآية ٦٠].

ويقول الشيخ عاطف عبد المعز الفيومي في مقال له عن سنن الاستخلاف والتمكين: "إن استعجال بوارق النصر بطريق متلوِّن مع كل موقف، أو بخفض الجناح للمنافقين وأذنابهم للوصول للمَرام - لأمرٌ فيه مُجازفة ولا ريب، قد لا توصِل لسبيل الكمال، ونشوة الانتصار على حقيقته".

ولا يوجد في الختام أفضل من حديث الرسول الكريم ﷺ، الذي رواه الخباب بن الأَرَت عندما لقي المسلمون ما لاقوه من عنتٍ من المشركين، وقال له الصحابة رضوان الله تعالى عليهم: "ألا تدعو الله"، فقعد وهو محمرٌّ وجهه، وقال: "كان الرجل فيمن كان قبلكم يُحفَر له في الأرض، فيجعل فيه، فيجاء بمنشار فيوضَع فوق رأسه فيُشق باثنين فما يصُده ذلك عن دينه، وليُتمَّنَّ اللهُ هذا الأمر حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضرموت لا يخاف إلا الله، أو الذئب على غنمه، ولكنكم تستعجِلون" [أخرجه البخاري].

المكتشفات العلمية وما تفرضه
في مجال الدعوة والتفسير.. قضية عاجلة

يمضي العلم بخطىً واسعة، ومتسارعة، محققًا الكثير من المنجزات والمكتشفات الحديثة، في مختلف الاتجاهات، الكيمياء والفيزياء والبيولوجي، وغير ذلك، في إطار سطوة غير مسبوقة عبر التاريخ لإطار أو سياق بعينه، وهي سطوة الرَّقْميات، وما قادت إليه من متغيرات شملت كل شيء، حتى البنية النفسية والسلوكية والاجتماعية للإنسان.

في هذا الصدد، نقف أمام نقطة شديدة الأهمية تتعلق بالمكتشفات والمبتكرات الحديثة التي تخص مجالاً بعينه فيه مناطق تماس شاسعة مع أمور العقيدة، وبالتالي، مع الخطاب الدعوي، وتفسير القرآن الكريم، وهي المجالات المتعلقة بعلوم البيولوجي والفيزياء.

وتعود أهمية هذا الموضع من الحديث، إلى اتصاله بقضية على أكبر قدر من الأهمية، ناقشناها في أكثر من موضع سابق، وهي قضية الإلحاد، أو على أقل تقدير، طغيان الأفكار العلمانية، والابتعاد عن جوهر فكرة التديُّن ومركزيتها في حياة المجتمعات الإنسانية.

بدايةً؛ فإن السياق العام لقضية المتبكرات الحديثة يتفق مع أمر قرآني مهم، وهو المتعلق بالتدبُّر والتأمُّل في آيات الله تعالى في خلقه، كجزء من تمتين إيماننا به سبحانه، وبأنه الخالق الواحد الأحد لهذا الكون، ومدبِّر أمره.

يقول عز وجل: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾﴾ [سُورة "العنكبوت" – الآية ٢٠]، ويقول تعالى كذلك: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾﴾ [سُورة "فُصِّلَتْ" – الآية ٥٣].

إلا أن ثمة إشكالية في مجموعة من المتكشفات الأخيرة في مجال الأحياء التي تبدو وكأنها تتصادم مع نصوص القرآن الكريم.

ومن أهم المجالات التي تعنينا في هذا الصدد، هي ما تم اكتشافه في مجال البحوث المتعلقة بأصل الإنسان، على النحو الذي تم في الجزائر وجنوب أفريقيا مؤخرًا، وتتناقض مروياته وتفاصيله مع قصة خلق أبو البشر، آدم (عليه السلام)، وقصة نزوله إلى الأرض، التي جاءت في القرآن الكريم، واتفقت عليها الكتب المُنَزَّلة من لدن الله تعالى، من قبل تنزيل القرآن الكريم.

وبدرجة أقل؛ فإن هناك مكتشفات في مجال الفيزياء الفلكية، وعلوم الفضاء بشكل عام، منها ما يتعلق بتعاقب الليل والنهار، وقضايا أخرى ذات صلة، تكلَّم عنه القرآن الكريم بشيء من التفصيل.

وهو تصادم ظاهري بطبيعة الحال، ولكن المشكلة تبدو عندما نقف أمام نقطة بعينها تخلق هذا التناقض غير الحقيقي في جوهره، وهي تلك المتعلقة بقضية صارت مزمنة، وتلاعبت بها أخطر ظاهرتَيْن أثرتا على المشروع الإسلامي، وهما: تلاعبات

السياسة، والخلافات الفقهية والفكرية بين الحركات الإسلامية، أو التي تنسب نفسها إلى المنهج الإسلامي؛ وهي قضية تجديد الخطاب الديني.

فبعيدًا عن الخلافات الفقهية، وبعيدًا عن سعي بعض الأنظمة والحكومات المستبدة في عالمنا العربي إلى توظيف هذه القضية، تجديد الخطاب الديني؛ فإننا، وتحت وطأة تطورات وقضايا مثل هذه التي نناقش في هذا الموضع من الحديث؛ بحاجة فعلاً إلى إعادة النظر في كثير من الأمور، ومن بينها تأسيس تفسير جديد لآيات القرآن الكريم بشكل يوائم ما بين حقائق العلم التي تؤكدها الحواس الظاهرة بما لا يجعل هناك مجالاً للشك فيها، وبين النصوص القرآنية.

فالتفاسير الموضوعة للقرآن الكريم، إما أنها تقف عند مفردات عصرها، وبيئتها، أو أنها تقف عن الأحكام الفقهية، مع مرور غير وافٍ على النقاط التي تتصل بهذا الشأن، في ظل قناعة ترسَّخت عبر قرون التأخر الحضاري التي مرَّت بها الأمة، من أنه لا أهمية ولا هدف أمام الإنسان، إلا معرفة دينه، في نظرة سطحية للغاية لمفهوم الدين الشامل.

كما أنها نظرة تتجاوز أهمية العلوم الدنيوية الأهم، مثل الطب والهندسة والرياضيات، في مساعدة الإنسان في أحد أهم الأمور التي خُلِقَ لها، وهي عمارة الأرض، وتحقيق سُنَّة تسخير الموجودات المتصلة بها.

ونعيد التأكيد هنا على مركزية قضية خلق الإنسان؛ حيث ترتبط هذه القضية بصراع طويل صار له نحو قرنَيْن من الزمان، استفاد فيه العلمانيون واللادينيون

والملحدون، من أفكار تشارلز داروين، ولاسيما نظريته في التطور، وكان القرآن الكريم ونصوصه على رأس قائمة الاستهداف بأفكار هذه النظرية.

ولكي نؤكد على أهمية هذه القضية؛ فإن العنوان العريض الذي تم تداوله عندما تم اكتشاف الحفريات الأخيرة في الجزائر مثلاً، كان: "اكتشاف حفريات جديدة في الجزائر قد تغير نظرية مهد البشرية".

كذلك قضية وجود نوعيات من القردة العليا، تتشابه في تركيبها الجيني مع الإنسان، وتجيد استخدام الأدوات البدائية، مثل الحجارة في حياتها اليومية، مثلما كان عليه حال الإنسان وقتما كانت الإنسانية في أول درجات سُلَّم التطور الحضاري.

وبالتالي؛ فإننا أهم تحدٍّ يتهدد مصداقية القرآن الكريم، ومصداقية الخطاب الدعوي المنبثق منه أمام غير المسلمين ممن نشأوا في بيئات لا تضع للتديُّن كبير أهمية، مثل مجتمعات أمريكا اللاتينية، أو نشأت في مجتمعات وثنية من الأصل، مثل المجتمعات التقليدية في القارة الأفريقية.

وبالتالي فإننا أمام جهد مطلوب في مجال تحديث التفاسير الموضوعة للقرآن الكريم لكي تهتم بإبراز هذه الجوانب في بعض النصوص، وكيف أن القرآن الكريم – كما نجده قد قدم رؤية تقدمية حول أمور نجدها تحدث الآن قبل أكثر من ١٤٠٠ عامٍ – قد التفت إليها، وأكد عليها؛ لا أن تعارَض معها.

ولا يعني ذلك تحويل القرآن الكريم إلى كتابٍ للعلوم كما قام البعض في السنوات الأخيرة، فآذوا النص القرآني بأكثر مما أفادوه بسبب عدم التدقيق، فنسبوا له أمورًا قال بها أبُقراط مثلاً قبل نزول القرآن الكريم بآلاف السنين.

لكن المطلوب تفسير حديث للقرآن الكريم، يجد فيه المفسرون ما يدعم ويتوافق مع الاكتشافات العلمية الحديثة، ويخاطب العقل في ظل سطوة العلم، والذي جعل العقل الإنساني من جانب بعض الغلاة، بمثابة إلهٍ.

وبالتالي؛ فإن هذا يتطلب تعاونًا بين العلماء المسلمين؛ علماء الفقه، والعلماء المتخصصين في مجال العلوم الوضعية أو العلوم الدنيوية كما يُطلَق عليها في المجال الإسلامي العلمي، للحديث في هذه القضايا من أجل نفي التضاد الظاهري بين هذه المكتشفات، وبين ما هو في عقائد المسلمين، واستقيناه من النصوص القرآنية.

وعلى سبيل المثال؛ فإنه فيما يتعلق بقضية أصل الإنسان، يمكن للعلماء المسلمين الحديث عن أنه ينبغي التمييز بين الإنسان الآدمي، وبين الإنسان غير الآدمي، وهو مفهوم يشير إلى تلك المخلوقات التي عاشت في الأرض قبل نزول سيدنا آدم (عليه السلام)، تشبه الإنسان الآدمي في تركيبها، ولكنها تختلف عنه في المنشأ.

ويمكن هنا الاستعانة بحقيقة علمية، ذكرها القرآن الكريم، وهي أن كل المخلوقات، بما في الإنسان، إنما هي من أصل واحد، فالإنسان مذكور في القرآن الكريم، مخلوق من طين، ونفخ الله تعالى فيه من روحه، فصار مخلوقًا حيًّا، والطين من الأرض، والأرض في حد ذاتها، هي جزء من النواة التي تشكَّل منها الكون كله بعد الانفجار العظيم، وهي النظرية التي حازت على قبول غالبية العلماء عن أصل الكون، ونجد أن القرآن الكريم قد تكلَّم عنها.. يقول تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا ۖ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [سُورة "الأنبياء" – الآية ٣٠].

.....

هكذا على هذا النحو، وبصورة أكثر شمولية وعمقًا لا يمكن بطبيعة الحال الحديث عنها في هذا الحيِّز، ويفهمها العلماء بصورة أفضل؛ ينبغي علينا أن نواجه الموجة الحالية الآخذة في التنامي من المكتشفات العلمية في أمور على قدر من الحساسية كما تقدم، لإمكان استمرار الحديث عن عمل دعوي بناء على النَّص القرآني، يلقى قبولاً من الناس.

العقل السياسي الإسلامي وضرورات التحديث

لعل هذا العنوان قد يشير إلى قضية فكرية، من ترف الرياضات الذهنية التي قد يقوم بها بعض الكُتَّاب في كثير من الأحيان، إلا أنها في واقع الأمر ليست كذلك.

ولتبيان أهميتها، يكفي أن نشير إلى أنها تتصل في جانب من جوانبها، بمستقبل الحِراك الحالي في مختلف ميادين العمل الإسلامي، بمختلف أشكاله، السياسية والتربوية والاجتماعية، وغير ذلك.

فوفق ما تعلمناه في مجال العلوم السياسية والاجتماعية؛ فإن التأصيل هو الأساس الذي تقف عليه الأمور، وبالتالي؛ فهو أصل النجاح أو الفشل، ومفتاح للتحرك في أي اتجاه، حتى ولو كان تحرُّكًا فاشلاً/ ضعيفًا/ في مجال غير مهم.. إلخ.

وهناك عددٌ من الأمور التي دفعت إلى القول بأن هناك ضرورة نوعًا ما لتحديث العقل السياسي الإسلامي، ومن بينها ما ظهر في أداء الإسلاميين، فرادى وجماعات، عندما اندلعت ما تُعرف بثورات الربيع العربي قبل نحو ثماني سنوات، وما تلاها من تطورات.

فهذه المرحلة الماضية، أثبتت أن الإسلاميين على المستوى الفكري، ولاسيما المستويات التي تتحكم في الحِراك، وحتى في شريحة الشباب، لن نقول ليسوا مؤهلين؛ حيث هذا حكم خاطئ ومتعسف، وإنما نقول: إن كبار الحوادث التي جرت، إنما تثبت أنه كان هناك بعض الأمور الخاطئة في هذا الاتجاه، مثل وجود خلل في طرائق فهم المواقف المختلفة، وبالتالي؛ في طرائق التعامل معها.

ويعود ذلك إلى أن هناك بين ظهراني الحركة الإسلامية مَن لا يزال يعيش بعقلية «نوستالجيا» الماضي.

فمدارسنا الفكرية، إما أنها تصدِّر خطابًا ومنهجًا مثاليًّا، يقف عند حدود القيمة، وما يجب أن نؤمن به، بينما هذه بديهيات بالنسبة لأي مسلم صحيح الفهم لدينه، ولكنها مناهج لا تقول لنا: ماذا نفعل في تفاصيل ودقائق المواقف ذات الطابع التطبيقي، أو أنها تعتمد على مناهج وأفكار قديمة، لم تعد تصلح بحال في زمننا المعاصر.

وهذا في جانب من جوانبه حقيقة يجب أن نعترف معها أن هناك ضرورة لتحديث الخطاب الإسلامي من هذه الزاوية. فحتى مفهوم "العلم" في تفاسير الماضي؛ قاصر في ضوء مستجدات الحاضر.

كذلك في المجال السياسي والاجتماعي. فعلى أبسط تقدير؛ غالب التفاسير الموضوعة لنصوص قرآنية ونبوية، موضوعة في وقت كانت هناك فيه دولة إسلامية جامعة.

وبالتالي؛ لم يكن هناك أي تفكير في وضع فقه لدولة تُحكَم من جانب نظام لا يستند إلى الإسلام بشكل كامل، لأنه يقود دولة مواطنة، أو دولة قومية بالمعنى الذي ظهر بعد صلح ويستفاليا في العام ١٦٤٨م، والذي أنهى الحروب الدينية والمذهبية في أوروبا.

ولقد اخترنا هذا المثال لأهميته في الحالة التي نتناولها؛ حيث نخص الحديث عن واقع الحالة الإسلامية في مرحلة كانت فيها على أبواب حكم دول بكاملها للمرة الأولى منذ انهيار آخر دولة إسلامية جامعة، وهي الدولة العثمانية.

في هذا الإطار، نجد أننا أمام ظاهرة "التسلُّف" - لو صح التعبير - حتى عندما قررنا كمسلمين، أو عاملين في الحقل الإسلامي، الانفتاح على الأفكار الأخرى، والأخذ من تجارب مفكرين لهم باعٌ وصيتٌ.

فعندما قررنا أن نحكم، وتبنى الإسلاميون مفاهيم الحكم المدني، لدولة مواطنة مؤسسية؛ أخذنا أفكارًا من مدارس سياسية واجتماعية وفكرية، قديمة للغاية، ولم تعد تصلح للحاضر مطلقًا، أو لا تتلاءم مع واقعنا المجتمعي والسياسي والثقافي في عالمنا العربي.

فهي إما تقف بدورها، عند حد القيمة والمثال، مثل أفكار أرسطو أو أفلاطون، أو وُضِعَت بناء على تصور مختلف للعمران السياسي والاجتماعي؛ حيث ظهر بعضها في فترات اللادولة أصلاً، أو في بيئة سياسية واجتماعية وثقافية مختلفة تمامًا.

فلا يمكن بحال تطويع حتى أفكار جون ستيوارت ميل أو جان جاك روسُّو، التي وُضِعَت بناءً على قيم غربية، ولبيئة سياسية غربية، وكذلك غربية ذات خصوصية، بعد انتصار الليبرالية والأفكار الرأسمالية، وسياقات الاستعمار حول العالم، واكتشاف الأمريكيتَيْن.

هنا، مفكروهم كانوا أذكى من مفكِّرينا؛ حيث بحثوا في كل هذه المساقات، وما أفرزته من نتائج وأمور مجتمعية وسياسية، وبنوا نموذج أو نماذج بناء على واقعهم واحتياجاتهم، ومتطلبات تطوير أنفسهم ومجتمعاتهم.

ولذلك؛ فإنه لا يكون من الصحيح بحال، أن نلجأ إلى هذه المدارس، ونحن نحاول أن نتحرك في مجتمعات ودول مختلفة بالكلية عن المجتمعات والدول لتي وُضِعت لها هذه الأمور.

في هذا الإطار، فإنه من الواجب الآن البحث في كيفية توظيف طرائق التفكير والعلم الحديثة، وكذلك توسُّل النماذج الحديثة التي يمكن أن تخدم المشروع الإسلامي، وفق اعتبارات موضوعية وواقعية.

ومن ثَمَّ؛ فإن هناك ضرورة أولاً، للانفتاح على الثقافات الأخرى، والأخذ من الجيد منها.

وهنا فإن لمراكز البحوث في مختلف البلدان التي حققت تقدمًا في مجالات السياسة والنظم والإدارة، أهمية كبيرة في التعاطي مع مخرجاتها ومنتجاتها، من كتب ودوريات ودراسات.

فهذه البلدان لم تقُم هكذا، وتتسيَّد العالم، إلا من خلال نماذج عمل وطرائق تفكير ومنظومات اجتماعية وسياسية وصلوا إليها بعد الكثير من الأزمات والحروب، خرجت منها شعوبها بقناعة بضرورة تجاوز الحالة الصراعية، إلى حالة التصالح مع الذات والآخر، وفق قانون تبادل المنفعة والمصالح.

وبالتالي؛ فإن هناك الكثير مما يمكن أخذه من تجارب هذه البلدان، من خلال مراكز التفكير "Think Tanks" التي تضم خبرات هذه المجتمعات بين جنباتها، وتعمل الحكومات جاهدةً على اتباع ما تشير به في دراساتها.

الأمر الآخر، أننا في عالمنا الإسلامي – وهو أمرٌ لا ينفصل عما سبق – بحاجة إلى حركة ترجمة واسعة أشبه بما تم في بدايات النهضة الإسلامية في عهد الدولة الأموية والعصر العباسي الأول؛ حيث تحول بعدها المسلمون إلى مصدِّرين للمعرفة والعلوم.

ثم إننا بحاجة إلى مناهج تربوية تقوم على التفكير وإعمال العقل، وليس مجرد التلقين أو الاستناد إلى نظريات مثالية. هذه الأخيرة مطلوبة لغرس القيم، ولكن من الأهمية بمكان أن يكون الاتجاه العام في طريق كيفية تنمية التفكير الإبداعي والابتكاري، والتحرر من تابوهات الانحيازات والانتماءات، إلى آفاق أكثر موضوعية.

مفهوم الإسلام للتنوع الثقافي.. منظومة من القيم والتطبيقات

في عالمنا المعاصر؛ نجد الكثير من المراكمة الفكرية والإبداعية التي وضعها مفكرون ينتمون إلى المذهب الذي يعلي من شأن الانتماء الإنساني، وإلى الأيديولوجية الليبرالية، وما يرتبط بها من منظومة قيم تُعلي من شأن سُلَّم قيمي، تقف الحرية على رأس مكوناته.

وفي حقيقة الأمر؛ فإنه ينبغي الاعتراف في فضائنا الإسلامي، بالسبق في هذا الصدد للمفكرين والفلاسفة الذين ينتمون إلى هذه المذاهب والمدارس الفكرية؛ إذ استطاعوا خلق بنيانٍ فكري متكامل شكَّل "خارطة طريق" واضحة قادت الكثيرين للإيمان بأن المدرسة الليبرالية الغربية، والفلسفات الأوروبية، هي أرقى ما وصلت إليه البشرية في المجال الإنساني.

وزاد من مساحة انتشار هذه المدرسة، فئتان.. الأولى، هي فئة المستشرقين، والثانية، هي فئة الليبراليين العرب والمسلمين، والتي ظهرت منذ بدايات القرن التاسع عشر، عندما نشطت حركة البعوث العلمية إلى أوروبا، من مصر، وحركة الهجرة من بلاد الشام إلى أوروبا والأمريكيتَيْن، في ظل المشكلات الطائفية والاجتماعية التي طرأت في مناطق ساحل سوريا الكبرى في ذلك الحين، بعد ضعف قبضة الدولة العثمانية المركزية على قلب وأطراف الدولة.

ساند انشار هذه المدرسة، حالة التخلف الحضاري الشامل الذي ضرب بأطنابه أمتنا، وبدأت مقارنات ظالمة في جذرها؛ إذ قارنت واقعًا بواقعٍ، بينما أصل المقارنات

الناجحة، هو أن تكون شاملة، وأن توضع في الاعتبار مقارنة التاريخ بالتاريخ، وكذلك أسباب حدوث هذا الواقع.

في كل الأحوال، فإننا دائمًا ما نقرأ عن الليبرالية والمدرسة الغربية باعتبار أنها موئل احترام التنوع الثقافي والإنساني بشكل عام، بما تملكه من منظومة قيم، ينسى الكثيرون في خضمِّ حماستهم أن هذه المنظومة قد أفرزت أسوأ الأنظمة الشوفينية المستبدة، التي أذاقت العالم الأمرَّيْن لأكثر من ثلاثة عقود من الحروب العالمية، منذ منتصف العقد الثاني من القرن العشرين، عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، عام ١٩١٤م، وحتى منتصف العقد الخامس، بنهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م.

في المقابل؛ لا نجد ذات المنظومة المتكاملة من الأدبيات والإنتاجات الفكرية التي تكرِّس موضع هذه الأمور في الإسلام، وفي المنظومة الإسلامية.

وهناك عوامل كثيرة لذلك الوضع، أهمها سيادة منظومة "المُلْك العضود" و"المُلْك الجبري" على الدولة الإسلامية طيلة قرون ما بعد دولة الخلافة الراشدة، واهتمام المفكرون والفقهاء المسلمين بالفقه والأحكام والتفسير عن التطرُّق لهذه الأمور، تأثُّرًا بواقع مهم، وهو سيادة الدولة الإسلامية على العالم القديم، مع وجود نظرة عقدية سلبية للفلسفة.

ونذكر المعارك الفكرية التي خاضها ابن رشد وابن عربي، وغيرهما، وحتى الإمام الشافعي لما أراد إنشاء مدرسة فقهية قائمة على فكرة التنوع الاجتماعي، وتبدُّل الظروف، ووضع أثر ذلك على الحكم الفقهي أو إنزال الحكم الشرعي؛ تعرض إلى حربٍ حقيقية، تعرض فيها للضرب من جانب أتابع المذهب المالكي

في مصر، وقيل إنه مات بسبب ضربه بالهراوات من قِبَل بعض غُلاة المالكية في مصر.

في البدء يجب التأكيد على بعض النقاط، أهمها مما له المركزية الأكبر في هذا المقام، هو أن الإسلام دين يعترف بالتنوع، ويضع له أهمية باعتباره قانونًا عمرانيًّا، وبالتالي؛ فالشريعة تكرِّسُه في مختلف الاتجاهات التطبيقية؛ السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وكما نؤمن ونعلم؛ فإن الإسلام نزل موافقًا للفطرة، لأن الله تعالى لن يرتضي لعباده عقيدة لا يقبلها العقل، أو شريعة لا يمكن تطبيقها بسبب تعارضها مع ممكنات الواقع، وقدرات الإنسان وطبيعته.. يقول تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [سُورة "الْمُلْك" – الآية ١٤].

في هذا الإطار، عبَّر القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية الشريفة، في أكثر من موضع عن اعتراف واضح بأهمية التنوع الثقافي، وبأنه حقيقةٌ واقعة في حياتنا.

وعندما نتكلم عن الثقافة؛ فإننا نتكلم عن الهوية، وبالتالي، نعني منظومة من الأشياء والأمور، مثل اللغة، ومثل القومية، التي تعني الشعوب، والأعراق المختلفة الألوان واللغات.

ومن القرآن الكريم، نختار فقط آيتَيْن؛ الأولى، في سُورة "الروم"؛ إذ يقول تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّلْعَـٰلِمِينَ ﴿٢٢﴾﴾، والثانية، في سُورة "الحُجُرات"، ويقول فيها سبحانه:

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَـٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَـٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ١٣﴾.

وفي الآية الثانية؛ نجد أن التنوع الذي يعترف به الإسلام، يبدأ من مستوى النوع، الذكر والأنثى، وصولاً إلى تنوع الشعوب، بثقافتها وألسنتها وألوانها، كما تقول الآية الأولى، في تكامل رائع يقول بأحادية مصدر القرآن الكريم، واتساقه.

أما السُّنَّة؛ فنقف أمام "خطبة الوداع"، التي تلا فيها الرسول الكريم ﷺ، قول الله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾ [سُورة "المائدة" – من الآية ٣]، وفي ذلك دلالة على أن هذه الخطبة، فيها جماع الدين، ومركزيتها في تحديد رؤية وبوصلة الأمة إلى يوم يُبعثون.

ففيها قال الرسول "عليه الصلاة والسلام": "كلكم لآدم وآدم من تراب"، وفيها قال مخاطبًا الناس أجمعين؛ لأنه "عليه الصلاة والسلام"، كان يعلم أن الله تعالى شاء أن تبقى هذه الكلمات حية لتقيم الحُجَّة على بني آدم كلهم أجمعين: "يا أيها الناس ألا إن ربكم واحد وإن أباكم واحد ألا لا فضل لعربي على أعجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أسود ولا أسود على أحمر إلا بالتقوى".

فلم يقل النبي ﷺ: "إن إلهكم واحد"، بل قال "ربكم"، ومن المعروف لعلماء التوحيد، أن الله تعالى هو رَبُّ كل شيء، ورَبُّ كلِّ إنسان، مَن آمن ومَن كفر، بينما الإله هو لمن يؤمن به، وهو نحن المسلمون في هذه الحالة.

كما ردَّ الرسول "عليه الصلاة والسلام" في هذه العبارات، الإنسانية إلى أصلها؛ آدم (عليه السلام)، واعترف بالتنوع العرقي فيها، وقال إن هذا التنوع لا فضل لأحدٍ فيه على أحد، إلا بالتقوى.

فهذه العبارات إذًا، تقول بأن الإسلام وضع نقطة التنوع الثقافي والاجتماعي، قيد الاعتراف، بل جعله، كما يقول مفكرون عرب غربيون عن المفهوم الغربي للتنوع الثقافي والاجتماعي، قضيةً إنسانيةً وأخلاقية؛ حيث منع أي تفوق لأي عنصر لمجرد أنه ينتمي إلى هذا الشعب/ العرقية/ اللون/ اللسان؛ إلى آخر صور التنوع البشري، ووضع معيار التقوى لفضل الناس على بعضها البعض.

والتقوى هي خشية الله تعالى، ومراقبة الإنسان له في كل عمله وحاله، ولا يوجد أفضل من ذلك كمعيار أخلاقي للأفضلية، وفي ذلك فليتنافس المتنافسون كما قال القرآن الكريم.

وكما نعلم عن الشريعة الإسلامية، من شمول وتكامل؛ فقد صبغ ذلك المبدأ كل شيء في أحكامها، مثل كل المبادئ التي أقرتها الشريعة؛ فنجدها في الاقتصاد والسياسة والتشريع القانوني وكذا.

بالتالي؛ نجد أن موقف الدولة ومنظومة الحكم في الإسلام، تعترف بالتنوُّع الثقافي والاجتماعي هذا، ونجد ذلك في "وثيقة المدينة"، وفي الممارسة النبوية في دولة المدينة، وحتى في الدول الإسلامية التي ظهرت بعد عصر الخلافة الراشدة؛ لم نجد أن الحاكم المركزي، في بغداد أو القاهرة أو الأستانة، أو أيًّا كان، قد فرض التعريب أو الثقافة العربية على الشعوب الأخرى.

وأبسط دليل على ذلك؛ أن لغات وكتب وثقافات الشعوب التي تضمنتها الدولة الإسلامية قديمًا، لا تزال حية؛ فالأكراد لهم لغتهم التي يتكلمون بها، وفنونهم وثقافتهم، والأمازيغ لهم لغتهم الحية، وفنونهم وآدابهم، والمسيحيون في المشرق؛ كتبهم موجودة بلغاتها، وكذلك عاداتهم وتقاليدهم قائمة.

كل هذه الأمور هي مفردات مفهوم "الثقافة" الذي يشمل كل مكونات الهوية والخصوصية الإنسانية، وما انبثق عن هذه الخصوصية من نتاجات مثل الفنون والآداب.

ولو تأملنا في مفردات نظرية التنوع الثقافي في المفهوم الغربي، وما تضمنته من منظومة قيمية متكاملة، مثل الحرية والتسامح، وكذلك، العدل والمساواة والإنصاف؛ سوف نجد أن الإسلام قد جذَّرها بنصوص قرآنية ونبوية واضحة، وأكدتها الممارسة النبوية كذلك في دولة المدينة.

وعلى العكس، فقد قدَّم الإسلام منظومة أخلاقية متراتبة في هذا الصدد، أكثر واقعية وملائمة لطبيعة الخلق الإنساني، وأفضل لإدارة المجتمعات البشرية.

فحتى "فقهاء" ليبراليين غربيين، انتقدوا مذهب ماديسون في تعظيم الفردانية، والتي وصلت إلى مستوى الأنانية، وعندما وضع جون ستيوارت ميل، ومن قبله جون لوك، أساسيات الليبرالية المعاصرة، كان البعد الاجتماعي – الذي أكد عليه الإسلام – واضحًا في أفكارهم.

وفي الإسلام؛ نجد أن الحرية قيمة أساسية، بل إنها إحدى مناطا التكليف مع العقل، وفي تصنيف مستشرقين وليس حتى فقهاء أو فلاسفة مسلمين؛ نجد أنهم يعترفون بأن العدالة هي قمة السُّلَّم القيمي في الإسلام، ومن العدالة، تقف المساواة.

فعلى سبيل المثال؛ لم تعرف جماعة المسلمين وقت الرسول الكريم ﷺ، أية فروق طبقية، ولم يكن هناك "صحابة" و"صحابة"، أي لم يكن بين صحابته رضوان الله تعالى عليهم جميعًا، أية تمايزات، لأي اعتبار بل إن المجموع المسلم وقتها كان على قدم المساواة.

فحتى عثمان بن عفَّان وعبد الرحمن بن عوف (رضي الله عنهما)، وكانا من الذين ينفقون على جيوش المسلمين، وعلى ما نعرفه الآن بالبنية التحتية، مثل شراء الآبار وحفرها، وزراعة الأرض، وكذا؛ لم يكن لهم أي وضع متمايز في الدولة والمجتمع.

وبدا ذلك في الكثير من الأمور الأخرى، حتى في أمور الحرب، مثل تكليف شباب مثل أسامة بن زيد، لكي يقود جيشًا كان فيه عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، رضي الله عن الجميع، وما كان الصحابة ليقبلوا بذلك؛ إلا لأنهم يعلمون أن هذا ضمن منظومة نزيهة، وتستند إلى الموضوعية، وتقوم على مبادئ كرَّسها الدين؛ لا على بواعث شخصية لدى النبي "عليه الصلاة والسلام".

.....

صفوة القول، لأن هذا الحديث يطول، ودلالة أنه يطول، وبحاجة إلى دراسات وكتب أكثر عمقًا في التناول؛ أنه بالفعل، المطلوب في المرحلة الراهنة، هو أن يقوم مفكرو وفلاسفة وعلماء المسلمين، بالكتابة في هذا الاتجاه، كتبًا ودراسات محكمة منضبطة بالمنهج العلمي في التوثيق والتأريخ والحكم الشرعي.

وذلك من أجل تكريس منظومة من الأدبيات المتكاملة التي تقدِّم، وبشكل واضح، مكونات وقواعد نظرية الإسلام في مجال احترام، بل وتكريس التنوع الثقافي والاجتماعي، تُعرَض أمام الآخر، كما يقدمون هم منظومتهم المتكاملة. نكتب كما يكتبون، وننزع الخرافات التي التصقت بعملية البحث في المجالات الفكرية والفلسفية، وإنتاجاتها طيلة القرون الماضية، من أنها "حرام" وليست أولوية.

وتعرض كذلك أمام عموم المسلمين الذين بدأوا – للأسف – يتفلَّتون من دينهم، ومن ثقتهم في كماله، وفي معالجته لمشكلاتهم، ولقضايا الإنسانية الأهم بشكل عام، لعوامل عديدة لا مجال لشرحها في هذا الحيِّز.

فيكون هذا الجهد وسيلةً للتأكيد على كمال هذا الدين، وجماله، والتأكيد على أن كل ما يُنسب للإسلام من عكس ذلك، إنما هو محض افتراءات، ومغالطة كبرى يقع فيها الكثيرون، وهو إسقاط أخطاء الممارسة على الأصل النظري.

منظومة الاعتقاد والجوانب العقلية والمعرفية لها في القرآن الكريم

مدخل:

تُعتَبر قضية الاعتقاد أساس الدين الإسلامي، وأساس أية ديانة أخرى، سواء أكانت الديانات المُنزَّلة من لَدُن اللهِ تعالى، أو الديانات الوضعية التي ظهرت في بعض المجتمعات الإنسانية، عبر التاريخ، استنادًا إلى أفكار وفلسفات بشرية خالصة، أو مزجًا بين بعض المحتوى الموجود في الديانات المُنزَّلة والأفكار البشرية.

فالاعتقاد هو الذي الأساس الذي تستند إليه بالكامل، منظومة الأفكار والسلوكيات التي يتحرك وفقها الإنسان في حياته، وتحكم تصوراته عن الدنيا، وعن دوره فيها، وعلاقاته مع الآخرين، أيًّا كان شكل ومحتوى هذا الاعتقاد.

وفي القرآن الكريم؛ فإننا نجد اهتمامًا وثيقًا بهذه المسألة، في إطار صُلْب محتوى الاعتقاد وفق التصور الإسلامي، وهو توحيد الربوبية والألوهية، وتوحيد الصفات والأسماء الحسنى لله، الذات العليَّة، الإله والرب الواحد الأحد، خالق السماوات والأرض، ومدبرهما، وبالتالي؛ الأحق وحده بالعبادة.

وفي هذا الإطار، وفي ظل كَوْن القرآن الكريم، هو الأداة أو الوعاء الذي اختاره الله عز وجل لحفظ تعاليمه وشريعته إلى أن يشاء ويرفعها من على الأرض، فإن اللهِ سبحانه وضع في كتابه إطارًا كُلِّيًّا متكاملاً، ومنظومة شاملة، عقلية ومعرفية، في شأن مسألة الاعتقاد.

فمن خلال قراءة في التصنيفات الموضوعية لآي الذِّكْر الحكيم؛ فإننا سوف نجد أن هذَيْن الأساسَيْن بمشتملات كلَيْهما تضمن آلاف الآيات القرآنية، ومئات السياقات التي تعبر عن مسألة الاعتقاد بكل جوانبها.

وبالتالي، وحتى من خلال مؤشرات إحصائية موضوعية صرفة؛ فإنه يمكن القول – وهي نقطة تأسيسية شديدة الأهمية في موضوع الرد على المشككين في الإسلام، ودعاة الإلحاد بدرجاته المختلفة التي تعرفنا عليها في مواضع سابقة من الأحاديث – إن الإسلام هو الديانة التي قدمت في إطار مدوناتها، سواء القرآن الكريم أو حتى صحيح السُّنَّة النبوية؛ أوضح وأشمل تصور عن العقيدة بكل المشتملات التي يتضمنها هذا الموضوع.

ويكفي في هذا الإشارة إلى أن هذه القضية مُتَضَمَّنة محتوى عقيدة التوحيد، كانت هي المحتوى الأساسي للمرحلة المكِّيَّة بالكامل من القرآن الكريم، والذي استمر الوحي في النزول به لأكثر من ١٣ عامًا؛ حيث نزل وحيًا مَكيًّا بعد فتح مكة كذلك في العام الثامن للهجرة، كان محتواه مهماً للغاية في صدد مسألة العقيدة بعد سنوات من اهتمام الوحي بعملية تأسيس المجتمع والدولة في المدينة المنورة.

وحتى ما يتصل ببعض الأمور التي قد تبدو في تصنيفها الموضوعي المباشر غير مختصَّة بناحية العقيدة؛ فإنها تضمنت الكثير من الأمور في التفاصيل، تخص قضية عقيدة التوحيد، بما في ذلك قَصَص الأنبياء والقصص القرآني بشكل عام؛ حيث أبرز القصص القرآني بمحتواه الموضوعي المتنوِّع، قضايا مهمة عن العقيدة، سواء

ما يخص محتوى العقيدة، وهو التوحيد، ووجود الإله والرب الواحد الخالق والمدبِّر لهذا الكون، أو ما يتعلق بجهود تبليغ هذه العقيدة.

وتنبني هذه المنظومة على أساسيَيْن.

الأساس الأول، المحتوى الذي يخص العقيدة، والثاني، المحتوى الذي يخص الاعتقاد، أو ما نقصد به الإيمان والالتزام بهذه العقيدة.

أولاً: المنظومة العقلية والمعرفية للعقيدة:

في الأساس الأول، فإن القرآن الكريم تضمن مئات الآيات القرآنية التي تتكلم عن أهم ركن من أركان العقيدة، وهو وجود الله عز وجل، ثم أدلة وحدانيته، وأنه لا خالق ولا مُدبِّر لهذا الكون إلا هو تبارك وتعالى.

كذلك اهتم القرآن الكريم في هذا المقام، بالحديث عن صفات الله عز وجل، وأسمائه الحُسنى.

والقضية الأخيرة غير واضحة لعوام المسلمين؛ حيث البعض يتصور أن أسماء الله الحُسنى إنما في إطار "الزينة" وفق المفهوم البشري، بينما هي أمرٌ على أكبر قدرٍ من الأهمية؛ حيث إن أسماء الله الحُسنى تتضمن الصفات والسمات التي تفرَّد بها الخالق عز وجل، في طلاقة محتواها ودلالاتها؛ حيث هو الكبير المطلق، والعظيم المطلق، والعزيز المطلق، والرحمن الرحيم المطلق، وتؤكد بالتالي، أنه هو المعبود الوحيد الأحق بالعبادة.

وهذا ينقلنا إلى النقطة الثانية في هذه المنظومة، وهي العبادة؛ حيث هي لا تنفصل في الإطار العام لها عن الآيات القرآنية التي تناولت قضية وجود ربٍّ وإلهٍ للكون، وتوحيده.

فصُلب إدراكنا لوجوده سبحانه، هو أن نعبده.. يقول تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ٥٦﴾ [سُورَة "الذاريات" – الآية ٦٥]؛ حيث الجانب العملي أو التطبيقي للاعتقاد بالوحدانية، والتعبير عنه بشكل سليم، هو العبادة وفق المنظومة التي أوضحها القرآن الكريم والممارسة النبوية، وهي التي تكمل شطرَيْ الإيمان؛ حيث الإيمان في جذره، اعتقاد وعمل بالأساس.

يتصل بذلك نقطة الدعوة؛ حيث إن كل مسلم منوط به الدعوة إلى دين الله عز وجل، بأية صورة من الصور، حتى ولو كان بتقديم النموذج الصالح للإنسان أمام الآخرين، والتأكيد على أن هذا النموذج الخيِّر، قد تمت صناعته من خلال منظومة الإسلام.

وهذا كله يتصل بقضية الشريعة وأحكامها، وهي نقطة واسعة في القرآن الكريم، لدرجة أن بعض التفاسير قد وُضِعت لكتاب الله تعالى، قد ركَّزت عليها، مثل "فتح القدير" للإمام الشوكاني، و"الجامع لأحكام القرآن" للإمام القرطبي، وكلاهما من أهم وأكثر التفاسير شيوعًا لدى المسلمين منذ وضعهما.........

والقرآن الكريم كان واضحًا وشاملاً في هذه المسألة؛ حيث تضمن أحكام الحلال والحرام، والأوامر والنواهي في مختلف الأمور، ثم جاءت الممارسة النبوية لكي تقدم شروحًا لما جاء في القرآن الكريم في هذا الصدد.

والخطاب القرآني في هذا المُقام واضحٌ وعام وشامل.. فيقول الله تعالى مثلاً: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ....﴾ [سُورَة "الأنعام" – من الآية ١٥١]، ثم تسير بعد ذلك الآيات شديدة الوضوح والعموم لتحقيق غاية ربانية،

وهي صلاحية القرآن والشريعة لكل زمان ومكان.. ﴿... أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِالْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوٓا أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِى حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (١٥١) وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ۖ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (١٥٢) وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (١٥٣)﴾.

ثانيًا: المنظومة العقلية والمعرفية للاعتقاد والالتزام بعقيدة التوحيد:

الأساس الثاني في هذه المنظومة، هو قضية الاعتقاد ذاته من جانب الإنسان، وفي هذا المجال؛ فإن القرآن الكريم قد أتى بنموذج شامل غير موجود في باقي الديانات، وهو نموذج يؤكد أن القرآن الكريم هو كتاب الله الكريم، الذي خلق العباد؛ حيث إن النموذج الذي طرحه في هذا الصدد، يؤكد ما جاء في الآية الكريمة التي يقول الله تعالى فيها: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ (١٤)﴾ [سُورَة "المُلْك" – الآية ١٤].

ففي إطار الدراية الربَّانية بالإنسان، الذي هو خلق من خلق الله سبحانه؛ فإن الله تعالى في القرآن الكريم وضع نقطتَيْن أساسيتَيْن في هذا الأمر، الأولى، حرية الاعتقاد، والثانية الإتيان بالأدلة العقلية على وجود الخالق عز وجل الذي سوف

يعبده الإنسان، ويطبِّق شريعته، التي هي أوامره ونواهيه تبارك وتعالى، بموجب هذا الاعتقاد.

وكلاهما، الحرية والعقل، هما مناطا التكليف بحسب علماء أصول الدين.

فمثلاً في نقطة إثبات وجود اللهِ عز وجل؛ فإنه في مقابل حقيقة قصور حواس الإنسان عن إدراك الله – ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ ۖ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾ [سُورَة "الأنعام" – الآية ١٠٣] –؛ فإنه يأتي بالدليل الذي يقبله العقل على وجود الله تعالى، وعلى وحدانيته.

فهناك عبارة قرآنية مهمة وردت ما يقرب من ثلاثين مرَّة فيما يتعلق بسياق موضوعي معين، وهو إثبات وجود الخالق عز وجل عقليًّا؛ وهي عبارة: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ﴾، مثل: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ ﴿٢٢﴾﴾ [سُورَة "الروم" – الآية ٢٢]، وفي ذات المعنى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾﴾ [سُورَة "فُصِّلتْ" – الآية ٥٣].

وفي مسألة الوحدانية؛ فإن القرآن الكريم أتى بأدلة عقلية لا يمكن دحضها بأي منطق، مثل قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّابْتَغَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴿٤٢﴾﴾ [سُورَة "الإسراء" – الآية ٤٢]، وقوله أيضًا: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [سُورَة "الأنبياء" – الآية ٢٢]، و﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ

وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾﴾ [سُورَة "المؤمنون" – الآية ٩١].

بل إن الله تعالى حرص على أن يثبت واحدية مصدر القرآن ذاته؛ حيث إن هذا هو أساس منظومة الاعتقاد، في ظل مركزية الكتاب.. يقول تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [سُورَة "النِّساء" – الآية ٨٢].

وحتى في قضايا الإيمان وأركانه، مثل البعث والآخرة؛ نجد المنهج العقلي واضحًا، مثل قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾﴾ [سُورة "يس"].

الجانب الآخر من هذا الأساس المهم، هو حرية الاعتقاد؛ حيث لا تكليف وبالتالي؛ لا محاسبة من دون حرية، وهنا نجد في القرآن الكريم ما يؤيد ذلك.. فيقول تعالى: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّۚ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٥٦﴾﴾ [سُورَة "البقرة" – الآية ٢٥٦].

ولا ينفصل عن ذلك قضية المحاسبة؛ حيث إن القرآن الكريم أكد بكل وضوح على أن محاسبة الإنسان – مسلمًا كان أو غير مسلم، وعلى أي شيء؛ عقيدةً أو عملاً – هي اختصاص أصيل لله عز وجل؛ لا ينازعه فيه أحدٌ من خلقه.

فحتى رُسُلِ الله تعالى؛ جاء في القرآن الكريم بوضوح، أن ما عليهم محاسبة الناس أو إجبارهم على الإيمان بالله تعالى، وهذا الأمر من شقَّيْن؛ الأول، أن ما على الرُّسُل، وبالتالي الدعاة والعلماء الذين هم ورثة الأنبياء؛ ﴿إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾، وهي عبارة وردت ١١ مرَّة في القرآن الكريم.

ومنها قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٣٥﴾﴾ [سُورَة "النحل" – الآية ٣٥]، وقوله عز وجل: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَٱحْذَرُوا۟ ۚ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٩٢﴾﴾ [سُورَة "المائدة" – الآية ٩٢].

الشق الثاني، التأكيد على أن حساب الناس، مؤمنيهم وكُفَّارهم، على الله تعالى فحسب، والقرآن الكريم وردت فيه آيات عدة تؤكد هذا المعنى بشكل واضح، مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّى ۖ لَوْ تَشْعُرُونَ ﴿١١٣﴾﴾ [سُورَة "الشعراء" – الآية ١١٣].

.....

وفي الأخير؛ فإن هذا الأمر، هو مبحث كامل، يتطلب دراسات أعمق في القرآن الكريم، واستخراج المعاني المختلفة لآياته التي شكلت فيما بينها هذه المنظومة المتكاملة للاعتقاد، والتي تُعتبر صُلْب دين الإسلام، وتتصل بها مختلف الأفرع الأساسية للدين، بما في ذلك الشريعة والأحكام.

عن الغرب وعنَّا.. قراءة في إشكالية تشوُّه المفاهيم الحضارية لدينا!

ليس من الصحيح الاستكانة إلى التصورات السلبية دائمًا. وهي حقيقة موجودة في الدراسات العمرانية، وحتى في دروس التنمية البشرية؛ حيث إن الأهم من جلد الذات، هو توصيف الوضع بشكل سليم، ووضع البدائل الملائمة، ثم البدء في المعالجة.

وهو منهج مطلوب بشدة عند دراسة حالة التراجع الحضاري التي تعاني منها الأمة المسلمة في عصرنا الحالي، وفي القلب منها أمة العرب التي شرَّفها اللهُ تعالى باستقبال واحتضان آخر وأعظم وأكمل رسالاته، وهي رسالة الإسلام.

فدراسة هذه الحالة من دون النظر إلى تاريخ العرب والمسلمين الحضاري، وما قامت به الدول الإسلامية المتعاقبة من إنجازات حضارية نفخر بها جميعًا، واعترف بها العالم بأسره، وسجَّلها في مدوناته، في الوقت الذي كانت أوروبا – مهد الحضارة الغربية الحالية –تعيش عصور تخلف وانحطاط وظلام؛ سوف يقود إلى حالة من اليأس، ولاسيما عند مقارنة حاضرنا بحاضر الغرب المزدهر حاليًا.

وبالتالي؛ فإن الوقوف على الماضي في هذه الحالة؛ سوف يجعلنا في وضعية أكثر فهمًا لواقعنا، وهي قاعدة شديدة الأهمية في العلوم الاستشرافية؛ حيث إن أهم أدوات استشراف المستقبل، هي دراسة الماضي.

وفي الحالة التي نناقشها في هذا الموضع من الحديث؛ فإن هذه الدراسة التي تدخل في إطار تصنيف الدراسات الدراسات "Retinal studies" أو الـ"Retro studies"

تسمح بفهم عوامل التقدم والتراجع الحضاريَيْن، ومن خلال منظومة مقارِنة بين نمطَيْن للتخلف والتأخُّر الحضاري؛ العرب والمسلمون حاليًا، والغرب في مرحلة ما قبل عصور التنوير، ونمطَيْن للتقدُّم الحضاري والمديني؛ العرب والمسلمون في الماضي، والغرب حاليًا.

كما أن الدرس المهم للغاية من ذلك، هو أن ندرك سُنَّة التداول. يقول تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [سُورَة "آل عمران" – من الآية ١٤٠].

والغرض منها، أنْ نفهم أنه ليس لمجرد أن نقول بأنَّا مسلمون؛ سوف نسود العالم، وإنما هناك قوانين حاكمة وضعها ربُّنا سبحانه وتعالى في خلقه، يجب علينا اتباعها والالتزام بها، من أجل العودة إلى السؤدد والقيادة.

ولكن ثمَّة ملاحظة مهمة هنا في هذه الآية، وهي أن استيفاء شرط الإيمان؛ يقود جماعة المسلمين إلى التقدم والتطور.. يقول تعالى: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ﴾.. فالرابط هنا قائم بين سُنَّة التداول، وبين استيفاء المسلمين لشروط الإيمان، وبذل الجهد.. ﴿وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ﴾.

وأول ملمح من ملامح قضية التراجع الحضاري لدى المسلمين، والعرب في قلب الأمة، وهي حقيقة أكدها الحديث النبوي، وأقوال الصحابة الكرَام رضوان الله تعالى عليهم، هي إشكالية فهم ومن ثَمَّ تطبيق، المفاهيم الحضارية، وخصوصًا المفاهيم الأساسية، أو ما يُعرَف بالسُّلَّم القيمي، وهي ثلاث مفاهيم أو قيم أساسية، وهي: العدالة والمساواة والحرية.

وهي قيم تختلف في ترتيبها وترتيب أولويتها على الأخرى بين النظريات الأساسية التي تحكم العالم في الوقت الراهن، وفق ما اتفقت عليه كتب الفكر السياسي المعاصِر، وهي: الإسلام، والليبرالية، والاشتراكية.

ففي الإسلام تأتي العدالة ثم المساواة ثم الحرية، بينما في الليبرالية، تأتي الحرية ثم العدالة فالمساواة، بينما في الاشتراكية تقف المساواة على رأس الهرم، ثم العدالة، ثم الحرية.

وبطبيعة الحال، هناك قيمة عظمى ما فوق هذه القيم في الإسلام، وهي قيمة التوحيد، وإقامتها من خلال إنفاذ أحكام الشريعة الإسلامية، ولكن ما دون التوحيد؛ تشترك الأيديولوجيات – مجازًا – الثلاث السابقة في هذه القيم، وإن اختلفت في ترتيبات.

في الغرب، ومع اختلاف مكوِّننا القيمي والمفاهيمي، وفي عقيدتنا، عنهم؛ إلا ان هناك لديهم ميزة أهلتهم لتصدُّر المشهد الحضاري العالمي، وهي فهمهم، ومن ثَمَّ؛ كفاءة تطبيقهم للقيم التي يؤمنون بها، ويعيشون بها.

ففي قضية الحرية، وهي من بين أهم الأمور الجدلية التي تشغل بال العاملين في حقل العمل الإسلامي، وساحاتنا الفكرية بشكل عام، عندما نقف أمامها في الغرب؛ نجد أنها خلاف ما نظنه، أو بمعنىً أدق، هي بخلاف تلقينا نحن كعرب ومسلمين، وفق منظومتنا القيمية والأخلاقية، وبما لنا من خلفيات وبيئات محافِظة كذلك.

فالحرية الفردية، وهي قيمة مقدسة تصل إلى مستوى الاعتقاد في الغرب، هي ممارسة منضبطة، وليست منفتحة أو منفلتة كما يتصور البعض. فهي منضبطة بالإطار القانوني، وبضوابط المجتمع القوي القادر على الدفاع عنها.

في الغرب لا يمكنك أن تسير بميكروفون في الشارع، أو تستخدم في بيتك – حتى بيتك، مكانك الخاص – مكنسة كهربائية يزيد صوتها على مستوى معين من الديسيبل "وحدة قياس شدة الصوت"، وفق قواعد حددتها قوانين الاتحاد الأوروبي صراحةً.

بل إنك – وفق العُرف هناك – بعد الساعة العاشرة مساء، لا يمكنك بحال، أن ترفع صوتك أنت شخصيًّا داخل بيتك بحيث تزعج الجيران. في حينه سوف تتَّهم بعدم الاتزان النفسي!

في الغرب من المستحيل أن تسير في الشارع زاعقًا بسيارتك أو دراجتك البخارية، أو تتجاوز خطوط المشاة، أو حدود السرعة والطريق. هناك يمكنك أن تسبَّ رئيسك، ولكن لا يمكنك أن تسبَّ جارك.

لكن. كيف نظن نحن الحرية الفردية؟.. كما نرى من فوضى في بيوتنا وشوارعنا. إذًا؛ نحن لسنا أكثر حرية منهم، بل إننا في الواقع، فوضويون.

هم تقدموا عنَّا، لأنهم يفهمون الحرية، بمكوناتها كافة، بينما نحن نعتقد أن الحرية هي صنو الفوضى.

من بين معالم هذه الإشكالية أيضًا، قضية تجنيبنا العقل بالرغم من أن القرآن الكريم ذاته، دعا إلى إعماله في أهم قضية من قضايا الدنيا، وهي قضية معرفة

وجود الخالق عز وجل، وتأكيد وحدة ربوبيته، ووحدة ألوهيته، وأحقيته بالأسماء والصفات العليَّة.

والخطأ هنا هو أننا جنَّبنا العقل لصالح الغيبيات، واعتبرنا أن ذلك من الإيمان، وأدى ذلك إلى سيادة نوعيات من عقليات الخرافة والدروشة، وهي صنو التخلف الذي نهى عنه الإسلام؛ حيث الإسلام هو أكبر ثورة عمران وبناء عرفها التاريخ، من دون مبالغات، ومن دون تحيُّزات باعتبار أننا مسلمين، ونفخر بذلك.

والدليل على ذلك، أننا عندما كُنَّا نحكِّم الدين بشكل صحيح؛ أقمنا أعظم الحضارات التي عرفتها الإنسانية، وأكثرها عدلاً. للآن، شعراء وفلاسفة الغرب، يتغنُّون بحضارة الأندلس، ويرسمون حدائقها الغنَّاء وعمرانها الباذخ في لوحاتهم، ويدرِّسون علومها في جامعاتهم، وإلى الآن.

وهذا بالمنطق؛ يعني أسبقية الحضارة الإسلامية بدرجات، وخصوصًا في مجالات العمران الأهم، وهي التعايش، والبناء، وهو أمرٌ لم يكن ليحدث، لولا أن طبقت الحضارة الإسلامية أول قيمة في سُلَّم القيم الذي أشرنا إليه، وهي العدالة.

وبينما تخلينا نحن عن هذه العقلية؛ أقام الغرب حضارته على العقل والمنطق.. هناك تجد الاتساق مع الذات. حتى الجريمة والانحرافات؛ لها قواعدها المنطقية الناظمة لها.

فعندما عَمِل الشاعر الفرنسي آرثور رانبو في تجارة العبيد، ترك الشعر. هكذا ببساطة؛ لأن الشعر كممارسة إنسانية لا يتفق أبدًا في جوهره الأخلاقي والقيمي مع تجارة الرقيق.

لكن لدينا في مجتمعاتنا؛ هناك المتدِّين، أو – بمعنىً أدق – هناك الذي يزعُم أنه مُتَديِّن، ويمارس أبشع ألوان الانحرافات الأخلاقية. هذا ليس لأنه شرير أو كذا، ولكن لأن هناك خللاً كبيرًا في مفاهيمه وتصوراته للأمور. هناك التديُّن/ أو الانحراف/ أو الإلحاد حتى، هو منظومة، لا يجب أن تقوم بأمور تتناقض معها.

بل إنه حتى في مذاهب شاذة مثل المذهب الأبيقوري، وهو مذهب فلسفي وثني في جوهره العقيدي، يُعلي من شأن اللذة الحسية، ويمنح أتباعه الحرية المطلقة في ممارسة ألعن ما يمكن أن نتصوره كمسلمين، وتتصوره الفطرة السليمة، من ملذات حسِّية. في محافل هذا المذهب الذي ظهر في اليونان القديمة؛ لم نجد لوحات تشير إلى وجود راهبة أو ناسك في محافل يمارس أصحابها شهواتهم بحرية كاملة،

وعندما فعل رهبان بيندكتبويرن الألمان ذلك في القرن الثالث عشر الميلادي؛ طردتهم الكنيسة، وقامت معهم بما يُعرَف في الديانة المسيحية بالحرمان الكنسي.

وفي الولايات المتحدة الآن؛ نجد آلاف المذاهب والكنائس التي تمزج بين المسيحية وديانات وعقائد وثنية. هذه لا تعترف بها الكنائس الكبرى المعتمدة، الكاثوليكية أو البروتستانتية أو الإنجيلية.

......

وفي الأخير؛ فإننا بحاجة إلى برامج تربوية وإعلامية، ومنهجية تلقين وتنشئة، تضع في أذهان المسلمين، أطفالهم وعوامهم، بل وحتى نخبتهم المهتزة، جوهر المفاهيم التي انبنت عليها حضارة الإسلام ذات يوم. أن نفهم معنى العدالة، ومعنى

المساواة، ومعنى الحرية، وأن نطبق تلك القيم بشكلها السليم؛ لا وفق هوانا، وفي إطار منظومة متجانسة ومتكاملة، وإلا أصبحنا مسوخًا.

كما أننا لا يجب أن ننبهر بالتقدم الحضاري الحالي في الغرب. هم لديهم انحرافات عميقة عن المنهج الحضاري السليم، ويحملون بذور فنائهم، ولا يجب أن نضع العلم المادي كمظهر وحيد للتقدُّم الحضاري. هذا كذلك خلل مفاهيمي لدينا كعرب ومسلمين ينبغي لنا معالجته، لأنه يحدِث أخطاء لو حاولنا الإصلاح. فالقصة ليست قصة مراكز بحثية واكتشافات طبية وفضائية. الأمر أعمق من ذلك؛ حيث يرتبط بالتشريع والواقع المجتمعي، والأمور التأسيسية أو الأصولية.

كما أننا لو وقفنا أمام التقدُّم العلمي فحسب؛ فسوف نخاف منهم. سوف ينشأ لدينا خوفٌ مرضي منهم، لأن الجانب القبيح من العلم، منحهم سطوة في السماء، وسطوة في السلاح، وسطوة في عوامل قوة الأمة بشكل عام.

فلابد – إذًا – مِن تفكيك النموذج الحضاري الغربي، للأخذ بجوانبه الإيجابية، وتفادي ما فيه من عوارض وعوامل نقص وضعف.

قضايا وإشكالات في العقل الإسلامي الجَمْعِي

تأتي مسألة صناعة العقل الجمعي على رأس الأمور التي هي على أكبر قدر من الأهمية في المجتمعات المتقدمة، ويحرص عليها صانع القرار، وأصحاب الكلمة والرأي في المجتمعات.

وتتضمن هذه العملية، صياغة الأسس الفكرية التي تنطلق منها تصورات الإنسان حول نفسه وحياته، وحول كيفية تعامله مع المسارات المختلفة من حوله، وصولاً إلى المجتمع الكبير.

وتتم عملية بناء الأسس والمنطلقات الفكرية، من خلال منظومة متنوعة من المسارات التي تقوم بصناعة المفاهيم وغرس القيم، تشارك فيها مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل التنشئة والتلقين المختلفة، مثل وسائل الإعلام والتعليم، والآداب والفنون، وما اتصل بذلك.

وشكَّلت قيم الأيديولوجية الليبرالية التي ترسَّخت عبر قرون طويلة، المظلة الجامعة بين مختلف المجتمعات والبلدان الغربية، والبلدان التي تسير في فلك الغرب، أو لها ذات الانتماء، مثل أستراليا ونيوزيلندا على سبيل المثال، واللتان تخرجان عن النطاق الجيوسياسي لـ"الغرب"، ولكنهما غربيتان قيماً وأفكارًا ونمط حياة.

وبالتالي؛ شكَّلت هذه القيم عندما تم توجيهها في مختلف مسارات التنشئة والخطاب العام، حالة من العقل والوجدان الجمعيَّيْن، أي بمعنىً أوضح، توحيد المجتمعات الغربية أو التي تسودها القيم الليبرالية.

وقبل أن يقول أحدٌ إن هذه المجتمعات ليست مُوحَّدة في تفكيرها وقيمها؛ حيث يوجد فيها شرائح لا بأس بها من اليمين الشعبوي وأصحاب الأفكار اليسارية والإلحادية.. إلخ؛ فإن ذلك مردود عليه؛ حيث إن هذه التعددية هي في حد ذاتها نتاج لطبيعة أو جوهر الأيديولوجية الليبرالية، والتي تنهض على أساس سُلَّم قيمي يبدأ بالحرية في مختلف صورها، ثم العدالة فالمساواة.

وبالتدقيق والدراسة المُوسَّعة للغة الخطاب السياسي والمجتمعي لليمين الشعبوي مثلاً؛ سوف نجد أنه لا توجد خلافات على جوهر النظرية الليبرالية، وإنما الخلافات تكمن في قضايا سياسية، ولمصالح أحزاب وقوى بعينها، ولكن ليس على أسس منظومة الأيديولوجية الليبرالية.

وهذا وضع لا نعرفه في بلداننا المسلمة، بالرغم من امتلاكنا شريعة واحدة، ولدينا قبلة واحدة، وكتاب واحد، ويفرض علينا تعلُّمه وتلاوته، مع الصلاة، أن نعرف جميعًا اللغة العربية، ونتقنها، مهما كانت انتماءاتنا القومية، فيما الغرب الذي يتشكل من أمم وأعراق لديها عشرات اللغات والمذاهب الدينية، يقوم على عقل جمعي شبه مُوَحَّد لمجرد أيديولوجية، وبعد قرون قضوها في الصراعات الدينية والمذهبية!

وأهم أسباب ذلك في عالمنا الإسلامي، قضية التفكك إلى دول وطنية ذات حدود، وكلٌّ منها له نظام مختلف في طبيعته، وفي أولوياته، وبالتالي؛ يتبنى سياسات مختلفة إزاء القضايا المعروضة على الأمة، ويُفتَرَض أن يكون للمسلمين موقفًا موحَّدًا منها.

ومن نافل القول في هذا الموضع أن نشير إلى قضية الصراعات والحروب القائمة بين الدول العربية والمسلمة؛ بعضها وبعض؛ حيث خلقت هذه الصراعات الكثير من الحزازات النفسية بين الشعوب، بينما القصة تتعلق بمصالح أنظمة وحكومات.

المأساة الأكبر، هي أننا كمسلمين، بِتْنا - أجيال كاملة منَّا - مُستهلِكين لهذه الأفكار، ومتتبعين لها، محققين نبوءة الرسول الكريم ﷺ، التي قال فيها: "لتتبعنَّ سُنَن مَن كان قبلكم شبرًا شبرًا وذراعًا ذراعًا حتى لو دخلوا جُحْر ضبٍّ لاتَّبعتموهم" [أخرجه البُخاري]، وكل ذلك بداعي الانفتاح والتنوير.

ومن أهم ما يغيب عنَّا في هذا الإطار، حقيقة مهمة، وهي أن النبؤات والرسالات المُنزَّلة من عند الله سبحانه، أو ما يُطلِق عليه العوام مسمى "الديانات السماوية"، هي أهم بؤر التنوير في تاريخ الإنسانية.

لأنها - وآخرها وأتمَّها وأكملها ديننا الحنيف - دعوات إصلاحية من لدُنْ الخالق، وهو الأدرى بخلقه، ولكن دعاة الجهل والتضليل، وأرباب السياسة والمنافع؛ منعوا النور السماوي من الانسياح بين البشر، واستبدلوا الذي هو أدنى بالذي هو خير.

ونحن كمسلمين، آخر مَن يجب أن يتساءل، أو أن نُصَاب بالحيرة، فلدينا كل شيء، ومُوضَّح في القرآن الكريم، وفي السُّنَّة النبوية الشريفة، والتي من أهم مصادرها، سيرة الرسول الكريم ﷺ، بكيفية تصرفه في المواقف المختلفة، وفي الأمور العامة للدعوة، ولقضية الإصلاح والتغيير، ومختلف القضايا الكُلِّيَّة المطروحة على المسلمين، وعلى الإنسانية بشكل عام.

وتطرح هذه الإشكالية، قضية مهمة، وهي الإصلاح الداخلي، وما يتصل بها في شأن موضوع الإعداد الذاتي، والذي يُعتبر - وفق المنطق العقلي البسيط - أسبق ومقدَّمًا على المعركة التي تضع لها قوى الإصلاح التي تتبنى النهج الإسلامي، الأولوية الأولى في برنامجها، وهي التدافع ضد الفساد والمفسدين، والاستبداد والمستبدين، وضد عوامل التردي الحضاري بشكل عام.

وذلك لأنه من دون بنية سليمة داخليًّا؛ سيكون أي جهدٍ في أي اتجاه من اتجاهات التدافع بشكل عام؛ فاشلاً وخاسرًا، وإصلاح الجماعة المسلمة، أولى بهذا الآن.

وحتى لو أردنا استفادة من تجارب المجتمعات الأخرى - وهذا مقبول في حدود الرشادة، وأهم هذه الحدود؛ ألا يؤثر ذلك على هويتنا، وعلى ثقتنا في انتمائنا الإسلامي - فلماذا لا نأخذ منهم حقيقة مهمة، وهي أن معركة الوعي والعقل الجمعي؛ هي أهم معارك الحضارة؟!

فمبدئيًّا؛ الوعي بشكل عام وحده هو الذي يحقق الفهم، والفهم الصحيح هو معيار الحكم السليم على الأمور، وهو الذي يحدد طرائق التعامل الصحيح مع المواقف والأزمات المختلفة، وهو الذي يجعل الصواب صوابًا، ويجعل الخطأ خطأً، وبالتالي؛ نعرف الفساد من الصلاح، والإفساد من الإصلاح.

والأهم من ذلك ونفهم ما يجب علينا القيام به من أدوار، وما نحن عليه من قصور، وبالتالي؛ فإن الوعي هو صميم وأساس النجاح في معركة التدافع ضد الفساد والخراب الحضاري.

ولكن الوعي الفردي لا يحقق الكثير، وإنما يتحقق الهدف الذي تَفيد منه الأمة من خلال الحِراك الجماعي، وهذا الحِراك الجماعي، في ظل القيود والحدود الموضوعة على تواصل المسلمين بالشكل المطلوب، لم يتحقق سوى من خلال العقل الجمعي؛ حيث يتحرك كل مسلم حيث هو، بنفس الفكر والأهداف والأولويات.

وعندما يتحقق ذلك؛ سوف يظهر عامل المراكمة وأثر الفعل الجماعي بشكل تلقائي، ولا يمكن نقضه أو هزيمته بسهولة.

وبطبيعة الحال والظرف؛ فإن ذلك ليس بالأمر السهل؛ حيث من دونه الكثير من عقبات السياسة والحدود والانتماءات العصبية والقومية الضيقة، ولكن منذ متى كانت المهام العظيمة؛ سهلة؟!.. فعَبْرَ التاريخ؛ كانت المهام الأصعب، هي مهام إيقاظ المجتمعات من غفلتها، وإصلاح مُكوِّنها الفكري والعقدي.

وحتى عندما أراد اللهُ تعالى الاختيار مَن عباده لمهام النبوات والرسالات، عَمِلَ سبحانه على إعدادهم إعدادًا خاصًّا فوق ما منحهم إياه من قدرات في الأصل.

ففي قصة نبي الله موسى "عليه السلام"، قال تعالى في سُورَة "طه": ﴿...وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴿٣٩﴾﴾ وقال أيضًا في ذات السُّورَة: ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي ﴿٤١﴾﴾. ومن هذه العبارات القرآنية نفهم أمرَيْن. صعوبة المهمة، وأهمية الإعداد.

معالم سياسية في سُورة "القصص"

تُعتبر سُورة القصص من أهم سُور القرآن الكريم، التي تناولت في ثناياها وثنايا آياتها الكثير من معالم الكُلِّيَّات التي أتى بها الإسلام للتعامل في الأمور والقضايا السياسية الكبرى التي تُعرَض على الأمة، بل وعلى الإنسانية بأسرها.

ولعل من بين أبرز القضايا السياسية التي تناولتها السُّورة، خلال عرضها لقصة نبي الله، موسى "عليه السَّلامُ"، قضية صراع الحق والباطل، والاستبداد الذي يخرج من إطار الممارسة السياسية المعتادة للاستبداد والمستبدين، في أَخْذِ الأرض بمَن عليها وما عليها، إلى مستوى ادعاء الألوهية، بل والربوبية كما فعل فرعون.

تبدأ السورة ببضعة آيات قليلة العدد، عظيمة القيمة والمعاني، تلخص في بلاغة لغوية مُعجِزَة، صراع الحق والباطل، وممارسات الباطل في إطار الاستبداد السياسي للحاكم في حق رعيته المستضعفة.

يقول رب العزة سبحانه وتعالى، بعد التقديم الرائع للسورة، ﴿طسٓمٓ ﴿١﴾ تِلْكَ
ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢﴾ نَتْلُوا۟ عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِٱلْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ
﴿٣﴾ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ
أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْىِۦ نِسَآءَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٤﴾ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ
ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٥﴾ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ
وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ ﴿٦﴾﴾.

وكما تحمل هذه الآيات توصيفًا دقيقًا لحال ممارسة الاستبداد والمستبدين، من استيلاء على خيرات البلاد، والتحكم في العباد، بالشكل الذي يصل إلى حد الجور على الأعراض والأموال، بل وعلى الحياة الإنسانية نفسها؛ فإنها تحمل أيضًا البشارات للمؤمنين؛ من أن نصر الله تعالى سيكون حليفهم، مهما طال الزمن، ومهما ظن المستبدون والظالمون، أنهم عَلَوا في الأرض.

وهناك عدد كبير من الرسائل التي تحملها هذه الآيات، في هذا السياق الفكري والتاريخي، أولها أن الاستبداد صنو الفساد والظلم والغَي، وأيضًا هو صنو الكفر، بمفاهيمه المختلفة.. الكفر بمعنى العلو والتكبُّر، والكفر بالمعنى العقيدي- أيضًا- في حالة فرعون وهامان وجنودهما.

ثاني هذه الرسائل، أن المستضعفين في الأرض عليهم الصبر وإعداد العدة في مواجهة هذا العلو وهذا الاستبداد، وخصوصًا إذا ما اقترن برسالة إصلاحية، تحمل في آثارها الكثير من التبعات على العمران الإنساني بأكلمه، وتمتد عبر التاريخ.

هذه الرسالة السامية - إذن - تستوجب من جانب العاملين في حقل الإصلاح السياسي والمجتمعي والفكري؛ أن يتحملوا ما قد يلاقونه على أيدي المتجبرين، من ظلم وقهر، ومهما لاقوا من صنوف العذاب والهوان؛ لأن نصر الله تعالى، أكيد؛ لأنهم جند الله عز وجل؛ ينصرونه، وينصرون رسالته.. يقول تبارك وتعالى: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾﴾ [سُورة "الحج"- من الآية ٤٠].

الرسالة الثالثة في هذا الإطار، هو أن النصر من عند الله العزيز الحكيم، وهو منَّة منه تبارك وتعالى.. ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَنَجۡعَلَهُمۡ أَئِمَّةً وَنَجۡعَلَهُمُ ٱلۡوَٰرِثِينَ ﴿٥﴾﴾.

وهي رسالة تواترت في أكثر من موضع من القرآن الكريم؛ للتأكيد على هذه الرسالة من الله عز وجل لعباده الصالحين؛ أنه حتى مع الإعداد والعدة، ومع الصبر والأخذ بالأسباب؛ فإن النصر يظل منحةً وهِبَةً إلهية.. يقول تعالى: ﴿وَمَا ٱلنَّصۡرُ إِلَّا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ ١٢٦﴾ [سُورة "آل عمران"- من الآية ١٢٦].

وفي مقابل هذه البشارات؛ يأتي التحذير الإلهي للمستبدين؛ بأن عاقبتهم وخيمة، بل هي أسوأ العواقب، وهي الهزيمة والاندحار في الدنيا على أيدي من عانوا الأمرَّيْن منهم، والعذاب المهين في الآخرة.

وفي حالة فرعون، نموذج المستبدين والظالمين عبر العصور، ونبراسهم الأهم؛ فإن الله تبارك وتعالى قد أخذه أخذ عزيز مقتدر، وجعله عبرةً خالدة في هذه الحياة الدنيا، قبل أن ينال العذاب الأليم المهين في الآخرة، وهي عاقبة كل ظالم مستبد.

ولقد رُويت هذه القصة أكثر من غيرها في القرآن الكريم على أهميتها، ومن بين السُّور القرآنية التي تناولت هذه التفاصيل بتوسُّع أكبر، سُورة "يونس".

يقول رب العزة في هذا: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيۡتَ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمۡوَٰلًا فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَۖ رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ ٨٨ قَالَ قَدۡ أُجِيبَت دَّعۡوَتُكُمَا فَٱسۡتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ٨٩ ۞وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ فَأَتۡبَعَهُمۡ فِرۡعَوۡنُ وَجُنُودُهُۥ بَغۡيٗا وَعَدۡوًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدۡرَكَهُ ٱلۡغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ٩٠ ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ عَصَيۡتَ قَبۡلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ٩١ فَٱلۡيَوۡمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنۡ خَلۡفَكَ ءَايَةٗۚ وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلنَّاسِ عَنۡ ءَايَٰتِنَا لَغَٰفِلُونَ ٩٢﴾.

وتؤكد هذه الآيات أيضًا على فكرة أن النصر من عند الله تبارك وتعالى، ولا يمكن أن يقع للإنسان، وللأمة؛ إلا لو أراد الله تعالى ذلك.

ففي هذه الأيات، أعجزت الأسباب بني إسرائيل؛ فأتى النصر مباشرة من الله، عندما شق البحر لموسى "عليه السَّلامُ"، وأغرق من خلفه آل فرعون.

حول الطابور الخامس والمعوقين منَّا:

في الآية رقم "٦" من سُورة "القَصص"، يقول رب العزة سبحانه: "وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِي الأَرْضِ وَنُرِي فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا يَحْذَرُونَ".. من بين القراءات التي يمكن تأويل كلام الله تعالى في إطارها في هذه الكلمات المعجزات؛ أن عبارة ﴿وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم﴾ هنا يمكن أن تُفهم في السياق التالي.. سياق تحذير القرآن الكريم من الطابور الخامس الموجود بين ظهرانيي أهل الدعوة..

إن الله تعالى في هذه الآية، والآية السابقة عليها يتكلم عن ﴿ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾.. في هذه الآية، السادسة، الفهم المباشر يقود إلى أن الله تعالى سوف يُري فرعون وهامان وجنودهما، "مِنْهُم"، أي من الذين استضعفوا في الآرض، الآيات و﴿مَّا كَانُواْ يَحْذَرُونَ ﴿٦﴾﴾..

أي زوال مُلك وطغيان فرعون وملإه على أيدي هؤلاء المستضعفين، بالرغم من كل التدابير التي اتخذها فرعون وهامان وجنودهما لمنع وقوع ذلك؛ لأنها تبقى في النهاية تدابير بشرية قاصرة، وقدر الله تعالى هو الغالب، وما يريده هو النافذ..

إلا أن قراءة أخرى للكلمات وتراكيبها؛ تشير إلى أن كلمة "جُنُودَهُمَا" هنا مرتبطة بكلمة "مِنْهُم"، أي أن جنود فرعون وهامان من بين صفوف بني إسرائيل، أو الموجودين في أوساط بني إسرائيل، الذين تشير إليهم الآيات بعبارة "الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ"..

والآية في هذا السياق تتناول في دقة بالغة مفهوم أعوان وجنود الاستكبار الموجودين في أوساط المصلحين في كل زمان ومكان.. وهم قد يكونوا جنودًا مباشرين لنقل الأخبار وتثبيط الهمم وضرب الصفوف، وقد يكونوا من طراز ﴿ٱلۡمُعَوِّقِينَ مِنكُمۡ وَٱلۡقَآئِلِينَ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ هَلُمَّ إِلَيۡنَاۖ وَلَا يَأۡتُونَ ٱلۡبَأۡسَ إِلَّا قَلِيلًا ١٨﴾ كما ذكر الله تعالى في سُورة "الأحزاب"، في الآية "١٨"..

وهناك في هذا السياق أمر شديد الأهمية، وهو أن القوانين التي وضعها الله تعالى في خلقه، قد جعلت أعوان الطغاة والطغيان، جزءًا منهم؛ لا ينفصل عنهم، بل وجعلتهم خدمًا لهم.

فالتعبير القرآني، يستخدم عبارة ﴿وَجُنُودَهُمَا﴾ لوصف حالة أعوان فرعون وهامان، وهو وصف مذلٌّ يعبر عن حالة من التبعية، والتي لا يملك المرء- إذ ارتضى على نفسه ذلك- فكاكًا منها.

وهي من أسوأ الحالات التي يمكن أن يكون عليها الإنسان؛ عندما يكون تابعًا ذليلاً لقوى الشر والظلام؛ تستخدمه كما تريد، وتفعل به ما تشاء، بينما هو مُغيَّب الإرادة، لا يملك من أمر نفسه شيئًا، خادمًا للشيطان وحزبه، وفي النهاية؛ فإنهم يلاقون نفس المصير الذي يلاقيه أسيادهم.

والوصف القرآني لهم، لهذه الفئة يأتي في العديد من الآيات في سُوَرٍ أخرى، تصور حالة الخزي والندامة التي يصلون إليها في الدنيا وفي الآخرة.

ففي سُورة "الأعراف"، يقول الله تبارك وتعالى في وصف حالهم ولسانهم يوم القيامة: ﴿قَالَ ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ فِى ٱلنَّارِ ۖ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُوا۟ فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ ٱلنَّارِ ۖ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾﴾.

ثم، وفي سُورة "الأحزاب"، يأتي الحديث بشكل أكثر مباشرةً، فيقول الله تعالى على لسانهم: ﴿وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾ رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا ﴿٦٨﴾﴾.

فلنحذر أن نتبع سادتنا وكبراءنا الظالمين، ولنحذر أن يكون هؤلاء الظالمون من الأصل، هم سادتنا وكبراءنا.

وصدق الله تعالى إذ يقول: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٧﴾﴾ [سُورة "آل عمران"– من الآية ٧].. ونحن نقول آمنَّا به كلٌّ من عند ربنا.

الفصل الثاني

مفاهيم حاكمة في فضائنا الإسلامي..
تصحيح وتوضيح!

".. المتأمل في أدبيات الجماعات التي تتبنى تكفير الآخر المسلم؛ سوف يجد قضية مهمة للغاية، يستند إليها الجميع تقريبًا في هذا الصدد، وهي أن الآخر المسلم لا يستند إلى الشريعة الإسلامية – وفق فهمه لها – في كل ما يقوم ويفعل، ويستند إلى قوانين وضعية، أو قواعد فقهية جديدة أقرها فقهاء الأمة وعلماؤها الثقات للتعامل مع مستجدات الواقع؛ يجد التكفيريون أنها تخرج عن أحكام الشريعة الإسلامية، ولا تتطابق معها، وبالتالي فهم يكفِّرون ويفسِّقون كل من لا يلتزم برؤيتهم للشرعة والمنهاج الذي وضعه الله عز وجل في كتابه، وكما طبقه النبي ﷺ تعود هذه الأزمة إلى جذور عميقة ضاربة في التاريخ، وبالذات في عصور التخلف والانحطاط التي ابتُلِيَتْ بها الأمة، وكذلك فترات الاستعمار الطويلة، والتي أدى – كلاهما – إلى حالة من التخلف الفكري والجهل، التي فعلت فعلها في أجيال كاملة من شباب الأمة، فباتوا على هذه الدرجة من سوء الفهم، وعدم القدرة على إعمال العقل، وفهم صحيح الدين ومقاصده.

إلا أننا نقف أمام مشكلة خاصة ترتبط بهذه القضية، وهي وقوف هذه النظرة التقليدية للدين ولنصوصه قطعية الثبوت، وقفة جمود وتقليد، وعدم الأخذ

بأسباب الاجتهاد والتجديد، بحيث يمكن القول إنها واحدةٌ من أعظم الأمراض التي ابتليت بها الأمة؛ حيث إن هذه الحالة مِن وَقْف العقل عند حدود النص، مِن دون إعمال العقل فيه، وغلق باب الاجتهاد والتجديد، أدت إلى حالة من الرجعية والتخلف، أوصلتها إلى ما هي عليه الآن من صراعات داخلية واستعمار وتشرذم، وسط طوفان لا ينتهي من دماء أبناء الأمة، بيد إخوانهم المسلمين، وبيد أعدائهم على حد سواء"..

أثر التطرف وفوضى المدارس الفكرية المعاصِرة على التراث الإسلامي ومستقبله

ثمَّة قضية شديدة الأهمية في الوقت الراهن، ربما لا يتلفت إليها الكثيرون، ولكنها نوقشت في مؤتمر "التطرف وأثره السلبي على مستقبل التراث الثقافي العربي"، الذي عقدته مشيخة الأزهر في العاصمة المصرية القاهرة، في منتصف شهر ديسمبر ٢٠١٧م، الماضي.

تتصل هذه القضية التي هي أوسع بشكل كبير من تلك التي ناقشها المؤتمر؛ بموقف الأجيال الجديدة الصاعدة، والرأي العام غير الإسلامي، من التراث الذي يستند إليه المسلمون في كثير من أمورهم.

وهذه القضية ليست من نافلة القول؛ إذ إنها ترتبط في قسم كبير منها بعلوم القرآن الكريم والحديث النبوي، وهما الرافدان الأساسيان لأحكام الإسلام والشريعة.

وبالتالي ترتبط هذه القضية، بما تراكم عبر قرون طويلة من الزمن، من كتب ومدوَّنات في مجالات العلوم الشرعية المختلفة، وخصوصًا العقيدة والتوحي والفقه الإسلامي والأحكام وتفسير القرآن الكريم، وغير ذلك.

وفي هذا الصدد؛ تتصل هذه القضية بحزمة من الأمور الإشكالية في حقيقة الأمر في هذه المرحلة، وعلى رأسها قضيتان؛ الأولى هي التطرف الفكري والتطرف

في الدين (لا نقول التطرف الديني؛ لأن التطرف لا يمكن أن يكون من صفاته أنه ديني، بل هو تطرف البعض في فهم وتفسير وتطبيق الدين).

والقضية الثانية، هي قضية فوضى المدارس الفكرية المحسوبة على التيار الإسلامي، أو على الدين، والتي ترتبط في الغالب بجماعات ما يُعرَف بالإسلام السياسي، وأثرها على التراث الإسلامي.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن القضية التي نشير إليها لا ترتبط بمسألة حرب الأنظمة والحكومات المعادية لقوى الإسلام السياسي، والتي طالت التراث بدعوات إعادة النظر فيه، بدعوى أنه أحد الأسباب المؤدية إلى أزمة الإرهاب والعنف.

إنما نعني في هذا الموضع؛ قضية ترتبط بجماعات الإسلام السياسي، وممارساتها الفكرية، والتي تكرِّس الكثير من الاتهامات التي تسوقها الأنظمة والحكومات المعادية للمشروع الإسلامي، وجماعات الإسلام السياسي.

وأول مفردات هذه الظاهرة، هي قضية تنوُّع التفسيرات للنصوص المقدسة.

والتنوع المقصود هنا؛ ليس هو التنوع المحمود والمطلوب في مثل هذه الحالات، وفق مبدأ "اختلافهم رحمة"، وإنما هو التنوع المذموم المرتبط بتأويلات فاسدة أو تُوالي الهوى، وتسقِط هذه النصوص على الواقع بشكل دلالي متعسف، من أجل تحقيق مصالح سياسية ضيقة.

وكثيرًا ما نجد في هذا الأمر، استغلال كتب التراث وتفسيرات السلفيين المتقدمين والمتأخرين في إثبات أن النص الفلاني أو الحكم العلاني؛ ينطبق على هذه الحالة أو

تلك، وفق منطق سياسي بحت، قد يكون فيه كذلك أنظمة بعينها، أو حكومات ينبغي تأييدها أو عدم تأييدها، لأسباب سياسية بحتة لا علاقة لها بالمشروع الإسلامي، وبمصالح عموم الأمة، وإنما ضيقة لأنظمة وحكومات وجماعات.

والغريب أن هذا المنطق يعيبه البعض من المنضوين في هذه الجماعات على مؤسسات دينية، رسمية، مثل الأزهر الشريف، ومثل هيئة الإفتاء في المملكة العربية السعودية، ومع اتفاقنا على موالاة الكثير من علماء هذه المؤسسات لسلطان الحاكم؛ فإن المنطق يقتضي مخالفتهم في ذلك، والعدل في التناول ووضع النصوص موضع التطبيق.

ثم هناك ما أدى إليه هذا الأمر الذي فتَّ في مصداقية الهياكل التنظيمية التي تعبر عن المشروع الإسلامي، وتقول بأنها طليعته، سواء بين جماعات الإسلام السياسي، أو الجماعات المُصنَّفة جهادية، من صدامات، وصلت إلى التكفير، ومِن ثَمَّ الدخول في صراعات بينية – كما جرى في سوريا، وفي ليبيا، على سبيل المثال – انطلاقًا من فكرة الأفضلية. بمنطق أن هذه الجماعة أو تلك هي الإسلام، وما دونه هو الكفر الذي تستوجب محاربته.

وفي كل ذلك، كانت نصوص التراث الإسلامي حاضرة، مع عدم قدرتهم على تطويع القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية الشريفة مباشرة، نظرًا لإحكام النص الشرعي صحيح الثبوت، فكان اللجوء إلى التأويلات الموجودة في كتب التراث.

وهذه الأزمة ليست وليدة بنات أفكار الكاتب أو هواجسه الخاصة؛ وإنما هي أمرٌ شديد الوضوح، بحالاته المتخصصة كذلك؛ حيث يمكن تحديد كتب وأفكار

واجتهادات الإمام أحمد بن حنبل، وشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، والإمام ابن القيم، بشكل خاص.

فأفكار هؤلاء مع مجموعة محددة بالاسم من علماء السلف، تم استغلال أفكارهم وفتاويهم، التي كان لها ظروفها السياسية والاجتماعية الخاصة – ابن تيمية على سبيل المثال ظهر في وقت الغزوات الصليبية وموجات زحف المغول على أرجاء الدولة الإسلامية – التي حتَّمت البحث عن فقه جديد، فكان جزاء هؤلاء وتجديدهم – كان تجديدًا في ذلك الحين بسبب الظرف المُستحدَث – أن تم اتهامهم بعد قرون من ظهورهم بأنهم مسؤولون عن أكبر فِتَن الأمة، وهي فتنة التكفير.

بينما الأمر شديد البساطة، فأقوال ابن حنبل وابن تيمية في مجال الجهاد ودفع الظالم وغير ذلك؛ جاءت محكمة سديدة في ظروف استثنائية، ومن المعروف أن الاستثناء لا يجوز أن يتحول إلى قاعدة شرعية دائمة.

إن أكبر جريمة أدت إليها أفكار التطرف وفوضى المدارس الفكرية الإسلامية المعاصرة، هو أنها هددت مصداقية التراث الإسلامي أمام الأجيال الجديدة الصاعدة، وبعد عقدَيْن أو ثلاثة؛ إن استمرت هذه الحالة من الفوضى، من دون ظهور مَجْمَع فقهي موحد يجمع بين منظِّري مختلف هذه الجماعات، للخروج بفقه وأفكار موحدة الاتجاه؛ تراعي الدين ولا تراعي السياسة أو التنظيم؛ فإننا سوف نعرف حالة فريدة من نوعها في التاريخ الإسلامي، وهي استبعاد تراث السلف الصالح في مجالات عدة، حتى من المناهج في المؤسسات التعليمية الدينية، وهذا بدأ في الأزهر فعلاً.

الآفة الثانية في هذا الصدد، هو تحويل البعض للتراث إلى نصٍّ مقدس، وبالتالي؛ تم تحويله إلى ملجأ نهائي، بل بالغ البعض في ذلك، بحيث تاه النص المقدس الذي بنى السلف الصالح عليه اجتهاداتهم وفتاويهم، في نصوص الأفكار والاجتهادات والفلسفات.

فبينما نجد النص القرآني أو النص النبوي، واضحًا؛ تجد البعض يجاهد فيه بأقوال بعض السلف، وحتى بعض العلماء ممَّن لم يُعرَف عنهم السداد أو وضوح الرؤية أو تمام العلم، وظهروا في أوقات انحطاط، أو غياب للرموز العقلية الكبيرة التي لا تزال أفكارها حية وصالحة إلى الآن.

وهذا أمر شديد الخطورة؛ حيث إنه أولاً يسمح لأعداء التراث الإسلامي بالطعن فيه بالكامل؛ لأن من يتبنوه يضعونه فوق النص الشرعي الأصلي، كما أن استناد البعض إلى مجهول التراث، والمبالغة في إبرازه، قاد أن يتم إسقاط سوءاته تلك على التراث الحقيقي وأعمدته الرواسي.

فقادت الأفكار المتطرفة مع الفوضى الحالية – حتى على المستوى التنظيمي؛ حيث لا يوجد إطار علمائي موحد يجمع بين كل أطياف الحركة الإسلامية – إلى أن يتم "حشْر" أية أفكار تحت عنوان "التراث". هذا نجده في التراث، بما أدى إلى تشويه الكُل.

وزاد من حجم هذه الفوضى انتشار وسائط النشر وسهولتها، من المدونات الخاصة إلى المواقع الإلكترونية إلى وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تشمل قنوات بعضها أكثر انتشارًا من فضائيات بعض الدول، ومع غياب إطار حاكم

جامع، يرد على الأقل على كل هذه الأراجيف؛ صار مفهوم التراث مشوهًا أيما تشويه، وهو لا نقول بأنه يهدد المستقبل فحسب؛ بلن إنه فعلاً هدد واقع التراث الإسلامي وقبوله.

....

ويبقى العلاج هو تضافر جهود الحركات والمؤسسات الإسلامية لأجل أمرَيْن؛ أولاً تنقية التراث بالشكل العلمي الصحيح، مما لحق به من خرافات أثرت على صورته العامة، وبمنطق بيدي لا بيد الأنظمة والحكومات والمؤسسات الدينية الرسمية التي تريد حذف كل ما يهدد عرشها ونفوذها، ويقوِّي خصومها، على أن يتم ذلك بشكل يقود إلى تحديد فعلي لكل ما هو داخل تحت مصطلح "التراث".

وثانيًا؛ الرد على الموجات العارمة التي تجتاح فضاءاتنا السياسية والإعلامية والاجتماعية والفكرية، والتي وصل معها إلى أن صار الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب – على سبيل المثال – منقذ الأمة من الضلال الشيعي مثلاً، بحسب بعض "علماء" السلطان على "تويتر".

كل هذا بحاجة لمراجعته وحسمه بشكل واضح لا لبس فيه، من جانب هيئة جامعة؛ لأن أساس الخراب هو أنه لا توجد هيئة "جامعة"، فكان التفتت الذي قاد – كما تقدم – إلى أن يتصارع التراث مع بعضه البعض في العقول، ثم في الكتب والأوراق، ثم بالسلاح على الأرض. وإنها لمسؤولية عظيمة، سوف يحاسب الله تعالى عليه كل قادر فاهم متقاعس!

"أسلِم تسلَم".. نحو فهم جديد في إطار الممارسة النبوية

"أسلم تسلَم".. عبارة قد تبدو بسيطة في مبناها، ولكنها من أكثر الجُمَل التي حفظها التاريخ الإنساني، وليس الإسلامي فحسب؛ حيث إنها كانت محور الكثير من الأمور الإشكالية، أو – بمعنىً أدق – تحولت إلى إشكالية بسبب التفسير الذي وُضِعَ لها.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن هذه الفقرة بحاجة إلى الكثير من التناول والشرح؛ حيث إن هذه العبارة التي وردت في الرسالة التي بعث بها الرسول الكريم، محمد ﷺ، إلى هرقل عظيم الروم، يدعوه فيها إلى الإسلام، قد أُسيء تفسيرها من جانب عدد كبير من المفكرين والمفسرين عبر التاريخ الإسلامي؛ بحيث خدمت أسوأ رسالة سعى خصوم الدين والأمة، وأعداء المشروع الحضاري الإسلامي، إلى غرسها كصورة ذهنية عن الدعوة، وهي أن الإسلام قد انتشر بالتهديد وبحد السيف.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن هناك أسباب كثيرة للغاية قادت إلى هذه القراءة الخاطئة لعبارة الرسول الكريم ﷺ، من بينها طبيعة البيئة العربية التي ظهر فيها الإسلام، والتي تستند إلى مشاعر الفخر والعزة والحماسة، والفتوحات الإسلامية وقت الخلفاء الراشدين، والتي لم يتم النظر إلى جذور أسبابها، والتي كانت بالفعل تُعتَبر امتدادًا لحروب دفاعية الطابع قام بها النبي "عليه الصلاة والسلام" في أواخر سنوات البعثة لرد الاعتداءات عن أطراف دولة الإسلام الأولى.

وبنفس المنطق أسيء فهم أحاديثه ﷺ، التي قدَّم فيها بعض التصورات المستقبلية، ومن بينها أحاديث فتح مصر وبلاد فارس وبلاد الشام؛ حيث إن هذه الأحاديث – كما عبارة "أسلم تسلَم" – لم تعني إطلاقًا أن الرسول "عليه الصلاة والسلام" قد دعا إلى نشر الإسلام بالحرب، وإنما أتت في إطار ما أطلعه الله سبحانه وتعالى عليه من أمور تتعلق بأن المسلمين سوف يفتحون هذه البلاد كتطور لحروب المسلمين دفاعًا عن أطراف الدولة الإسلامية ضد هجمات الفرس والروم، وعوانهم من ساسانيين وغساسنة، في العراق وبلاد الشام.

ولذلك؛ فإنه وقت أمير المؤمنين، عمر بن الخطَّاب "رضي الله عنه"، كان هناك إدراك أن هذه الأحاديث سوف تحدِث الكثير من اللبس، فمنع عمر تداولها، وكان أبو هريرة "رضي الله عنه" من أول من استجاب لذلك.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن هناك بواعث عديدة للتساؤل عن سبب وضع الأقدمين لهذا التفسير لعبارة الرسول الكريم ﷺ، والذي ترتب عليه – هذا التفسير، أو هذه الرؤية – في ظل مدرسة أو منهج السلف، أن تكون بمثابة "عقيدة" راسخة، وإن كانت خاطئة، لدى الأجيال التالية من المسلمين.

فالرسالة النبوية لهرقل، فيها الجملة كاملة كالتالي: "أسْلِم تسلم يُؤْتِكَ اللهُ أجرك مرتَيْن فإن تولَّيْت فإن عليك إثم الأريسيِّين"، ثم تلا قول الله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءِۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [سُورة "آلِ عمران" – الآية ٦٤].

فالرسالة لا يُوجد بها أي تهديد بفرض الإسلام بالقوة على الروم. إطلاقًا، فهي تكلمت عن أن أجر الإسلام سيكون لله تعالى، والعقاب من الله تعالى، وهذا موجود في كل آيات القرآن الكريم التي دعت إلى دخول الإسلام، فهي تعني بذلك سلامة الإنسان في الدنيا والآخرة.

والدليل التاريخي العلمي المادي موجود. بعد هذه الرسالة ورفض الرومان لها؛ لم يقُم النبي ﷺ بغزوهم، وما جرى من حروب بين دولة النبوة والدولة الرومانية؛ وقع في شمال شبه الجزيرة العربية بعد غارات للدولة الرومانية وحلفائها العرب المسيحيين، الغساسنة، على حدود الدولة الإسلامية الوليدة. لم تحدث في داخل حدود الدولة الرومانية.

وهذا السلوك النبوي تكرر في مواقف عديدة؛ حيث نجده في وصاياه "عليه الصلاة والسلام"، إلى سفرائه الذين بعث بهم إلى أطراف شبه الجزيرة العربية، كما في اليمن، عندما بعث معاذ بن جبل "رضي اللهُ عنه"، لدعوة الناس هناك إلى الإسلام؛ حيث قال له: "تأتي قومًا من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه: شهادة أن لا إله إلا الله"، وفي وفي رواية "إلى أنْ يوحِّدوا الله"، وفي رواية "إلى أن يعبدوا الله"، ثم: "فإن هم أطاعوك لذلك فأَعْلِمْهُم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة فإن هم أطاعوك لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة" [صحيح/ أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما].

ونجد أن الرسول ﷺ قد نهاه تمامًا عن الأخذ من مالهم بغير وجه حق، وغير ذلك من الوصايا التي تبرز أن منهج الإسلام في الدعوة، لا يخرج عن نطاق الحكمة

والموعظة الحسنة واللين والأقناع؛ لا الجبر أو الحرب، وإلا كان الرسول "عليه الصلاة والسلام" قد غزاهم، وكان في حينه قادرًا على ذلك.

وفي حالة رسالته "عليه الصلاة والسلام" إلى هرقل؛ نجد أنه لم يقدِم على غزو بلاد الروم برغم رفض هرقل للإسلام.

وحتى في داخل دولة النبوة؛ هناك ممارسات عظيمة الوضوح للرسول الكريمﷺ تقول بأن عبارة "أسلِم تسلَم"؛ ما كان مقصودًا بها أنه إما الإسلام أو الحرب والقتال.

فالرسول "عليه الصلاة والسلام"، كان حاكمًا لدولة المدينة؛ وأول ما قام به بهذه الصفة؛ كانت وضع أول دستور مواطنة في التاريخ، ولم يفرض الدين أبدًا على مشركي العرب أو اليهود ممَّن ساكنوا المسلمين في المدينة.

وكذلك هناك وثيقة الأمان الشهيرة التي أعطاها لنصارى نجران في العام التاسع للهجرة، وأورد فيها ابن سعد في طبقاته، والبيهقي في "دلائل النبوة"، الكثير الذي يقول بأنه لا يمكن بحال أن الإسلام يتم فرضه.

وفي هذا الإطار، ثمَّة مشكلة يمكن أن نصفها باطمئنان، بأنها مشكلة أصولية في التعامل مع الكثير من الأمور، وهي الأخذ من النص، وبالذات الحديث النبوي أو النصوص التي صح نسبها للرسول الكريم ﷺ، من دون مطابقتها مع السيرة النبوية، والممارسة النبوية في المجال الذي يتعلق به النص؛ حيث هناك انفصال كامل لدى نسبة مُعتَبَرة بين الدارسين والعاملين في حقل العمل الإسلامي، بين النص النبوي وبين السيرة النبوية.

فهنا لا تجوز المراجعة بأحاديث نبوية أو منسوبة للرسول الكريم ﷺ؛ تكلم فيها عن أنه أُمِرَ بقتال الناس حتى كذا، أو حتى يدخلوا في دين الله تعالى؛ فهذا كله مردود عليه من الممارسة النبوية نفسها؛ حيث لم يفعل الرسول ﷺ ذلك.

وهناك كثير من العلماء الثقاة الذين قالوا بأنه بالتالي؛ فإن النبي "عليه الصلاة والسلام" لم يقصد المعنى الظاهري من هذا الكلام.

والنموذج الشديد الوضوح هنا، حديث "لقد جئتكم بالذبح"، الذي أخرجه الإمام أحمد في "المسند"، وضعَّفه البعض، فبينما يعتبره بعض الذين يصنِّفون أنفسهم بالجهاديين؛ يعتبرونه "علامةً" على النبي "عليه الصلاة والسلام"، يعرفونه بها، وأساسًا للدعوة وسياقات نشر الإسلام؛ فإن "ما فعله" الرسول الكريم ﷺ بعد فتح مكَّة؛ ينفي المعنى الظاهري بالإطلاق لهذا الحديث؛ حيث عفا بعد الفتح حتى عن شخصيات من قريش كانت حاضرةً للموقف الذي قيل إنه قد قال فيه هذه الجملة، وقصدهم بها.

وبالمنطق البسيط؛ فإن السلوك النبوي مقدَّم على أي نص منسوب للنبي "عليه الصلاة والسلام"، لو حدث تعارضٌ ظاهري بين النص والممارسة، وأنه أولى نفي النص أو بحث جذوره أو ما شابه؛ للتأكُّد منه، لأن الفعل العمدي لا جدال فيه، ومُوثَّق بشكل أكبر، وهذا حكمة من الله تعالى أن تكون السيرة النبوية كأوضح ما يكون لأنها المرجعية الأساسية للإسلام في المجال التطبيقي.

ناهينا في ذلك عن أن القرآن الكريم مليء بمئات الآيات التي تؤكد أن حساب الناس على الله تعالى وحده، وأن الدين لا إكراه فيه.

وفي السيرة النبوية أمورٌ كذلك تجُب ما يقوله البعض بشأن نقطة "تمام الدين" التي يطبقونها من دون فهم مُعمَّق لها، بسبب عدم الاهتمام بدراسة السيرة النبوية؛ حيث إن المواقف التي أخذ فيها الرسول الكريم ﷺ، بعض القرارات التي استجابت لمتطلبات المواقف بالمهادنة، ويقولون بأن ذلك بطُل بعد تمام الدين بانتهاء الوحي ووفاته ﷺ، والتمكين للمسلمين؛ فإننا بمراجعة السيرة النبوية؛ سوف نجد مواقف أخرى سابقة على مواقف المهادنة؛ كان القرار النبوي فيها واضحًا، وهو قرار الحرب والمواجهة مهما كانت صعوبتها وعواقبها.

وذلك مثل الحال بين غزوة "الخندق" أو "الأحزاب" وصلح الحديبية مثلاً؛ فلا يوجد ترتيب مقصود بين المهادنة/ السلم، وبين قرارات الحرب والغزو، وبين قضية التمكين.

والآن؛ ما هي نتيجة هذا الفهم الخاطئ؟!.. جماعات مارقة عن الدين، فرضته بكل وسائل القهر على الناس؛ فكانت النتيجة واضحة، وهي حلق اللحية وحرق النقاب أمام وسائل الإعلام بعد إخراج هذه المجموعات من المناطق التي سيطرت عليها، كما تم في مناطق سيطرة تنظيم الدولة "داعش" قبلاً، في سوريا والعراق.

......

وفي الأخير؛ فإنه من الأهمية بمكان التأكيد على أن السيرة النبوية عاملَ فصلٍ شديد الأهمية في معرفة كيفية إسقاط الحكم الشرعي على واقع الحال، وتطبيق التعاليم الشرعية التي وردت في القرآن الكريم، وأمر اللهُ تعالى بها المسلمين.

وتزداد أهمية السيرة النبوية في الأمور ذات الطابع الإشكالي التي يقع فيها الخلاف، مع غياب النص الواضح في القرآن الكريم في صددها لحِكَمٍ عدَّة شاءها الله عز وجل.

وتصل هذه الأهمية إلى قمتها في شأن ما يتعلق بأمرَيْن أساسيَّيْن، أحدهما سكتَ عنه القرآن الكريم بشكل كبير، والثاني، يحدث فيه الكثير من الخلط لدى القائمين على العمل الإسلامي.

الأمر الأول، هو نظام الحكم والسياسة في الإسلام؛ حيث المرجع الوحيد التفصيلي للمسلمين في الجانب التطبيقي في هذا المجال، هو السيرة النبوية، وبالتحديد تلكم الفترة التي قضاها الرسول الكريم ﷺ، حاكمًا لدولة المدينة، وحتى وفاته عليه الصلاة والسلام.

الأمر الثاني، هو ذلك المتعلق بالدعوة، ولعل أهم ما يتعلق بأمر الدعوة، وطرائقها، وهو التدرج واختلاف التعامل مع الموقف الواحد باختلاف الظروف، والتدقيق في خلفيات نزول أحكام الجهاد والقتال وغير ذلك، في القرآن الكريم؛ حيث السيرة النبوية تمثل التطبيق الصحيح، والصحيح الوحيد بنسبة تامة كاملة، للنص في هذه الأمور.

الاجتهاد المصلحي وأهمية انضباط العمل السياسي بالمقاصد

خلال السنوات التي تلت ثورات الربيع العربي، وحتى تلك التي سبقتها، تصاعد جدل كبير حول الآليات والوسائل الملائمة للتغيير وتحقيق الإصلاح المطلوب على مختلف المستويات السياسية والاجتماعية.

وتنامى هذا الجدل في ظل ما حققته الارتكاسات المضادة التي تصدت بها الأنظمة الحاكمة والقوى الإقليمية والدولية الداعمة، وتم في السياق إراقة الدماء، واستحلال مصالح الإسلاميين وكل من تبنى الفكرة الإصلاحية ودافع عن الثورة ودعم فكرتها.

فظهرت خلافات وصلت إلى مستوى الأزمات والافتراقات بين أبناء الصف الواحد، وقادت إلى تشتت الجمع الثوري الذي التأم في الميادين، وكان المستفيد الوحيد من هذا الأمر، الأنظمة الحاكمة التي عادت، بل وصارت – أمام شعوبها – الملجأ الوحيد لها من الفوضى و"الفوضويين"، في إشارة بطبيعة الحال إلى القوى التي تتبنى الخطاب الإصلاحي، ولا تزال تتحرك في الإطار الثوري.

ولقد كثُر الحديث في الفترة الأخيرة عن قضية الوسائل والآليات، وكذلك الأولويات في المرحلة الراهنة، فبينما يرى البعض أن العمل المسلح صار واجبًا، وأن التصعيد "الصفري" هو المسار الوحيد مع الأنظمة الحاكمة؛ يرى البعض الآخر، أن خيار السلمية هو الأصل، وهو المتفق مع القواعد الشرعية وقوانين التعامل العمراني السليمة، ولا بديل عنه.

وهو جدل قديم كان له أثره في بدايات الثورة العربية، في العام ٢٠١٠/ ٢٠١١م، جعل هناك افتراقات عدة في مسارات العمل، وفي النتائج النهائية – نهائية مرحليًّا – لكل ثورة من الثورات التي اندلعت، ما بين النموذج المصري والتونسي، وبين النموذج الليبي والسوري واليمني.

وتعود أهمية هذا الموضوع، إلى التطورات التي تشهدها المرحلة الراهنة في عالمنا العربي والإسلامي، فيما يتعلق بسلوك القوى السياسية والتنظيمات والجماعات المختلفة، سواء الوطنية أو الإسلامية، التي تضطلع بمهام تتعلق بمواجهة الاحتلال، كما في فلسطين، أو مواجهة الظلم والفساد والاستبداد، كما في أكثر من بلد عربي.

المشكلة تتعلق بأمرَيْن أساسيَّيْن، الأمر الأول هو دخول الصف داخل هذه المجموعات، التي هي من المفترض أنها طليعة الأمة، وتحمل تطلعات الشعوب، في حالة من الشقاق الذي وصل إلى الاقتتال الداخلي بين هذه المجموعات، أو داخل بعضها، في كثير من الأحيان.

الأمر الثاني، يتعلق بممارسات بعض هذه القوى، التي خرجت في سلوكها عن اعتبارات السياسة الرشيدة، بما أدى إلى وصول الأذى إلى الشعوب، التي من المفترض أن مصلحتها هي الهدف والغاية من ظهور هذه المجموعات الطليعية.

والسياسة تعني القيام على الشيء بما يصلحه، ولكن ما يتم في وقتنا الراهن في غالبية أروقة جماعات المقاومة، والجماعات التي تسعى إلى التغيير والإصلاح في مجتمعاتنا؛ لا يقود إلى ذلك بالمطلق.

ولننظر إلى ممارسات بعض الفصائل المسلحة في سوريا، والتي قادت مع إجرام النظام، إلى فرار الملايين من الموت إلى الموت.. كيف، وهي تأسست من الأصل؛ لحماية أبناء الشعب السوري من بطش النظام، وتحرير الأرض السورية من مجرمي العنصرية والشوفينية والطائفية؟!..

النظام السوري نفسه يفعل ذلك؛ فما الفارق بينكم وبينه؟!.. أين الفارق القيمي والمصلحي الذي تأسستم لأجله، وأقمتم وجودكم ذاته عليه؟!..

نفس القصة، في الحدث القريب، تكررت في مخيم عين الحلوة؛ صارت حركة "فتح" أسمى من الإنسان الفلسطيني، فليحترق المخيم؛ المهم هو هيبة وسطوة "فتح"، فتدخل صدامًا مع جماعة "جند الشام"، بينما إسرائيل على مرمى حجر من كلتا الجماعتين؛ لكن الفصيل والتنظيم صارا فوق المصلحة.. فوق حياة الناس.. أثبتوا أنهم لم يُؤَسِّسوا هذا الفصيل أو ذاك؛ لأجل الشعب الفلسطيني، ولكن لأجل مصالح وزعامات فارغة.

هاجر بضعة آلاف من مخيم عين الحلوة، ومات عشرات الآلاف في عرض البحر المتوسط، وفي بلاد الغُربة، في أوروبا، أوروبا "المسيحية اليهودية"، التي كانت ربما أكثر حنوًّا على هؤلاء من أبناء جلدتهم من المتوحشين والعنصريين الذين حكموا أو تحكموا فيهم!

بالمثل، لم يقف أبو مازن وسلطته وقواته الأمنية وهم يدعمون أمن الكيان الصهيوني، من حرية ودماء أبناء المقاومة وطليعتها، التي هي طليعة الشعب الفلسطيني؛ لم يقفوا أمام أنفسهم لكي يسألوا بضعة أسئلة مهمة، بعيدًا عن الشرع؛

الذي تضايق سيرته، ويضايق حكمه، الكثيرين في هذه الأيام، لكن ليسألوا أنفسهم: هل هذا ما يريده الفلسطينيون؟!.. هل كان الفلسطينيون قبل ذلك أكثر حرية أم الآن؟!.. هل يضيف ما نفعل المزيد من الرفاهية لأبناء الشعب الفلسطيني أم للعدو الصهيوني؟!..

......

هذا الواقع، يقول بأن هناك الكثير من الانحرافات والخروج على القواعد والأصول السليمة المرعية للعمل السياسي في مثل هذه الأحوال، والمؤسف أن البعض يقتبس من تجارب الآخرين التاريخية، من دون إعمال العقل والشرع فيها، لمجرد ادعاء البطولة، وهو أمر باطل.

البعض يتكلم عن نموذج فيتنام، ويتحمس له، بينما لم يدرسه شرعًا، ويترك ما جاء به دينه، وعلى رأس ذلك، قضية الاجتهاد المصلحي، وتغير الظروف وأثره على العمل، سواء السياسي أو العسكري أو المجتمعي، أو أيًّا كان، ولا يسأل نفسه: ماذا كان سوف يفعل الرسول الكريم ﷺ، في هذا الموقف؟!، أو لماذا تصرف الرسول ﷺ، في الموقف الواحد بطريقتَيْن مع اختلاف الظرف والزمان؟!..

يقول الدكتور أحمد الريسوني في دراسته "الاجتهاد المصلحي.. مشروعيته ومنهجه"، إن الاجتهاد المصلحي "هو الاجتهاد الذي تُراعى فيه المصلحى ويُبنى عليها، سواء كانت المصلحة هي سنده الوحيد، أو كانت عنصرًا مؤثرًا ضمن عناصر وأدلة أخرى، فمتى ما دخل في استنباط الحكم وتقريره، اعتبار المصلحة، وكانت إحدى مقدماته الاستدلالية؛ فهو يدخل في باب الاجتهاد المصلحي".

ويعرِّف المصلحة على أنها "كل فائدة مقبولة معتبرة بأدلة الشرع وموازينه ومقاصده، بمعنى أن تكون مصلحةً مشروعة على سبيل الوجوب أو الندب أو الإباحة".

بعبارة أخرى، أن تكون المصلحة ضرورية أو حاجِيَّة أو تحسينية سواء دل عليها نص معين أو دلت عليها جملة نصوص، أو اندرجت فيها عُلم من مقاصد الشريعة، أو كانت مما علم بالتجارب والضرورات والخبرات والحاجات البشرية.

أهم ما قاله الريسوني وعلماء الأصول والفقه في هذا الصدد، أن مما يدخل في ذلك؛ درء المفسدة، باعتبار أن درء المفسدة؛ مصلحة في حد ذاته.

أي أن أي فصيل أو جماعة سياسية، تنهض وتعلن أنها تسعى لتحقيق أهدافًا تحررية أو إصلاحية؛ يجب عليها وعلى قياداتها الإيمان بأن هناك مبدأ يجب الاستقرار عليه، وهو أن مصالح الإنسان المرسلة شرعًا، هي الأصل، وأصل التسخير في خلق الكون، هو مصالح الإنسان، حتى لو كانت فيها معصية؛ لأن ذلك يرتبط بقضية الاختيار ومن ثَمَّ المحاسبة.

هذا لا يحدث؛ فنضحي بالناس والعمران، لأجل أهداف سياسية فصائلية ضيقة، بالرغم من أن هذا الأمر، مِن المُستَقر عليه شرعًا وفقهًا وعقلاً في ديننا الحنيف، ولذلك أي شيء – حتى لو هدم الكعبة كما في الحديث النبوي الشريف – يخالف ذلك؛ فهو بجانب أنه حرام؛ فهو مخالف لقوانين العمران.

فلا معنى للحديث عن مصلحة سياسية لحزب أو فصيل أو جماعة أو كذا؛ على حساب دماء الناس ومصالحهم.

الأصل في الأمور هو الحفاظ على مصالح الناس، ومقاصد الشريعة، وعلى رأسها حفظ النفس، وضمان استقرار العمران البشري؛ لإتاحة الأمور أمام الدعوة إلى دين الله تعالى، وإقامة الغاية العظمى من الخلق، وهو عبادة الله تعالى الواحد الأحد، لا شريك له، وإفراده بها، ومن يقول خلاف ذلك؛ فهذا تدليس على الله تعالى.

الأمانة وفلسفة التكليف في القرآن الكريم

يقول الله تعالى في محكم التنزيل: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾ ﴾ [سُورة "الأحزاب" - الآية ٧٢].

ومن جماع التفاسير المختلفة في تفسير هذه الآية، فإن الأمانة التي كلَّف الله تعالى بها بني آدم، تتضمن إبلاغ عقيدة التوحيد، وإقامة العبادات والفرائض، وإتيان الطاعات.

وفي التفسير؛ فإن الله تعالى عندما عرض الأمانة على آدم (عليه السلام)، قال له سبحانه، إنه إذا أحسن، أي آدم؛ فإنه سوف يُثاب، وإذا قصَّر؛ سوف يُعاقَب.

وفي القرآن الكريم أيضًا، يقول الله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾ [سُورة "الذاريات" - الآية ٥٦]، وفي هذه الآية يبدو أن أهم صور الأمانة التي حملها الإنسان، هي العبادة وما افترضه الله تعالى فيها على الإنسان.

والتكليف بأداء الأمانة، يعني أن يقوم الإنسان بأداء الأمور والواجبات التي تجعله يحقق مقاصد هذه الأمانة ويقيمها، وهو - بالتالي - ما يشبه ما يُطلَق عليه في العلوم الإدارية والإستراتيجية، بالأمر التنفيذي من أجل القيام بأعباء الأمانة.

ولقد حمل آدم (عليه السلام) هذا التكليف بمجرد قبوله بالقيام بالأمانة على النحو المذكور في آية الأحزاب.

ما الذي نحن بصدده وأهميته:

إن مفهوم الأمانة والتكليف بها، من الأمور الشديدة الأهمية كما جاء في القرآن الكريم؛ حيث كلاهما – الأمانة والتكليف بها – هي في الأصل صُلب غاية خلق الإنسان، واستخلاف الله تعالى له في الأرض، واستعماره فيها كما أنبأ القرآن الكريم.

كما أن كليهما من المسائل شديدة الاتساع، وفي القرآن الكريم، لا تحمل الطابع العام الذي يميز في الغالب الخطاب القرآني في الكثير من الأمور، وهو الأمر الذي اقتضته حكمة الله تعالى، لكي يكون القرآن الكريم، خطابًا وتعاليمًا، صالحًا حتى يشاء الله تعالى أن يرفعه من الدنيا في آخر الزمان.

وفي هذا الصدد، يقول العلماء، إن الأمور التي يفصِّل فيها القرآن الكريم بدقة وشمول لكافة ما يتعلق بهذا الأمر أو ذلك؛ يعني أهميته القصوى، وقيمته وعِظَمُه لدى الله تعالى، مثلما جرى في الشؤون الخاصة بتنظيم الأمور والحقوق والواجبات، في الزواج والمواريث.

وبالتالي؛ فإن مفهومَيْ الأمانة والتكليف في القرآن الكريم، أكبر وأوسع بكثير مما يتصوره البعض، ويختزله في العناوين الكبرى السابقة؛ نشر عقيدة التوحيد، وإقامة تعاليم الله تعالى في الأرض، والتي أنزلها تترى على أنبيائه ورسله، حتى وصلت الإنسانية إلى الشريعة الإسلامية، الشِّرْعَة التامة التي أنزلها الله تعالى على رسوله الكريم، محمد ﷺ.

وهذه الصورة الكُلِّيَّة التي رسمها القرآن الكريم في هذا الصدد؛ من المهم للغاية أن تكون في ذهنية وحُسبان المشتغلين في حقل العمل الإسلامي، بالذات في هذه المرحلة التي تشهد الكثير من الارتباكات في مختلف اتجاهات العمل ضمن المنظومة الإسلامية.

ولسنا هنا في معرض تناول هذا الأمر من الجانب التفسيري القريب؛ اللغوي والاصطلاحي الشرعي؛ حيث إن الكثير من العلماء تناولوا ما يتعلق بالتكاليف في القرآن الكريم، وصُوَر أوامر الله تعالى في هذا الصدد، مثل صُوَر الأمر والنهي، سواء بالتعبير المباشر، مثل "افعلوا" و"لا تفعلوا"، أو التعبير غير المباشر؛ مثل إقران الفعل الجيد/ السيء بالثواب والعقاب، وأساليب الترغيب والترهيب المختلفة التي استعملها الله تعالى في كتابه العزيز.

كذلك لسنا بصدد تناول الجوانب الفقهية للتكليف وشروطه، مثل ضرورة توافر العقل والحرية، وما إلى ذلك؛ حيث هي كذلك موجودة في كتب التفاسير والفقه منذ أن بدأ المسلمون في هذا العمل قبل ١٤ قرنًا من الزمان.

وإنما مقصود الحديث، هو الجانب الذي يتعلق بتحقيق فهم المسلم للغرض من خلقه، والمهام التي خُلِقَ لأجلها.

ومَردُّ ذلك أمرٌ شديد الأهمية، وهو ما نجده من ضلالات في تفكير كثير من دوائر ومجتمعات المسلمين، ولاسيما الشباب بشأن تقييم واقع أنفسهم في الدنيا، وبوصلة سعيهم في الدنيا، وتعريفهم لمفهومَيْ "النجاح" و"الفشل" في هذا الإطار، والمعاناة وثمارها المتأخرة، التي ربما تشاء حكمة الله تعالى أن تؤخر هذه الثمار إلى الآخرة.

فبغياب الفهم الصحيح لفلسفة التكليف والعمل في القرآن الكريم – مصدر شريعتنا الأساسي كمسلمين – لا يصح السعي، ويتم تغليب اعتبارات مرتبطة بمكاسب الدنيا المادية بالمفهوم الواسع للمادية، مثل المال، والعمل، وباقي ما تكلم عنه القرآن الكريم من زينة وزُخُرف الحياة الدنيا، على الاعتبارات التي تتصل بمقصود الله تعالى من خلق الإنسان واستخلافه في الأرض، مما أدى إلى إعلاء الأدنى على الأسمى، وبالتالي؛ حصول الخلل.

معالم من فلسفة التكليف في القرآن الكريم:

من خلال مراجعة لآي الذِّكْر الحكيم في هذا المجال الموضوعي؛ فإننا سوف نقف أمام معالم عديدة لفلسفة التكليف في القرآن الكريم.

وأول هذه المعالم؛ التأكيد على عظيم هذه المهمة؛ المتعلقة بقيام الإنسان بأعباء الأمانة العظمى، بصورة تتراجع أمامها مختلف المهام الأخرى التي يقوم بها الإنسان على الأرض، بسبب ارتباطها بعقيدة التوحيد وإقامة شريعتها.

وهذا يرد في جانب من جوانبه على بعض الاعتراضات التي تتصل بمسألة الأفضلية بين عابدٍ مسلم مُوحِّد، صحيح العقيدة والعبادة، ويقوم بأركان دينه في مجالاته الثلاث، العقيدة والعبادات والمعاملات، وبين عالم غير مسلم، أو ملحد، يقدم للبشرية الكثير، وكيف يدخل هذا الجنة، ولا يدخل ذاك، برغم ما قدمه من خدمات للإنسانية.

ولكي لا نُستطرد في تناول هذه القضية التي أثارت الكثير من الجدل مؤخرًا بعد وفاة العالم الأمريكي الشهير، جون هوبكينز؛ فإنه بعد القيمة والأهمية القصوى

التي أثبتها القرآن الكريم لهذه المسألة؛ فإننا نشير إلى المَعْلَم الثاني المهم في هذا الصدد، وهو الصعوبة والمشقة التي تتصل بالقيام بأعباء الأمانة.

فعلى سبيل المثال؛ يقول تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [سُورة "البقرة" – الآية ٤٥]. وهذا برغم من أن أداء الصلاة قد يبدو للبعض على أنه في المجال البدني؛ من أسهل الأمور؛ إلا أننا نجد الكثير من التقاعس عن أدائها من جانب بعض المسلمين.

ولو تأملنا الجهد البدني الذي يبذله بعض المقصرين أو تاركي الصلاة، في اللعب والرياضة؛ حيث قد يساوي الجهد المبذول في ساعة رياضة واحدة، جهد الصلاة أيامًا عديدة، ووقتها سوف نجد هنا كَم كان القرآن الكريم دقيقًا في كيفية تعبيره عن هذه المسألة.

وعلى ذلك؛ نجد المشقَّات العظيمة المادية والمعنوية المحيطة بأمور التكاليف المختلفة الأخرى، في العبادات؛ فصيام رمضان والحَج، الجزء الأساسي من منطلق التكليف فيها هو المشقة، بينما الزكاة تتعلق بمشقة من نوع آخر، وهي مشقة نفسية تتصل بما جُبِلَتْ عليه النفس الإنسانية من حُبِّ المال؛ اختبارًا وابتلاءً من الله تعالى لعباده.

وكذلك نفس المنطق أو الفلسفة، نجدها في تكاليف أخرى، ولاسيما تلك المتعلقة بالتعامل مع الآخرين، والتدافع إزاءهم لتنفيذ تكاليف الأمانة، مثل الجهاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وتأتي النبوات والرسالات كأعلى مرتبة من مراتب التكليف، وبالتالي؛ فهي أشقَّها لأنها أعظم وأخطر مستوىً للقيام بالأمانة.

وفي ذلك، نجد في القرآن الكريم تعبيرًا مهمًّا للغاية في هذا المجال، وهو تعبير "**أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ**"، والذي ربطه الله عز وجل بالقيمة العظمى في الإيمان بعد الإخلاص، وهي الصبر كما في حال الصلاة.. يقول تعالى: ﴿**فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ**﴾ [سُورة "الأحقاف" – من الآية ٣٥].

وذلك بالرغم من أن مهمة الإصلاح والتغيير الذي تؤكد القوانين العمرانية المستقاة من قَصَص القرآن الكريم عن الأقوام السابقين، ودعوات أنبياء ورُسُل الله تعالى فيهم، أنها لا تتم إلا بالتدريج، وبوسائل الإقناع المختلفة، وبأنها لصالح المجتمعات؛ لا العكس؛ تخبرنا آيات القرآن الكريم في هذا الصدد، بأنه كَم تعرَّض هؤلاء الأنبياء والرُّسُل إلى الكثير من العنت خلال أدائهم لمهامهم هذه.

ووصل هذا الامر إلى حد التآمر على قتلهم، بل وقُتِلَ بعضهم فعلاً، مثل نبي الله، يحيى (عليه السلام)، ومَن قتلهم بنو إسرائيل منهم، وذَكَر القرآن الكريم أمرهم من دون أسمائهم، مثل ما في قوله تعالى: ﴿**لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ رُسُلًاۖ كُلَّمَا جَآءَهُمْ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُواْ وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ٧٠**﴾[سُورة "المائدة" – الآية ٧٠].

بل إن موسى (عليه السلام)، لمجرد أنه حاول الخروج ببني إسرائيل من مصر، فقط الخروج بهم وقتما كان الإيمان لا يزال فيهم؛ تعرض لمطاردة من فرعون وجنوده لقتلهم.

من المعالم المهمة كذلك للتكليف، والمهم إدراكها في هذه المرحلة بالذات من تاريخ المسلمين، هي الجماعية؛ حيث إن مختلف التكاليف والأوامر التي أقامها الله سبحانه في كتابه، وأكدت عليها الممارسة النبوية التي تُعتبر هي شروح وتفصيل للنص القرآني في كثير من الأحيان؛ كلها نلحظ فيها الجانب الجماعي؛ فالصلاة جماعة يصل التأكيد عليها لمستوى الفريضة عند بعض العلماء.

وشاءت حكمة الله تعالى في تأكيد نبيه ﷺ على ذلك، أن وقت كل صلاة يتيح لكل مسلم أن يؤديها وحده، في نقطة زمنية منفردة، بينما صيام رمضان والحَج؛ عبادات جماعية؛ إذ أنه بطبيعتها تفرض أن يقوم بها المسلمون في ذات الوقت.

وحتى الزكاة، بأنواعها، والتي قد تبدو أنه يمكن أن يقوم بها كل مسلم وحده؛ فإن هدفها هو خدمة جماعة المسلمين، وبعض أنواعها، مثل زكاة الزروع والثمار؛ تخص جماعات من المسلمين من الزُّرَّاع وأصحاب الأرض.

وفي الأوامر والنواهي القرآنية؛ نلاحظ أنها قد جاءت جميعها بصيغة الجمع، و"آتوا" و"افعلوا"، وغير ذلك من الصِّيَغ، وما كان منها بصيغة المفرد؛ فإنما كان موجَّهًا للرسول الكريم ﷺ، وهو أمر بطبيعة الحال، يعني عموم المسلمين.

إذًا؛ العمل الجماعي من أهم جوانب فلسفة التكليف في القرآن الكريم، وبالتالي؛ ببساطة أن ندرك لماذا يتراجع المسلمون الآن. لأن الأمة منقسمة. هكذا ببساطة!

المعلم المهم الآخر الذي نتناوله في هذا الموضع، هو الاستطاعة، ويأتي تناوله لأنه – كذلك – من أهم أسباب عوامل وقوع الخلل الحالي؛ حيث إن الحماسة للعقيدة، والتطلع إلى معالي الأمور، مع الجهل الموضوعي بتعاليم الإسلام في هذه النقطة،

تدفع الكثيرين إلى القيام بما يفوق طاقاتهم، وبالتالي؛ يحصل الفشل، مما – في حال عدم فهم هذه النقطة – يثير تساؤلات كثيرة عن أسباب فشل جهد، هو خالص لله تعالى، وفي أمور الأمانة العظيمة الأهمية.

والقرآن الكريم واضح في هذا الصدد؛ يقول تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا﴾ [سُورة "البقرة" - من الآية ٢٨٦]، ويقول أيضًا: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ﴾ [سُورة "الأنفال" - من الآية ٦٠]، وهو أمرٌ كان في مدركات أنبياء ورُسُل الله تعالى من قبل، فيقول عز وجل على لسان هود (عليه السلام): ﴿إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ﴾ [سُورة "هود" - من الآية ٨٨].

ومن المعالم القرآنية أيضًا المهم إدراكها في هذا الصدد، أن التوفيق والنتيجة على الله تعالى؛ فلا شأن للإنسان بما قدَّم الله تعالى وأخَّر في هذه الأمور. ففي آية "هود" المتقدِّمة مثلاً؛ قال هود (عليه السلام) لقومه بعد أن تكلم عن أن رسالته هي الإصلاح: ﴿وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ٨٨﴾.

ولكننا الآن – ويُعذر الناس بعدم علمهم – مَن يجادل اللهَ تعالى في ثمار العمل وتوقيتها، ولا سيما فيما يتعلق بأمور التمكين، أو استمرار الظالمين ظاهرين – ظاهريًّا – على أهل الإيمان، بناء على رؤية عقل إنساني قاصر، لا يصل إلى مثال ذرةٍ من حكمة الله عز وجل، فيقدرون أن ما يرونه هو انتصار للظالمين، وأن ظهور الظالمين على المؤمنين قد طال؛ بينما هي أمور في حساب الله عز وجل، لا تُعتبر لا انتصار للظالمين، ولا طول أجل لهم في انتصارهم، حتى بالمعيار الزمني البسيط.

.....

وفي النهاية؛ فإن هذا الأمر نقدِّر أنه من أهم الأمور الواجب البحث فيها مطوَّلاً في هذه الفترة التي تشهد الكثير من الفتن لدى المسلمين، بشكل لم يسلم حتى منه المخلصون من أبناء الدين، والعاملين في مجال الدعوة؛ حيث إن تصويب المفاهيم في جذور منهج ما يقوم به الناس، وفهمهم لما يقومون به، وأدواته ومآلاته؛ إنما هو أساس أي نجاح، في أي مجال، ولا يوجد أهم من القيام بما رضينا كبني آدم القيام به من أعباء الأمانة العظمى.

وهذا الأمر كذلك افترضته حكمة الله تعالى كأحد صور ابتلاء عقيدة التوحيد. ففي آية "الأحزاب"، يقول تعالى "وَحَمَلَهَا الإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولا"، وهي – بالتالي – من خلال المنهج العقلي؛ يعني إشارة إلهية بأمر مهم، وهو أنه إذا أراد الإنسان النجاح في حمل الأمانة؛ فإن عليه أن يعلم أولاً ما هي الأمانة، وكيف يحملها.

"التمكين" في القرآن الكريم.. مسؤولية وبداية وليس غاية ونهاية!

مِن بين أكثر الأمور المطروقة في أدبيات الحركة الإسلامية على اختلاف مشاربها وألوان طيفها الفكري والتنظيمي؛ قضية التمكين.

والتمكين أو الـ"Stabilization" أو الـ"Authorize"، هو مصطلح يأخذ أكثر من مستوىً، فهناك المستوى السياسي للمفهوم، والمتعلق بنظام سياسي أو فكرة أو أيديولوجية، يصل إلى الحكم لتنفيذ برنامجه أو فرض أفكاره، وهناك التمكين المجتمعي، ويعني منح فئات معينة من أبناء المجتمعات، مثل الشباب والمرأة، حقوقهم، والقدرة على ممارسة أدوارهم في مختلف الاتجاهات، وهكذا.

وفيما يخص المستوى المتعلق بالحركة الإسلامية وأدبياتها؛ فإن "التمكين" في الاصطلاح يعني بدوره أكثر من أمر.

فهناك التمكين للدين، وهناك التمكين لجماعة من المسلمين، أو للحكم الإسلامي بشكل عام، ومن المفترض أن يكون ذلك من أجل التمكين للدين، وبالتالي؛ تنفيذ شريعة الله عز وجل، وأحكامها في الأرض.

وهذه العبارة هي من أهم ما يكون في صدد القضية التي نحن بصددها في هذا الموضع.. التمكين للحكم الإسلامي – أو مَن يمثله من جماعات أو شخوص أو تنظيمات.. إلخ – من أجل التمكين للدين، وإقامة الشريعة.

فإن سوء الفهم والتطبيق الذي أحاط بهذا الأمر على وجه الخصوص؛ يُعتبر من بين أبرز المشكلات التي قادت إلى صور شتى من الأزمات، ليس على مستوى الحركة الإسلامية فحسب؛ وإنما كذلك على مستوى الأمة بالكامل، من أسوأها، التكفير والاقتتال الداخلي.

وفي حقيقة الامر؛ فإن قضية التمكين قضية كُلِّية شديدة الأهمية في الإسلام، من الناحية العَقَدية.

فهي أولاً، ترتبط بقضية نشر الدعوة وتحكيم شريعة الله تعالى في الأرض، وهي من أولويات أي مسلم، كما أنها، ثانيًا، تضم وفق المفهوم القرآني، الكثير من الأمور المتعلقة بالتسخير؛ حيث التمكين هو أعلى وأجلى صور التسخير.

فالتمكين يعني في أقرب معنىً له بالمنظور السياسي، الحق والقدرة في السيطرة وتوظيف الموارد، وتوزيعها، وبالتالي؛ فهو يتصل بنقطة عمران الأرض واستخلاف الله عز وجل للإنسان فيها.

والنقطة الثانية؛ بها ما يتعلق بالمحاسبة؛ حيث إن عدل الله تعالى اقتضى أنه لا يكون هناك حساب، إلا بمسؤولية، والمسؤولية لا تكون إلا بقدرة الإنسان على استغلال الموارد والتحكم فيها، والحرية، وغير ذلك.

التمكين.. مشكلات في الرؤية والتطبيق:

بفحص الأدبيات، والإجراءات التي تمت على الأرض، والإستراتيجيات التي تم تبنيها في هذا الصدد خلال العقود الماضية من تاريخ الحركة الإسلامية، فيما

يخص هذه القضية؛ فإننا سوف نجد أنفسنا أمام الكثير من الأخطاء المفاهيمية التي قادت إلى نتائج سلبية في التطبيق.

وربما لا نكون مبالغين لو قلنا إن ذلك كان أحد أهم أسباب نفور الكثير من شرائح الجمهور الإسلامي العريض في العالم الإسلامي، أو حتى من غير المسلمين من مجتمعات الدعوة المحتملة، من الحركة الإسلامية ومن الدين ذاته، ودفعت إلى تفضيل مجتمعات وتجمعات مسلمة بالكامل، لخيار العلمانية، عن خيار "التمكين الإسلامي" بالصورة الخاطئة التي طرحتها بعض الجماعات.

وجاءت ظروف الفوضى التي ضربت الكثير من الدول المركزية في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، وأدت إلى تراجع قبضة الدولة وسلطتها على مساحات واسعة من أراضيها، مثل العراق وسوريا وليبيا، لكي تفسح المجال أمام ظهور نوعية من المجموعات المسلحة التي تلبَّست رداء السلفية الجهادية، ونفذت صورًا أقل ما تُوصف به بأنها مرعبة، للتمكين الإسلامي، مما دفع شرائح واسعة من العرب والمسلمين، وغير العرب والمسلمين، إلى الاعتقاد بأن النموذج الإسلامي في الحكم لا يعني سوى العودة إلى العصور الوسطى!

وحتى على مستوى الحركة الإسلامية الصحوية؛ وجدنا بعض المجموعات المحسوبة على تيار المفترض أنه الأكثر انفتاحًا وتقدمية في أفكاره ورؤاه عن الحكم في الإسلام، وصورة الدولة، وهو تيار الإخوان المسلمين، قد حاد عن الصورة المثلى الجذَّابة المفترض تأليف القلوب بها حول المشروع الإسلامي، من خلال بعض الأمور والممارسات التي جرت خلال الحرب السورية.

ولكن نبقى مع أدبيات وأفكار الحركة الإسلامية الصحوية التي تظل حقيقة مهمة؛ أنها هي التي قدمت النمط الأفضل، أو على الأقل، الأكثر قابلية للمناقشة في هذا الأمر، من بين الأوساط والجماعات الأخرى التي تضع نفسها ضمن تصنيف "إسلامي".

من بين الأخطاء المهمة التي نجدها في هذا الصدد؛ خطآن من نوعية الأخطاء التي يُطلق عليها توصيف "الأمور التأسيسية"، وهما؛ أولاً، الخطأ التقليدي، والذي يستبدل الدين بالجماعة، أو يطابقهما، وهذا أمر أو مرض تم تناوله في أكثر من موضع من الحديث، ومفهوم وواضح، وقاد لمآسي عدة نراها في عالمنا اليوم.

الخطأ الثاني؛ هو الوقوف عند مرحلة التمكين كهدف، بل كغاية، وعدم وجود أي تصوُّر لما بعد التمكين، وفق المفهوم الشرعي للتمكين.

وهي مشكلة واجهتها أحزاب إسلامية عديدة، محسوبة على تيار الإخوان المسلمين، أو غير تيار آخر، عندما نجحت جزئيًّا في تصدُّر المشهد الانتخابي في الكثير من الدول بعد ما يُعرف بثورات "الربيع العربي"؛ حيث لم يجد الرأي العام – مع تحييد عامل المؤامرة التي تعرضت لها بعض هذه الأحزاب من قوى ممانعة – صورة واضحة لسؤال مركزي، ومشروع، مفاده؛ ما هي معالم نموذج التمكين للمشروع الإسلامي.

وهنا نجد قصورًا، بل خللاً في فهم مصطلح "التمكين"؛ حيث التمكين للدين أو للمشروع الإسلامي، لا يعني فقط إقامة الشريعة، وإنما استيفاء كافة أركان النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة أو المجتمع الذي تتحرك فيه الحركة الإسلامية، وتسلمت فيه فعلاً زمام السلطة والقرار.

التمكين في النَّص القرآني:

قد لا يعلم الكثيرون أن مبدأ القرآن الكريم في نقطة التمكين وغيرها؛ هو أن كل شيء يتم؛ إنما يتم بمراد الله تعالى، وبمشيئته.

والقرآن الكريم، عندما تكلم عن التمكين في سُور عديدة، مثل "يُوسُف" و"الكهف"، و"الحَج" و"الأنعام"؛ فإن الله تعالى يقول في كل موضع من المواضع التي ورد فيها مصطلح ﴿مَكَّنَّا﴾ أو ﴿مَّكَّنَّٰهُمْ﴾، أو غير ذلك من الاشتقاقات؛ فإن مردها إلى الله عز وجل، حتى تمكين الظالمين، وليس الأنبياء والصالحين فحسب.

يقول تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا وَجَعَلْنَا ٱلْأَنْهَٰرَ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَنشَأْنَا مِنۢ بَعْدِهِمْ قَرْنًا ءَاخَرِينَ ﴿٦﴾﴾ [سُورة "الأنعام" - الآية ٦]، فهذه الآية تشير إلى أن التمكين من لدن الله عز وجل، وسواء للكافرين أو للمؤمنين ﴿مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾.

ثم إن التمكين، تكليفٌ، وليس هدفًا أو غايةً؛ حيث ينبغي على الإنسان أو الجماعة المسلمة، أن تقوم بأعباء ومهام متى مكَّن الله تعالى لها، ولا تقف عند جزئية الوصول إلى السلطة أو القرار.

والدليل من القرآن الكريم كذلك؛ حيث يقول الله عز وجل: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٤١﴾﴾ [سُورة "الحَج" - ٤١].

فالآية تشير إلى منظومة كاملة من المهام والأعباء التي يفرضها تمكين الله تعالى للمسلمين، في العبادات (الصلاة)، والاقتصاد (الزكاة، وهي كذلك عبادة)، والرعاية الاجتماعية (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي كذلك عبادة).

وهذا الأمر يطرح حقيقة مهمة للتمكين، وهي أنه ليس بالمفهوم السياسي فحسب، وإنما قد يكون في شأن اجتماعي، بل وفي أبسط الأمور والموارد، حتى رعاية الأسرة؛ هذا تمكين لرب الأسرة، والله تعالى يقوِّم عمله، ويحاسبه إما ثوابًا أو عقابًا، بحسب ما اقترف وجاء به من أداء.

وفي هذا، وبشكل عام؛ ينظر الله تعالى فيما مكَّن الإنسان فيه، وهذه العبارة تتضمن بعض الأمور المهمة بجانب ما سلف.

ومن بين أهم ما فيها، هو أن هذا الذي آتى الله عز وجل إياه المسلم أو الجماعة أو القيادة المسلمة؛ إنما هو لاختبار الجميع فيه، مع احتفاظ الله عز وجل بحق أصيل لم يشرك فيه أحدًا، وهو النتيجة والمحاسبة، بينما نجد بين ظهرانينا مسلمين يحاسبون الله عز وجل – حاشا لله – لأنه لم يستجِب لهم، أو لم يمكِّن لهم، أو يتساءلون عن التوقيت، وكذا!

وبالتالي؛ فإن واجب الوقت؛ هو تصويب هذه المفاهيم، والتأكيد على أجيال المسلمين الناشئة على أنه ينبغي على الناس أن تنظر لما تحت أيديهم من موارد، ومن أمانات، ومن كل شيء مكَّن الله تعالى لهم فيه، ولو كان مسؤولية أسرة صغيرة؛ كيف يتحركون فيها؛ فإنهم عنها مسؤولون.

"الحاكمية" وقضية الاجتهاد المقاصدي والتجديد.. ردًا على دعاة الجمود والتكفير!

تُعتبر قضية الحاكمية أحد أهم القضايا التي تواجه العاملين في حقل الفكر الإسلامي، والناشطين في مجال الحركة الإسلامية، باعتبار أنها أحد أهم الأمور الشرعية التي ترتبط بقضية السياسة والحكم في الإسلام، وبالتالي؛ فهي من ضمن الركائز الأساسية التي توجه الحركة الإسلامية، على اختلاف تنويعاتها الفكرية واتجاهاتها الحركية.

تضع الحركات الإسلامية تصوراتها للصيرورات الاجتماعية والسياسية والفكرية للمجتمعات التي تسعى إلى إصلاحها، وإقامة نظام الحكم الإسلامي فيها، وفق قواعد الشريعة الإسلامية الصحيحة، وهو ما يُعرف بالحاكمية، وذلك استنادًا إلى عدد من الأدلة والاصول، أهمها آيات سُورة "المائدة" الثلاث التي تؤكد على أهمية الحكم بما أنزل الله من شِرْعةٍ وأحكام، باعتباره أن ذلك من صميم اكتمال إيمان الإنسان واصطباغ الجماعة بصبغة الإسلام الصحيحة.

والأمر القرآني يتجاوز الآيات الثلاث المعروفة والتي فيها عبارة ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ...﴾، وهي الآيات (٤٤) و(٤٥) و(٤٧)؛ حيث في الأولى: ﴿هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾، وفي الثانية: ﴿هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾، وفي الثالثة: ﴿هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾.

فهذه الآيات جزء من سياق قرآني من ذلك، ويبدأ من الآية الثانية والأربعين، من قوله تعالى: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ ۚ فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ۖ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْـًٔا ۖ وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٤٢﴾﴾، وحتى الآية الخمسين، في قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾﴾.

وينقسم هذا السياق القرآني إلى قسمَيْن، الأول يتعلق بعلاقة الرسول الكريم، محمد ﷺ، مع اليهود والنصارى، بعد أن تم له إقامة دولة الإسلام الأولى في المدينة المنورة، والقواعد الحاكمة بينه ﷺ، وبينهم، والثاني، وهو منبعث من الأول، ويتعلق بموقف المؤمنين وجماعة المسلمين، من شريعة الله عز وجل، وكيفية التعامل معها.

القسم الأول من السياق، مرتبط بالقسم الثاني منه، وهو الحكم بما أنزل الله تعالى على عباده، وفي حالة أهل الكتاب، كان السياق القرآني واضحًا في أنْ ذمَّ أشدَّ الذَّمِّ فيما فعلوه من تحريف وخروج عن شرعة الله تعالى لهم، وخصوصًا اليهود من بني إسرائيل، والثاني يتعلق بالأمر الموجه للمسلمين، وعلى رأسهم نبيهم محمد ﷺ، بعدم فعل ذلك، والتحذير أشدِّ التحذير من تكرار ما قام به اليهود والنصارى في القرون السالفة.

إذًا، لا خلاف على الحاكمية، حاكمية الشريعة التي ارتضاها لنا الله عز وجل في كل شيء، في أمور الجماعة والفرد.

ولكن ثمة مشكلة مفاهيمية شديدة الأهمية في هذا الأمر، قادت إلى أكبر محنة واجهتها الأمة عبر تاريخها، وهي محنة فتنة التكفير، بعد تعطيل فريضة الاجتهاد في

تأويل النص الشرعي قطعي الثبوت، ظني الدلالة، التي قادت إلى أسوأ حالة من الاقتتال بين المسلمين، يسقط فيها كل يوم عشرات من أبناء الدين الواحد الذين يشهدون بأنه لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا ﷺ عبده ورسوله.

والمتأمل في أدبيات الجماعات التي تتبنى تكفير الآخر المسلم؛ سوف يجد قضية مهمة للغاية، يستند إليها الجميع تقريبًا في هذا الصدد، وهي أن الآخر المسلم لا يستند إلى الشريعة الإسلامية – وفق فهمه لها – في كل ما يقوم ويفعل، ويستند إلى قوانين وضعية، أو قواعد فقهية جديدة أقرها فقهاء الأمة وعلماؤها الثقات للتعامل مع مستجدات الواقع؛ يجد التكفيريون أنها تخرج عن أحكام الشريعة الإسلامية، ولا تتطابق معها، وبالتالي فهم يكفِّرون ويفسِّقون كل من لا يلتزم برؤيتهم للشرعة والمنهاج الذي وضعه الله عز وجل في كتابه، وكما طبقه النبي ﷺ.

تعود هذه الأزمة إلى جذور عميقة ضاربة في التاريخ، وبالذات في عصور التخلف والانحطاط التي ابتُلِيَتْ بها الأمة، وكذلك فترات الاستعمار الطويلة، والتي أدى – كلاهما – إلى حالة من التخلف الفكري والجهل، التي فعلت فعلها في أجيال كاملة من شباب الأمة، فباتوا على هذه الدرجة من سوء الفهم، وعدم القدرة على إعمال العقل، وفهم صحيح الدين ومقاصده.

إلا أننا نقف أمام مشكلة خاصة ترتبط بهذه القضية، وهي وقوف هذه النظرة التقليدية للدين ولنصوصه قطعية الثبوت، وقفة جمود وتقليد، وعدم الأخذ بأسباب الاجتهاد والتجديد، بحيث يمكن القول إنها واحدةٌ من أعظم الأمراض التي ابتليت بها الأمة؛ حيث إن هذه الحالة مِن وَقْف العقل عند حدود النص، مِن

دون إعمال العقل فيه، وغلق باب الاجتهاد والتجديد، أدت إلى حالة من الرجعية والتخلف، أوصلتها إلى ما هي عليه الآن من صراعات داخلية واستعمار وتشرذم، وسط طوفان لا ينتهي من دماء أبناء الأمة، بيد إخوانهم المسلمين، وبيد أعدائهم على حد سواء.

وقاد ذلك بالتالي، إلى عدم قدرة الأمة على التقدُّم خطوة واحدة إلى الأمام على طريق استعادة خيريتها، ومجدها الحضاري، والتواجد في إطار الأمم المتقدمة حضاريًّا، وفي ظل صراع لا يرحم بين القيمة والمادة، وطبيعة وحشية للقوى التي تتصدر السباق الحضاري في هذه المرحلة من تاريخ الإنسانية؛ فكان ذلك يعني – في ظل غياب غطاء الخلافة السياسي والاجتماعي والحضاري الجامع للمسلمين – انسحاقًا كاملاً للأمة.

يستند هؤلاء إلى فهم قاصر لبعض النصوص الصحيحة، ولاسيما في مجال فهم أحاديث الرسول الكريم ﷺ، عن قضية البدعة، ويضعون كل ما لا يتفق مع تفكيرهم في إطار البدعة، متناسين أن الرسول ﷺ، قد تحدث كذلك عن السُّنن الحسنة.

فبينما يقول الرسول الكريم ﷺ: "مَن أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ" [صحيح/ أخرجه البُخاري ومسلم]، ويقول عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني في "فتح الباري": "هذا الحديث معدود من أصول الإسلام، وقاعدة من قواعده، فإن معناه: مَن اخترع من الدين ما لا يشهد له أصلٌ من أصوله؛ فلا يُلتفت إليه".

وبينما يقول في الحديث الصحيح كذلك، أنه ﷺ، في خطبة جمعة: "خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمدٍ وشر الأمور محدثاتها وكل بدعةٍ ضلالة" [أخرجه مسلم في الصحيح، وزاد النسائي عليه بإسنادٍ حسن: "وكل ضلالةٍ في النار"]؛

إلا أن هناك حديث صحيح له ﷺ، يقول فيه: "مَن سَنَّ في الإِسلام سُنَّة حَسَنَة فله أجرُها وأجرُ من عمل بها من بعده من غير أن يَنْقُصَ من أجورهم شيء ومن سَنَّ في الإِسلام سُنَّة سيِّئة كان عليه وِزْرُها وَوِزْرُ مَنْ عمل بها من بعده من غير أن ينقُصَ من أوزارهم شيء" [أخرجه مسلم والنسائي].

إذًا؛ ليس كل ما يتم إدخاله على الإسلام من الجديد؛ هو بدعة أو سُنَّة سيئة؛ حيث العبرة في ذلك بعدد من المعايير التي حددتها هذه الأحاديث النبوية الشريفة، وكلها صحيح، ولا تناقض بينها، فالحديثان الأوَّلان؛ يذمنا في مَن اخترع من الدين ما لا يشهد له أصلٌ من أصوله، كما قال ابن حجر.

المعيار الثاني، هو – بالتالي – مدى اتفاق هذه السُّنَّة أو هذا الجديد، مع الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وبالتالي؛ هل هي تفيد جماعة المسلمين أم لا.

والأمر بسيط؛ فحديث الردِّ، فيه قولة للرسول الكريم ﷺ، تحسم الأمر، وهي: "ما ليس منه"، أي أن ردَّ الأمر؛ يكون لما ليس له أصلٌ في أصول الدين وأدلته الشرعية، وهي القرآن السُّنَّة، كما في الحديث الثاني: "خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمدٍ".

كما أن هناك حديثًا آخر للرسول الكريم ﷺ يقول فيه: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها" [صحيح/ أخرجه أبو داود والحاكم

والبيهقي، وصحَّحه الألباني]، والمعنى هنا واضح تمامًا فيما يتعلق بأن التجديد سُنَّة حتمية لصيرورات الدين عبر الزمن، وذلك حتى يكون صالحًا لكل زمان ومكان.

والتجديد بطبيعة الحال، عماده إعمال العقل في النص لأجل استخلاص الأحكام التي يتطلبها الواقع المستجد، أي بمعنىً آخر الاجتهاد في العمل على إسقاط أحكام الشريعة على الواقع، وهو ما يُسمَّى في العلوم الشرعية بالفقه.

إذًا؛ فتُعبر هذه الأزمة، عن حالة من الجمود الفكري لدى أصحابها؛ حيث هذه القضية مفصلية لدى أصحاب الفكر التكفيري، فهم، بدعوى أنهم لا يريدون إحداث بِدَعٍ في الدين، وبالتالي لا يزيدون عن الحكم الشرعي الموجود بنصِّه؛ يوقفون النص تمامًا على ظاهره، وذلك بالرغم من حقيقة أقرها العلماء، أن القرآن الكريم الذي يضم ٦٢٣٦ آيةً؛ لا يتجاوز عدد الآيات قطعية الدلالة فيه على ٢١٩ آية فقط، أي أن الاجتهاد والتأويل هو أساس فهم القرآن الكريم ومعرفة أحكامه.

وهذه المهمة، هي مهمة العلماء والراسخون في العلم، ومرتبة المجتهد في العلم الشرعي، عظيمة، ويجب على من يصل إليها المرور بمراحل شتَّى من العلم والتأهيل الفكري وحتى البدني؛ لمشاق ذلك.

كما يتجاوز هؤلاء عن قضية أن السُّنَّة النبوية تفسِّر القرآن الكريم، وأن القرآن الكريم يفسر بعضه، بمعنى أن الحكمَ الشرعي في آية بعينها لا يكون قاطعًا كما ورد في ظاهر النص؛ حيث إن هناك بعض النصوص القرآنية فسرتها آيات أخرى،

أو فسرتها السُّنَّة النبوية، كما أن – الأهم – أن هناك سياقات زمنية لآيِ القرآن الكريم المختلفة، وهذا السياق الزمني مهم لفهم الحكم الذي ورد في الآية، وكيفية وحالات تطبيقه.

ومن أمثلة ذلك، ما جاء في سُورة "الفرقان"؛ حيث يقول الله عز وجل: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدۡهُم بِهِۦ جِهَادٗا كَبِيرٗا﴾، والمقصود بعبارة "وَجَاهِدْهُم بِهِ"، هو القرآن الكريم.

هذه الآية مَكِّيَّة، وفي وقت أن نزلت، حدث أن تصادف أن جادل بعض الصحابة الأوائل، الرسول الكريم ﷺ، في مسألة قتال المشركين، بعدما بدأوا في التنكيل بالمسلمين الأوائل؛ فأكد النبي ﷺ، أنه لم يؤمر بقتال، وقال لهم: "لم نؤمر بذلك – يعني: القتال – ولكن ارجعوا إلى رحالكم" [صحيح/ أخرجه البيهقي والنووي وآخرون].

وهذا أثبت أن الجهاد المذكور في آية الفرقان هو جهاد البيان وليس جهاد السنان، بينما يؤكد منظرو الجماعات التكفيرية ومن ينتمون إلى ما يُسَمَّى بالسلفية الجهادية، أن القتال هو صورة الجهاد الوحيدة في الإسلام.

إذًا قضية الحاكمية مثلها مثل نصوص القرآن الكريم؛ لها أوجه وأحكام وقواعد لتطبيقها، ولا يتعارض معها وضع قوانين وأحكام جديدة في مجال سياسة الرعية وحكمها.

وفي سيرة الرسول الكريم ﷺ – كذلك – ما يؤكد هذا، ففي سيرة ابن إسحاق وابن هشام، ثبات عنه ﷺ، خطابه لسيدنا معاذ بن جبل "رضيَ اللهُ عنه"،

وهو ﷺ، يلقنه ما سوف يفعله مع أهل اليمن، وإيلام سوف يستند معهم في تعليمهم دين الله؛ وصل معه ﷺ، إلى منطقة: "وإن لم تجد" في كتاب الله وسُنَّة رسوله"، إلى موافقة صريحة منه ﷺ، على ما قاله سيدنا معاذ فيما يتعلق بالاجتهاد والإتيان بالجديد، وفق ما فهمه من القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية.

بل إن ذلك مطلوب في الإسلام؛ فلما قال معاذ "رضيَ اللهُ عنه": أجتهد رأي ولا آلو. قال الرسول ﷺ: "الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله".

.....

وفي الأخير؛ فإن هذه القضية هي من أهم ما يمكن للعاملين في حقل الدعوة والحركة الإسلامية، بحيث يتم الوصول إلى نقطة اتفاق حول دقائق وقواعد تطبيقها، فلا خلاف على حاكمية الشريعة في كل أمر الإنسان المسلم، والمجتمع المسلم؛ إلا أنها في إطارها العام تستوجب المزيد من الفهم، حتى لا يتحول كل حكم جديد بشأن مستجدات أوضاع المسلمين، في مجال للتكفير وتعطيل الاجتهاد، في وقت أحوج ما تكون فيه الأمة إلى خطوة واحدة إلى الأمام في ظل سباق بين الأمم، لا يرحم من يتخلف عنه!

الخطاب القرآني بين أهل الكُفر والإيمان.. بين البهيمية ومعالي الأمور!

أتى القرآن الكريم؛ ليكون أهم علامات أمام الإنسان لكي يهتدي في الحياة الدنيا إلى سبيل الرشد والرجاء، وليكون المرجعية الأساسية للمسلم في فهم الكون من حوله، وكيفية التعامل معه ومع الأمور التي تُعرض عليه في كل لحظة من لحظاته في حياته الدنيا، وحتى بعد مماته؛ مما ينتظره من سؤال وحساب، ومن قبل ذلك في الدنيا، ما يمر به من قضاء وقدر.

والقرآن الكريم في هذا الإطار، يحتوي على العديد من صور المحتوى المختلفة؛ فهناك السرديات التاريخية وقصص الأولين، وهناك الإيمانيات، وهناك العمرانيات، إلا أنه لعل أهم ما في القرآن الكريم، هو الخطاب الموجَّه، ما بين أهل الإيمان وأهل الكفر؛ سواء أهل الكفر من المارقين وصناديد الشِّرك والصد عن سبيل الله، أو أهل المجتمعات التي نزل القرآن الكريم لهدايتها بخطابه، أي المجتمعات التي تتم فيها الدعوة إلى الله عز وجل ودينه الخاتم.

فهذا الخطاب يتضمن أهم الأمور التي يجب على البشرية برمتها، إدراكُها، مثل دلائل وجود الله عز وجل، ودلائل التوحيد، والرسالة التي خُلق الإنسان لأجلها، ولأجلها أُنزِل إلى الأرض، وغير ذلك من عظيم الأمور مما تاه في زحام المادية والعلمانية التي غزت كل أركان مجتمعاتنا المسلمة في الوقت الحاضر.

ويختلف الخطاب القرآني الموجه إلى كل فئة من هذه الفئات الثلاث؛ المؤمنين، وصناديد الكفر والشِّرك وأهل الجحود، ثم مَن هُم من غير أهل الإيمان، في المجتمعات المستهدفة بالدعوة إلى الدين الحنيف.

والتأمل في الآيات القرآنية، والتي تتضمن خطابًا موجَّهًا إلى الفئتَيْن الأخيرتَيْن، سواء خلال سنوات البعثة الخاتمة، أو قوم أنبياء الله تعالى ورسله السابقين على محمدﷺ؛ سوف نجد أن رب العزة سبحانه يخاطبهم، في خطاب الترغيب على وجه الخصوص، ينحصر في الأمور التي تتعلق بحاجات الإنسان القريبة، وهي الحاجة إلى الأمن، وما يحقق الحاجات الفسيولوجية القريبة، مثل الرزق المادي.

ولذلك دلالة مهمة إذا ما قارناه بخطاب أهل الإيمان في القرآن الكريم؛ حيث – كما سوف نرى – ينطلق الخطاب القرآني لأهل الإيمان، من معالي الأمور، وعلى رأسها نشر دعوة الإسلام، والجهاد في سبيل الله تعالى، بكل صور وألوان ومعاني الجهاد.

هذا الفارق الذي يتضح في الآيات القرآنية التالية؛ يؤشر لحقيقة مهمة، وهي أن إنسانية الإنسان لا تكتمل إلا بالوصول إلى مرتبة الإيمان، فهو عندما لا يكون مؤمنًا؛ فإن الله عز وجل يخاطبه بما يتساوى فيه مع المخلوقات الأدنى، مثل بهيمة الأنعام، الطعام والأمن وما اتصل بذلك.

ويتضح ذلك في الحوار الشهير بين الله عز وجل، وبين الخليل إبراهيم "ﷺ، في سُورة "البقرة"، فيقول تبارك وتعالى في مُحكَم التنزيل: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾ وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ۖ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿١٢٥﴾ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٢٦﴾﴾.

هنا معالي الأمور، وهي إمامة الناس، والإمامة هنا عند أهل التفسير؛ هي الدعوة والنبوة، وهي أعظم مهمة حملها الإنسان، وناءت بحملها السماوات والأرض والجبال، وفصَّلت الآية (١٢٥)، في بعض تفاصيلها، مثل خدمة أهل بيت الله الحرام، وحجيجه، أما الحاجات الأساسية، ممثلة في ﴿وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾؛ كان العهد الإلهي، بأن يكون للمؤمن والكافر على حدٍ سواء.

في الأولى، الإمامة والنبوة؛ قال الله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، أما في الثانية؛ في الرزق والثمرات؛ قال عز وجل ردًّا على خطاب إبراهيم ﷺ، "مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ"، ظنًّا منه أن ذات الحكم في الأولى، الإمامة والنبوة، ينطبق على الرزق المادي، استجابة وانصياعًا لله عز وجل وتأدبًا معه؛ قالَ: ﴿وَمَن كَفَرَ﴾؛ فشمل الكافرين بالرزق المادي الذي هو أدنى من عظيم الأمور التي خصَّ الله عز وجل بها المسلمين والمؤمنين من عباده.

وفي القرآن الكريم الكثير من الآيات التي خاطب بها الله تعالى أهل الكفر والمجتمعات التي نزلت فيها رسالته ونبواته، مثل: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ۖ فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَن مِّن بَعْدِهِمْ إِلَّا قَلِيلًا ۖ وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ ﴿٥٨﴾﴾ [سُورة "القَصَص"]، هنا العقاب جاء لأن هؤلاء القوم "بطروا معيشتهم" أو جحدوا وكفروا بأنعم الله تعالى عليهم، ممثلة في الرزق المادي القريب، وفي الآية، كما يقول ابن كثير، إنه كان فيها تعريض بأهل مكة.

وذات الرسالة في سُورة "قريش"؛ حيث يقول الله: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴿١﴾ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ﴿٢﴾ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ ﴿٣﴾ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴿٤﴾﴾، وفي سُورة "الأنفال": ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ فَآوَاكُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٢٦﴾﴾، وفي سُورة "العنكبوت": ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ ۚ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَكْفُرُونَ ﴿٦٧﴾﴾.

في هذه الآيات؛ أتت عناصر المنَّة الإلهية على الناس غير المؤمنين، في الأمن من الخوف، وتوفير الرزق المادي، لحثهم على الإيمان، مع الوعيد لمن يمد في كفره وطغيانه منهم.

يقول الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ ۖ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ ﴿١٨﴾ فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ ﴿١٩﴾ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [سُورة "سبأ"].

هنا الجزاء والعقاب الصارم لمن يكفر بهذه النعم، وأن الإيمان هو شرط نجاة الإنسان من هذا العقاب ﴿فَٱتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

لنقارن ذلك بالخطاب القرآني الموجه للمؤمنين، ففي سبعين آية من آيات القرآن الكريم، هي آيات الجهاد والنفير والقتال في القرآن الحكيم؛ سوف نجد صورةً مختلفة تمام الاختلاف، في المحتوى والأسلوب وكل شيء، فهناك الأمر الصريح بالجهاد والقتال وبذل الأنفس والأموال في سبيل الله، والنفير لأجل نصرة دينه ودعوته، وصد عدوان أهل الكفر والضلال.

ويكفي هناك قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [سُورة "الأنفال" – من الآية ٧٢].

ويقول كذلك: ﴿ٱنفِرُوا۟ خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَٰهِدُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾﴾ [سُورة "التَّوبة]، ويقول: ﴿وَجَٰهِدُوا۟ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ۚ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِى هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ۚ فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِٱللَّهِ هُوَ مَوْلَىٰكُمْ ۖ فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴿٧٨﴾﴾ [سُورة "الحَج"].

في هذه الآيات الكريمات، وغيرها من الآيات التي تخاطب المؤمنين، فيها معالي الأمور، وفيها الدعوة إلى البذل، حتى بأغلى ما يملك الإنسان، نفسه وماله، ولا

يبالي رب العزة سبحانه بذلك؛ لأنه يعلم مَن خلق، ويعلم أن الإيمان يتم على الإنسان إنسانيته، وفهمه؛ فيعلم المسلم أنه قد خُلق لمعالي الأمور، ولأداء رسائل مقدسة، اصطفاه به خالقه، باعتباره من أمة التكليف.

هذا الارتقاء في التكليف، بدلاً من الحديث عن الأمن من الخوف والإغناء من الجوع، إلى الجهاد والبذل، وهو يعلم – سبحانه – أنهم سوف يستجيبون وهم راضون مستبشرون؛ هو الفارق الأساسي بين أهل الأيمان، وأهل الكفر، بل هو الفارق بين الإنسان الكامل، والإنسان غير المكتمل في إنسانيته، الذي يعيش حياة الأنعام؛ يأكل ويشرب وكفاه ذلك.

وهذا الرضا، وهذا الاستبشار، يأتي من صفة إنسانية مهمة بدورها، وهي الفهم؛ فالمؤمن فَهِمَ دنياه، وفَهِمَ دوره، وفَهِمَ أركان هذا الإيمان، بما فيها من إيمان بالحياة الآخرة، وبأنها هي الحياة الحقيقية، وهي دار المستقر، وأن حاله فيها سوف يكون بناءً على ما أبلاه في حياته؛ فيكون البذل والجهاد عن رضا، لأنه في النهاية في مصلحة الإنسان.

كل هذا من تمام بشرية الإنسان وإنسانيته، أما الآخر غير المؤمن، والذي لا همَّ له إلا اتباع الهوى والشهوات؛ فالقرآن الكريم واضح تمامًا في هذه النقطة؛ فيقول الله تعالى في سُورة "الفرقان": ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴿٤٣﴾ أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٤٤﴾﴾.

أي يا محمد – ﷺ – لا تحسبن هؤلاء من البشر؛ لهم ما للبشر الأسوياء من صفات الفهم – ﴿يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ﴾ – وإنما هم أقرب للأنعام في عَيْشتهم!

ولعل ما في هاتَيْن الآيتَيْن وآيات السورة الأخرى، من فرقان بين المؤمنين وحالهم وبين غير المؤمنين وحالهم، سببٌ آخر لتسميتها بهذا الاسم، بجانب أن مفتتحها كان في الحديث عن القرآن الكريم، باعتبار نزوله متفرقًا على الرسول الكريم ﷺ، ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَـٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١﴾.

ويبقى السؤال: من أنت في هذه الفئات؟!، وهل تقبل بالدَّنية في دينك وإنسانيتك وكرامتك التي ميزك الله تعالى بها عن سائر مخلوقته؟!.

الخير والشر.. بين خطأ الإطلاقات وحاكمية المقاصد

يمكن النظر إلى الحركة الإسلامية في وقتنا الراهن، في بعض مكوِّنها، باعتبار أنها تعاني من العديد من المشكلات المفاهيمية التي ركَّبت عليها أخطاء في السعي والحركة، مما قاد إلى الكثير من التراجعات، على بعض الجبهات التي تخوض فيها معركة الإصلاح والتغيير، من أجل التمكين للمشروع الحضاري الإسلامي.

ولئن كانت الحركة الإسلامية تواجه حربًا بمعنى الكلمة، في مواجهة خصوم استخدموا كل ما في جعبتهم من أسلحة، بدءًا بمعركة الصورة والكلمة، وحتى استخدام الجرينوف والبراميل المتفجرة، وحتى السلاح الكيماوي، واليورانيوم المُنَضَّب، في محاربتها؛ فإن أثر هذه الحرب، يهون ويبدو أقل شأنًا أمام المشكلات المفاهيمية؛ لأن الأخيرة ترتب أخطاء أكثر فداحة من التعرض لرصاص الخصوم.

ومن بين ذلك، الطريقة التي تعاملت بها شريحة من شباب الحركة الإسلامية، وخصوصًا من حديثي العهد بالحركة الإسلامية والإخوان المسلمين، في مصر – على سبيل المثال – في مرحلة ما بعد انقلاب يوليو ٢٠١٣م، ثم جريمة فض اعتصامَيْ رابعة والنهضة؛ حيث قادت الأحداث التي جرت في مصر، وكذلك في ليبيا وتونس، وغيرها من بلدان الربيع العربي، من ارتكاسات وتراجعات للحركة الإسلامية؛ قادت إلى حالة من الأزمة في توصيف الواقع، بما أدى إلى شلل كامل في مفاتيح الحركة في كثير من الأحيان.

نظرت شرائح عريضة من أبناء وشباب الحركة الإسلامية إلى ما جرى في إطار أنه شر مطلق، وأنه لا يمكن التعامل معه في إطار إصلاحي، وأن البديل هو الخروج عن المنهج الحركي والتربوي الذي تأسست عليه حركات الإسلام السياسي الصحوية، وفي القلب منها "الإخوان المسلمون"، مع الدخول في حرب كل الغرض منها هو الانتقام، وليس أي شيء آخر.

وتبعًا لذلك، خيضت مواجهات غير متكافئة، تخرج عن نطاق الاستطاعة بسبب مشكلة مفاهيمية بالأساس، قادت إلى عواقب أسوأ من الثمن المادي الذي يدفعه المتصدُّون لقضية الإصلاح والتغيير، والذي هو في الأصل – بالرغم من أنه يبدو شرًّا وأذىً – أحد أهم عوامل تزكية الحركة الإسلامية، أمام الصف وأمام الجمهور.

وعلى رأس هذه العواقب الخروج عن السنن الإلهية في الفعل والعمل، مما يرتب الخلل الذي يقود – حتماً – إلى الفشل، والذي من بين مظاهره فقدان عناصر القوة، المادية، والبشرية، والمعنوية.

والأخيرة، المعنوية، ترتبط بقضية مهمة بدورها، وهي المصداقية عند الجمهور، وهي الأساس الأصيل الذي تقوم عليه أية دعوة ناجحة، وكانت هي إحدى مرتكزات العمل النبوي في السنوات الأولى للبعثة المحمدية؛ حيث أيد الله عز وجل نبيه ﷺ، بالكثير من الآيات والمعجزات، التي وقرت في نفوس المسلمين الأوائل؛ فأيدوا النبي ﷺ، بكل ما يملكون من مال، وبأنفسهم، وكانوا أحد مظاهر نصرة الله عز وجل، لرسوله ﷺ.

كان من الأجدى التعامل مع الموقف بالشكل الذي يحقق المصالح المرسلة؛ ففي الأصل أنه ليس هناك شيء / شخص / حدث، بمثابة شرٌّ مطلقٌ ولا خيرٌ مطلق، في أي حدث يمر على الإنسان في حياته، وإنما الأساس في تقييم العمل هو ما تحقق من مقاصد.

ففي عُرف المؤمن؛ حتى أذى الأعداء، وتدافعهم ضد المشروع الإسلامي الحضاري؛ فيه خير، ومن بينه، أنه ينبه المسلمين إلى أخطائهم، وإلى أوجه القصور، يمنعهم من الطغيان؛ لأنه لولا قوى التدافع، ما وقفنا على قيمنا وحرصنا عليها.

ويقول العلامة النابلسي؛ إن الشر المطلق لا وجود له في الكون، الشر المطلق يعني الشر للشر، وهذا يتناقض مع وجود الله، لكن الذي يليق بكمال الله أن الله يوظف الشر النسبي للخير المطلق.

وفي القرآن الكريم هناك آية في سُورة "الأنبياء"، شديدة الأهمية والوضوح في هذا الأمر؛ حيث يقول فيها الحق تبارك وتعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ وَنَبْلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلْخَيْرِ فِتْنَةًۖ وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ ٣٥﴾.

أي أن أي خير أو شرٍّ يصيب الإنسان، هو إنما عبارة عن إرادة ومشيئة إلهية، الغرض منها الابتلاء والاختبار، تحقيقًا لسُّنَّة الحساب على العمل، سواء في الدنيا أو الآخرة؛ حيث يوفَّى الناس ما كانوا يعملون، إما جنة نعيم، أو نار الجحيم.

وفي معالجتهم لهذه المسألة، يقول علماء المقاصد، على رأسهم الشاطبي، إنه لا يوجد خيرٌ محضٌ، ولا شرٌّ محضٌ، وإنما يُقاس الأمر، وفق معيار غلبة المصالح أو المفاسد المترتبة على وقوع الأمر هذا الأمر أو ذاك.

وفي تلخيصه لكتاب "المقاصد" للشاطبي ينقل العلامة الريسوني، تعريفًا وضعه علال الفاسي، جمع فيه مقاصد الشريعة العامة والخاصة، فيقول إن المراد بمقاصد الشريعة، هعو "الغاية منها، والأسرار التي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها".

والمقاصد إما عامة، وهي التي تراعيها الشريعة في كل أبوابها التشريعية أو في كثير منها، أو خاصة، وهي التي تهدف الشريعة لتحقيقها في باب معين، أو في أبواب قليلة متجانسة، أو جزئية، وتعني ما قصده الشارع الحكيم من كل حكم شرعي من إيجاب أو كراهة.

ونأتي للمهم من كلام الشاطبي فيما يتعلق بما نقوله في هذا الموضوع، وهو أن المقاصد تأتي بمعنيين، الأول هو أن الحكمة هي المعنى المقصود من شرع الحكم، وهي المصلحة، أما الثاني فيُراد به المعنى المناسب لتشريع الحكم أي المقتضِي لتشريعه، وذلك كالمشقَّة.

ومن هنا نفهم أن أي أذى أو متاعب أو "ما يبدو لنا" أنه خسائر، خلال رحلة التمكين؛ إنما يجب تقييمه في إطار معنى المقاصد؛ البحث عن الحكمة الإلهية من وراء هذا الذي حدث، ووضعه في سياق سعي الإنسان، ولعل اختيار الشاطبي والريسوني من في شروحه لمصطلح "المشقة" كان شديد التوفيق، في التعبير عن الحالة التي نتكلم عنها في هذا الموضع.

وبعيدًا عن الشاطبي بمقاصده، والريسوني وشروحه، فإنه حتى بمنطق الرشادة والعقل الذي ميز الله تعالى به الإنسان على سائر المخلوقات، ووضع له أهمية

أكبر لدى المسلم؛ باعتبار أنه من أُمَّة التكليف، وأنه مطالبٌ أكثر من غيره بالتدبر والتفكر في آيات الله تعالى، وفي قرآنه لأجل استخلاص تعاليمه؛ فإن الأجدى من الخروج عن المنهج، والتصادم مع قوى الشر والظلام، لمجرد نوازع شخصية، أو ما شابه، هو العمل على استخلاص العِبَر من الأمر، والتأمل مليًّا في حكمة الله عز وجل منه، وما قصده الحكيم العليم من وقوع الأذى بأمته.

فقد يكون الأمر للتنبيه، وقد يكون الأمر ابتلاء للتمحيص وغربلة المجموع، وقد يكون لأجل أخطاء حاصلة، وخروجات عن المنهج الرباني القويم؛ فيكون التأمل وإعمال العقل في الموقف المعروض على المسلم، فيه اكتشاف، وفيه هداية، وفيه العودة إلى الطريق الحنيف؛ الذي لا حيف فيه ولا حيدة في مقصده.

والبعض يجد في مخالفة ذلك؛ شكلاً من أشكال الخروج على ركنٍ من أركان الإيمان، وهو الإيمان بالقضاء والقدر، خيره وشره، والإيمان هنا يشمل التسليم، وعدم الاعتراض؛ وإنما التعامل مع الواقع الذي فرضه قضاء الله تعالى وقدره.

صفوة القول؛ هو أنه من الضروري الاستفادة من الشر الذي نواجهه في التصويب والتعديل، والتعامل معه بإيجابية، بالشكل الذي يحقق حكمة الله تعالى من وقوعه، ويعمل على تحقيق المصلحة، بدلاً من مواجهة الأذى بالمفسدة، وهنا تسقط عن مشروعنا صفته كإسلامي؛ لأن ذلك ليس في الإسلام من شيء!

الدليل العقلي في الخطاب القرآني ومشكلة غيابه عند دعاتنا

تشهد ساحات وميادين الدعوة الإسلامية الكثير من العنت والمشكلات في الوقت الراهن.

وهذه المشكلات ليست هي المهمة في حد ذاتها، وإنما الأهم منها، هو الكيفية أو التصور الذي يستقبل به القائمون على الدعوة في مشارق الأرض ومغاربها، هذه المشكلات، بجذورها وطبيعتها وأسبابها.

فغالب الحال، ما تكون النقاشات والتلقِّي حول المشكلات الآتية من الخارج، مثل حملات التشويش، وجرائم اليمين المتطرف الآخذ في التنامي في أوروبا على وجه الخصوص، من دون النظر إلى المشكلات الآتية من داخل الأوساط الدعوية ذاتها، على الأقل بالعناية الكافية.

ولعل من بين أبرز المشكلات، المناهج المستخدمة من جانب العديد من الأوساط الدعوية في بعض المجتمعات التي يمثل المسلمون فيها أقلية صغرى، ولا يكون هناك اهتمام كبير بها من جانب الجماعات الصحوية التي تملك في حقيقة الأمر، منهجًا أكثر تقدمية في الدعوة.

فهذه المناهج في الغالب ما تستند إلى نصوص وتفاسير وأقوال، بصورة لا تحمل معها أية مراعاة لطبيعة عقلية المسلمين الجدد من أبناء هذه المجتمعات، والتي غالبًا ما تكون من المجتمعات التي تشبَّعت بق يم العلمانية والفردانية، وتعلي من قيمة العقل والحرية فوق ما عداها.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن هذه المجتمعات – في الغرب بالذات – تكون بحاجة إلى منهج يتناسب مع طبيعتها التي تقوم على تمجيد العلم والعقل والتجريب، ونشأت نشأة تعتقد في أنه كل ما هو ليس ملموسًا أو يمكن إدراكه بالحواس؛ هو غير موجود في الأصل.

ولا يوجد في هذا الصدد أنسب من المنهج العقلي الذي أتى به القرآن الكريم، الذي خاطب به رب العزة سبحانه، أول ما خاطب، عقليات أبناء مجتمعات كانت تقوم في الأصل على عقلية الخرافة، ورغم ذلك أسس الله تعالى في كتابه العزيز للمنهج العقلي في مخاطبتها.

ولو تدبَّرنا آيات الذكر الحكيم، سوف نجد أن الله عز وجل قد وضع الدليل العقلي في مقدمة الأدوات التي اختارتها حكمته لإقناع الناس بربوبيته وألوهيته، وحقه بإفراد المخلوقات له بالعبادة.

لم يلجأ – وهو قادر على ذلك – لأي أسلوب قاهر يتجاوز العقل الإنساني وضرورات قبوله - العقل - لأي أمر، واقتناعه به، لأنه سبحانه وتعالى، هو الذي خلق العقل، ويعلم مَن خلق وما خلق، وهو اللطيف الخبير، وبالتالي؛ يعلم مفاتيحه، ومفاتيح إقناعه.

وفي القرآن الكريم؛ نجد أن الله تعالى، قد استخدم أساليب عديدة لإقناع الإنسان بحقائق التوحيد ووجود خالق للكون، من خلال النماذج العقلية والمنطقية، مثلما نجد في سُورة "يس": ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾﴾، وكذلك: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨١﴾﴾.

وفي سُورة "القيامة"؛ يقول تعالى: ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَن يُتۡرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾ أَلَمۡ يَكُ نُطۡفَةً مِّن مَّنِيّٖ يُمۡنَىٰ ﴿٣٧﴾ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٣٨﴾ فَجَعَلَ مِنۡهُ ٱلزَّوۡجَيۡنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ﴿٣٩﴾ أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ ﴿٤٠﴾﴾.

والنماذج على ذلك في القرآن الكريم كثيرة، ومن نافل القول أن الله عز وجل قد جعل أكثر من آية تتكلم عن التدبُّر في الخلق هو أحد أهم العوامل التي يمكن أن تقود الإنسان إلى الإيمان.

ولكن المهم هنا الوقوف عنده، هو أن الله تعالى قد جعل التدبُّر وإعمال العقل هو الوسيلة والمفتاح الأساسيَّيْن لفهم القرآن الكريم ذاته بكل ما له من جلال ومركزية في عقيدة كل مسلم، وجعل سبحانه هذا التدبُّر والتَّفكُّر هو وسيلة استخلاص أحكام العقيدة والشريعة الإسلامية من آيِ الذكر الحكم، وجعل وسيلة الاجتهاد الأساسية؛ هي العقل.

وفي سُورة "النساء"، هناك آية تحمل جماع ذلك الأمر كله، يقول فيها تبارك وتعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ﴿٨٢﴾﴾. فهذه الآية جمعت بين فكرة تدبُّر القرآن الكريم، والتأكيد على ضرورة إعمال العقل فيه، وجعْل ذلك – أيضًا – هو وسيلة لتأكيد وحدانية الله عز وجل، وأن منزِل القرآن الكريم هو واحد لا شريك له.

وفي سُورة "مُحَمَّد"، يقول رب العزة سبحانه وتعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾، والمعنى مفاده أن التدبُّر – أي التفكير وإعمال العقل –

في القرآن الكريم، هو أحد مسالك وصول الإنسان إلى الإيمان والتوحيد وحقائقه، وبالتالي فمن باب أولى، أن يكون ذلك هو منهج الدعاة الأساسي، ولاسيما في المجتمعات التي وصلت إلى مرحلة متقدمة من الحضارة المادية.

وهناك في العلوم الشرعية ما يُعرف بالمنهج العقلي في بيان العقيدة، وهو منهج يعتمد العقل في تفسير وتدبُّر القرآن الكريم من أجل الوصول إلى حقائق الإيمان، مثل الربوبية، والألوهية، والنُّبوَّات، والبعث، وغير ذلك من مفردات العقيدة.

ولشيخ الإسلام ابن تيمية مقولات حسنة في ذلك، فهو يقول في "جامع الفتاوى": "إن المنهج العقلي الذي يسلكه القرآن الكريم في بيان العقيدة وغرسها في النفوس يأتي متسقًا مع المنهج الفطري ومتكاملاً معه؛ ولذلك فإن القرآن الكريم لم يكن مقصورًا على مجرد الخبر عن وجود الله تعالى ووحدانيته وسائر أركان العقيدة، وإنما أقام البراهين العقلية التي بها تُعْلَم العلوم الإلهية؛ فكان منهجه ومنهج جميع الأنبياء عليهم السلام الجمع بين الأدلة العقلية والسمعية (الشرعية)".

وفي "النبوات"، يقول: "فالاستدلال على الخالق بخلق الإنسان في غاية الحُسْن والاستقامة، وهي طريقة عقلية صحيحة، وهي شرعية، دلَّ عليها القرآن وهدى الناس إليها؛ فإن نفس كون الإنسان حادثًا بعد أن لم يكن، ومخلوقًا من نطفة ثم من علقة، فإن هذا يعلمه الناس كلهم بعقولهم، فهو إذْن عقلي؛ لأنه بالعقل تُعلَم صحته، وهو شرعي أيضًا".

....

إن هذا المنهج الذي أخذ به السلف الصالح، حتى بعض المتأخرين منهم ممَّن "يُعاب" عليهم من جانب البعض، أنهم كانوا إلى الجمود أقرب في التعامل مع النص؛ نقول إن هذا المنهج غائب عن الكثير من دعاتنا المحدثين، الذين يكتفون بذِكر ما في المتون التي يعود منهجها الفكري والعقلي إلى قرون مضت، بينما هم يتحركون في مجتمعات تفكر بعقلية القرن الثاني والعشرين بالفعل!

العنف والشريعة الإسلامية: أصل أم طارئ؟!..
قراءة في النصوص الدينية

يمر بنا هذه الأيام ذكرى ما يُعرف بـ"يوم اللا عنف العالمي"، أو "اليوم الدولي للا عنف"، فيما أمتنا تحفل بالصراعات الدموية التي استخدمت فيها كل أنواع الأسلحة، الناعمة والصلبة.

ونرى الآن الكثير من الظواهر التي تتعارض مع هذه المناسبة، تحدث كل دقيقة بين ظهراني أمتنا التي ابتُليت بالكثير من الصراعات المسلحة والحروب وأعمال العنف المختلفة الأشكال والأنواع، والتي تركت حدود بلدان العالم العربي والإسلامي، وطالت مجتمعات المسلمين في بلدان المهاجر والاغتراب.

ويدعم ذلك منظومة إعلامية و"فقهية" تستميت محاولةً "تأصيل" العنف واستخدام القوة المسلحة، باعتبارها وسيلة المسلم الوحيدة في الوصول لأغراضه، وتكفير الآخر المسلم، ما دام أنه يرفض هذه الأفكار.

مهام المسلم وكيف يؤديها:

تُعتبر مهمة المسلم الأولى، هي عبادة الله تعالى على عقيدة التوحيد، وفق تعاليم الشريعة التي أنزلها الله تعالى على عبده ونبيه، محمد ﷺ. يقول تعالى في سُورة "الذاريات": ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾.

والإنسان عندما يتعبَّد، وخصوصًا في الصلاة والصيام والقيام؛ فإنما يدخل في حالة من السكينة والهدوء النفسي، وتُعتبر هذه الحالة، ومقدار ما وصل إليه الإنسان منها خلال عبادته؛ مقياسًا مهمًّا من مقاييس إخلاصه فيها، وبالتالي نصيبه من الأجر، كما يرى بعض الفقهاء، على الأقل بالمنطق النبوي القائل: "ليس للمرء من صلاته إلا ما عَقِلَ منها" [أخرجه أحمد بإسناد صحيح].

ولدينا كذلك من بين المهام الجسام الملقاة على عاتق المسلم، نشر دعوة الله تعالى في ربوع الأرض، والقرآن الكريم في هذا الأمر، محدد في قوله تعالى، في خواتيم سُورة "النحل"؛ حيث يقول الله عز وجل: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦۖ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ﴿١٢٥﴾ ﴾.

وتردف الآيات بالقول مما يؤكد المعنى على علم الله تعالى بمشاق مهمة الدعوة، وأن القائمين عليها، والساعين في سبيلها سوف يتعرضون إلى ظلم عظيم، وأعباء جمَّة من خصوم الدعوة وأعداء الله تعالى: ﴿وَإِنۡ عَاقَبۡتُمۡ فَعَاقِبُواْ بِمِثۡلِ مَا عُوقِبۡتُم بِهِۦۖ وَلَئِن صَبَرۡتُمۡ لَهُوَ خَيۡرٞ لِّلصَّٰبِرِينَ ﴿١٢٦﴾ وَٱصۡبِرۡ وَمَا صَبۡرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِۚ وَلَا تَحۡزَنۡ عَلَيۡهِمۡ وَلَا تَكُ فِي ضَيۡقٖ مِّمَّا يَمۡكُرُونَ ﴿١٢٧﴾ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ ﴿١٢٨﴾ ﴾.

هذه الآيات بها إشارة إلى قضية استخدام العنف في بعض المواضع خلال قيام المسلم بمهام الدعوة إلى الله تعالى، في قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ عَاقَبۡتُمۡ فَعَاقِبُواْ بِمِثۡلِ مَا عُوقِبۡتُم بِهِۦ﴾، ولكنه في هذه الحالة؛ تشير الآيات إلى أنه يكون في مجال رد الفعل فقط، أي في حالة التعرض لعدوان أو ما شابه.

أما لو قصد قوله تعالى نمط الأذى الذي تعرض له المسلمون الأوائل من تعذيب وكذا، لحملهم على الرجوع عن دينهم؛ فإن الآيات وضعت الصبر كأحد مراتب الإيمان، وأكدت على أولوية التقوى والإحسان في سلوك المسلم.

وهذا الأمر له شواهده التي تؤكده من صحيح السيرة النبوية؛ فمن الثابت عن النبي ﷺ، أنه لم يغزُ أو يستخدم العنف؛ إلا لرد اعتداء أو معاقبة أحد المجرمين، كما فعل مع الثمانية من أبناء عكل، العُرنْيين، الذين قتلوا الرعاة، وسرقوا الإبل بعد أن كانوا مؤتمنين عليها، ويأكلون من خيراتها.

وفي مرحلة الخلفاء الراشدين من بعده ﷺ، كانت حالات العنف المفرط شديدة الندرة، ولذلك يذكرها التاريخ لاستثنائيتها، مثلما فعل أبو بكر الصديق "رضي اللهُ عنه"، عندما حرَّق الفُجاءة السِّلْمي، عندما أخذ السلاح ليقاتل به المرتدين، ولكنه قتل به المسلمين والمرتدين معه، ثم إن المؤرخين يقولون إن الصديق قد ندم على إحراقه له بعد ذلك.

وعمر ابن الخطاب الذي دانت له عروش كسرى والرومان؛ ندم أشد الندم على ضربه لرجل من عوام المسلمين، بدُرَّته المشهورة، وبكى، وعاد إليه وطلب منه أن يقتصَّ منه، وحتى أن عثمان بن عفَّان "رضي اللهُ عنه" فضل أن يُقتل، على أن يأخذ قاتله والمتآمرين على حياته، بالعنف.

ولو أتينا لمرحلة الفتنة الكبرى، التي يحتجَّ بعض خصوم الأمة بها على أن الإسلام دين عنف وربى أصحابه عليه؛ فسوف نجد أن القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية قد تنبآ بها، وحذرت نصوص قرآنية ونبوية منها، ووصلت لمستوى الزجر المشدد، وتشبيه هذا السلوك بالعودة للجاهلية.

فقوله عز وجل: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٢٥﴾﴾ [سُورة "الأنفال" - الآية ٢٥]؛ يشير الفقهاء إلى أن رب العزة سبحانه، كان يعني به الصحابة الكِرام خلال موقف الفتنة الكبرى، وقال بذلك القرطبي وابن كثير، وغيره.

كما أن الرسول الكريم ﷺ، قال في خطبة الوداع، مقولة جمع لها المسلمين خصيصًا، بالنص: "لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضُكم رقاب بعضٍ" [متفق عليه].

التدافع بالقوة وموقف الشريعة منه:

إذًا، الإسلام كمنهج تربوي، لا يؤسس لأي شكل من أشكال العنف في نفوس وسلوك أبنائه.

ولكن ينبغي هنا التمييز بين هذه القضية وبين سُنَّة مهمَّة من سُنَن العمران التي وضعها الله تعالى في خلقه، وهي سُنَّة التدافع، التي وردت في أكثر من موضع من القرآن الكريم.

ففي سُورة "البقرة"، يقول تعالى: ﴿.. وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٥١﴾﴾، وفي سُورة "الحَج"، يقول الله: ﴿.. وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾﴾.

والتدافع صنو الصراع في أبسط معانيه، ولا يوجد صراع من دون عنف، وهنا تتدخل الشريعة الإسلامية لوضع ضوابط منظِّمة له، كما هو طبيعة الشريعة؛ أنها تتصدى للظواهر الإنسانية وتظمها في الإطار الذي ارتضاه الله عز وجل.

وفي هذا نجد أن الإسلام قد قدَّم مبدأ اللا عنف في التدافع، على مبدأ الحرب، فمن بين أسباب امتلاك القوة، الردع السلبي، من خلال امتلاك المقدرات المختلفة التي تمنع العدو من الاعتداء على الجماعة المسلمة.

وفي القرآن الكريم هذا واضح في قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [سُورة "الأنفال" - من الآية ٦٠].

وبالرغم من أن القتال قد ورد صراحةً في القرآن الكريم، إلا أنه كذلك هناك أكثر من ضابط له، في القرآن الكريم، ووضعها الرسول الكريم ﷺ، ولقنها لأصحابه في الغزوات المختلفة، مثل عدم قتل الشيوخ أو قطع الزرع، وغير ذلك من التوجيهات النبوية التي ترشد العنف في حالات الحرب والغزو والقتال.

وهنا نقف أمام ملمحَيْن مهمَّيْن جاءا في القرآن الكريم في هذا الصدد.

الأول في قوله تعالى: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُواْ خَيْرًاۚ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَۚ وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ﴿٢٥﴾﴾ [سُورة "الأحزاب" - الآية ٢٥]، هنا نجد أن الله تعالى لا يتحدث عن القتال كأمر مرغوب فيه، بل هو أمر سلبي، مِنْ مِنَنِ الله تعالى على المؤمنين أن كفاهم إياه.

وتؤكد ذلك آية "البقرة": ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ .. ﴿٢١٦﴾﴾.

الملمح الثاني، في قوله تعالى، في سُورة "الأنفال"، وهي من سوَر الجهاد العظيمة في القرآن الكريم: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٦١﴾﴾، فهنا القتال ليس مطلوبًا لذاته، ولا يجوز العدوان به على غير المسلمين، فحتى لو جنح أعداء الجماعة المسلمة إلى السلم، وكفُّوا أيدهم عن المسلمين؛ فالواجب على المسلمين قبول السلام والصلح.

والآيات التي تؤكد على المعنى السابق في القرآن الكريم كثيرة.

في المقابل؛ فإننا نرى أن خصوم الأمة قد تكالبوا عليها، بالاحتلال المباشر وسرقة الثروات وتهديد الأعراض، وهو ما يوجب استخدام العنف ضدهم، حتى يستتب السلام، ولكن عندما يعمد المسلمون إلى الدفاع عن أنفسهم؛ فإنهم يتحولون إلى "إرهابيين"!

ولقلب الحقائق وتكريس هذه الصورة الذهنية السلبية عن المسلم، وعن الشريعة الإسلامية، من خلال أدوات القوة الناعمة المختلفة، فقد عمد أعداء الأمة على خلق كيانات شيطانية خرجت من بين ظهراني المسلمين، وترتدي رداء الإسلام، تقتل وتخرِّب، باسم الدين، والدين منها براء!

المسلمون وفرائض الأمر الواقع.. دروس من العهد النبوي

تقف الحركة الإسلامية في الوقت الراهن، أمام الكثير من المتغيرات التي فرضت التغيير في أكثر من اتجاه، بما في ذلك المحتوى التربوي والأطر الحركية، وغير ذلك من الأقنية التي تشكل فيما بينها المجموع الذي يُطلق عليه مصطلح "الحركة الإسلامية"، بمختلف اتجاهاتها الفكرية والسياسية، وغير ذلك.

وتعترض عمليات التغيير المطلوب الكثير من المصاعب والعوائق، من بينها ما هو آتٍ من الخارج، أي من خارج الحركة نفسها، من البيئة المحلية، والإقليمية والدولية، التي تتحرك في سياقها، أو من داخلها، وهو هذا هو الأهم؛ فلو تعطلت السيارة؛ لن يُجدي أي شيء أن يكون الطريق ممهدًا.

ومن بين أهم هذه المعوقات الداخلية، عدم قابلية الكثير من الأطر الحركية لمبدأ التغيير الداخلي، وعدم تمتعها بالمرونة اللازمة لقبول المتغيرات الراهنة، على المستوى النفسي أولاً، لإمكان قبولها على المستوى الواقعي التطبيقي، من خلال الحِراك على الأرض.

ويعود ذلك بالأساس إلى خطأ أو قصور في برامج التنشئة والتلقين التربوي؛ حيث يتناقض ذلك في أبسط معانيه، مع طبيعة المجتمع المسلم الأول، والكيفية التي تعامل بها مع المستجدات التي طرأت عليه بعد البعثة، منذ مرحلة الاستضعاف في مكة المكرمة، وصولاً إلى التمكين والدولة في المدينة، ثم السيطرة والسيادة، بفتح مكة.

وفي حقيقة الأمر؛ فإنه كان من المدهش حقيقة أن تتمتع الجماعة المسلمة الأولى، بكل هذه الدرجة من المرونة التي يخبرنا بها التاريخ؛ حيث إنها في النهاية من جذور ذات طبيعة بدوية، تتسم بالخشونة في التعامل مع الظواهر، والتحفظ الشديد بطبيعتها، وعدم إمكانية القبول السهل، بالحياة في مجتمعات أخرى، تختلف عن المجتمع الأم الذي نشأت وعاشت فيه، حتى ولو كانت هذه المجتمعات الأخرى، عربية صرفة مثلها.

إلا أن المسلمين الأوائل عاشوا حتى في مجتمعات مختلفة عنهم في اللغة والانتماء القومي والديانة، كما في حالة الهجرة الأولى، إلى الحبشة، ووصل بهم مرونة الحال، إلى درجة أن سيدنا جعفر بن عبد المطلب (رضي الله عنه)، وهو الذي كان أحد سادات قومه، قد استطاع أن يعيش عشر سنوات في الحبشة، كان خلالها أول سفير للإسلام في هذه الأرض.

بل إن هذه المرونة من سمات القرآن الكريم نفسه، الذي هو كلام الله تعالى القديم، أنزله على صدر نبيه ﷺ، ليكون هدىً ورحمة للعالمين.

فهناك في العلوم القرآنية، باب الناسخ والمنسوخ؛ حيث هناك آيات نزلت في فترة من الفترات نَسَخَتْ آيات أخرى أقدم، مراعاة لتبدل الظروف، وهناك من المنسوخ ما أنساه الله تعالى لنبيه ﷺ، لحكمة بالغة منه عز وجل، وهناك ما أبقاه سبحانه، في القرآن الكريم لحكمة أخرى بالغة، من بينها تعليمنا كمسلمين التدرُّج والمرونة وفق مقتضى الحال، وأن هذا الأمر حتى الله تعالى ألزم نفسه به، بالرغم من سابقة علمه بالظروف القائمة، وطلاقة قدرته بتكييفها بالشكل الذي لا يتطلب تغيير الأحكام في القرآن الكريم.

وبالنظر إلى حال الجماعة المسلمة الأولى منذ البعثة وحتى وفاة النبي الكريم ﷺ؛ فإننا سوف نجد أن التدرج والمرونة كانا سمةً أساسية، وليست فرعية، في الاجتماع السياسي لها.

فلو تأملنا المرحلة المَكِّية؛ فإننا سوف نقف على مجموعة من السمات المختلفة تمام الاختلاف عنها في مرحلة الهجرة الأولى إلى الحبشة، عنها في مرحلة دولة المدينة، وحتى هذه المرحلة، مختلفة عن مرحلة الدولة بعد فتح مكة المكرمة، سواء فيما يتعلق بالعبادة والعلاقة مع الآخر، وكذلك طريقة إدارة شؤون الكيان المسلم الذي انتقل من مستوى "جماعة مستضعَفَة" إلى مستوى "الدولة" ثم "الدولة ذات السيادة في إقليمها.

وفي كل مرحلة من هذه المراحل؛ فإن المسلمين قدموا من الاستجابة الجيدة، الكثير مما يحوي دروسًا مستفادة للحركة الإسلامية في الوقت الراهن.

ومن بين هذه الدروس؛ كيف قبلوا على أنفسهم، وهم أصحاب العزة، وكثيرٌ منهم كان من سادات قومه، أن يتخفُّوا بعباداتهم، وكيف قبلوا الحياة في مجتمعات غريبة عنهم؛ قدموا فيها من النموذج الإنساني، ما جعل النجاشي نفسه يقبل الإسلام دينًا، كما يقول بعض المؤرخين.

ثم كيف أصبح هؤلاء قادة دولة وجيوش فاتحة بعد إقامة الدولة، وكيف أداروا خلافاتهم مع النبي ﷺ، كقائد للدولة، وكيف تمتعوا بروح منفتحة، مكنتهم من تجاوز محنة مكة الأولى، وقبول التعايش مع من آذوهم واضطهدوهم في البداية، وطردوهم من ديارهم، وآمنوا بأن الإسلام يَجُبُّ ما قبله، وكيف تعايشوا مع اليهود

والمشركين في المدينة، برغم ما يجدونه مكتوبًا عندهم في القرآن الكريم من أنهم – أي المشركين واليهود – هم أشد الناس عداوة للذين آمنوا.

ولعل في موقف النبي ﷺ، من المنافقين في المدينة والبادين في الأعراب من حولها، الكثير من الدروس في المرونة والواقعية السياسية، من دون تفريط في ثوابت الدين والعقيدة بطبيعة الحال.

ولو درسنا تجربة دولة المدينة من منظور علم الاجتماع السياسي، ولو وقفنا عند المحطات التي سبقت تأسيسها؛ فإننا سوف نقف على أنموذج طيب للغاية في المرونة والتخطيط السياسي الذكي الذي مكَّن بضعًا وسبعين نفرًا من تأسيس دولة كاملة، كانت هي أول شكل من أشكال العمران السياسي المتطور في شبه الجزيرة العربية في بضعة سنوات قليلة.

فكيف أدار المسلمون عملية الهجرة، وبناء التحالفات مع القوى النافذة، وكيف تعاملوا مع المنافقين من أصحاب السطوة والسلطان، وكيف كان التعامل مع المعاهدين من أهل الكتاب، وكيف كان التعامل مع مَن نَقَض العهد منهم، وكيف كانت الدعوة تُدار بشكل سياسي بحت، من مركز الدولة في المدينة، وصولاً إلى أطراف شبه الجزيرة العربية وخارجها، في الأمصار المجاورة، عندما خاطب قائد الدولة في ذلك الوقت؛ الرسول الكريم "عليه الصلاة والسلام"، رموز الأمم المحيطين به، داعيًا إياهم للدخول في دين الله؛ الإسلام.

وفي صلح الحديبية؛ سوف نجد الرسول ﷺ مفاوِضًا ومحادثًا سياسيًّا؛ حيث فاوض أهل مكة من المشركين، وفاوض قومه وجماعة المسلمين على الاتفاق الذي توصل إليه مع أهل مكة المكرمة.

ومن نافلة القول، التأكيد على أن الرسول ﷺ في ذلك الوقت، وفي كل تلك المواقف، لم يكن ينطق عن الهوى، بينما في كل موقف منها، كان الأمر يتعلق بصلب العقيدة، ومستقبل الدعوة.

هذه الخلفية التي تؤكد على أن الوحي الألهي والتوجيه الإلهي كانا خلف قرارات الرسول الكريم ﷺ في حينها؛ يجعلنا نقيس الأمور بمقياس ثابت؛ أن هذه القرارات وطريقة أخذها وكذا؛ هي الأساس الذي يُقاس عليه، وبالتالي؛ فقد وجب - بالمعنى الشرعي للوجوب الذي يحمل الإلزام - أن نلتزم بها، ونعمل على أن نختار منها، ما يتفق مع الحالة الراهنة، وكل موقف تواجهه الحركة الإسلامية.

المسؤولية الجماعية للأمة في القرآن الكريم ومحاذير المرحلة!

بالرغم من أن القرآن الكريم، باعتباره الوثيقة التي منهاج الله تعالى وشريعته التي ارتضاها لعباده على الأرض؛ قد حرص الشارع الأعظم فيه على التأكيد على المسؤولية الفردية لأفعال الإنسان، إعمالاً لمبدأ العدل في الحساب؛ حيث إن كل إنسان أولى بما قدَّمت يداه، ولا يكون مسؤولاً عن أفعال الآخرين؛ لضعفه وعجزه عن تصويبها.

والقرآن الكريم، وبالذات سُورة "الإسراء"، حافل بالآيات التي توضح المسؤولية الفردية للإنسان عمَّا يُحاسب عليه.. ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ كِتَٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا ﴿١٣﴾﴾ [سُورة "الإسراء" – الآية ١٣].

وهو مبدأ أقره الله تعالى حتى على رُسُلِه المكلَّفين من قِبَلِه بتبليغ دعوة الحق والتوحيد للناس، بمن فيهم النبي محمد ﷺ، الذي بُعث بالدِّين الخاتم للعالمين، لأنه – كما تقدم عن عِلْم الله تعالى بخلقه وضعفهم – ليس عليهم بمسيطر.. ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾ [سُورة "الغاشية" – الآية ٢٢].

وفي سُورة "الأنعام"، يقول تعالى مخاطبًا نبيِّه ﷺ: ﴿وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٢﴾﴾ [من الآية ٥٢]، وكذلك في سُورة "آل عِمران"، يقول الله تعالى لنبيِّه ﷺ كذلك: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ [من الآية ١٢٨].

إلا أنه في بعض المواقف؛ سوف نقف على بعض الأمور التي جعل الله تعالى، بحكمته البالغة، المسؤولية فيها جماعية، كما في قوله عز وجل: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ۖ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٢٥﴾﴾ [سُورة "الأنفال" – الآية ٢٥].

قال الله: ﴿قَالَ ٱدْخُلُواْ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ فِى ٱلنَّارِ ۖ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ ٱلنَّارِ ۖ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [سُورة "الأعراف" – الآية ٣٨].

والسلوك الجماعي الذي هو أكبر من مجموع أجزاء أفراده، معترفٌ به في القرآن الكريم، يقول الله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾ [سُورة "الأنعام" – من الآية ٣٨].

هذه الآيات السابقة تحمل نذيرًا شديد الأهمية فيما يتعلق بالمسؤولية الجماعية للأمم عن بعض الأمور العامة التي جعلها الله تعالى مفصلية، ولها تأثير على كل عضو من أعضاء هذه الأمة، مهما صَغُر أو علا شأنه.

ومن خلال تطواف سريع في القرآن الكريم؛ فإننا سوف نرى أن هذا المبدأ – المسؤولية الجماعية في الحساب للأمم – إنما يأتي في حالات معينة، مثل شيوع الكفر والظلم، أو إقرار المنكرات، وشيوعها، وأن يكون ذلك برضىً عام من المجتمع، فعندها يأتي الحساب الإلهي لا يذر منهم أحدًا، سواء في الآخرة

بموجب سُنَّة إهلاك الأمم، أو في الآخرة، عندما تترى الأمم إلى النار، لاعنين بعضهم البعض!

وهنا تجب الإشارة إلى ما ذكره الطبري والقرطبي وآخرون في تفسير آية "الأنفال" المتقدمة؛ حيث هناك حالة من الإجماع بين عموم المفسِّرين، على أنها نزلت في صحابة رسول الله ﷺ، استشرافًا لما سوف يكون عليه حالهم من بعده "عليه الصلاة والسلام"، من اقتتالٍ وفتنة.

فأشار المفسرون إلى مقولات وردت على ألسنة كبار الصحابة "رضوان الله تعالى عليهم"، ومنهم الزبير بن العوام، وابن عباس، وقت الفتنة الكبرى، من أن الآية تنطبق أكثر ما تنطبق، على حالهم في ذلك الحين.

وفي الإطار العام للحديث القرآني؛ فإن واقع المسؤولية الجماعية يحدث عندما تشيع أشكال الخلل المختلفة، وتقاعس المجتمع المسلم عن التصدي لمثل هذه الألوان من الخلل، وخصوصًا تلك التي تمس العقيدة، ومصير الأمة بالكامل.

ويؤكد ذلك المعنى، قول الرسول الكريم ﷺ، ردًّا على أم المؤمنين، زينب بنت جحش "رضي الله عنها"،

وقد تضافرت جملة من الأحاديث النبوية الصحيحة التي تؤكد هذا المعنى، من ذلك رده ﷺ، على زينب بنت جحش "رضي اللهُ عنها"، عندما قالت: "يا رسول الله أنهلك وفينا الصالحون؟". قال: "نعم، إذا كثر الخبث" [متفقٌ عليه].

ولأن القرآن الكريم، هو كلام الله المتين، والذي يصح ويصلح لكل زمان ومكان؛ فإنه عندما نعمل على إسقاط هذا الحديث على الواقع الحالي للأمة؛ فإننا سوف نقف أمام مجموعة من الأمور الجدُّ خطيرة، والتي ينبغي على كل مسلم أن يدركها، لكي يعلم ما عليه من واجبات في هذه اللحظة بالذات، حتى نتقي العقاب الإلهي الذي هو خزيٌ في الدنيا وعذاب مهين في الآخرة.

فيدخل تحت بند هذه الآيات والأحاديث النبوية الشريفة، قضية محاربة الفساد والاستبداد، ويدخل فيها قضية التصدي لخصوم المشروع الحضاري الإسلامي، والذين في سبيل وقفه، ارتكبوا كل ما يمكن من جرائم، بما في ذلك قتل الناس في الشوارع وهدم المنازل على رؤوسهم، وانتهاك أعراضهم، والاستيلاء على أموالهم، وغير ذلك صور الجرائم والموبقات.

إن هذه الآيات والأحاديث لتؤكد أن العقاب الإلهي لن يطال المؤيدين لقوى الفساد والاستبداد فحسب، ومن عاونهم على جرائمهم، وفي فسادهم، وإنما يطال أيضًا حتى من شاركوا بالصمت، وتقاعسوا عن أداء فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي هي مع الإيمان بالله تعالى، ما جعل الأمة هي خير أُمَّةٍ أخرجت للناس: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [سُورة "آل عِمران" – من الآية ١١٠].

ولعل هذه الرسالة التي يحملها هذا الحديث، هي أحوج ما تكون الأمة الآن إلى أن تسمعها من قادة الرأي والعلماء والساسة الذين لا يزالون يتمسكون برسالة التغيير والإصلاح، ولا يزالون يؤمنون بالمشروع الإسلامي الحضاري، وبأنه الحل الوحيد لكل مشكلات الأمة، بل المفتاح الوحيد لسعادة البشرية.

"المشروع الإسلامي" والقديم.. تلاقٍ أم صراع؟!

لا نزال نمضي مع المشكلات التي تواجه الحركة الإسلامية، والمشروع الإسلامي في زمننا المعاصر، وعلى وجه الخصوص تلكم المشكلات التي تتصل بمسألة قدرة الفكرة الإسلامية وأطرها الحركية على الانسياح داخل المجتمعات، والانتشار في مختلف الأوساط.

وربما هناك مشكلة لا ينتبه إليها الكثيرون في الأوساط الحركية؛ إلا أن لها دورًا كبيرًا في حقيقة الأمر في تعطيل انتشار الفكرة الإسلامية داخل المجتمعات، وبالتالي؛ فهي تُعتبر من بين أهم الآفات التي أصيبت بها الحركات السياسية والاجتماعية التي تمثَّلت المشروع الإسلامي عنوانًا لها.

ونعني هنا قضية نفي كل قديم. وهي آفة أخرى تضاف إلى قضية نفي "صلاح" الآخر و"أحقيته في تمثيل المشروع الإسلامي"، والتي قادت في مراتب متطرفة لها، إلى التكفير، وإلى دخول الحركة الإسلامية في صراعات بينية أضرَّت أيَّما ضرر بالمشروع الأصلي برمته.

وقبل تناول الفكرة؛ فإنه من الأهمية بمكان القول إن هذه الأزمة، ومختلف الأزمات والمشكلات تتعلق بقضية أي الجماعات تمثِّل المشروع الإسلامي، وفق تصورها له، وليس الإسلام؛ لأن الدين لا يوجد مَن يمثله، ويحتكره كمفهوم شامل عام؛ فهذه عقيدة ثابتة في الأصول الشرعية؛ حيث لا بابوية في الإسلام،

ووقت البعثة النبوية؛ لم يكن هناك أية تصنيفات بين المسلمين تضع هذا ضمن الصحابة وهذا لا.

في هذا الإطار، نأتي إلى نقطة "الجماعاتية" التي ابتُلِيَتْ بها الأمة، بعد أن حوَّل البعض في العقود الماضية جهود الآباء الأوائل لحركة الإصلاح في العالم الإسلامي لاستحداث طليعة أكثر تنظيماً لصفوفها، إلى هدف في حد ذاته.

وفي ظل هذا الانحراف عن رسالة الطليعة الحركية في جذرها، كواجهة قائدة فقط؛ تحول البعض بالحركات والجماعات التي انتهجت الإسلام نهجًا وشعارًا لها، إلى هدف في حد ذاته، ثم تحول الأمر إلى تنافس على تثبيت الأقدام في المجال الاجتماعي والسياسي.

وبالتالي نقف عند المشكلة التي نحن بصددها، وهي أنه من أجل هذا التثبيت؛ ظن البعض على وجه خاطئ أنه لن "يسود" – بينما المطلوب ليس السيادة في حد ذاتها – إلا لو نفى الآخر، وأسقط عن القديم كل صلاح، وكل فائدة فيه.

فتم نفي صلاحية الأفكار القومية، ونفي تجارب السابقين الإصلاحية، لدرجة المعاداة الصريحة لتجارب سياسية وتنموية اعترف العالم كله – الذي حاربها في حينه – بها، مثل تجربة محمد علي باشا الكبير في مصر.

وامتد ذلك إلى الحديث عن "ماسونية" محمد عبده وجمال الدين الأفغاني – الذي عاش ومات مطاردًا بسبب أفكاره الإصلاحية!! – وعن سطحية عباس العقاد، وعن تهافت المشروع الفكري للإمام محمد الغزالي، لمجرد خلافات تنظيمية أو فكرية ربما كان إدارتها في الإطار الداخلي أفضل وعلامة صحية.

وشمل ذلك نقطة خطر مهمة، وهي الأفكار اليسارية التي من المفترض أن يتم تناولها بشيء غير يسير من الرشادة لارتباطها في جذرها بعقدة مهمة، وهي المطالب الاجتماعية.

فلو أنك هاجمت اليسار وما اتصل به من أفكار اشتراكية، من دون تدقيق؛ فسوف "يبدو" وكأنك تتبنى أفكار ما يُعرف باليمين الرجعي، وتهاجم الدعوات التي تتضمنها المدارس اليسارية المختلفة عن ضرورة تقدم الشعوب، وأن تنال حقوقها وحريتها، وأن يكون العيش والحرية والكرامة الإنسانية على رأس أجندة الحكومات.

وهو بالفعل اتهام وُجِّه من الأنظمة اليسارية والقومية العربية في الخمسينيات والستينيات على وجه الخصوص، في أوج صعود الاشتراكية والأفكار القومية في عالمنا العربي، وكان للإخوان المسلمين النصيب الأكبر من هذه الاتهامات بحكم الحجم والانتشار، وبحكم العلاقات السياسية التي جمعت بين الجماعة وبين أنظمة عربية كانت مصنَّفة ضمن هذا التصنيف.

وفي الواقع؛ فإنها نجد أن هذه الأفكار، بعد تجريدها من المنظومة القيمية التي تحكمها، وتتناقض في بعض جوانبها مع صحيح الإسلام؛ هي – هذه الأفكار عن الحرية والكرامة الإنسانية والعيش الكريم – هي من صميم الإسلام، لدرجة أن بعض النخبة المثقفة في عالمنا العربي، مثل أحمد شوقي؛ قالوا بأن الإسلام في صورته النبوية النقية، إنما يزكِّي الأفكار الاشتراكية في المجال الاجتماعي قلبًا وقالبًا.

هذا النفي للقديم، والتصادم معه، بدلاً من الاستفادة منه في تحقيق التثبيت والانتشار المجتمعيَّيْن، أدى إلى عواقب سلبية للغاية.

من بين هذه العواقب، دخول الحركات الإسلامية إلى ساحات صراع داخلية لم يكن ينبغي لها أن تدخلها، وشغلتها عن مهامها الإصلاحية التي هي من المفترض أنها نهضت لأجلها، وأضعفتها أمام خصوم الأمة الخارجيين، والذين هم من المفترض أن الحركة الإسلامية خرجت لحماية الأمة منهم في الأصل.

كذلك أدى هذا إلى انفصال كامل مع شرائح مجتمعية وسياسية، كان أولى التداخل معها، والسعي إلى ضمها كما تفعل أية قوة سياسية واجتماعية أخرى، وهو ما أضعف هذه الحركات كذلك.

كما أنه ثبت اتهامات لا أصل لها من جانب بعض خصوم الدعوة، بأنها – أي الحركات الإسلامية – إنما هي أداة من أدوات القوى الاستعمارية من أجل هدم المجتمعات والنيل من "ثوابتها"، باعتبار أن القديم يمثِّل هذه الثوابت.

النقطة المهمة هنا، أن المشاكل التي نجمت عن ذلك كانت متوقعًا؛ لأنه يخالف صريح قوانين العمران البشري والاجتماع السياسي، وهو أمر – لأنه يتنافى مع قوانين العمران – فقد جاء الإسلام بعكسه.

فـ"وثيقة المدينة"؛ أول وثيقة مواطنة وحقوق مدنية في التاريخ وفق مستشرقين من وزن المستشرق البريطاني، ويليام مونتجمري وات؛ اعترفت بالقديم القائم، حتى ما كان منه يخالف عقيدة التوحيد ذاتها، لحين إصلاحه على المنهج الإسلامي القائم على التغيير المتدرِّج من خلال مختلف الأدوات، وخصوصًا التربية.

وبالفعل؛ فإنه بعد "وثيقة المدينة"، بل وبعد "صلح الحديبية" الذي أقر لمشركي مكة حقوقًا سياسية واجتماعية حتى على المسلمين الجدد من بين ظهرانيهم؛ بعده

بعام واحد، كان فتح مكة المكرمة، وظهور الإسلام على كامل شبه الجزيرة العربية، وهُدِمَت الأصنام ورموز الشرك أصلاً يالكامل.

وهو ما يقول بأن منهج الإسلام هو الصواب ولا شيء خلافه، وأنه – حقيقةً – من لدن حكيم عليم.

فلو أن الأمر مرتبط برؤى بشرية، ووفق تجارب سابقة ولاحقة في التاريخ الإنساني، مماثلة أو قريبة من حالة دولة الإسلام الأولى؛ فإن هذه المراحل التي استغرقت سنوات معدودة من البعثة النبوية؛ أخذت عقودًا وربما قرونًا طويلة في حالات أخرى.

كذلك نجد أن غالبية الصحابة الكرام رضوان الله تعالى عليهم، كانوا من كبار السن، ولم يربِّهم النبي ﷺ أطفالاً، وكان بعضهم في فترة الجاهلية من الأسوأ في الجانب الأخلاقي، وبعضهم قتل المسلمين وعذبهم واضطهدهم، ولكن ذلك لم يمنع أن الرسول الكريم ﷺ اجتهد لضمهم إلى صفوف الدين، وجعلهم حربًا على أعداء الدين، وليس على الدين.

وهو "عليه الصلاة والسلام"، يقول في حديث صحيح: **"خيركم في الجاهلية خيركم في الإسلام"**.

....

وفي الأخير؛ فإن نفي القديم بالكامل، وبصورة غير رشيدة؛ خلق أزمة حقيقية أمام الحركات الإسلامية للتحرك في المجتمعات والأوساط التي لا تؤمن بالفكرة الإسلامية؛ فوصلنا إلى مرحلة التكفير والهجرة؛ سواء الصريح منها أو المستتر!

المقاصدية وتبدل الظرف وبديهيات فقهية واجبة في عصر التكفير!

لا نزال مع قضية هي من أهم ما يرتبط بأزمات الأمة، وأعمَلَتْ فيها ما أعمَلَتْ من سيوف الفتنة والانقسام، وهي قضية التكفير، التي جعلت أمة التوحيد شِيَعًا متنافرة، بل ومتناحرة، وضاعت بين أطيافها الحركية المتحاربة، مصالح شعوب الأمة في كل أطراف الأرض؛ من الروهينيجا والأويجور في أقصى شرق آسيا، وحتى مسلمي الولايات المتحدة الذين يتهددهم دونالد ترامب بالطرد والتهجير، لا لشيء؛ إلا لعنصريته إزاءهم.

وكأية ظاهرة إنسانية؛ هناك الكثير من الأسباب التي تقف خلف هذه الأزمات المتلاحقة التي تضرب بأطنابها في مساقات الأمة، الاجتماعية والسياسية؛ إلا أننا نقف في هذا الموضع على هذا الجذر الشديد الأهمية، والذي يعود إلى أصلٍ مهم، وهو غياب الرؤية المقاصدية عن الفقيه والعالِم، بحيث وصلنا إلى مستوىً من الجمود والتشبث غير المحمود بالنص، بصورة يرفضها النص نفسه، أدى إلى تكفير مجتمعات مسلمة بالكامل، تشهد بالتوحيد، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة.

بدايةً، فإن هناك مشكلة متعلقة بنقطة الرؤية المقاصدية للشريعة الإسلامية، بنصوصها وأحكامها؛ حيث يعتبرها الكثيرون من نافلة القول، أو عبارة عن رياضة ذهنية، أو مجال لدَرْس الصفوة، بالرغم من أن المقاصد من أهم الأمور التي يجب على الفقيه والعالِم أن ينظر إليها وهو يصدر حكمه الشرعي في أية مسألة.

ولتحرير المفهوم، فإن مقاصد الشريعة أو المقاصد الشرعية، أو مقاصد الشارع الأعظم من الأحكام الشرعية، تعرَّف في علم أصول الفقه، على أنها، كما في "الموافقات" للإمام الشاطبي، هي ما قصده الشارع الأعظم، رب العزة سبحانه، من الضروريات والحاجيات والتحسينات، أي، بمعنىً آخر، الحِكَم التي من أجل تحقيقها، بعث الله تعالى الرسل، وأنزل الشرائع، وتتضمن مصالح المكلَّفين وفق مناطات التكليف المعروفة، وهي العقل والحرية.

وبشكل عام؛ فإن المقاصد تهدف إلى "نفي الضرر ورفعهِ وقطعهِ"، وحفظ الكليات الشرعية الخمس المعروفة، وهي حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ النسل، وحفظ المال، مع مراعاة مطلق المصلحة، سواء أكانت هذه المصلحة جالبةً لمنفعة، أم دارءةً لمفسدة.

وفي القرآن الكريم الكثير من الشواهد والنصوص التي توضح أن المقاصد بهذا المعنى، من الواجب والضروري وضعها عند إصدار أي حكم شرعي؛ فكثير من الأحكام تبعتها في القرآن الكريم، عبارات تدعو إلى العفو، وحتى في الحدود القاطعة في أمور شديدة الأهمية، مثل القصاص الذي لا تستقيم حالة السلم الأهلي والاجتماعي إلا به؛ فإن القصاص مشروط ومرهون بأن يكون لحفظ النفس في الأصل، ومشروط كذلك بشرط الرشادة والعقلانية في تنفيذه.. يقول تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِي ٱلْأَلْبَـٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٧٩﴾ ﴾ [سُورة "البقرة" - الآية ١٧٩].

أي أن المصلحة هي التي تحكم الحكم الشرعي كما هو واضح في هذه الآية الكريمة، وفي آيات أخرى.

وبشكل عام، من بين الآيات القرآنية الكريمة التي يستند إليها العلماء المقاصديين في التأكيد على أن مراعاة المقاصد من صُلب الشريعة؛ قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ وَلِتُكۡمِلُواْ ٱلۡعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمۡ وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ١٨٥﴾[سُورة "البقرة" - من الآية ١٨٥].

ولقد وعى المسلمون الأوائل وعلماء السلف المتقدمون ذلك.

فهناك الموقف الشهير لعبد الله بن عباس "رَضيَ اللهُ عنهما"، عندما سأله أحد الخوارج عن توبة القاتل فقال: "لا توبة له"، بينما وسأله آخر فقال: "له توبة"، ثم قال: "أما الأول فرأيت في عينه إرادة القتل فمنعته، وأما الثاني فجاء مستكينًا قد قتل فلم أقنطه" [مقدمة المجموع للإمام النووي، ورواه القرطبي بطريق آخر في تفسيره].

وفي المذاهب الأربعة، نجد أن المالكية والحنفية، كانوا يضعون المقاصد والمصالح المرسلة، نصب أعينهم، وهم يفتون، أما الإمام الشافعي فقد بدَّل من الأصل، الكثير من أحكامه عندما هاجر من العراق إلى مصر؛ مراعاةً لظروف الزمان والمكان.

وكان للإمام الشاطبي الذي يُعتبر من أهم ما كتب في المقاصد، مقولة مهمة توضح أهمية الجانب العقلي في فهم النص، وتلخِّص هذا كله؛ حيث يقول:

".. وذلك أني ولله الحمد لم أزل منذ فتق للفهم عقلي، ووجه شطر العلم طلبي، أنظر في عقلياته وشرعياته، وأصوله وفروعه، لم أقتصر منه على علم دون علم، ولا أفردت من أنواعه نوعًا دون أخر، حسبما اقتضاه الزمان والإمكان وأعطته المنة

المخلوقة في أصل فطرتي، بل خضت في لجاجه خوض المحسن للسباحة، وأقدمت في ميدانه إقدام الجريء، إلى أن مَنَّ عليَّ الرب الكريم، الرؤوف الرحيم، فشرح لي من معان الشريعة ما لم يكن في حسابي".

ومن بين أهم الكتب التي وضعت في مجال المقاصد من جانب علماء السلف، كتاب "المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية"، للإمام الشاطبي، وفيه شرح ألفية، الإمام مالك، وكتاب "الموافقات" للإمام الشاطبي أيضًا، وكتاب "مقاصد الشريعة" للإمام ابن عاشور، و"الفائق في المقاصد الشرعية"، و"الإمام في مقاصد رب الأنام"، وكلاهما للإمام أبو عبد الرحمن الأخضري، وهو - كما هو ملاحَظ - مالكي المذهب، مثل الشاطبي ومحمد الطاهر بن عاشور.

هذه الأمور كلها، نحن في هذه المرحلة من تاريخ الأمة؛ أحوج ما نكون إلى أن تكون في قمة اهتمامات ليس الدعاة فحسب؛ بل والمربِّين كذلك؛ حيث ينبغي غرس قيم العقل وأهمية إعماله في النص الشرعي، وضرورة الانطلاق في فضاءات المعرفة من دون جمود أو قيود، ومن دون تفريط كذلك، ومنذ الصِّغَر.

ولعل هذه المهمة ليست باليسيرة في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها الأمة؛ بين شيع الفتن والتكفير والضلالات، وبين أعداء متربصين بها، يبذلون كل مرتخص وغالٍ من أجل تعطيل الأمة، واستمرار هذه الحالة من التفتت والفتن والاقتتال.

ومن ثَمَّ؛ فإن الرجوع إلى الأصول الأولى لوسائل التعليم والدَّرْس، التي تتجاوز هذه الحالة من الحصار والهجوم الشرس؛ مثل حلقات المساجد، والكتاتيب بعد تحديث الأدوات التي يتم استخدامها فيها، بما يتناسب مع روح العصر.

فهذه المرحلة التي تخاطبها دروس وحلقات المساجد، هي مرحلة الغرس الأول؛ الذي لو صَلُح؛ لصلح شأن الإنسان بعد ذلك، ولو فشل وفسد؛ لفسد شأن الإنسان كله بعد ذلك.

إنها مهمة طليعية ثقيلة، ولكن ضرورية في عصر الفتن والتكفير هذا الذي نحياه!..

"الميثاق" في القرآن الكريم..
عهد العقيدة وأساس للبناء الاجتماعي والسياسي السليم

من بين أهم المفاهيم والمصطلحات القرآنية، مصطلح "الميثاق"؛ حيث استعمله رب العزة سبحانه وتعالى في التعبير والإشارة إلى أهم الأمور وأعظمها، مما يحكم تصورات وحركة الإنسان في الحياة الدنيا، إزاء ربه عز وجل، وإزاء نفسه والآخرين، والقضايا الكبرى المطروحة عليه.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن هذا المصطلح المهم، وفق المعاني والاتجاهات المختلفة للاستعمال القرآني له، يتضمن الكثير من المجالات التي تكشف كيف أن الإسلام دينٌ شامل، ينظِّم مختلف أركان الحياة، الفكرية والنفسية، والسياسية والاجتماعية، وغير ذلك من دوائر يحيا فيها الإنسان في الحياة الدنيا، ويستعد بها للآخرة.

ومما ذُكِرَ في معاجم اللغة العربية المختلفة، فإن "الميثاق" لغةً يعني "العهد"، وبالتالي؛ فإنه في الاصطلاح، يعني ما يتعاهد عليه طرفان أو أكثر، من أجل القيام على أمر ما.

وبالتالي؛ فإن الميثاق يتضمن ثلاثة جوانب، الأول، هو العهد والاتفاق، والثاني الأمر الذي تم الاتفاق على القيام به، ومجاله، والثالث، ترتيبات القيام بهذا الأمر وإجراءات ذلك.

ولقد وردت كلمة "الميثاق" باشتقاقاتها المختلفة فيما يتصل بهذا، ٣٤ مرَّة، في ٢٩ آية قرآنية كريمة، ولكن "الميثاق" كمعنىً مجرَّدًا غير متصل بأمر آخر، كما يتضح من مراجعة هذه الآيات، هو العهد مع الله تعالى، والقائم على الإيمان والتسليم بعقيدة التوحيد.

وبالتالي؛ فإن أول ملاحظة على هذا المفهوم في القرآن الكريم، أنه حتى مع الطريقة التي نوَّع بها الخالق عز وجل في كتابه العزيز في استخدام كلمة "الميثاق" ومعانيها المختلفة؛ فإن مرَّات استخدام المفهوم ومشتقاته المختلفة؛ تشترك كلها في معنىً واحد، وهو المتانة والقوة، وعلى معنى قداسة الرابطة التي يضعها الميثاق بين أطراف الأمر التي تعاهدت عليه.

ويبدو ذلك في أكثر من مظهر، مثل اشتقاقات مُعيَّنة استخدمها القرآن الكريم ضمن المرَّات الـ٣٤ التي ذكر فيها القرآن الكريم الكلمة ومشتقاتها المختلفة، أو في المعاني التي دارت حولها الكلمات التي تضمنتها الفقرات والعبارات التي احتوت مفهوم "الميثاق"، والتعبيرات والصياغات المستخدمة في هذا الإطار.

فالقداسة والمتانة تبدو مثلاً في اشتقاق "الوثقى" من كلمة "ميثاق"، فيقول تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ٢٥٦﴾ [سُورة "البقرة" – الآية ٢٥٦]، ويقول سبحانه أيضًا: ﴿وَمَن يُسۡلِمۡ وَجۡهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحۡسِنٞ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰۗ وَإِلَى ٱللَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلۡأُمُورِ﴾ [سُورة "لقمان" – الآية ٢٢].

ويُلاحَظ هنا أن كلا الآيتَيْن يضع النَّص القرآني "الميثاق" في معناه الأساسي الذي ذكرناه، صنو الإسلام، وصنو الإيمان، ويؤكد الخالق بما استعمله من عبارات وألفاظ في كلا الآيتَيْن على أن الميثاق الأوثق والأقدس في حياة الإنسان، هو الإيمان بالله عز وجل وحده لا شريك، وما يرتبه ذلك عليه من أمور عقدية.

وفي ذات السياق، ولكن بعكس المعنى، وهو أسلوب بلاغي نجده في القرآن الكريم؛ التأكيد على الأمر بالمعنى وعكسه؛ فإن الله تعالى لكي يفسِّر لنا غضبه على بني إسرائيل، وعقابه الشديد لهم على كفرهم بعد إيمانهم، بأنهم قد نقضوا ميثاقهم مع الله تعالى.

ففي آيتَيْ "البقرة" و"لقمان"؛ كان التأكيد على أن النجاة، في التمسُّك بـ"الميثاق" بين العبد وخالقه، والقائم بالأساس على عقيدة التوحيد، ولذلك استحق بنو إسرائيل شديد العقاب لنقضهم هذا الميثاق.. يقول تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴿٨٣﴾ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٨٤﴾ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [سُورة "البقرة"].

ويقول عز مَن قائل: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ۙ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ۚ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٣﴾﴾ [سُورة "المائدة" – الآية ١٣].

وفي سُوَر "البقرة" و"آل عمران" و"النساء" و"الأعراف" و"المائدة"، الكثير من الآيات التي تبرز سوء عاقبة بني إسرائيل، والنصارى، ممَّن نقضوا الميثاق مع الله تعالى.

ومما يؤكِّد هذه المعاني جميعها، قَوْل الله عز وجل في سُورة "الأحزاب": ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴿٧﴾﴾، وقوله سبحانه في سُورة "الحديد": ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ۙ وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٨﴾﴾.

هنا تبدو القداسة والمتانة التي يؤشِّر عليها مصطلح "الميثاق"، وأنه في المعنى القرآني يقف على أهم ما خُلِقْنَا لأجله، وهو توحيد الخالق عز وجل وإفراده بالعبادة، والدعوة إليه وإلى شريعته.

"الميثاق" في حياتنا.. الإسلام وشريعته كعقد اجتماعي:

وفي الأمور الأخرى التي تبرز تنظيم الإسلام لمختلف الأمور، نجد أن الله عز وجل قد استخدم كلمة "الميثاق" على أهميتها في التأكيد على أنها العهد بيننا وبينه سبحانه، في التأكيد على قداسة الروابط التي تنشأ بين الناس طالما أنها نشأت على أسس شريعته، وعلى كلمة الله عز وجل.

ففي سُورة "النساء"، نجد الله تعالى قد قدَّس علاقة الزواج بأن جعلها ميثاقًا غليظًا بين الرجل والمرأة، فيقول عز وجل: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا۟ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٢٠﴾ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُۥ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَـٰقًا غَلِيظًا ﴿٢١﴾﴾.

وفي سُورتَيْ "النساء" و"الأنفال" نجد أنفسنا أمام معنىً تهتز له مشاعر الإنسان، مما يبرز قوة الله تعالى وعزته وجلاله في ذاته؛ حيث بدا ذلك في استغنائه عن العالمين، عندما فضَّل وشدَّد على ضرورة وفاء البشر وبمواثيقهم وعهودهم بين بعضهم البعض على الوفاء بالتزامات رابطة الإيمان والدين المشترك، لأن حفظ حقوق البشر الضعفاء أوْلى؛ حيث إننا آمنَّا أو لم نؤمن، شكرنا أو لم نشكر؛ فإننا لن نضرَّ اللهَ تعالى أو ننقصه شيئًا، أي شيء.

فيقول تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ۚ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟ ۚ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَـٰقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٩٢﴾﴾ [سُورة "النساء" – الآية ٩٢].

ويقول سبحانه أيضًا: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَـٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يُهَاجِرُوا۟ مَا لَكُم مِّن وَلَـٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا۟ ۚ وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَـٰقٌ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٧٢﴾﴾ [سُورة "الأنفال" – الآية ٧٢].

وقريبًا من ذلك المعنى في القرآن الكريم، كانت بداية سُورة "المائدة": ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ ١﴾.

فهذه الآيات أسست لأعظم قاعدة تستقر بها المجتمعات وتحافظ على علاقات السلم بينها وبين بعضها البعض، وهي احترام المواثيق والعقود التي يتعاهد بها الناس بين بعضهم البعض، وجعل ذلك أولاً، مبدًّى على رابطة الدين نفسه، وثانيًا، أنه جعل ذلك حكمًا شرعيًّا نافذًا، وباقيًا ما دام القرآن الكريم فينا.

وينطبق هذا المبدأ على كل المجالات، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأكدته السُّنَّة النبوية؛ حيث ورد عن الرسول الكريم ﷺ في الصحيح، أنه قال: "لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له".

والميثاق هنا هو الاتفاق أو العهد الذي تم بين البائع وبين الشاري الأول، أو بين ولي أمر الفتاة أو المرأة التي طلبت للخِطْبَة وبين الخاطِب الأول؛ حيث نص الحديث واضح وصريح، في قداسته، ما لم يأذن صاحب الشأن في كلا الحالتَيْن؛ الشاري الأول، أو الخاطب الأول.

......

وفي الأخير؛ فإن هذا هو ديننا، دين النظام والاستقرار من خلال تحديد الأمور، والوفاء بالعهود والالتزام بها، ونجد أن قواعد العقد الاجتماعي التي وردت في أصلَيْه؛ الكتاب والسُّنَّة، قد سبقت بمئات الأعوام، كل العهود والشرائع التي

تناولت هذه الأمور في العالم، مثل "الماجنا كارتا" في إنجلترا، وأفكار جان بول سارتر في فرنسا.

ولئن كانت هناك دروس أخرى مستفادة من هذا الموضع من النقاش؛ فهو أن الفهم والتعمُّق في علوم اللغة العربية، سواء فيما يخص النحو والصرف، أو معاني الكلام، وحتى البلاغة، هو أساس الوصول إلى فهم حقيقيٍّ وسويٍّ للقرآن الكريم؛ حيث إنه من دون هذه المعرفة الوطيدة باللغة العربيّة، لن يمكننا بحال الوصول إلى الفهم الضروري للقرآن الكريم؛ حيث فهم القرآن يعني تطبيق الإنسان للشريعة الإسلامية كما في أصلها ووعائها الأول والأهم، وهو كتاب الله عز وجل.

النص القرآني والأحكام الشرعية..
نظرة جديدة وطرائق تطبيق "تصحيحية"

مِن أهم القواعد الأولية التي يتم تدريسها لطالبي العلم الشرعي في العلوم القرآنية، هو قاعدة أن القرآن الكريم حمَّال أوجه.

وتعني هذه القاعدة أن آيات القرآن الكريم الـ٦٢٣٦، ليست كلها تحمل معانٍ ذات مدلول مُحدَّد، ويقول بعض علماء السلف إن الآيات قطعية الدلالة في القرآن الكريم؛ فقط بضع ومائتَيْ آية، ومنها آيات الزواج والمواريث.

وشاءت حكمة الله تعالى ذلك لأسباب عديدة، منها إكساب نصوص القرآن الكريم، وبالتالي، أحكام الشريعة التي تضمنها، وهو المصدر الأول والأساس لها، لصفات العموم أو التعميم، وبالتالي الديمومة، ومن ثَمَّ؛ الصلاحية لكل زمان ومكان.

كذلك استخدم اللهُ عز وجل، قواعد الإقناع العقلي في القرآن الكريم، وكان يستطيع أن يأمرنا فنتمثل، بل وأكد ذلك حتى في العقيدة نفسها. التوحيد؛ حيث ساق سبحانه الكثير من الأدلة العقلية في نصوص القرآن الكريم، التي تقود إلى حقيقة الإيمان بوجود الخالق الواحد الأحد الذي لا شريك له.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن هذه المقدمة مهمة في صدد الحديث الذي نود الخوض فيه في هذا الموضع، وهو مشكلة حاصلة في طريقة تعاطي المسلمين بشكل عام، وشريحة من العلماء، مع النص القرآني، ومع الحكم الشرعي فيه.

والمشكلة التي نقصدها في هذا الموضع هي الجمود والاجتزاء في التعامل مع النص القرآني، ومع القواعد الشرعية.

وفي البداية، وبالدليل الشرعي كما في القرآن الكريم ذاته؛ يجب أن نفهم أن أي أمر شرعي؛ لم يرد بإطلاقه؛ حيث كل الأوامر الشرعية؛ لها قواعد ناظمة، تبدأ بوضع ضوابط، بل وقيود في بعض الأحيان، عند التنفيذ.

وفي بعض الحالات، كما أقر علماء السلف المتقدمون والمتأخرون، يتم تعطيل الحكم الشرعي – وليس إسقاطه أو إلغاءه – إذا ما تعارض تنفيذ قاعدة مع قاعدة أخرى، فيتم إعلاء الجانب المتعلق بإيقاع المصلحة الأهم، أو تجنُّب الضرر الأكبر وفق الأربع حالات التي ذكرها ابن القيم وابن تيمية وخلافهما من علماء المسلمين في هذا الصدد.

وهذا الأمر سارٍ حتى على العبادات، التي هي صِلَة العبد بربِّه، وواجب العبد إزاء ربه عز وجل؛ حيث هناك مبدأ الترخُّص، بل وتحريم بعض العبادات في أوقات معينة مراعاةً لمشاعر الناس، مثل تحريم الصوم في أيام العيدَيْن، وتحريم الصلاة في أوقات معينة من اليوم، وهكذا.

ويماثل ذلك في ضرورة الفهم؛ قاعدة الأسباب؛ حيث جعل اللهُ تعالى لكلِّ شيء سببًا، ولا يفلت من هذا الإدراك، أي شيء، وحتى العبادات التي نقوم بها من دون أن نعرف لهيئتها أو طبيعتها، أسبابًا، هناك علماء يقولون بأن الله تعالى سوف يطلع عباده عليها يوم القيامة، وهي مثل الكثير من الأمور التي احتفظ الله عز وجل بها في الغيبيات.

شاءت حكمة الله ألا نطَّلع على أسباب وعِلَلِ كل شيء في الدنيا، لأسباب مثل اختبار إيمان الإنسان ودرجة تسليمه بأحكام الله تعالى، مع علمه سبحانه بحاكمية العقل وسطوته على الإنسان.

فلا يمكن بالإطلاق القول إنه يتم فتح المجال للإنجاب بمنطق قوله تعالى في القرآن الكريم: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [سُورة "الإسراء" – من الآية ٣١]، وقوله عز وجل: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [سُورة "الأنعام" - من الآية ١٥١]، والحديث الصحيح للرسول الكريم ﷺ: **"تناكحوا تناسلوا تكاثروا فإني مُباهٍ بكم الأمم يوم القيامة"** [أخرجه النَّسَائي وأحمد وآخرون].

والقيود على ذلك كثيرة، ومُقَرَّة شرعًا؛ حيث يجب أن يكون لهذا الأمر نظامه وفق قواعد كُلِّيَّة عديدة، منها أنه "لا ضرر ولا ضِرار"، وقانون الاستطاعة الذي أمرنا الله تعالى أن نسيِّرَ أمورنا به، ومن بين ذلك بلغة الاقتصاد الحديث، الموارد المتاحة، واعتبارات أخرى عديدة تكلم فيها علماء كبار.

والدليل على ذلك قائم في كلام آخر للرسول الكريم ﷺ نفسه؛ حيث يقول عن الكثرة من جانب آخر: "كثرة كغثاء السيل لا تضر عدوًّا ولا تنفع صديقًا". فهي – إذًا – كَثْرَة ضعف ووهن في هذا الموضع.

ولقد تم اختيار هذا المثال لأهميته ومركزيته في صدد هذا الموضوع؛ حيث إن هذه المسألة بالصورة التي يتداولها البعض، وعكست صورة غير سوية عن المجتمعات المسلمة، واهتماماتها وأولوياتها، وعن نظرتها للمرأة، وغير ذلك مما هو شائع ونقرؤه ونسمع عنه يتردد بشأن المسلمين في كثير من بلدان العالم الأخرى.

وهو كذلك أمرٌ يمكن فهمه من مسائل أخرى. منها العلاقات الزوجية. فالقرآن الكريم يقول حكمًا قد يبدو مطلقًا. يقول تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ فَأۡتُواْ حَرۡثَكُمۡ أَنَّىٰ شِئۡتُمۡ﴾ [سُورة "البقرة" - من الآية ٢٢٣]. لكن هذا لا يعني ما يقوله البعض؛ من أنه في أي زمان ومكان يمكن للإنسان أن يأتي زوجته.

فعلى أبسط تقدير؛ هناك أوقات معينة يحرُم فيها أصلاً الاتصال بين الزوج وزوجته وقت الدورة الشهرية لها. هذا قيد فسيولوجي وضع الله تعالى له قاعدة شرعية تحكم الاتصال الزوجي وقته، فهل الله تعالى – حاشاه أي عارض وسبحانه من أي نقص – قد أنزل الآيات التي تقول بمنع ذلك بعد علم، بعد أن أنزل آية "البقرة" التي تحمل ظاهريًّا إطلاق حكم الاتصال؟!.. إطلاقًا؛ فعلم الله تعالى مطلق، وسابق لكل شيء، وهو يعلم مَن خَلَقَ، وهو اللطيف الخبير، ناهينا أصلاً عن القيود النفسية وكذا التي ورد في السُّنَّة النبوية ضرورة احترامها.

نفس المشكلة تحدث في قراءة البعض للحديث النبوي الذي ورد في الصحيحَيْن، وفيه قوله ﷺ: "إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فلم تأته فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح"؛ حيث الرفض المذكور في هذا الحديث؛ يعني رفض الزوجة من دون عذر، أو لمجرَّد العناد أو إذلال الزوج أو كذا.. لكن أبدًا "ليس كل" امرأة ترفض طاعة زوجها في الفراش؛ تبيت تلعنها الملائكة.

وبالتالي؛ فالنَّص من سُورة "البقرة"؛ عليه قيود في آيات وأحاديث أخرى، والأمثلة على هذا كثيرة، ويعرف المفسرون أن القرآن الكريم يفسِّر نفسه أصلاً.

وأوضح أدلة ذلك، قوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [سُورة "النساء" – من الآية ١٩]، وقال عز وجل أيضًا: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [سُورة "البقرة" – من الآية ٢٢٨].

ذات الخلط جاء في قضايا أخرى، كان التعامل معها من جامدي الفكر، من أسوأ ما يمكن؛ ممَّا شكَّل حتى قطيعة بين الإسلام والعلم سواء في الصورة الذهنية أمام غير المسلمين، أو حتى فيما يخص نظرة بعض المسلمين لدينهم ذاته، فكانت تيارات العلمانية، بل والإلحاد.

ومن ذلك عندما تم اجتزاء – بصورة ترقى لمستوى الجريمة – آية ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾﴾ [سُورة "الشُّعراء" – الآية ٨٠]، من سياق كبير، بصورة حرَّج بها البعض على المَسلمين طلب العلم المادي العادي، أو ما يُطلق عليه العلم المدني، مثل الطب.

وهؤلاء يتناسون قاعدة الأسباب، والتي عدم الإيمان بها يرقى لمستوى الكفر؛ حيث الإيمان بالأسباب، من الإيمان برب الأسباب.

بل وتناسوا دليل مهم يؤكد ذلك، في الآية السابقة على هذه الآية مباشرة، والتي قال فيها رب العزة سبحانه على لسان نبيه إبراهيم ﷺ: ﴿وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾﴾، فأين الإطعام والسقاية من دون أسباب؟!، ولماذا الربط المباشر بين الله تعالى والشفاء من دون سبب، وعدم الربط بينه وبين الطعام والسقاية من دون سبب؟!

ثم ربط البعض ذلك بشكل خاطئ تمامًا ومتعسف، بأحاديث نبوية تكلم فيها الرسول الكريم ﷺ عن الظواهر الطبيعية، مثل الأمطار والرياح، التي أرجع فيها الأمر كله لله عز وجل، بينما كان ﷺ، غرضه مما قاله فيها، هو إيصال فكرة الخالق الواحد المدبِّر لهذا الكون، إلى عقول المسلمين، ضمن متطلبات الدعوة في سنواتها الأولى، وفي ظل ظلامية وجهل كانا مُطبقَيْن على بيئة البعثة.

لكنه ﷺ، أبدًا ما كان يقصد أن ينفي قاعدة الأسباب المادية العلمية التي تحكم هذه الظواهر.

فحتى بأبسط معايير الفهم؛ فإن الله تعالى هو الذي منح الأشياء طبيعتها؛ فهو الذي خلق بخار الماء ومنحه صفة التكثُّف في صورة سحب في ارتفاعات معينة، ثم وضع طبيعة معينة في طبقات الجو لكي تُحوِّل هذه السحب إلى أمطار متساقطة في ظروف معينة خلقها الله تعالى كذلك. فهو في النهاية؛ كله مردود لله تعالى.

....

هذه المشكلة على هذه الصورة؛ ليست ترفًا؛ حيث إنه – في جانب فقط من جوانبها – ترتبط بالمرض الأكبر الذي تعاني منه الأمة الآن، وهو التكفير والاقتتال؛ عندما تم إطلاق الأحكام الشرعية في بعض الأمور، من دون النظر إلى الظروف والملابسات، ومبدأ الموازنة بين المصالح والأضرار.

ناهينا عما سبق قوله في صدد ما تسبب به البعض بهذا الجمود والاجتزاء، في إحداث تعارض غير قائم أصلاً، بين الدين والعلم المادي الذي تصدقه حواس

الإنسان المباشِرة وأدوات القياس الحديثة؛ فيكون الإلحاد، أو على أبسط تقدير، انصراف الناس عن الدين.

وعلى هذا النحو، وفي ظل التراكم الزمني الهائل الذي تم لهكذا طرائق تفكير؛ فإننا بحاجة إلى جهد قد يتطلب عقودًا طويلة لفهم حقيقة هذا الدين، وفهم كتاب الله عز وجل وكيفية التعاطي مع نصوصه، وتلقين الأجيال الجديدة الصاعدة حقائق كثيرة مطموسة في هذا الصدد، ربما تشكل بالفعل الجانب الأكبر من أزمات ومشكلات المسلمين في الوقت الراهن.

تأويل النص القرآني وأهمية علم أسباب علم النزول

لا نزال في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ الأمة نشتبك مع الكثير من القضايا الأهم التي أدت إلى زعزعت الكثير من القواعد التي كانت تستند إليها الحركة الإسلامية، سواء على المستوى المجتمعي والجماهيري أو المستوى السياسي.

ومن بين هذه الأمور قضية التكفير التي تصدينا لها أكثر من مرة من خلال هذا الفضاء.

وقضية التكفير متشعبة ومتنوعة الاتجاهات، فهناك بعض التأويلات والكتابات التي تتصل بعدد من الأمور الفقهية، مثل ما يتصل بتوصيف غير المسلمين، وكيف يتم تحويلها إلى مادة إعلامية للتشويش على مفهوم مصطلح أن هذا الشخص أو هذه الحركة تُصنَّف تحت بند "إسلامي".

أما الشق الأهم من قضية "التكفير" هو شيوع بعض الأدبيات التي تنشرها بعض الحركات التي يصنفها البعض على أنها ضمن "الحركة الإسلامية"، والتي تبرر العمليات التي تتم بحق بعض الفئات التي منع الإسلام استهدافها، مثل المستأمنين والأطفال وغير المسلمين من غير المحاربين.

ولعل هذَيْن الشقَّيْن هما من أهم ما يتم الاستناد عليه حاليًا من جانب خصوم الحركة الإسلامية في الدعاية السلبية ضد الحركة، وتسعى إلى خلق صورة ذهنية سلبية عنها لدى المجموع العام.

ولعل هذه المشكلة تعود في جانب كبير منها إلى بعض الأمور المتعلقة بضعف الجانب الشرعي في تناول بعض الأحكام التي وردت في القرآن الكريم وآياته، أو ما ورد في السُّنَّة النبوية الشريفة.

ففي حالة السُّنَّة النبوية الشريفة؛ أبرز الأخطاء، هو تعميم بعض المواقف التي تدخل في باب الاستثناء، باعتبارها قاعدة شرعية راسخة بالمعنى العلمي، بينما الاستثناء لا يتم اعتباره قاعدة.

أما في حالة القرآن الكريم؛ فإن هناك الكثير من الأحكام التي يتم إسقاطها على الواقع من دون كامل تدقيق في الاعتبارات التي يجب أن تتم مراعاتها عند إسقاط حكم قرآني على واقعة بعينها.

ويُعتبر ذلك من بين أهم العوامل التي قادت إلى شيوع الفكر التكفيري الذي صبغ بناء على رؤية غير متكاملة لتفسير آيات القرآن الكريم.

ومن بين أهم القواعد الأساسية في هذا الصدد، هو أن القرآن الكريم يفسِّر نفسه؛ حيث إن هناك تفسير لبعض الآيات يجب أن يُستكمَل من آيات أخرى، بالإضافة إلى تتبع زمن نزول بعض الآيات؛ حيث نُسِخَت بعض الأحكام في آيات وسُوَرٍ تالية، ولكن شاءت حكمة الله تعالى الإبقاء عليها في متن القرآن الكريم.

وينتظم ما سبق، مع أمور أخرى في إطار ما يُعرف بعلم أسباب النزول، الذي يُعتبر من بين أهم العلوم التي ينبغي أن يكون الفقيه أو المفكر الإسلامي على وعي وإدراك بها في هذا المجال، بينما هو للأسف من العلوم المُهْمَلة لدى الكثير

من الحركيين الذين لم يتلقوا العلم الشرعي الكافي، وبرغم ذلك يخاطبون الشباب والأجيال الجديدة بخطاب يستند إلى النصوص المقدسة، سواء في القرآن الكريم أو صحيح السُّنَّة النبوية الشريفة.

ويعرَّف علم أسباب النزول أو تفسيرها؛ أو ما يُعرف بشأن النزول، على أنه أحد العلوم الشرعية التي تهتم بمعرفة أسباب نزول آيات القرآن الكريم المختلفة، وكذلك القضايا والحوادث والأمور المتعلقة بها، ووقت ومكان نزول آية قرآنية بعينها.

وتأتي أهمية هذا العلم – المتشعِّب كما رأينا – من أنه أداة لا غنىً عنها لفهم القرآن الكريم فهماً صحيحًا، وبالتالي؛ تسهِّل من عملية حفظه والتَّثبُّت من معناه؛ حيث يجري ربط الأحكام بالوقائع والشخوص، وكذلك الأزمنة والأمكنة ذات الصلة بالحدث القرآني - لو صح التعبير - وهو ما يقود – بشكل دقيق – إلى معرفة حكمة الخالق عز وجل من آية بعينها، وخصوصًا في آيات الأحكام والتشريع.

وأهمية ذلك تعود إلى أن القرآن الكريم وأحكامه لا تقتصر على الواقعة التي نزل فيها، ولا على زمنها، وإنما تمتد هذه الأحكام إلى مختلف الفترات الزمنية التالية، إلى أن يشاء الله تعالى أن يرفعه من صدور الناس في نهاية الزمان.

وبالتالي؛ فإن تدقيق الأحكام وأسباب نزولها أمر شديد الأهمية؛ بل هو أساس عملية إسقاط حكم شرعي ورد في القرآن الكريم على حالة بعينها.

في المقابل؛ فإننا لا نجد هذا الأمر واضحًا عن الكثير من الكُتَّاب والمفكرين، وزاد من مستوى الفوضى في هذا المجال، هو قيام بعض الشباب المنتمي إلى الحركة الإسلامية عن قناعة فكرية، باستخدام آيات القرآن الكريم في الأدبيات الخاصة به، سواء على وسائط التواصل الاجتماعي، أو على القنوات الفضائية.

وفي ظل الحماسة التي أفرزتها الحروب الراهنة التي تواجه الحركة الإسلامية؛ صار من السهل وضع نصوص قرآنية في حالات لا علاقة لها بها، وفق علم أسباب النزول بطبيعته الشاملة المُشار إليها.

فصارت آيات القتال والجهاد والابتلاء، يتم استخدامها بغير حساب دقيق، بالرغم من خطورة الأحكام التي تتضمنها.

وفي ظل وجود التباسات عديدة في الأمور أمام الجمهور العام؛ فإن الكثير من الذين أيدوا هذا الفعل أو ذاك من جانب حكومة أو نظام من حكومات وأنظمة عالمنا العربي التي تمارس القمع بحق شعبها؛ تم وضع الكثير من شرائح هذه المجتمعات ضمن سياقات مجاهدة الظالمين، من دون أي تمييز أو دراسة للحالات المعروضة.

بل إن بعض الحركات الإسلامية، بالذات الوسطية المعتدلة، التي تحمل مشروعًا متكاملاً للإصلاح ورؤية متكاملة للتغيير الاجتماعي والسياسي بالطريقة المتدرجة التي جاءت عليها سنوات البعثة النبوية؛ وضعت في خانة التكفير من جانب بعض الجماعات الأخرى الأكثر تطرفًا أو تشددًا بحسب التوصيفات الإعلامية، لمجرَّد أن هذه الحركة أو تلك؛ لا تؤيد العنف أو العمل المسلح كوسيلة للتغير، وتعتبر

هذه الحركات المتطرفة، ذلك الموقف من جانب الحركات الإسلامية الوسطية، ميلاً "للكافرين"، وتحرُّفًا عن فريضة الجهاد، بينما الجهاد أبوابه واسعة بنَصِّ القرآن الكريم نفسه.

ولعل من بين أهم القضايا الخلافية في هذا الصدد، المسارات العملية المطلوبة للوصول إلى حلم "الخلافة الإسلامية".

فمشروع استعادة الخلافة، هو أحد الأمور التي تشكِّل قاسماً مشتركًا بين مختلف الحركات الإسلامية، بينما هناك اختلاف فيما بينها على سُبل الوصول إلى هذا الحُلم، وهنا نجد أن الأحكام الشرعية غير المنبنية على أصول سليمة في معرفة أسباب نزول هذه الآيات وظروفها وكذا؛ يتم إسقاطها حتى على شركاء العمل الإسلامي.

....

إن هذا الأمر يتطلب الكثير من الضوابط في المجال الإعلامي والكتابة السياسية والفقهية من جانب القائمين على الحركة الإسلامية؛ حيث تحول الأمر بأن النص القرآني بدلاً من أن يكون جامعًا لنا كمسلمين؛ تحول إلى وسيلة للافتراق والاحتراب الداخلي، وهو ما لا يُرضي الله تعالى ورسوله ﷺ.

خصائص الشريعة الإسلامية
وقضية الثابت والمتغير في الحكم الشرعي

ربما تكون هذه القضية ليست جديدة في طرحها، وإنما تأتي أهمية الحديث عنها في ظل بعض الأمور الآخذة في التصاعد في هذه الآونة، والتي استغلت بعض النشاطات ذات الطابع العنيف في أوروبا ودول العالم العربي والإسلامي، في توطيد دعائم صورة ذهنية خاطئة عن الإسلام والشريعة الإسلامية، مع ارتباط هذه النشاطات في الغالب بجماعات تعلن نفسها جماعات إسلامية.

في هذا السياق، وقع خلط رهيب – يبدو مقصودًا في بعض الأحيان – بين الشريعة الإسلامية وتعاليمها، وبين ما يقول البعض إنه تطبيق لها.

ومن بين أبرز أوجه هذا الخلط، الدعوات غير الرشيدة لتجديد الخطاب الديني بصورة تضع ما يتم من تجاوزات وانتهاكات، أو أية أعمال إرهاب وعنف باسم الدين، في صورة أنها أمور من تعاليم الشريعة، أو قصور في نقاط فنية تتصل بالدين ذاته، بينما الأمر ينحصر في شيئَيْن أساسيَّيْن؛ الأول هو مخططات حكومات ودول وأجهزة استخبارات لتشويه صورة الإسلام والمسلمين، وزعزعة الاستقرار في مناطق مختلفة من أنحاء العالم، مثل أوروبا والشرق الأوسط، لتحقيق مصالح قوى عظمى.

الشيء الثاني، هو أن النظرية لا تُحاسَب بأخطاء الفهم والتطبيق.

وحتى الشباب الذي قد ينخرط في هذه الجماعة أو تلك مما تتبنى أفكار السلفية الجهادية، وتمارس العنف أو الإرهاب باسم الدين؛ هو لا يتحمل وحده مسؤولية أخطاء الفهم والتطبيق هذه؛ حيث إنه مفرخة لعقود طويلة من إهمال التعليم الديني، وعلمنة المجتمعات، وضعف دور الدولة في مجال التنوير والتعليم والثقافة، وغير ذلك مما يقي المجتمعات من الأفكار الهدامة.

ولذلك؛ فإن أوَّل الأطراف التي تتحمل مسؤولية بهذه الأزمات جميعها، هي الحكومات التي تتنصل الآن من المسؤولية، وتظهِر نفسها كضحية بالرغم من أنها من الجُناة.

في المقابل؛ فإنه لاستكمال الصورة؛ فإن هناك العديد من الواجبات التي هي من المفترض أنها من صميم جهد قادة العمل الدعوي والتربوي في الحركة الإسلامية أو في الطليعة المسلمة في أي مكان.

هذا الجهد يتعلق بأمر أساسي لا يُعطَى الاهتمام الكافي في مناهج التعليم الديني، أو في مسارات التلقين والتنشئة الثقافية الإسلامية ذات الطابع الجماهيري لو صح التعبير؛ حيث لا نجده إلا في المناهج التعليمية في المؤسسات التي تعطي مناهج التعليم الدينية فحسب، وربما كذلك في مراحل معينة منها، لا تتصل بالمرحلة السِّنِّية الأدنى، والتي تتكون فيها مدارك ومعارف الإنسان الأساسية، وهي المرحلة الأهم التي تخرج منها نوعية الشباب التي تقوم بأعمال تخدم خصوم الأمة، وتضر بالأمة ولا تنفعها.

هذه القضية هي ماهية خصائص الشريعة الإسلامية، وقضية الثابت والمتغير في الحكم الشرعي على أي موقف، أو أي أمرٍ يُعرَض على الإنسان والمجتمع.

فهناك تصور شائع لدى عموم المسلمين، بأن الحكم الشرعي واجب النفاذ، وأنه يجب تطبيقه في مختلف الأحوال بشكل مطلق، من دون فهم أن أول عامل يرتبط به الحكم الشرعي، ويؤثر فيه، هو هذه الأحوال ذاتها، وأنه حتى الشريعة الإسلامية لم يرد فيها حكمٌ شرعيٌّ واحد مطلق التطبيق في كل الظروف والأحوال.

وحتى الصلاة والصيام والعبادات الخالصة لله تعالى؛ هناك قيود عليها في بعض الأحيان، فهناك أوقات مُنِعت الصلاة فيها أصلاً، وذلك بدوره حكمٌ شرعي، وهناك أيامٌ مُنِع فيها الصيام، وهذا بدوره كذلك حكم شرعي.

وهناك أحكامٌ شرعية يمكن، بل ومن الواجب تعطيلها، إذا ما توافرت أو غابت – بحسب الحالة – شروط معينة، أو تعارضت مع مصلحة أكبر، وهناك أحكام شرعية لا يجب تطبيقها بسبب عدم انطباقها على الحالة المعروضة.

وتزداد أهمية هذا الحقل من الدراسات الشرعية، في ظل عوامل عدة، أولها الجدل حول فوضى الفتوى وقضية الإرهاب والتطرف وكذا مما يتفاعل في الوقت الراهن على مستوى العالم العربي والإسلامي، وفي الغرب، وفاقم من أزمة المسلمين هناك، في ظل تصاعد مشاعر العداء ضدهم أو ما يُعرف بالإسلاموفوبيا.

العامل الثاني، طرح قضية تجديد الخطاب الديني، هو بدوره متفاعل في مصر وبعض دول الخليج العربي، ومتفاعل في أوروبا كذلك بسبب العمليات الإرهابية

غير الواضحة المعالم، التي تحدث لديهم، وترتبط بالفكر الإسلامي والعقيدة، في النقل الإعلامي لها.

ويقول الدكتور علي بادحدح في ذلك؛ إن هناك أمرَيْن اثنَيْن لابد منهما للمسلم دائمًا وأبدًا عند تعامله مع أي حدث، أو النظر إلى أية قضية، أن يراعيهما.

الأمر الأول، وفق بادحدح، الحكم القائم في النصوص الشرعية من كتاب الله تعالى وسُنَّة رسوله ﷺ، فما ورد فيه نهي؛ حيث لا ينبغي فعله بالتأويلات الباطلة، ولا بالمفاهيم الخاطئة ولا بالممارسات المجترئة، لأن ذلك عدوان على شرع الله عز وجل، ونقض له، ومخالفة لما فيه من الأوامر والنواهي.

والأمر الثاني، هو تنزيل الحكم على الواقع بمراعاة المصلحة الشرعية؛ حيث قد يكون ثمَّة أمر مطلوب ومندوب إليه، لكن فعله في هذا الزمان والمكان قد تترتب عليه مفسدة، فيُترك لأجل ذلك.

ويُستَدَل على ذلك بالعديد من الأدلة الشرعية من الكتاب والسُّنَّة، ومن ذلك قول رسول الله ﷺ، لأم المؤمنين عائشة "رضي اللهُ عنها": "لولا أن قومك حديثوا عهد بجاهلية لنقضت الكعبة وبنيتها على قواعد إبراهيم وجعلت لها بابين".

هنا النبي الكريم ﷺ ترك خلاف الأَوْلى لما قد يترتب عليه من مفسدة.

....

وبالتالي؛ فإن هناك مهمة داخلية – لو صح التعبير – تخص العلماء والتربويين في أوساط الصف الإسلامي، وهي تبيان خصائص الشريعة الإسلامية، وخصوصًا

كيفية فهم الحكم الشرعي، وملابسات تطبيقه؛ حيث الأمر أعقد بكثير من العبارات ذات الطابع المطلق.

وهو حتى موجود في قواعد فقهية مهمة، هناك إجماع عليها من العلماء، وهي أن "القرآن الكريم حَمَّال أوجه"، وكذلك أن "القرآن الكريم يفسِّر نفسه"، و"يُفسَّر كذلك بالسُّنَّة النبوية"، ولاسيما فِعْل النبي ﷺ.

ونختم بتساؤل يشرح ذلك كله: هل كان عمر بن الخطاب "رضي اللهُ عنه"، والذي وافق القرآن الكريم رؤاه في بعض الأحيان بعد نزوله، عن اجتهادات المصطفى ﷺ؛ هل كان عمر مخطئًا، عندما عطَّل سهم المؤلفة قلوبهم في الصدقات، باعتبار أن الوقت قد تجاوزه؟!، وهل كان مخطئًا عندما عطَّل حدَّ السرقة في عام الرمادة؟!.. حاشاه ذلك، خصوصًا وقد وافقه في ذلك الصحابة الكرام رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

وتبقى دلالات ذلك المهمة في أنه إنما يعكس حقيقة فهم عمر – الذي تلقى دينه عن النبي "عليه الصلاة والسلام" مباشرةً – لحقيقة خصائص الشريعة الإسلامية، وأنه من دون هذه المرونة، ما تحقق هدف الشارع الأعظم سبحانه وتعالى، من أن تكون الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمنان ومكان!

دين الفطرة والعقل ومعركة المنفلتين وأصحاب الهوى!

تتعدد جوانب وأركان الحرب الراهنة التي يواجهها الإسلام دينًا وحضارة، بما يشمل قيمه الأساسية، وأركانه، بما في ذلك مصادر التشريع الأساسية فيه، وهي القرآن الكريم وصحيح السُّنة النبوية الشريفة.

فلا يظنَّن أحدٌ أن الحرب الحالية على السُّنَّة وكتب الأصحاح؛ هي نهاية المطاف، ومنفصلة عن الحرب التي سبقت على علاقة المسلم بالقرآن الكريم، والتي استمرت مائة عام تقريبًا؛ حيث إن المرحلة القادمة من المعركة، تشمل القرآن الكريم ذاته.

ومن بين أركان هذه الحرب قَصْر أحكام عديدة جاءت فيه، خصوصًا فيما يخص القضايا الأهم، وهي الجهاد والدعوة وإقامة دولة الشريعة، على زمن نزولها في عهد الرسول الكريم ﷺ، وأن الخطاب القرآني في صددها – كما في سُوَر "الأنعام" و"التوبة" و"محمد" – كان يخص النبي ﷺ، ويخص الحالة التي كانت قائمة في حينه، في شبه جزيرة العرب، في سنوات الدعوة الأولى.

ويتم ذلك وفق خطة طويلة الأمد، تعمد إلى "تسييس" الخطاب القرآني في هذا الصدد، وإظهار أنه كان يتعلق بصراع سياسي وصراع نفوذ ظهر في شبه جزيرة العرب بين دولة المسلمين في المدينة، وبين مكة المكرمة وباقي حواضر شبه الجزيرة العربية في تلك المرحلة، وليس بالدين السماوي الخاتم.

وترتكز هذه المعركة على أسس عديدة، من بينها الفوضى الضاربة بأطنابها في المفاهيم لدى المسلمين أنفسهم، بحيث مثلت تلك الفوضى المفاهيمية، ركنًا رئيسيًّا في أدوات الآخر الذي يستهدف الإسلام في أرضه، وفي كل أنحاء العالم.

ومن بين أهم مظاهر هذه الفوضى هو اجتزاء النص القرآني قطعي الثبوت، من سياقه، سواء أكان هذا السياق قرآنيًا، أم زمنيًّا، أم موضوعيًّا؛ بالشكل الذي يقود إلى التفريط أو الإفراط، وذلك في إطار اتباع الهوى من جانب الناس، سواء على مستوى الفرد المسلم، أو بعض الجماعات السياسية التي تنتمي إلى تيار الإسلام السياسي، وحتى مستوى المجتمع المسلم العادي، غير المؤطَّر فكريًّا بشكل سليم.

ولقد تكلم القرآن الكريم عن ذلك بكل وضوح، وحذر منه، وذم فيمن يقومون بذلك ذمًّا شديدًا، فيقول الله تعالى: ﴿ أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴿٤٣﴾ أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٤٤﴾ ﴾ [سُورة "الفرقان"].

والخطاب القرآني في هذا الصدد، على خطورة وعِظَم الأمر؛ لم يستثني الرسول الكريم ﷺ، فهناك آيات عدة ينهاه فيها ربه تبارك وتعالى عن اتباع الهوى في شريعته ودينه والتزامات كونه إنسانًا مستخلفًا أو اجتزاء القرآن الكريم.

ومن بين الآيات الكريمات التي وردت في هذا الشأن، قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾ [سُورة "المائدة"].

هذه الآية فيها العديد من الرسائل التي تصل إلى مرتبة الفرائض؛ حيث هي أوامر قرآنية من لدن عزيز حكيم، وفي أمور شديد الأهمية بالنسبة للدين، وبالتالي بالنسبة للإنسانية.

ومن بين هذه الرسائل، أنه لا اجتزاء للنص القرآني، وأن القرآن نزل من عند الله تعالى، لكي يُحكَم به، وأنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، كلام الله تعالى المُحْكَم، وأنه هو شرعة المسلمين ومنهاجهم الرشيد.

ولذلك، فإن من بين أهم أمراض المسلمين الفكرية والحركية والاجتماعية في الوقت الراهن، قضية التفريط والإفراط في الأخذ بالنص القرآني وتعاليمه؛ فتاهت حقيقة الإسلام، دين الفطرة والعقل والمنطق.

تاه الإيمان بين الناس، بين "لا منطق" - لن أقول منطق لأنه ليس منطقًا بحال - تاهت بين أصحاب "لا منطق" ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾ - هكذا فقط مجتزأة، وأصحاب "لا منطق" "الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء" - أيضًا هكذا مجتزأة.

فكلاهما تجاوز حكمة صاحب النص، واجتزءوه، إما للتفريط في حالة ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾، فأسقطوا ﴿وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ﴾، أو للحصول على حقوق ليست لهم، في حالة ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاء﴾، فأسقطوا شرط ذلك، وهو ﴿بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾.

والكثيرون في عصرنا – تبعًا للهوى – يسقطون النص المقدس على حالات ليست له، فيفرطون، لأجل مصالح معينة، أو تبعًا لعادات وتقاليد بالية، ما أنزل

الله تعالى بها من سلطان، بل إن شريعة الإسلام نزلت، والقرآن الكريم نزل، من أجل إبطالها أو يجتزأون الحالة، فيتطرفون، وهو أخطر ما يواجهه الإسلام في وقتنا الراهن.

فهناك من يسقط آيات التكفير في القرآن الكريم على بعض المسلمين، باعتبار أنه يراهم "كافرين"، وهم على الإيمان، ولكنهم يختلفون معه سياسيًّا، ويجتزئ النص من إطاره، ويقتل على الهوية السياسية أو الحركية، ويفعل ذلك إما ظلمًا منه، أو لسوء فهم وتدبير منه، للنص القرآني.

إن واجب الدعاة والحركيين في هذه المرحلة العمل على التأكيد على عدد من الحقائق التي تصل إلى مستوى مراتب الإيمان، وإلى أن تكون جزءًا من العقيدة، فيما يتعلق بالتعامل مع النص الشرعي.

أول هذه الحقائق، هو أن القرآن الكريم كلٌّ متكامل، ولا يقبل التجزئة والأخذ وفق الهوى، أو المصالح غير الشرعية، فلا نفعل مثل أهل الكتاب عندما آمنوا ببعضه وكفروا ببعضهم، وعنَّفهم الله عز وجل على ذلك في القرآن الكريم.. يقول تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾﴾ [سُورة "البقرة"].

الأمر الثاني، أن التعاليم الإلهية في القرآن الكريم؛ إنما هي فرائض، لأنها أوامر ربانية، فعندما يقول الله عز وجل في آية، افعلوا، أو لا تفعلوا، أو كونوا، أو لا تكونوا؛ إنما هي أوامر واجبة النفاذ، وليست مجرد عبارات مجازية، أو أساطير الأولين، كما قال مشركي مكة المكرمة، في سنوات الدعوة الأولى.

الأمر الثالث المهم، هو التأكيد على أن إسقاط الحكم الشرعي الوارد في القرآن الكريم، من أخطر ما يكون، فهو قد يقود إلى تكفير جماعة مسلمة، أو فرض حكم شرعي في أمور شديدة العمومية والاستراتيجية، من دون وجه صحة، برغم أنها قد تقود إلى تغييرات واسعة في حياة المسلمين.

إن القرآن الكريم، كتاب الله المتين، والأخذ منه يجب أن يكون بحقه، وهو الأصل لمصادر التشريع والاستدلال الشرعي، مع صحيح السُّنة النبوية، ثم يأتي بعد ذلك الإجماع والقياس، اللذان ينبغي أيضًا أن ينبنيا على ما جاء في القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية الشريفة.

سُنن الله وقضية المنهج.. قراءة مختلفة لأزمة حائرة!

الإسلام كلٌّ متكامل. وبالتالي فإن الشريعة الإسلامية كلٌّ متكامل، وهذه عقيدة ينبغي أن نؤمن بها، وتتضمن اليقين بأن الشريعة لها الشمول والعموم والصلاحية لكل زمان ومكان، وهي جزء من إيماننا بالله عز وجل على ملَّة الإسلام.

والشريعة هي المنهاج الذي اختاره الله تعالى للمسلم؛ لكي يحيا به حياته، وفيها تصوراته عن نفسه، ودوره في هذه الحياة وما بعد الدنيا. وهي التي تنظِّم علاقته بذاته، وبالآخرين، والأهم علاقته بربه .

ويمكن للإنسان مخالفة الشريعة؛ لأنها قوانين إلهية، منح الله تعالى إمكانية الاختيار فيها للبشر، بعكس القوانين الربانية التي تحكم الخلق وتُوازِنه، لضمان استمراريته إلى أن يشاء الله تعالى وفق ما أرادت حكمته وإرادته، وهي لا حكم لنا ولا لأي مخلوق فيها.. ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِيَ دُخَانٞ فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾﴾ [سُورة "فُصِّلَتْ" – الآية ١١].

وفي الشريعة لا يجوز إطلاقًا مشاركة رب العزة سبحانه في حقه الذي أفرده لنفسه كما في القرآن الكريم، بمعاقبة عباده على مخالفتها.. ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا حِسَابَهُم﴾ [سُورة "الغاشية" – الآية ٢٦]، وغير ذلك الكثير مما حوى ذلك المعنى في القرآن الكريم. وهنا نقف وقفة مهمة لها ما سيتلوها في هذا الموضع، وهو أن الله تعالى لم يُقيِّد زمنيًّا قضية حساب الظالمين أو نصرة المؤمنين، فقد يكون ذلك

في الدنيا، أو يؤجَّل للآخرة، لكن الثابت، إطلاق حكم وقف الحساب على الله تعالى فحسب.

المهم أو المراد إيصاله في هذا الموضع، هو أنه لا يجوز للإنسان الأخذ ببعض الشريعة وترك بعضها، أو إدخال ما ليس فيها عليها، وهو يتحرك في إطار كونه "مسلماً"، ويقول إنه يمثل هذا الدين، ومشروعه الحضاري.

فمع أحقية الإنسان في الاختيار، وهذا بدوره بمشيئة الله فقط، لا الإنسان، فإنه لا يجوز للإنسان القول بأن هذا الأمر أو السلوك أو الفعل من الإسلام، وهو ليس من الإسلام، أو ترك بعض الشريعة والأخذ بالبعض الآخر وفق الهوى.

فما هو من الإسلام هو من الإسلام، فقط أنت لا تعمل به، وتكون عاصياً، لكن لا تؤسس قاعدة ذمَّ اللهُ تعالى فيها بشدة في القرآن الكريم، وهي الإيمان ببعض الكتاب وترك البعض الآخر.

يقول تعالى في سُورة "البقرة": ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾﴾، وفي سُورة "النساء"، يقول رب العزة سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾﴾.

وعندما يتحرك الإنسان المسلم في هذه الحياة، ويعلن أنه يمثل الإسلام تمثيلاً صحيحًا، فإنه يُحظَر عليه تمامًا فكرة الانتقائية، ويخرج عن منهج الإسلام تمامًا أن تتحرك بوسائل معينة تخالف الشريعة، ولا تتفق معها، في سبيل تحقيق هدف نبيل يتفق مع مفردات المشروع الإسلامي كما تحددها الشريعة، هنا يرفع الله تعالى سُنَن نصره، أو إسناده.

فهذه المخالفة الجسيمة، تحمل انتهاكات عدة للشريعة، والتي منها ما يصل لمستوى الكبائر، بل نوع من الكُفْر بالمعنى الموضوعي.

ففي هذا – أولاً – إدخال ما ليس من الدين في الدين، وما ليس من الشريعة في الشريعة، وبالتالي نقل صورة خاطئة شديدة التشويش للآخر غير المسلم في كل مكان، وبالتالي أيضًا فهي تعرقل جهود الدعوة.

والدعوة إلى الله تعالى ودينه، هي أهم غاية أمام المسلم، وكل ما دون ذلك، هو أدوات لخدمة هذا الهدف، بما في ذلك الجماعات والجمعيات، بل الدولة الإسلامية ذاتها لو كانت قائمة ، كل ذلك مجرد أدوات؛ لخدمة هدف نشر دين الله تعالى.

المؤسف أن البعض زاد على ذلك، وهو ما أدى لخسائر جمَّة لمنجزات قرون طويلة من المراكمة الحضارية والدعوة في أنحاء الأرض، خطيئة كبرى؛ زاد التألِّي على الله تعالى، ومعاتبته، بل تجاوز الأدب في الخطاب معه فيما يتعلق بتأخُّر النصر، بينما هذه السُّنَن الربانية لا تُنزَّل إلا بقَدَر، وبشروط معينة، أهمها الالتزام بقواعد الشريعة بالكامل، لا أن تقوم بمخالفات، وتنسبها إلى الشريعة، ثم تطلب من الله تعالى أن ينصرك.

فهذا تدخُّل في حكمته – والعياذ بالله – ولو نصرك الله تعالى على ما تخالفه وتخالف شريعته فيه؛ فهذا يعني أن الله تعالى – حاشاه – يناقض ذاته وأحكامه.

على سبيل المثال، نهى الله عن الكذب؛ فكيف ينصر من يكذب، وباسم الدين! نهى عن الضلال.. نهى عن المسِّ بحقوق الخلق إلا بحق، ونهى عن كذا وكذا، بينما تجد مَن يعلم بأن ذلك منافٍ لأحكام الله تعالى، ويقوم به، بل يبرره لنفسه ولآخرين لمجرد هوىً لديه، أو أنهم من نفس الجماعة أو التنظيم أو كذا، وهذا أكبر خطر على المشروع الإسلامي، وأكبر فتنة عرفتها الأمة، ثم يطلب من الله السداد (!!).

كما أن لدينا في ديننا مبدأ مهماً جدًّا، وهو "عرفت فالزم"، فالمسلم مُحاسَب أكثر من غيره بما علمه من الحق، هذا معروف وبديهي.

بل إننا مُطالَبون بالعدل حتى مع خصومنا وأعدائنا، بل مع أعداء الله والدين.. يقول تعالى في سُورة "المائدة": ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ٨ ﴾.

وذلك السلوك من البعض – وصاروا كُثرًا للأسف، وفي شريحة الشباب على وجه الخصوص، والتي هي من المفترض أن تقود وتكون في الطليعة – اعتراض على قضاء الله تعالى وقدره، بينما رب العزة قد يرى تأخير هذا الأمر، وتأخير عقاب الظالم إلى الآخرة؛ لأسباب وحكمة لا نعلمها.

والتاريخ الإنساني مليء بنماذج لظالمين أجَّل الله تعالى لهم، ومنهم مَن مات على فراشه، مثل فرانشيسكو في إسبانيا، وستالين في الاتحاد السوفييتي من قبل.

وعبارة ﴿وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ (٤٥)﴾، وردت في القرآن الكريم مرتَيْن، في سُورة "الأعراف"، الآية (١٣٣)، وفي سُورة "القلم"، الآية (٤٥)، وفي سُورة "إبراهيم"، يقول تعالى: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ (٤٢)﴾.

كذلك في هذا تصور طفولي ساذج، يفترض أن الله تعالى طوع أمرنا، وأن أمورنا الجزئية هي كُلِّيَّات الكون، وأنه "يجب" على الله تعالى الاستجابة لنا "بالصورة الفلانية" في "الوقت الفلاني"، بينما ما نحن إلا مِن مخلوقات الرحمن الضعيفة، ووجودنا في الدنيا طارئ، وأمورنا هذه صغيرة للغاية أمام عظيم وجسيم مهام تدبير الكون، وفي الأصل؛ فلو كفر الناس جميعًا، فلن يضروا الله تعالى ولا دينه شيئًا، فكوكب الأرض ذرة لا تُرى ولا تُقاس أمام الكون العظيم بما فيه السماوات والأرض والملائكة، وكلها تعبد الله تعالى وتسبح بحمده، لا تفتر لحظة.

كما أن حكمة الله تعالى وعظمته، أوسع وأكبر من ذلك بما لا يحده قياس؛ لكي ننظر للأمور بقدْر تقديرنا ونظرتنا نحن لها، فالله يقيِّم وينظر ويفعل بمنظور مختلف، وحكمته في ذلك بالغة.

لذلك، فإن مساعي بعض منظِّري الحركة الإسلامية لتفسير أسباب تأخُّر سُنَن النصر، خاطئة في مرتكزها أو منطلقها الفكري؛ حيث إنها تتجاوز عن مفاهيم

كثيرة وردت في القرآن الكريم، وفي الممارسة النبوية، مثل سُنَن التمحيص والابتلاء والاختبار، وغير ذلك، وتنحو إلى بيوريتانية وافتراض الأفضلية في أنفسهم، وهو كله أمور منهيٌّ عنها تمامًا في شريعتنا الإسلامية.

وعليه، فإن المفترض أن يكون أول خطوة لدراسة الأزمات الحالية التي يمر بها المسلمون بشكل عام، والحركة الإسلامية بشكل خاص -هو البحث في نقطة مدى التزامنا بالمنهج؛ لكي يوفي الله تعالى وعده بتطبيق سُنَن النصر.

ومع ذلك فإن الشريعة فيها – كما تقدَّم – الكثير للغاية فيما يخص مسألة تأخير النصر حتى على مَن هم التزموا المنهج؛ لحكمة إلهية بالغة، أبان بعضها في القرآن الكريم، كالتمحيص وتنقية الصفوف والنفوس.. يقول تعالى: ﴿وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ ١٤١﴾ [سُورة "آل عمران" – من الآية ١٤١].

وفي حقيقة الأمر فإن قضية أخطاء المنهج واسعة، وتتطلب دراسات وبحوث شرعية متعددة الاتجاهات، فقهية وتربوية، مثل البحث في أحكام الاستثناءات وتبيان خطأ اعتمادها كقواعد في الأوقات العادية، وتدقيق اشتراطات تطبيقها.

ولكن، ولعل أول الخطوات المطلوب اتخاذها هو حقيقة مفاهيمية وأساسية عقيدية غائبة عن الكثيرين داخل الحركة الإسلامية، وهي أن المصدر الشرعي الوحيد للإسلام، سواء الأحكام الخاصة بالأوقات العادية، أو الاستثنائية، هو القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية، وخلاف ذلك فإنما هو اجتهادات لا تؤسس إلزامًا عقيديًّا على المسلمين.

شِيَعًا!!.. عندما يكون شتات الجماعة المسلمة عقابًا من الله!

من بين أهم التوصيفات التي يمكن إطلاقها على كلام الله تعالى في كتابه العزيز، هو أنه كتاب عمرانٍ بالدرجة الأولى؛ حيث يحوي القواعد العامة التي تضمن صيرورة الوجود الإنساني على الوجه الأكمل الذي يريده اللهُ عز وجل، للإنسانية، ووفق المنهاج والشريعة التي ارتضاها لأمة التكليف؛ أمة محمد ﷺ.

والمتأمل لآيات القرآن الكريم التي تتكلم عن أسس العمران السليم، والتي تضمن نجاح الجماعة البشرية، والجماعة المسلمة على وجه الخصوص، هو التقاء الكلمة، واجتماع المواقف، على عضد رجل واحد، وفق ما أمر به الله تعالى وأقره من قواعد وتعاليم في شريعته.

وكما أكد القرآن الكريم على أهمية الوحدة في تدعيم قواعد العمران البشري؛ فإنه ذم أشد الذم في الفرقة التي تحقق الاختلاف والافتراق بين صفِّ الأُمَّة، بل وجعله – أي هذا الافتراق – كذلك، أحد أوجه العقاب للجماعة المسلمة، متى خرجت عن قاعدة الإجماع، وفق منهج الله تعالى لها.

في البداية، وبشكل عام، جاء في سُورة "الجن"، وهي سُورة مكِّيَّة، نزلت في السنوات الأولى للبعثة، قول الله عز وجل: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا ﴿١٦﴾﴾، والمقصودين في الآية، هم المشركون، ففي الآيتَيْن السابقتَيْن، يقول الله تعالى: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا ٱلْقَٰسِطُونَ ۖ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ تَحَرَّوْا۟ رَشَدًا ﴿١٤﴾ وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴿١٥﴾﴾، ثم جاءت آية الطريقة هذه.

والمقصد فيها ترغيب المسلمين في التوحد على الطريق المستقيم، والتأكيد على أن أول درجات الاجتماع، وأساسه، هو الالتقاء على الطريقة، أي المنهاج، والاستقامة عليها.

وبطبيعة الحال؛ فإن الجماعة البشرية لو التقت على أساس منهجي معين، وتحلقت حوله؛ فإنها تضمن اجتماع الكلمة، ووحدة الموقف، وهذا الأساس المنهجي في حالة أمة الإسلام، هو الشريعة التي ارتضاها الله عز وجل لنا كمسلمين.. بقواعدها الجامعة الشاملة، والتي لا خلاف عليها.. ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [سُورة "المائدة" – من الآية ٤٨].

والاجتماع والتوحُّد في الكلمة والمواقف، إنما هو نعمة من الله تعالى، وهو ضرورة عمرانية شديدة الأهمية لتحقيق النجاح.. يقول الله تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَاۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٠٣﴾ ﴾ [سُورة "آل عمران"].

أي أنه، وببساطة ووضوح؛ فإن الاعتصام بحبل الله تعالى، أي طريقته، أي شريعته، إنما هو نعمة من الله تعالى، وفوق ذلك؛ فإنه – الاعتصام – أهم أسباب النجاة، في الدنيا "إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاء"، أي تقتتلون، وترمون بأنفسكم إلى الله تعالى وأنتم على غير دين الإسلام، وفي الآخرة ﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ﴾.

نأتي هنا إلى الجانب الآخر، وهو الخاص بعواقب تشتت مواقف أمة المسلمين، وتفرق كلمتها، وهو أمرٌ – لو تعلمون – عند الله عظيم، وهو أسوأ عاقبةً من أي

شيء آخر تقوم به الجماعة المسلمة، أو فئة منها، ويكفي هنا أن نشير إلى أنه من بين الأسباب التي تحل دم المرء المسلم، كما في الحديث النبوي الصحيح، "التارك لدينه المفارق للجماعة" [أخرجه البخاري ومسلم].

عند تدبُّر القرآن الكريم، سوف نجد فيه قضية، هي من بين أهم القضايا التي بمثابة صُلب وجود هذه الأمة، وهي قضية عبر عنها القرآن الكريم بمصطلح "الشِّيَع"، وهو أمرٌ مختلف قليلاً وأكثر خطورة، عن حالة الفرقة أو الاختلاف.

ففي النهي عن التنازْع، والذي يأتي بسبب عدم طاعة ما أمر الله تعالى به، وجاء به رسوله ﷺ.. يقول الله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [سُورة "الأنفال"].. هنا المعنى قريب وواضح؛ فنتيجة عدم الطاعة، والتنازع، هو الفشل والفناء.

ثم نأتي إلى مصطلح التفرق شيعًا؛ والذي يعني مستوىً أعلى من الفرقة والاختلاف، فقد يصل إلى مستوى الأزمة أو الصراع، وقد يصل إلى مستوى الاقتتال، كما أنه من بين مصدر خطورته أنه يشمل في شق منه، الاختلاف في الدين.

ولقد ورد ذلك في القرآن الكريم، في أكثر من موضع، سواء في المحاذير المرتبطة به، وخصوصًا فيما يتعلق بالدين؛ الفرقة في الدين، وكيف جاءت في صيغة تهديد بعقاب للمؤمنين إذا ما خرجوا عن منهج الله تعالى.

فيقول الله عز وجل: ﴿قُلۡ هُوَ ٱلۡقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبۡعَثَ عَلَيۡكُمۡ عَذَابٗا مِّن فَوۡقِكُمۡ أَوۡ مِن تَحۡتِ أَرۡجُلِكُمۡ أَوۡ يَلۡبِسَكُمۡ شِيَعٗا وَيُذِيقَ بَعۡضَكُم بَأۡسَ بَعۡضٍۗ ٱنظُرۡ كَيۡفَ نُصَرِّفُ ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَفۡقَهُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [سُورة "الأنعام]، وفي هذه الآية، إشارة إلى أن التَّشيُّع في المواقف، إنما أكبر من مجرد التفرق

والخلاف، فهو – كما تقدَّم – يعني الخلاف، ويعني الاقتتال بين أبناء الجماعة الواحدة، وأنه عقاب من الله تعالى لمن خرج عن تعاليمه من أبناء أمته.

وعلى خطورة هذا الأمر؛ فإنه، وفي نفس السُّورة، يأتي الأمر الإلهي ببراءة رسوله الكريم ﷺ من هؤلاء.. يقول الله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ إِنَّمَآ أَمۡرُهُمۡ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ١٥٩﴾.

ولذلك؛ يمكن فهم موقف الرسول الكريم ﷺ، يوم أن عصاه صحابته، في موقف الحديبية، عندما أمرهم بالحلق والنحر؛ حيث قال بالنص، وبكل وضوح: "هَلَكَ القوم"، ولم يكن ﷺ، يقصد أن هلاكهم سيكون بسبب عصيانهم أوامر نبيهم ﷺ فحسب؛ بل كان يقصد كذلك، أن الهلاك سوف يأتي – كذلك – بسبب افتراق كلمة الأمة.

ولقد خاطب القرآن الكريم النبي ﷺ، أكثر من مرة، ونهاه فيها عن اتباع هوى القوم، وأن يقف عند حدود ما أنزل الله عز وجل، وألا يكترث لمواقف الآخرين، كما يأمر أمته بذاته الأوامر؛ الأخذ بما أنزل الله، وعدم الركون إلى ذات ما أتى به خصوم الأمة، من المشركين، بالتفرق في الدين، واللهو عن حقيقة التوحيد، والركون إلى الحياة الدنيا والفرح بها.

وفي سُورة "الرُّوم" آيات واضحات في ذلك.. يقول الله: ﴿فَأَقِمۡ وَجۡهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفٗاۚ فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَاۚ لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٣٠ ۞ مُنِيبِينَ إِلَيۡهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٣١﴾، ثم يقول تبارك وتعالى، في توصيف

موقف المشركين الظالمين لأنفسهم، من أنه من بين صفاتهم: ﴿ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًاۖ كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾.

يستتبع ذلك الحديث عن قضية وحدة الصف الإسلامي، خارج إطار التنظيمات، وهو أمر شديد الأهمية، ولكنه، وفق الصورة السابقة، من المفترض أن يتحول إلى أمر من نافلة القول؛ باعتباره فريضة مثل الصلاة والصيام؛ يجب على المسلمين فرادى وجماعة، أن يحرصوا عليها.

فما ورد في هذا الصدد في القرآن الكريم، أتى في إطار الأوامر والنواهي والتحذير المشدد، وفي مواضع حديث سابقة، أشرنا إلى أن ما يُقال بهذه الصيغ، صيغ الأمر والنهي والتشديد؛ إنما هو بمثابة فرائض من الله تعالى، وجب على المسلمين القيام بها، وليس امامهم إزاءها إلا السمع والطاعة لأوامر رب العالمين.. فيا أصحاب الشِّيَع ودعاة الاختلاف، هل أنتم منتهون؟!..

في ظل اقتتال أبناء الدين الواحد وأزمات الأقليات الإسلامية..

عقيدة "الولاء والبراء" في الإسلام وضرورات إعادة الفهم

لعله بعد ما يقرب من مائة عام من ظهور ما يُطلق عليه في أدبيات العلوم السياسية والاجتماعية، ظاهرة الإسلام الحركي وجماعاته، منذ أن بدأ بديع الزمان النورسي في تأسيس مدرسته الفكرية والدعوية ذات الطابع الاجتماعي والسياسي والتربوي، في عشرينيات القرن الماضي؛ فإنه من بين أكثر المشكلات التي اعترضت طريق الحركات الإسلامية، كطليعة للأمة، هي أزمة التكفير، بعد أن تحولت الجماعة أو الحركة إلى هدف وموئل في حد ذاته، بينما هي في الأصل أداة ظهرت لخدمة الدين والدعوة.

وتستند فتنة التكفير هذه بالأساس إلى تفسيرات معينة لعقيدة الولاء والبراء في الإسلام، وضعت أية علاقة بين المسلم وغير المسلم، في أي مستوىً من مستوياتها، السياسية والاجتماعية والثقافية، وفي أي حجم من أحجامها، سواء على مستوى الفرد المسلم، أو على مستوى الجماعة المسلمة، والحاكم؛ في إطار تكفير المسلم والجماعة المسلمة.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن أصل المشكلة في استناد الجماعات التكفيرية في تفسيرها لعقيدة الولاء والبراء، يعود إلى أمرَيْن، الأول هو الاستناد إلى تفسيرات آيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة، من دون النظر في السياقات الأخرى المرتبطة بها في كلام الرسول الكريم ﷺ، وفي القرآن الكريم نفسه، بالرغم من أنه من المبادئ الثابتة

المتعارف عليها في علوم القرآن الكريم والحديث النبوي، هو أن كلاهما يفسر الآخر، وأن القرآن يفسر نفسه في مواضع أخرى.

الأمر الثاني، هو استناد التفسيرات التي وضعت لعقيدة الولاء والبراء، إلى فترات استثنائية من تاريخ الأمة، مثل التفسيرات التي وضعها الإمام أحمد بن تيمية خلال فترات الغزو المغولي والصليبي لربوع الإمة الإسلامية، عندما والى بعض حكَّام المسلمين هؤلاء الغزاة، إما خيانةً أو ظنًّا منهم أنهم بهذه الموالاة قد يستنقذون بلادهم التي يحكمونها من خطر غزو هذا الطرف أو ذاك.

ومن المعروف في العلوم الشرعية، أن الحكم الاستثنائي لا يجوز إطلاقه، تمامًا – لتقريب الصورة إلى الأذهان، ولله تعالى المثل الأعلى – مثلما أن الأحكام العُرفية التي يتم تطبيقها في أوقات الحروب والأزمات والكوارث الطبيعية، لا يمكن قبول تطبيقها في الأوقات العادية.

ولكننا، ومن خلال بعض آيات القرآن الكريم، وبالتحديد في سُورتَيْ "النساء" و"الأنفال"؛ يمكن أن نجد الكثير من الأمور الخاطئة في التفسير الذي تستند إليه الجماعات التكفيرية، وبعض ما وضعه الأستاذ سيد قطب في صدد عقيدة الولاء والبراء؛ حيث لا تدخل كل علاقة بين مؤمن وكافر، أو بين جماعة مسلمة وأخرى غير مسلمة في إطار عقيدة الولاء والبراء.

ويخرج من ذلك اعتبارات الضرورة والقهر، مثل مسلمين يخفون إيمانهم، ويقيمون في ديار غير مسلمة، وفي بيئة تناصبهم العداء، ولا يستطيعون الخروج منها؛ حيث ذلك ليس بحاجة إلى نقاش.

وهناك آية قرآنية كريمة توضح وضع هؤلاء على عهد النبي الكريم "ﷺ"، وتقول: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ وَٱلۡهَدۡيَ مَعۡكُوفًا أَن يَبۡلُغَ مَحِلَّهُۥۚ وَلَوۡلَا رِجَالٞ مُّؤۡمِنُونَ وَنِسَآءٞ مُّؤۡمِنَٰتٞ لَّمۡ تَعۡلَمُوهُمۡ أَن تَطَـُٔوهُمۡ فَتُصِيبَكُم مِّنۡهُم مَّعَرَّةُۢ بِغَيۡرِ عِلۡمٖۖ لِّيُدۡخِلَ ٱللَّهُ فِي رَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ لَوۡ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبۡنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٢٥﴾﴾ [سُورة "الفتح" – الآية ٢٥]، وهنا تحذير للمسلمين الأوائل بعدم فتح مكة بقوة السلاح، لئلا يتسهدفوا بسلاحهم هؤلاء المسلمين الذين منعهم ضعفهم من الاستجابة لأمر الهجرة مع الرسول محمد ﷺ.

نقول، إنه في سُورة "النساء" هناك ثلاثة آيات، تقول آيتان منها: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تَكۡفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَآءٗۖ فَلَا تَتَّخِذُواْ مِنۡهُمۡ أَوۡلِيَآءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَخُذُوهُمۡ وَٱقۡتُلُوهُمۡ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡۖ وَلَا تَتَّخِذُواْ مِنۡهُمۡ وَلِيّٗا وَلَا نَصِيرًا ﴿٨٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ أَوۡ يُقَٰتِلُواْ قَوۡمَهُمۡۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمۡ عَلَيۡكُمۡ فَلَقَٰتَلُوكُمۡۚ فَإِنِ ٱعۡتَزَلُوكُمۡ فَلَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ وَأَلۡقَوۡاْ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ عَلَيۡهِمۡ سَبِيلٗا ﴿٩٠﴾﴾.

والآيات واضحة في صدد طبيعة التعامل مع أهل الإيمان والكفر، والاختلاف الحاصل في شأن التعاطي مع جماعات غير مسلمة بين المسلمين وبينها ميثاق، وبين الجماعات غير المسلمة التي تعادي المسلمين، وعبارتا ﴿قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٌ﴾، و﴿وَأَلۡقَوۡاْ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَمَ﴾ تبيِّن إمكانية التحالف مع أقوام غير مسلمين، ما داموا قد سالموا المسلمين، حتى ولو كانت هذه المجموعات أو الشعوب – أو الدول بمفهوم العصر الحديث – تؤوي خصومًا لجماعة المسلمين.

أما الآية الأهم أو الأكثر ارتباطًا بهذا الصدد، وهي في سورة "النساء" كذلك، فيقول فيها الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ۚ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟ ۚ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَـٰقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾.

وهنا يتحدث رب العزة عن إمكانية أن يلوذ مسلمًا بقوم غير مسلمين، أو أن يكون بين ظهراني قوم غير مؤمنين، ففي عبارتَيْ: ﴿فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾، و﴿وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَـٰقٌ﴾، قد يصح أن يكون هناك مؤمنين مقيمين في وسط أقوام غير مسلمة، حتى لو كانوا في حالة عداء مع الجماعة أو الدولة الإسلامية، مع نفي صياغة العبارة الأولى لفرضية أن يكون "القوم العدو" فيها مسلمين كذلك؛ حيث سياق الصياغة يقول بأن المؤمن القتيل قد يكون مقيمًا بين ظهراني جماعةٍ عدوٍّ لجماعة المسلمين، من غير المسلمين.

وفي سُورة "الأنفال"، يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَـٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يُهَاجِرُوا۟ مَا لَكُم مِّن وَلَـٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا۟ ۚ وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَـٰقٌ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٧٢﴾﴾.

والآية هنا شديدة الوضوح في التعبير عن حالات إقامة ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يُهَاجِرُوا۟﴾ أنه ﴿مَا لَكُم مِّن وَلَـٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا۟ ۚ﴾، وكلمة الولاية واضحة

تمامًا؛ أنه ليس للدولة الإسلامية المعبِّرة عن الدين وتدافع عنه، وعن حياضه، وعن جماعة المسلمين، أية ولاية على مؤمنين مقيمين في ديار أخرى، وأن هذه الإقامة في ديار غير مسلمة، لا تنزع صفة الإيمان عن المسلم، ولا تكفِّره.

ثم، وفي عبارة: ﴿وَإِنِ ٱسۡتَنصَرُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ فَعَلَيۡكُمُ ٱلنَّصۡرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٞ﴾؛ الحديث واضح تمامًا؛ أنه حتى في حالة النصرة في الدين – وهي أمرٌ خطير وشديد الأهمية في عقيدة المسلم – لا يجوز في حالة التعامل مع مسلمين مقيمين في ديار غير مسلمة، بينها وبين ديار الإيمان ميثاق، حتى لو انتهكت سلطات هذا البلد، حقوق المسلم الدينية نفسها.

والقرآن الكريم، كما تعلمنا، يفسر نفسه، وهناك ارتباط وثيق للغاية بين آياته، على الأقل في الآيات التي تتناول القضية الواحدة، فيما اعتمدت غالبية الأدبيات التي تناولت هذه القضية، قضية "عقيدة الولاء والبراء"، على نصوص مجتزأة من سياقها القرآني العام كما تقدَّم.

الأقليات الإسلامية وضرورات الحالة

ولعل أهم تطبيقات هذه القضية في هذه المرحلة، بجانب العلاقات الملتهبة في الوقت الراهن بين جماعات الإسلام السياسي، هو واقع الأقليات المسلمة في الغرب في الوقت الراهن.

ففي ظل التوترات الراهنة بين بعض الجماعات الجهادية المسلحة التي تتبنى التكفير منهجًا لها، مثل تنظيم الدولة "داعش" وبعض الحكومات الغربية، وتعدي

بعض الحكومات الغربية، ولاسيما الحكومة الفرنسية، على حقوق المسلمين، وتعرض المسلمين في دول غربية عديدة إلى حملات عنصرية؛ سعت بعض الأوساط الإسلامية إلى محاولة تحسين أوضاع المسلمين، والتصدي إلى الصورة السلبية التي اتصلت بهم لدى شرائح من الرأي العام الأوروبي والأمريكي.

وكان من بين نتائج ذلك، أن أعلنت القيادات الإسلامية عن إدانتها لأحداث العنف التي وقعت في أكثر من دولة أوروبية، مثلما وقع في فرنسا وبلجيكا وألمانيا، وبدأت هذه القيادات في توظيف المنابر الإعلامية والدعوية التابعة لها، في محاولة التصدي للفكر المتطرف والتكفيري، والتيارات التي تسعى إلى غرسه في صفوف المهاجرين المسلمين في الغرب.

وبطبيعة الحال؛ فقد قادت هذه الجهود إلى محاصرة التيارات التكفيرية، وضبط وترحيل عدد من العناصر التي لم تكن مؤتمنة على المنابر المسجدية والدعوية التي كانت تحت يدها.

تم تأويل ذلك من جانب أنصار تنظيم الدولة، ومن نحا نحوهم من معتنقي الفكر التكفيري على أنه يدخل في إطار عقيدة الولاء والبراء.

وبالتالي؛ صارت القيادات الإسلامية في البلدان الغربية بين مطرقة الإسلاموفوبيا وسندان التكفيريين، والضحية بطبيعة الحال، هم المسلمون والدعوة الإسلامية التي تأذَّت جهودهم في مجال العمل الدعوي والإعلامي لتصحيح الصورة، ونشر صحيح الدين، في الوقت الذي أصبح فيه الإسلام هو أسرع الديانات نموًّا في أوروبا والعالم.

ومِن ثَمَّ؛ فإن هناك مراجعات ضرورية مطلوبة في هذا الأمر من جانب علماء أهل السُّنَّة والجماعة للتصدي إلى فتنة التكفير التي هي أسوأ ما عرفه المسلمون عبر تاريخهم، وصارت سببًا في تعطيل صيرورات الدعوة، والمشروع الإسلامي الحضاري برمته، ولكن الله تعالى متمٌّ نوره ولو كره الكافرون.

فقه الموازنات وأهمية الدعوي
في دعم السياسي في دولة الشريعة

تمر أوساط الحركة الإسلامية في المرحلة الراهنة، بالعديد من التطورات المتعاقبة والمتسارعة، والتي ترتبط بالكثير من المستجدات التي هي بحاجة إلى العديد من التأويلات الفقهية.

فالسياسة في الإسلام؛ إنما هي سياسة شرعية، والسياسة الشرعية تعني أمرَيْن، الأول أنها تنطلق من القواعد التي أقرتها الشريعة الإسلامية، وما شرعه الله تعالى للعباد في السياسة والحكم من قيم ومنطلقات وأحكام، والثاني أنها- أي السياسة في الإسلام- يجب أن تسعى إلى تحقيق المقاصد الشرعية.

فالشريعة إذن- وفق النظرة الإسلامية للسياسة والحكم- إنما هي غاية ووسيلة في ذات الوقت.

ولذلك تبرز أهمية الجانب الشرعي العلمي لدى الحاكم في الإسلام؛ بل إن ذلك هو الأصل؛ أن يكون الحاكم في دولة الإسلام، عالمًا، فهكذا كان الحال أيام دولة النبوة؛ حيث كان الرسول الكريم ﷺ، هو الحاكم، وهو مصدر الوحي والتشريع؛ ينقله من لدن الله عز وجل.

واستمر الحال على هذا النحو في دولة الخلافة الراشدة، وكان اختيار "الخليفة" لقبًا لحاكم ديار المسلمين منذ أبي بكر الصديق "رَضيَ اللهُ عنه"، باعتبار أنه سوف يكون خليفةً لرسول الله ﷺ، في حكم الدولة الإسلامية.

وهو ما كان توصيفًا قيميًّا شديد الأهمية والضرورة، باعتبار أنه طمأنة للجميع في الدولة الوليدة، أن الحكم الوليد ما بعد الرسول الكريم "صلى الله عليه وسلم"، سوف يكون على ذات منهاج النبوة، وتمييزًا لحاكم المسلمين عن سائر الدول الأخرى التي كانت محيطة بشبه جزيرة العرب في ذلك الحين.

والخليفة في الإسلام، كما في موسوعة السياسة الإسلامية، هو "منصب سياسي يجمع صاحبه بين السلطتَيْن الزمنية والروحية، ولكن وظيفته الدينية لا تتعدى المحافظة على شرع الله، ومن حقه قيادة الدولة الإسلامية ورسم سياستها وتنفيذها على المستويَيْن: الداخلي والخارجي، ومن واجبه تبليغ الدعوة الإسلامية ونشرها والتصدي بالقتال- إذا لزم الأمر- ضد من يقف عقبة في سبيل أدائه لمهمته، وله أن يعاقب الخارجين على أوامر الشرع، ويؤم الناس في الصلوات ويساعدهم على أداء الفرائض الأساسية".

ومع تطور الحال بدولة الخلافة، وتحولها وفق المراحل التي تكلم عنها الرسول الكريم ﷺ في حديث النعمان بن البشير "رَضِيَ اللهُ عنه"(١)، من السير على منهاج النبوة، إلى مراحل المُلك العضوض ثم المُلك الجبري، ثم انهيار دولة الخلافة؛ صار الحاكم في الدول القومية العربية والمسلمة التي نشأت عن تفكك دولة الخلافة

(١) عن الرسول ﷺ، أنه قال: "تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها ثم تكون خلافة على منهاج النبوة فتكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها ثم تكون مُلكًا عاضًّا فيكون ما شاء الله أن يكون ثم يرفعها إذا شاء الله أن يرفعها ثم تكون مُلكًا جبرية فتكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها الله إذا شاء أن يرفعها ثم تكون خلافة على منهاج النبوة" ثم سكت [أخرجه أحمد، وصححه الألباني وحسَّنه الأرناؤوط]

العثمانية، علمانيًّا، يقوم على أساس القواعد التي تسير عليها الدول الأخرى، بما في ذلك منظوماتها القانونية والدستورية الوضعية.

ومن ثَمَّ، غاب دور الداعية والعالم عن السياسة والحكم في بلداننا العربية والإسلامية، بعد غياب تحكيم الشريعة والحكم بما أنزل الله تعالى في شئون المسلمين.

وعندما ظهرت الحركات الإسلامية، على اختلاف ألوان طيفها السياسي والفكري، وبدؤها في السعي إلى إحياء المشروع الحضاري الإسلامي، والبدء في الحديث عن مشروع شامل لاستعادة دولة الخلافة الإسلامية؛ واجهت الحركة الإسلامية الكثير من قوى الممانعة والتدافع التي فرضت عليها الخوض في الكثير من المناطق الشائكة في العمل السياسي، والتي تمتاز بكونها ذات طبيعة رمادية متشابهة بين ما هو مشروع وما هو غير مشروع.

وفي إطار ما يعرض على الحركة الإسلامية وأصحاب المشروع الصحوي الإسلامي من مسائل في الوقت الراهن، قد لا يكون السياسي على كامل إدراك بجوانبها، وفي ظل التعقيد والتشابك الكبير الحاصل في مسارات العمل السياسي بمختلف مستوياته، الداخلية والخارجية؛ فإنه يكون في أشد الحاجة إلى الداعية دورًا ورؤية، في توجيه البوصلة، وخصوصًا في هذه الأمور المتداخلة الرمادية.

وفي هذا الإطار، اكتسب فقه الموازنات على وجه الخصوص أهمية خاصة، مع ظهور الكثير من المسائل المتشابكة في طبيعتها.

ويعتمد فقه الموازنات على أساس إصدار الحكم الشرعي في المسألة وفق اعتبارات الموازنة بين المصلحة والمفسدة المتحققتَيْن في الإقدام أو الامتناع عن إتيان أمر بعينه، أو سياسة بعينها.

والمصلحة شرعًا، كما جاء في "المستصفى في أصول الفقه"، لحجة الإسلام أبو حامد الغزالي، هي "المنفعة التي قصدها الشارع الحكيم لعباده من حفظ دينهم، ونفوسهم، وعقولهم، ونسلهم، وأموالهم، وفق ترتيب معين فيما بينها"، أي بمعنىً آخر مقاصد الشريعة.

ويشير الدكتور حسين حامد حسان إلى المصلحة الشرعية بأنها "المصلحة الملائمة لجنس اعتبره الشارع في الجملة بغير دليل معين، أي أنها تدخل تحت القياس بمعناها الواسع".

أما المفسدة شرعًا، كما جاء في مختصر ابن الحاجب، فهي "ما يعود على الإنسان بالضرر والألم، ولم يكن مقصودًا شرعًا".

وهناك العديد من الأدلة الشرعية على مشروعية فقه الموازنة بين المصالح والمفاسد، ومن بينها من القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [سُورة "البقرة" – من الآية ٢١٩].

ووجه الدلالة في هذه الآية الكريمة، أن علة التحريم هي زيادة المفسدة على المصلحة المتحققة من شرب الخمر، ولعب الميسر، فالإثم الكبير والمفسدة في ذهاب العقل- من شرب الخمر- وما يترتب على ذلك من تصرفات غير سوية، أعظم

كثيرًا من مصلحة والمتعة والنشوة المتحققة من شربها، وكذلك في لعب الميسر، ولذلك كان الحكم النهائي بتحريمهما بالتدريج الذي تم.

أما في صحيح السُّنة النبوية، فهناك حديث أبي هريرة "رَضيَ اللهُ عَنْه"، عندما قام أعرابي فبال في المسجد فتناوله الناس، فقال لهم النبي ﷺ: "دَعوه وأريقوا على بوله سجلاً من ماء، أو ذنوبًا من ماء، فإنما بُعثتم ميسِّرين ولم تُبعثوا معسِرين" [صحيح/ أخرجه البخاري].

ووجه الدلالة من الحديث، أن الرسول الكريم ﷺ، منع الصحابة من إيذاء الأعرابي، لما في ذلك من ضرر عليه، وهو في الرواية الأخرى للحديث، والتي فيها: "لا تزرموه"، بالرغم من الضرر الذي حصل من تنجيس للمسجد.

......

وفي الأخير؛ ننقل عن الدكتور حسين أحمد أبو عجوة، الأستاذ لجامعة الأقصى بغزة، ملخِّصًا هذه القضية وأهميتها، إن إحياء فقه الموازنة بين المصالح والمفاسد، وتجديده، علمًا وعملاً في هذا الزمان، ضروري للدعوة وللدعاة، وللقادة وصُنَّاع القرار؛ حيث تختلط الحسنات بالسيئات، وتزدحم المصالح والمفاسد، مما يوقع العاملين في حقل الدعوة في اشتباه واختلاف.

قضايا وإشكالات في فهم الإسلام عند الحركيين المعاصرين

ضمن استحقاقات قضية يراها الكثير من العلماء والمفكرين في هذه المرحلة، هي من أهم الأولويات أمام الحركة الإسلامية، والمشروع الإسلامي برمته، وهي قضية تصويب المفاهيم والتصورات العامة حول الدين، وحول دور المسلم في هذه الحياة، وكيف يقوم به؛ حيث أكبر الجبهات التي ينال منها خصوم الدين والحضارة الإسلامية؛ ضمن ذلك، تبرز مجموعة من الإشكاليات المتعلقة بفهم الإسلام وقواعده ومتطلباته وما يرسيه من أمور في المجالات السياسية والاجتماعية، عند الكثير من الحركيين المعاصرين.

وتتصل هذه القضية بوضع أصحاب هذه النظرة الخاطئة، الإسلام، في إطار خاطئ مخالف لطبيعته، أو على أقل تقدير؛ هو فهم مجتزأ للدين؛ حيث يضعونه في سياق صراعي/ تعبوي، يقوم على أساس نظرة ثنائية قاصرة للإنسانية، يفندها القرآن الكريم، من أنها إما دار إيمان وسلم أو دار كفر وحرب.

أَوْجَبَتْ هذه النظرة على أصحابها، خوض صراع دائم ضد العالم كله تقريبًا، مع إظهار سَمْتٍ معين لـ"المجتمع الإسلامي" – مجازًا؛ حيث المقصِد المجتمعات التي تؤسسها حركات وتنظيمات تنسب نفسها للدين وللمشروع الإسلامي، وتقول بأن هذه هي الصورة البيوريتانية للمجتمع المسلم – قاد إلى إسناد غير مسبوق لحملات التشوية والصورة الذهنية الملوثة التي تصدرها الحكومات والأنظمة

والجماعات المعارضة والمعادية للمشروع الإسلامي الحقيقي، سواء في عالمنا العربي والإسلامي، أو على مستوى العالم.

وفي حقيقة الأمر؛ فإنه من البساطة بمكان، إثبات أن هذه الرؤية في مجملها العام؛ تخالف أبسط قواعد الدين الحنيف.

وأول الأدلة العقلية على ذلك؛ هو النمط الذي أسسته الدول الإسلامية المتعاقبة لصورة الحياة في مجتمع مسلم، وفي صورة العلاقات مع الآخر؛ سواء في المجتمع المسلم ذاته، أو في المجتمعات الأخرى خارج نطاق الدولة الإسلامية.

وفي هذا المجال هناك شيء خطير يتم في موضوع تصنيف المجتمعات؛ حيث في الإسلام الأمر لا يقف إطلاقًا، ووفق النص القرآني الكريم، عند حد التصنيف الثنائي؛ ديار إسلام وسلم، وديار كفر وحرب. فقد تكون هناك ديار إسلام ولكن هناك حالة من اللا سلم، كما في سُورة "الحُجُرات"؛ يقول الله تعالى: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ ﴾.

في المقابل؛ فإن ديار الكفر لا تعني ديار الحرب؛ حيث لم ينهنا اللهُ تعالى عن البر والقسط مع غير المسلمين، من المسالمين والمعاهدين وغيرهم من الفئات غير الحربية، وسمح لنا الله تعالى بإقامة المعاهدات مع المجتمعات غير المسلمة، ومنحها حقوقًا تفوق حقوق بعض المجتمعات المسلمة الأخرى.

وعندما نقول "المجتمعات"؛ فإن الأمر صنو الدول بالمعنى السياسي المعاصِر.

وسورتا "النساء" و"الأنفال" بها ثلاث آيات تبرز ذلك، وفي آية "الأنفال" على وجه الخصوص؛ القرآن الكريم يشير إلى جواز "تعدد" المجتمعات المسلمة؛ حيث لا فريضة بشأن "دولة إسلام واحدة"، وكذلك حفظت الآية للمجتمعات - الدول بالمعنى المعاصِر - غير المسلمة، حقوقها على دولة الإسلام، حتى على حساب مجتمع - دولة - مسلم آخر.

يقول تعالى في الآية (٧٢) من هذه السُّورة: ﴿وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٧٢﴾﴾.

ولكن، وبالصورة التي يتداولها البعض في الوقت الراهن؛ فإن ذلك يعني خروج غالبية المسلمين وحُكَّام دولهم عبر التاريخ عن الإسلام.

الأمر الآخر المهم هنا، هو أن الإسلام لم ينزل بدعًا مما سبقه من الرسالات السماوية. يقول الله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٩﴾﴾ [سُورة "الأحقاف" - الآية ٩]، ونزل الإسلام متمِّمًا لما قبله من رسالات؛ فالرسول الكريم ﷺ يقول: "إنما مثلي ومثل الأنبياء قبْلي كمثل رجل بنى بناء فأحسنه وأكمله وأجمله إلا موضع لبنة فجعل الناس يطيفون به فيقولون: ما رأينا بناء أحسن من هذا إلا موضع هذه اللبنة ألا وكنت أنا تلك اللبنة" [أخرجه "البُخاري" و"مسلم" في الصحيحَيْن، وآخرون].

وهذه الرسالات، أسست بدورها مجتمعات وكيانات لها وزنها التاريخي، وكانت مسلمة بنص القرآن الكريم، قبل تحريف بعض أتباعها لدين الله تعالى الذي نزل عليها، مثل مملكة إسرائيل الموحدة التي قادها نبي الله داوود وابنه نبي الله سليمان "عليهما السلام"، ودامت حوالي سبعة عقود.

وكانت هذه الدول تقيم بدورها هذه الصورة السوية من المجتمعات؛ سوية في شكلها، العمران كما نعرفه، وفي علاقاتها مع المجتمعات الأخرى غير المسلمة.

فإذًا؛ الإسلام لم ينزل لكي يقيم لأتباعه معسكرًا كبيرًا، وأبديًّا؛ حيث الإسلام دين عمران وحضارة، واستطاع بناء أنظمة اجتماعية واقتصادية وسياسية صمدت مئات السنين، ولفترات تفوق الكثير من الحضارات الغربية.

كما أن الإسلام يدعو إلى الحفاظ على الحياة، وعلى العمران، وعلى إقامة العلاقات مع الآخر غير المسلم. يقول الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾[سُورة "الحُجُرات" - الآية ١٣].

وما شُرِع الجهاد في الإسلام إلا لردع الأعداء، وأخذ الحقوق. وهذا ثابت في السيرة النبوية، والتي هي دليل شرعي أكيد، لأنها تدخل في السُّنَّة النبوية، والتي هي المصدر الوحيد الملزِم للمسلم مع القرآن الكريم.

فليس هناك غزوة واحدة للنبي ﷺ، لأي سبب غير إما رد على عدوان أو رد حقوق.

ولما دعا النبي ﷺ للغزو والدعوة إلى الله تعالى؛ وضع شروطًا لا ينبغي تجاوزها تحفظ العمران والحياة، وتحفظ على الآخر كرامته ودينه وماله وعرضه وكل مقاصد الشريعة، ومتى لم تتوافر هذه الشروط، وفق كُلِّيَّة فقهية معروفة وبمثابة البديهية؛ فلا مجال لأي غزو أو فتح.

كذلك ولا مجال في الإسلام لقتل أو معاداة الآخر لأي سبب يخص أنه "آخر"، فلو هاجمني مسلمٌ أو غير مسلم؛ لا يختلف الأمر في وجوب رد العدوان عليه.

والمسلم غير مأمور بمهاجمة غير المسلمين لمجرد أنهم "غير مسلمين".

الأمر الآخر المهم هنا، أن البعض نسي أو ربما تناسى أنه لا توجد الآن شرعية جامعة للمسلمين، وبالتالي؛ فلا يملك أي أحد أن يتحدث باسم المسلمين، أو باسم "الجماعة المسلمة"، لكننا نجد الآن أن هناك الكثيرين يقتلون المسلمين لأنهم "مرتدون، وخارجون عن الجماعة"؛ بينما في الحقيقة هم يقتلونهم لأنهم خارجون "عنهم"؛ لا عن الدين، وهم هؤلاء ما يفعلون ما يفعلونه إلا لمشروعات سياسية خارجية تم توظيفهم لها من جانب أعداء الأمة، أو أمور تخصهم؛ لا تخص الجماعة المسلمة وعموم المسلمين.

نقطة أخرى مهمة هنا، وهي أن الإسلام نزل شديدة العمومية في أحكامه لكي يحقق مُراد الله تعالى في أن يكون صالحًا لكل زمان ومكان، وبالتالي؛ فهو لم يفرض أي شكل من أشكال العمران وصياغة المجتمعات على النحو الذي نراه من البعض حاليًا.

فهذا البعض فرض نمط "الإمارة الإسلامية" وفق ما يراه، وحرَّم الدولة القومية بالمطلق، بينما هذا أمر غير سليم، وغير شرعي؛ فعلى أبسط تقدير هو يخالف قاعدة كُلِّيَّة مهمة، وهي أنه "لا ضرر ولا ضرار"، بينما في تثبيتهم لهذه الرؤية كبير ضرر على مئات الملايين من المسلمين، وعلى مصالحهم التي نزلت الشريعة لحفظها، بينما النبي الكريم ﷺ – مرجعيتنا كمسلمين – عندما هاجر إلى المدينة المنوَّرة؛ احترم البنيان الأساسي للمجتمع وشكله، وهو القبيلة، والتي تطورت وصارت هي الدولة الآن.

....

هذا نجده في القرآن الكريم وسُنَّة النبي ﷺ، وخلاف ذلك ليس من الإسلام في أي شيء، وباطل.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن الحديث يطول في مجال إبراز خطر ما يقوم به هؤلاء، ومدى تهافته، وتتبعه هو واجب الوقت في ظل حرب شاملة على الدين ذاته.

قضية "الحق" في الإسلام والقوة التي تحميه ولا تخلقه!

من بين أهم المفاهيم التي يتم تداولها من دون الحذر الواجب في بعض أوساط الحركة الإسلامية، وعلى نطاق واسع في الأوساط الأكاديمية والسياسية في عالمنا هذا، عبارة أن "القوة تخلق الحق وتحميه".

وهي في حقيقة الأمر مقولة خاطئة على طول الخط، وتحمل في طياتها طرحًا غربيًّا بحكم عامل مراكز القوى في عالم اليوم؛ حيث فرضت الحضارة الغربية بمحتواها المسيحي – اليهودي قيمها الفكرية والمادية على العالم؛ فطغى طابعها البراجماتي المادي على مقولاتها الأساسية، والتي من بينها سيادة القوة بمعناها المادي، حتى وإن فقدت بُعدها الأخلاقي، أو خَلَتْ من المحتوى القيمي سواء في كيفية استخدامها، أو فيما تحميه من "حقوق".

في المقابل، تختلف قضية "الحق" في الإسلام، تمام الاختلاف عن المفهوم الذي تحمله هذه العبارة في المفاهيم والفلسفات الغربية، والذي لم يقُد العالم إلا إلى الخراب والدمار.

وفي السياق التاريخي يبدو الفارق واضحًا تمامًا؛ حيث قاد تمجيد القوة على حساب "الحق" والقيمة من جانب القوى المنتمية إلى الحضارة الغربية إلى حروب طويلة، زاد بعضها على ثلاثمائة عام، كما في الحروب الدينية التي سادت أوروبا منذ القرن الرابع عشر وحتى القرن السادس عشر، فيما أدت الحربان العالميتان الأولى والثانية، إلى مقتل ما يقرب من مائة مليون إنسان!

الحربان العالميتان على وجه الخصوص، اندلعتا لمجرد أن ظنَّ أحد أطرافها في البداية، اختلال موازين القوى لصالحه على حساب خصومه، فبدأ في غزو جيرانه، كما في حالة ألمانيا واليابان، لأن اختلال موازين القوى لصالحه، منحه "الحق" في أن يفعل ذلك.

في الإطار، كرَّست هذه العبارة بهذا المعنى، العديد من الظواهر السلبية في السياسة العالمية، دفع الضعفاء وحدهم – وهم في الغالب من العرب والمسلمين – ثمنها من حياتهم وأعراضهم وثرواتهم، وأمن شعوبهم وبلدانهم وأقواتهم.

فهذا المبدأ منح صاحب القوة "الحق" في استغلال الآخرين واستعبادهم والاستيلاء على خيراتهم، لمجرد أنه هو الأقوى بالمعيار المادي.

في المقابل عرف العالم أكثر فتراته استقرارًا، وساد السلام العالم القديم، وقت سيادة الدولة العباسية، الأولى والثانية، على مدار ما يقرب من ثمانية قرون، منذ ظهورها في القرن الثامن الميلادي، وحتى بوادر اضمحلالها في القرن الثالث عشر الميلادي، على يد التتار الغزاة، وبعد أن صارت عليها عوامل الصعود والأفول الحضاري للأمم كما حددها ابن خلدون، وابن أبي الربيع من قبله، عندما وضعا اللبنات الأولى لعلم الاجتماع والعمران.

فالدولة العباسية، كقوة عظمى في ذلك الحين، وظَّفت قوتها بالحق، وفق المفهوم الشرعي لـ"الحق" كما سوف نراه، وبالتالي؛ فإن مقدراتها وعوامل قوتها، كانت في الإطار السليم الذي حفظ مصالح دولة المسلمين، وصان السلام العالمي لقرون طويلة.

تحرير المفهوم:

ولفهم نظرة الإسلام إلى قضية "الحق"؛ فإننا أولاً يجب أن نحرر المفهوم في مختلف الاتجاهات، اللغة والاصطلاح والشرع.

أولاً "الحق" في اللغة، يعني الشيء الثابت الذي لا يمكن ولا يكون مقبولاً إنكاره، وفي الاصطلاح، فإن "الحق" هو الحكم المطابق للواقع.

وكلا التعريفَيْن مطلقٌ في طريقة تناوله للمفهوم؛ حيث الحق "ثابت" و"لا يجوز إنكاره" و"مطابق للواقع"، ومن ثَمَّ؛ لا مجال للتأويل أو التحريف فيه، أو إسباغ أمور لا تتعلق بالواقع أو الثابت به، مثل أن تدخل "القوة" أو "السيطرة" أو أي شكل من أشكال التأثير، بالتغيير عليه.

ويزيد على ذلك تعريف آخر للحق في بعض المدارس الفلسفية والفكرية، وهو أن "الحق" هو "الواجب الثابت والمؤكد"، وهذا بدوره إطلاق لا يجوز معه التدخل بأية وسيلة لتغييره، وإلا أصبح الأمر يدخل في إطار الباطل، وهو المعادل العكسي للحق.

وإحقاق "الحق" هو أحد أهم صور "العدل"، وبالعدل تستقيم الدنيا، ويستقيم الكون، ومن دون العدل تنهار الأمم والحضارات.

ولذلك، كان "الحق" هو أهم مجالات الفلسفات الإنسانية، منذ أن ظهرت مدارس الفكر الإنساني المختلفة، فهو أحد أهم مداخل مبحث "القيم"، أو

الأكسيولوجي (Axiology)، الذي هو أحد مباحث الفلسفة الثلاث، باعتبار أن :الحق" أحد القيم المطلقة التي لا يجوز تبديلها أو إدخال أي تغيير ذاتي النزعة، لشخص او لأمة أو لمجتمع، عليها.

وبما أن الإسلام قد نزل من لدن حكيم عليم بمَن خلق، وهو اللطيف الخبير، فهو قد نزل مواكبًا للفطرة، ولذلك فقد حمل تعريف "الحق" لدى الفقهاء وعلماء الشريعة، ذات الإطلاق الذي حمله في اللغة والاصطلاح والفلسفة.

ففي الشريعة؛ فإن "الحق" هو ما منحه الشارع الحكيم للناس كافة على السواء، وألزم كلاً منهم باحترامه وعدم الاعتداء على ما هو لغيره، وبالتالي؛ فهو الشيء الثابت لله سبحانه وتعالى على عباده، أو للإنسان على الغير، بمقتضى الشرع.

وللحق مصادر في الإسلام، وهي مصادر ثابتة لا تتبدل بدورها، ولا يوجد فيه أي مجال للذاتية؛ حيث تتمحور في القرآن الكريم وصحيح السُّنَّة النبوية الثابتة.

ولقد جعل رب العزة سبحانه المصلحة هي محل "الحق"، والمصلحة ثابتة بدورها؛ حيث لا خلاف على مفهومَيْ المصالح والمفاسد في الشريعة الإسلامية؛ فهما محددان بدقة، في القرآن وفي السُّنَّة، سواء المصالح الثابتة لله تعالى، مثل الفروض، أو للإنسان، مثل حفظ ماله وعرضه ونفسه، إلا بالحق الذي أقرته الشريعة الإسلامية كذلك.

وتأتي القوة في "الحق" في الإسلام، في مجال حمايته، وبالتالي؛ فإن القوة المادية في الإسلام لا مجال لاستخدامها في الاعتداء على حقوق الآخرين، لمجرد اختلال موازين القوى المادية بين طرفَيْن أو أكثر.

وفي هذه الحالة؛ فإن إعداد القوة بمختلف صورها، المادية والمعنوية؛ هو واجب، وليس اختيار، في إطار سُنَّة التدافع، فالقوة هنا لدفع الضرر، وحماية حقوق وبالتالي مصالح الفرد والمجتمع المسلمَيْن، وصولاً إلى مصالح الأمة بالكامل، وإتاحة المجال أمام المسلمين لتأدية حقوق الله عز وجل عليهم، من صلاة وصيام وحج وغير ذلك من فروض.

ومن دون قوة تحمي هذه الحقوق؛ لن يتمكن المسلم من أداء رسالة خلق الإنسان الأساسية، وهي عبادة الله الواحد لا شريك له، وإقامة عقيدة التوحيد في الأرض.

وبالتالي؛ فإن القوة في الإسلام، بـ"حقها"، إنما هي وسيلة سلام، ومن دونها سوف تسود مفاهيم الآخرين الفوضوية التي تعتمد شريعة الغاب، وغلبة الأقوى حتى ولو كان الأظلم، على مقدرات الضعفاء!

....

وفي الأخير؛ فإن ملخص ما سبق، فإن "الحق" في الإسلام مفهوم مطلق، غير نسبي، وتحدد معالمه الفطرة السليمة، وما قررته الشريعة الإسلامية، والقوة يجب أن تحميه؛ لا أن تكون القوة هي معيار تحديد "الحق"، وإلا تحولت الدنيا إلى سيادة الغالب دائمًا، حتى ولو كان معتديًا أو ظالمًا.

قوانين الاستطاعة وحاكميتها في سعي الإنسان.. أسس فكرية وحركية

خلق اللهُ تعالى الإنسان، ضمن منظومة متكاملة من الخَلْق الإلهي، تتناغم في قوانينها، وتتسق في حركتها مع بعضها البعض، في ميزان دقيق، يضمن انتظام الكون، وبقاءه إلى أن يأذن الله تعالى، وتنفذ إرادته ومشيئته، وتنتهي الحياة الدنيا.

وجانب مهم من هذه القوانين وضعه الله عز وجل لحركة الإنسان؛ لأن الإنسان كمخلوق، ذو طبيعة خاصة؛ حيث إنه مخلوق، عاقل، ويتمتع بالحرية والإرادة الذاتية، وهذه السمات التي تميزه عن بقية خلق الله تعالى، تجعل من حتمية نفاذ قوانين الخلق في أمره، أقل درجة من باقي المخلوقات الأخرى، الحية وغير الحية.

وعلى عِلْم رب العزة سبحانه بطبيعة الإنسان، وهو يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير؛ فإنه قيد حركته في الحياة الدنيا بمنظومة من القوانين؛ منعًا لطغيانه وجوره وخروجه عن قواعد الحركة السليمة المقننة التي تضمن ألا يؤذي باقي مكونات العمران، المادية أو المعنوية، سواء في نفسه، كإنسان، أو في باقي منظومة الخلق المحيطة به، والتي يتفاعل معها.

ومن ضمن أهم القوانين التي تضمن هذه المسألة؛ قانون الاستطاعة، وهو قانون عمراني تأسس في القرآن الكريم، بما يقول بأهميته؛ حيث إن تأسيسه في القرآن الكريم، يعني أن الله تعالى أراد له ديمومة التذكير في نفس الإنسان المسلم،

وكذلك ضمان خلوده إلى حين رفع القرآن الكريم من الأرض في آخر الزمان، كما أخبر رسول الله ﷺ.

يقول الله تعالى في الآية (٢٨٦) من سُورة "البقرة"، وهي آخر آيات السورة: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ... الآية﴾.

هذه الآية تؤسس لقواعد عمرانية وحركية عديدة غائبة تمامًا عن سعي غالبية من المسلمين، وتزداد خطورة هذا الغياب في حالة الجماعات الحركية التي تتصدى لعظيم ومعالي الأمور في حياة الأمة، وتقوم بكل فرائض العين المقررة على المسلمين.

قانون الاستطاعة، بالصورة التي وردت في آية "البقرة"، تعني أن الله عز وجل، لا يكلف نفسًا إلا قدر استطاعة هذه النفس، وهو أعلم بخلقه حتى من أنفسهم، وهو ما يضمن انتظام حركة الخلق، لأن الإنسان العاقل الرشيد؛ من المفترض له ألا يتجاوز حواجز الاستطاعة التي وضعها الله عز وجل له، في أموره، حتى ما يتعلق منها بالأمور اليومية المعتادة وإنفاقه الاقتصادي.

وتبعًا لذلك يترتب على هذا المبدأ أن هذه النفس لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت، أي أن الإنسان يتحمل مسئولية أية أفعال يقوم بها تخرج عن حدود الاستطاعة التي منحها الله تعالى له.

ويعني هذا القانون، أن الله تعالى لا يضع على الإنسان إصرًا أو وزرًا – هنا نعني بها عبئًا وثقلاً – إلا ما يحمِّله الإنسان لنفسه بلا داعٍ.

وقتها، ما دام الإنسان قد خالف قوانين الله عز وجل؛ فلن يحصل على دعمه وكلاءه ورعايته سبحانه.

بالمثل بعض المسلمين وبعض الحركة الإسلامية يفعل؛ تجده يضع نفسه في ظروف مستحيلة؛ ثم يشكو البلاء والابتلاء، ويتساءل عن أسباب غياب الدعم الذي وعد الله تعالى به عباده المؤمنين.

إن تنزُّلَ النصر الإلهي، له اشتراطاته، وهي إرادة إلهية لا راد لها، ومن أهمها أن يلتزم الإنسان بالأطر والقواعد والقوانين التي وضعها الله عز وجل لسعيه في مختلف المواقف، السياسة، الجهاد، الحياة العامة، الحياة الخاصة الأسرية، وحتى شئونه الفردية.

يخالف المسلم ثم يشكو، ويظن بربه الظنون (!!)، وينسى في السياق أنه محكوم أكثر من غيره بهذه القوانين والقواعد؛ لأنه الأكثر معرفة ودراية بها، باعتبار إسلامه، وبالتالي، باعتبار علمه المنبني على إسلامه، لأنه بعد إسلامه، من المفترض له أن يعرف ربه ودينه ويتدبر قرآنه ويفهم شريعته، وقوانينه، وهكذا.

ما هكذا قوانين ربنا، وهو أمر جلي أنه يعود إلى قضية الفهم، فغياب فهم الإنسان بحقيقة دينه والقواعد القرآنية؛ هو الذي يقود إلى تجاوز الإنسان إلى قانون الاستطاعة، كمثل من يذهب لكي يبني مسجدًا في بلد لا يؤمن حتى بوجود الله تعالى، ثم يبكي ويزعق بأعلى صوته، عندما يهدمون له المسجد، وقد يظن بالله الظنون، بينما الخطأ منه.

لقد وضع الله تعالى في شريعته قواعد التعامل للمسلمين في هكذا مجتمعات، وبالتالي مخالفتها؛ يقع عبئها وإصرها على المسلم، فلا تجأر بالشكوى، وأنت السبب في بواعثها

هذا الذي نقول، لا يعني القعود، ولا يتنافى مع قاعدة "بذل الوِسْع"، وإنما يعني إعمال ضوابط الفعل الرشيد في العمل وفق العبارة القرآنية التي يقول فيها رب العزة سبحانه وتعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [سُورة "الأنفال" - من الآية ٦٠]، هنا الطلب الإلهي فقط قدر الاستطاعة، وبذل الوِسْع يكون قدر استطاعة الإنسان، ولم يطلب الله تعالى - أبدًا - من الإنسان ما يفوق طاقته.

فهنا شعار ﴿وَأَعِدُّواْ﴾ محكوم بشرط الاستطاعة؛ أن نطلق على هذا الفعل، أنه يدخل أو لا يدخل ضمن طاقة "بذل الوِسْع".

هذا الأمر له ماصدقات عديدة على أوضاع الإخوان المسلمين، وسائر الحركات الإسلامية الإصلاحية التي ترفع شعار التغيير والإصلاح في بلدانها، وعلى مستوى الأمة؛ حيث تجاوزت القوى الثورية الإسلامية، في مرحلة ما بعد نجاح ثوراتها في بلدان العالم العربي التي شهدت ربيعًا سريعًا لم يستمر طويل؛ تجاوزت قانون الاستطاعة؛ فكانت النتيجة التراجع إلى حين، ولكن لهذا موضع آخر من الحديث.

مبدأ الحاكمية للّه.. جزء من عقيدة كل مسلم!

يقول الله عز وجل في مُحكم التنزيل: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِۦ ۚ مَا عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ ۚ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ ﴿٥٧﴾﴾ [سُورة "الأنعام"].

وفي سُورة "يُوسُف"، يقول تبارك وتعالى: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤٠﴾﴾، ويقول أيضًا في آية أخرى من نفس السُّورة: ﴿وَقَالَ يَٰبَنِىَّ لَا تَدْخُلُوا۟ مِنۢ بَابٍ وَٰحِدٍ وَٱدْخُلُوا۟ مِنْ أَبْوَٰبٍ مُّتَفَرِّقَةٍ ۖ وَمَآ أُغْنِى عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ۖ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ۖ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿٦٧﴾﴾..

وصح عن الرسول الكريم ﷺ، أنه قال: "إن اللهَ هو الحَكَم وإليه الحُكْم" [أخرجه أبو داوود والنسائي]، وفي شرح السُّنَّة؛ فإن "الحَكَم" هو "الحاكم" الذي إذا حَكَم لا يُردُّ حكمه، وهذه الصفة لا تليق بغير الله تعالى، ومِن أسمائه الحسنى التي يتفرد بها عز وجل، "الحَكَم".

هذه الآيات جميعها، وهذا الحديث النبوي الشريف، تؤكد على مبدأ شديد الأهمية في عقيدة كل مسلم، نسيته غالبية معتبرة من المسلمين، في خضمِّ التجهيل المتعمد من جانب أنظمة علمانية فاسدة ومستبدة، وقوى استكبار عالمي، يقودها

التحالف المسيحي اليهودي، في الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، ألا وهو مبدأ الحاكمية لله، وتوحيدها.

وتوحيد الحاكمية، يعني إفراد الله تعالى وحده في الحكم والتشريع؛ حيث الله تبارك وتعالى، هو الحَكَم العدل، له الحكم والأمر، لا شريك له في حكمه وتشريعه، وهو أمر طبيعي؛ مادام الله تعالى هو الملك الحق، والإله الواحد الأحد، والربُّ الخالق المدبِّر لهذا الكون؛ لا شريك له في المُلْك، وفي تدبير شئون الخلق، وبالتالي، فهو أيضًا- عز وجل- لا شريك له في الحكم والتشريع.

ولقد حدد القرآن الكريم حُكم من لم يحكم بما أنزل الله تعالى من تشريع، ففي سُورة "المائدة"، هؤلاء، إما كافرون، أو فاسقون، أو ظالمون، فيقول تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَا ٱلتَّوۡرَىٰةَ فِيهَا هُدٗى وَنُورٞۚ يَحۡكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسۡلَمُواْ لِلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ عَلَيۡهِ شُهَدَآءَۚ فَلَا تَخۡشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخۡشَوۡنِ وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗاۚ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ وَٱلۡأَنفَ بِٱلۡأَنفِ وَٱلۡأُذُنَ بِٱلۡأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلۡجُرُوحَ قِصَاصٞۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٞ لَّهُۥۚ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾ وَقَفَّيۡنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلتَّوۡرَىٰةِۖ وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡإِنجِيلَ فِيهِ هُدٗى وَنُورٞ وَمُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَهُدٗى وَمَوۡعِظَةٗ لِّلۡمُتَّقِينَ ﴿٤٦﴾ وَلۡيَحۡكُمۡ أَهۡلُ ٱلۡإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِۚ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾.

ومبدأ توحيد الحاكمية داخل في توحيد الألوهية، ومنه ما يدخل في توحيد الربوبية، ومنه ما يدخل في توحيد الله تعالى في أسمائه وصفاته، على النحو الذي تقدَّم.

ولذلك، فأن نتكلم عن مبدأ "الحاكمية لله"، أمر مختلف عن أن نتناول بالنقد أفكار سيد قطب، الذي كان من أهم مفكري المسلمين المعاصرين، الذين أعادوا إحياء هذا المفهوم العقيدي المهم، في عقول وفهم المسلمين.

فالحاكمية لله، هذا جزء من عقيدة الإنسان، ومن لا يؤمن به؛ إما أن يكون علمه ناقص، أو عقيدته بها فساد يجب عليه علاجه.

والمبدأ ورد في القرآن الكريم بشكل صريح لا لبس فيه، كما تقدم، ولكن، ولشديد الأسف، وتحت وطأة خصومة معينة بين البعض وبين الإخوان المسلمين، أو سيد قطب تحديدًا؛ يطعنون في المبدأ نفسه، وهذا أمر خطير للغاية.

فالمحتوى السياسي الذي يحمِّلُه البعض لفكرة الحاكمية - باعتبار أنها لتمكين الإخوان المسلمين - خاطئ تمامًا، في اتجاهه الحالي؛ أي الإشكالية المتعلقة بالموقف من الإخوان المسلمين، من جانب بعض القوى السياسية والمجتمعية، في بعض المجتمعات العربية والإسلامية.

خصيمٌ مبينٌ

تناسي البعض من المسلمين، لهذا المبدأ العقيدي يعكس أيضًا جانبًا آخر سلبيًّا استشرى بين ظهرانيي المسلمين، وهو الغرور والكِبْر، بحيث يظن هؤلاء أن الدنيا

خُلِقَت لأجلهم، وأن سعيهم فيها، يكون لهم ولصالح متاعهم وإرضاءً لرغباتهم وشهواتهم الزائلة!

يظن هؤلاء أن الله تعالى، خلق الإنسان، لأغراض تتعلق بالإنسان، وتبعًا لما يراه الإنسان!!.. وهي نظرة خاطئة يجب عليهم مراجعتها.

وصدق الله تعالى إذ يقول: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٤﴾﴾[سُورة "النَّحل"]، وقال وقوله الحق أيضًا: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَـٰنُ أَنَّا خَلَقْنَـٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٧٧﴾﴾ [سُورة "يس"]..

الحقيقة الإيمانية التي لا تدحض، هي أن الله سبحانه تعالى خلق الإنسان لأمور محددة، ولخاصَّةِ الله تعالى وغاياته هو، ولعبادته عز وجل تحديدًا، وأوجب على الإنسان العمل على كل ما يُيَسِّر سُبُل العبادة، وتمكين شريعة الله في الأرض، وهو ما يصب فيه كل قواعد العمران البشري والحضارة الإنسانية، التي تؤدي إلى تيسير سبل حياة الإنسان في الأرض، للتفرغ للعبادة.

فالله تبارك وتعالى استعمر الإنسان في الأرض، واستخلفه فيها.. ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [سُورة "البقرة"- مِن الآية ٣٠]، من أجل إقامة شريعة الله تعالى في الأرض، وعبادته.

والقرآن الكريم واضح للغاية في هذا الأمر، فيقول الله عز وجل: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾.

ويشمل ذلك العمل، والعلم المدني، وغير ذلك من سعي الإنسان في الحياة الدنيا، فالعمل- على سبيل المثال- يجعل الإنسان حرًّا يأكل من كسبه، وبالتالي يتفرغ للعبادة، ويخدم دينه ومجتمعه المسلم، فلا يمكن للإنسان الجائع غير الآمن، أن يعبد الله تعالى بحق، ويخلص له العبادة، وهو ما أكده القرآن الكريم، ففي سُورة "قريش"، يقول: ﴿فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ (٣) ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ (٤)﴾، فربط عبادته عز وجل، بالأمن المادي والمعنوي.

والعلم المدني، يساعد الإنسان على تيسير حياته في الدنيا، وبالتالي التفرغ لعبادة الله عز وجل، وأيضًا تحسين سُبل نشر دعوته من خلال وسائل الاتصال والإعلام الحديثة، والدفاع عن ديار الإسلام ضد الغزاة والمعتدين، الذين يملكون العلم والسلاح..

وهو أيضًا تحقيق لقانون مهم، وهو تسخير الكون للإنسان، واستغلال مفرداته.. ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ۖ لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ (١٠) يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (١١) وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ (١٢) وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥٓ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ (١٣)﴾ [سُورة "النَّحل"]..

وهو أيضًا قانون إلهي، من أجل تيسير سبل حياة الإنسان على الأرض، في الدنيا، من أجل قيامه بمهمته الأسمى، وهي عبادة الله تعالى، وإقامة شريعته..

ودليلنا في ذلك من القرآن الكريم أيضًا، فيقول الله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَنَهَوۡاْ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلۡأُمُورِ ﴿٤١﴾ ﴾ [سُورة "الحَج"]..

إذن فكل سعي الإنسان، حتى ما يبدو منه أنه من صميم متاع الدنيا؛ يجب أن يكون لله تعالى، الذي له الحكم، وإليه يرجعون.

فالأولى هو توجيه فكرة الحاكمية إلى مساقها العقيدي السليم، الذي يتعلق بدولة الشريعة وأُسسها، بعيدًا عن أي توظيف سياسي "جهوي" أو "تنظيمي" أو "جماعاتي" لو صح التعبير!..

مفهوم العدل الإلهي وعقاب الظالمين في الدنيا والآخرة!

لا نزال مع بعض المشكلات المفاهيمية التي بدأت تتفاقم في الصف الحركي الإسلامي، على خلفية التطورات الكبرى التي طرأت على الحالة الإسلامية، في مرحلة ما بعد الربيع العربي، وما أدت إليه الارتكاسات التي حصلت، والجرائم التي وقعت، من ارتباك في ضمير ومفاهيم شباب الصف الإسلامي.

ولمزيد من الدقة؛ فإن المشكلة تقبع في عقول وضمائر الأجيال الأحدث سنًّا التي لم تتشبَّع بعد بكامل البرنامج التربوي، الدعوي والمفاهيمي والأخلاقي، مما أدى إلى بعض الارتباكات المفاهيمية، والتي طالت حتى بعض المكونات العقيدية التي من المفترض أنها تمثل أساس العمل الحركي.

ومن بين هذه الأمور، بعض التساؤلات التي ظهرت في أوساط الصف الحركي في الآونة الأخيرة، بفعل الجرائم التي ارتكبتها الأنظمة الحاكمة في أكثر من بلد عربي، في مقابل سلوك المجتمع الدولي، الذي لا يزال يعترف بهذه الأنظمة، ويتعاون معها تحت أكثر من مسمًّى، مثل "مكافحة الإرهاب".

وتنصب هذه التساؤلات على قضايا كُلِّيَّة، مثل "أين العدل الإلهي مما يجري؟!"، وأين الله تعالى من الظالمين؟!"، و"لماذا لا ينصرنا الله؟!"، وغير ذلك من التساؤلات التي تكشف عن قصور مفاهيمي كبير لدى أصحابها.

ولقد ناقشنا من قبل قضية النصر الإلهي والعوامل التي تجعل الله تعالى يمنَّ بنصره على مَن يشاء من عباده، والقوانين العمرانية والأخلاقية الحاكمة لذلك.

وقلنا إن النصر الإلهي لا يتعلق بنقطة زمنية يحددها الإنسان، وإنما بتنفيذ اشتراطات وضعها الله عز وجل، يجب أن تعمل الجماعة المسلمة على أن تستوفيها، ومن بينها التجرُّد والنيَّة والإخلاص في العمل، كما أن الصراع بين الحق والباطل؛ ليس معركة ساعة، وإنما إلى قيام الساعة.

وكل ذلك، شاءته حكمة الله تعالى البالغة، والتي ينبغي على الإنسان أن يدرك أنه لن يمكن أن يصل إليها بعقله القاصر المجرَّد هذا، وأن ما عليه سوى طاعة ما أمره الله تعالى به.

وفي هذا الموضع، نقف أمام مشكلة أخرى، تتعلق بغياب الفهم الحقيقي لقضية الثواب والعقاب، وما يرتبط بذلك في صدد طبيعة العدل الإلهي، كما هي في الإسلام حقيقةً، لدى شرائح من الشباب الذي كان لا يزال في مستهل مشواره في الحركة الإسلامية.

ولسنا مفتئتين لو قلنا إن هذه المشكلة أوضح ما تكون في جماعة "الإخوان المسلمون"، باعتبارها الأكبر والأوسع انتشارًا، وأنها التي كانت أكثر من غيرها من الحركات الإسلامية تصديًا للواقع وساعيةً إلى تغييره، وخصوصًا في بعض الدول التي استتبت فيها الأمور ظاهريًّا للأنظمة التي انقلبت على الشرعية أو ارتكبت جرائم في حق شعوبها، بينما تقول صيرورات الأمور وظواهرها، بأنها باقية إلى حين.

هنا ظهر تساؤل ينم لن نقول عن خلل في العقيدة، بقدر ما ينم عن خلل مفاهيمي في مثل هذه المواقف، قاد إلى شكل من أشكال ما عبر عنه القرآن الكريم تعبيرًا واضحًا في موقف مماثل تعرض له المسلمون الأوائل في غزة الخندق؛ حيث قال رب العزة سبحانه في وصف حالهم: ﴿إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴿١٠﴾﴾ [سُورة "الأحزاب" - الآية ١٠].

وينصب هذا التساؤل حول قضية كبرى تناولها القرآن الكريم في مواضع عديدة، وهي عقاب الظالمين، والقصاص الإلهي منهم.

ويرتبط هذا التساؤل بذات النقطة التي نوقشت في أكثر من موضع سابق للحديث، وهي خطأ التصور الزمني لدى البعض حول صراع الحق والباطل، وانتصار الحق فيها.

وهنا نشير إلى بعض المفاتيح المهمة التي يجب على تربويينا وقادتنا أن يعملوا على صياغتها بشكل أكثر تفصيلاً في أوراق يتم تعميمها بمختلف وسائل الاتصال والتواصل، سواء في برامجهم الدينية والسياسية، أو من خلال وسائط السوشيال ميديا، وغير ذلك من الوسائل.

المفتاح الأول، هو أن الإنسان المسلم ينبغي عليه أن يُدرك أن ما عليه سوى العمل، بينما النتيجة هي على الله تعالى، وفق ما تشاء حكمته البالغة، وأنه لا ينبغي على المسلم صحيح الإسلام، أن يعترض على أحكام الله تعالى، التي هي بشكل أو بآخر، صورة من صور القضاء والقدر، والإيمان بهما، هو جزء لا يتجزأ من عقيدة المسلم.

كما أن على المسلم أن يدرك أن عمله، إنما هو له، بينما دين الله تعالى، ماضٍ في طريقه، ولن يضر المجرمون اللهَ ولا دينه شيئًا، وهو أمر ثابت في القرآن الكريمٍ، في أكثر من موضع بشكل لا لبس فيه.

أما المهم فيما يخص موضع هذا الحديث، هو أن يدرك الإنسان المسلم أن قضية العدل الإلهي، لا ترتبط بالدنيا، ولا ترتبط بنقطة زمنية يحددها الإنسان وفق هواه وتصوراته، وإنما الأمر خاضع لإرادة الله تعالى، وحكمته.

ولقد شاءت حكمة الله تعالى أن تكتمل إجراءات عدله في الدنيا؛ بحساب الآخرة.

أي أنه لو لم تكن هناك آخرة؛ لكان العدل الإلهي – حاشا لله وتنزه سبحانه وتيعالى عن كل نقص – ناقصًا.

ولذلك؛ فإنه من الوارد جدًّا وفق المشيئة الإلهية أن يموت الظالم من دون عقاب في الدنيا.

والنماذج أمامنا في ذلك كثيرة، فهناك المجرم الصهيوني الهالك بيريز؛ قد مات ميتة طبيعية وفق التعبير الدارج، من دون عقاب على جرائمه، وهناك رابين، وهناك الكثير من طُغاة العصر في زمننا هذا، والأزمان السابقة عليه؛ فهل نال هتلر، وسلوبودان ميلوسوفيتش، وستالين، وشارون، وكل المجرمين عبر العصور العقاب الذي يستحقونه حقًّا على جرائمهم؟!..

إطلاقًا، وحتى مَن شُنِق وأعدِم وعوقب في الدنيا؛ فإنه ذلك يبقى عقابًا قاصرًا، ولا يمكن للإنسان أن يوفيهم جزاءهم، وإنما الله تعالى وحده هو القادر على ذلك.

فهل جرائم راتكو ميلاديتش، جزار البلقان، ضد أهل البوسنة المسالمين، تفي بها أربعون سنة في أحد سجون أوروبا، كما حُكِم عليه؟!..

وكثيرٌ مِن أكابر مجرميها ماتوا من دون العقاب الكافي الذي قرره عدل الله تعالى لهم كما وصفه في القرآن الكريم، بعبارات مثل: "عذاب عظيم"، و"عذاب مهين"، وغير ذلك.

فهل يعني هذا أنهم أفلتوا؟!.. إطلاقًا. إنما عقابهم في الآخرة؛ هو استكمال للعدل الإلهي معهم.

كذلك المظلوم؛ لو مات ظالمه أو مات هو من دون الحصول على حقوقه؛ لا يعني ذلك نقص في الميزان حاشا لله؛ حيث الميزان يستند إلى ما في الدنيا والآخرة معًا من صيرورات ونتائج.

هذا ما يجب أن نفهمه، وعدم فهمه معناه نقص في معرفتنا بديننا وبخالقنا، أي - ببساطة - نقص في علمنا الشرعي، باعتبار أن معرفة الخالق، هو صُلب علم التوحيد، والذي هو بدوره أحد أركان العلوم الشرعية التي تشكل معرفتنا بديننا الحنيف.

وفي القرآن الكريم، كلام الله تعالى واضح للغاية في هذا الأمر؛ حيث يقول عز وجل: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [سُورة "إبراهيم" - الآية ٤٢].

يعني ذلك، أنه وفق الآية القرآنية الكريمة؛ فإن عقاب الظالمين في الأصل؛ يكون في الآخرة، وليس في الدنيا، وما نراه من عقاب لبعض الظالمين، إنما هو

عقاب العدالة الإنسانية الضعيفة القاصرة، بينما العدل الإلهي أقوى وأقدر على إيقاع الجزاء الملائم بالظالمين.

وبكل تأكيد فإن هذه الحالة، هي مسؤولية التربويين وقادة الفكر والرأي في الحركة الإسلامية، والذين يتحملون في الوقت الراهن المسؤولية الكبرى في ظل الالتباسات الكبيرة التي نجمت عن الحرب التي يشنها خصوم الحركة على المشروع الحضاري الإسلامي بأكلمه.

مفهوم تمام الدين بين الأصل الشرعي وقضية التكفير!

يجيء تحدي الافتراق والتشرذم الذي وصل حدَّ الاحتراب والاقتتال الداخلي، كأهم التحديات التي تواجه الأمة، وأحد أكبر العقبات التي تواجه اندياح الدعوة الإسلامية بين ظهرانيي الإنسانية بالكامل، مع ما تعكسه هذه الصراعات، أو ما أطلقنا عليه في ذات موضع مسمى "حروب المسلمين"؛ من صورة لا يمكن معها تصور أن هذا الدين يمكنه إقامة حضارة مدينية متكاملة الأركان، وإقامة أسس ودعائم التكامل الإنساني الذي أقره القرآن الكريم.

ذلك الحكم الظالم يأتي بالرغم من أن التاريخ – حتى في كتاباته المحايدة لغير المسلمين – يخبرنا بأنه، ولفترة لا بأس بها من تاريخ الإنسانية المدوَّن، كانت دولة الإسلام قائمة بحضارة بزغت بنورها على العالم كله، وأسهم الدين في تحضُّر شعوب كان اسمها علامة على عدم التحضر، مثل بدو شبه الجزيرة العربية، وبربر شمال أفريقيا وغيرهم.

وهناك بطبيعة الحال أسباب عدة لمثل هذه المشكلة، ولكنها، وبالرغم من تعددها، إلا أنها تندرج تحت عنوان كبير، وهو عدم الفهم الصحيح للدين.

وهذا أمر توقعه الرسول الكريم ﷺ؛ عندما قال: "إن هذا الدين شديد فأوغل فيه برفق" [أخرجه أحمد في المُسنَد]، وبالرغم من أن الحديث بنصِّه الكامل قد ورد في السلسلة الضعيفة؛ إلا أنه في النهاية؛ نجد أن الواقع يصدِّق على هذا الشطر منه الذي أخرجه الإمام أحمد في مسنده.

وكما تم توظيف بعض الأمور الواردة في القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية الشريفة، في غير سياقها، وبشكل أخرج علينا فتنة التكفير، مثل "الطائفة المنصورة"، و"الفرقة الناجية"؛ فإننا نقف هذه المرة أمام قضية شديدة الأهمية، أدت إلى مشكلة حقيقية من جانب بعض الحركيين والجماعات المنتسبة إلى الإسلام والمشروع الإسلامي، عند تطبيقها لآيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة كثيرة، وغالبيتها من ضمن أحاديث القتال والجهاد.

وهذه المشكلة تتعلق بسوء تأويل قضية "تمام الدين".

بدايةً، يقول الله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ ["المائدة" – من الآية ٣]، وهو ذات المعنى الذي أكده النبي الكريم ﷺ، في خطبة حجة الوداع، والتي تُعتبر من أهم النصوص الشرعية التي تتضمن جماع الدين بالنسبة للمسلمين.

هذا الأمر اتخذه البعض بصورة قاصرة، أخرجته عن سياقه أو معناه الشامل المقصود الذي أراده الله تعالى، وعكسته السُّنة النبوية الشريفة.

البعض اتخذه كإطار لمحاسبة المسلمين المقصِّرين، وعدم إعذارهم بجهلهم، وكذلك استهداف غير المسلمين، استنادًا إلى فقه غير صحيح، بأنه بتمام الدين؛ فإن الإنسانية إما ديار إسلام، أو ديار كفر، وأن ديار الكفر وجب على المسلمين قتالها.

بل إن قضية تمام الدين؛ عكس ما يفهمه هؤلاء؛ والدليل على ذلك، أن الرسول ﷺ، قد ربط قضية تمام الدين، بانتهاء الوحي وانتهاء البعثة – تكلَّم النبي "عليه الصلاة والسلام"، في ذات الموضع عن قرب انتقاله إلى الرفيق الأعلى –؛

رَبَطَها بمعنىً شديد الأهمية، وهو أن تمام الدين يعني المزيد من التشديد على قضية حرمة أموال ودماء المسلمين، وليس العكس.

ففي خطبة الوداع، كما في صحيح البُخاري ومسلم؛ قال الرسول الكريم ﷺ: ".. فإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم تلقون ربكم، ألا هل بلغت؟. قالوا: نعم" قال: اللهم اشهد، فليبلغ الشاهد الغائب، فرب مبلغ أوعى من سامع، فلا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض".

وأفكار هؤلاء تخالف – كما هو واضح بالدليل التاريخي – حتى الأساس الذي ظلت عليه الدول الإسلامية المتعاقبة طيلة الفترة التي تلت دولة الخلفاء الراشدين؛ حيث كان أساس الحكم هو معاملة المسلم كمسلم، ومعاملة غير المسلم المسالم وفق أحكام الشريعة، ومعاملة ديار الكفر المسالمة وفق قواعد الجيرة والتكامل الإنساني، ومحاربة مَن يعادون الدولة الإسلامية، أو يعتدون على المسلمين في بلدانهم.

والقول بعكس ذلك؛ يعني أننا نكفِّر – والعياذ بالله – كل المسلمين وحكَّامهم عبر التاريخ الطويل للدول المختلفة التي ظهرت، وكانت الإطار الجيوسياسي الجامع للمسلمين كافة، مثل الدولة العباسية والدولة العثمانية، وغيرها.

إن الدين ليس قانونًا وضعيًّا، والشريعة ليست بنودًا دستورية أو قانونية؛ عدم العلم بها، يوجب المحاسبة.

الله تعالى أنزل دينه وشرائعه بأنساق معينة، وبصورة تدريجية، وعلى فترات من الرُّسُل، ولكي تُطبق بطرائق معينة، ومدة التطبيق هذه؛ هي منذ أن بعث الله تعالى الرُّسُل والأنبياء، إلى يوم القيامة.

ولذلك؛ علَّق الله تعالى سُنَّة إهلاك الأمم التي نجدها في القرآن الكريم، في قَصَص الأولين، وذلك لأن الدين الخاتم قد نزل، والإنسانية كافة، هي مجال دعوته، وسوف تعود هذه السُّنَّة في آخر الزمان، بعد رفع القرآن الكريم والإيمان من الأرض، كما أخبر النبي ﷺ، في أكثر من حديث صحيح.

لذلك أي مجتمع غير مسلم؛ هو مجتمع دعوة وهداية، بل إنه في ظل حالة الجهالة الراهنة في أوساط غالبية المسلمين بصحيح دينهم نتيجة قرون من الاستعمار والإهمال والتغريب والعلمنة؛ فإن أي مجتمع مسلم، هو مجتمع دعوة وهداية.

فالقول بجاهلية المجتمعات – وهي حقيقة، وورد في أكثر من حديث نبوي صحيح؛ التحذير من عودة المسلمين إلى سلوك الجاهلية –؛ ذلك القول، وذلك الوضع، لا يستوجب قتال المسلمين المقصرين، أو الذين لا يفهمون حقيقة دينهم، وتدمير مجتمعاتهم؛ إنما يستوجب التوضيح والهداية.

وبالتالي؛ وفي ظل الظروف التي تمر بها الإنسانية في الوقت الراهن، من هيمنة الحضارة الغربية العلمانية، وقيمها، وطغيان قيم المادية وفوضى التفكيكية وما بعدها؛ فإن أي مجتمع؛ مسلم أو غير مسلم، حديث العهد بالدين، أو غير حديث العهد بالدين؛ إنما هو كأنه في اللحظة الأولى لنزول الإسلام على محمد ﷺ.

البعض يحتج بمسألة تمام الدين في القرآن الكريم، وفي السُّنَّة النبوية لعدم إعذار الناس. هذا مخالف؛ فاقتله. كيف ذلك؛ والقرآن والسُّنَّة، فيها العذر بعدم المعرفة، وفيها التدرج في دعوة الناس، والصياغات التي جاءت بها هذه الأمور، كلها مطلقة؛ غير مقيدة زمنيًّا، كما أنه لا يوجد دليل على أنها نصوص منسوخة أو ما شابه.

إن "تمام الدين" له معنىً آخر مختلف تمامًا عما ذهب إليه البعض، فهو في أبسط تقدير، يعني أنه لا شرائع أخرى جديدة سوف تنزل، وأنه يا مسلمون ويا عباد الله تعالى؛ قد اكتملت لكم شرائع الله تعالى؛ فاكتملت عليكم الحُجة، فاعملوا بها إلى يوم الدين، ولا تبحثوا خارج شريعتكم ومصادرها الأساسية؛ القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية.

والحُجة هنا يجب أن نفهم أنها تمنح حق المحاسبة لله تعالى فقط، ولا ينبغي بحال أن تكون لبشر؛ لأنه حق أصيل لله عز وجل وحده لا شريك له فيه، والله تعالى منع الرسول الكريم ﷺ والمسلمين الأوائل عن فتح مكة حربًا؛ خشية أن يصيبوا مسلمين يكتمون إسلامهم، كانوا في أوساط مشركي مكة المكرمة ممَّن كانوا يحاربون المسلمين.

يقول تعالى: ﴿ هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ وَٱلۡهَدۡيَ مَعۡكُوفًا أَن يَبۡلُغَ مَحِلَّهُۥۚ وَلَوۡلَا رِجَالٞ مُّؤۡمِنُونَ وَنِسَآءٞ مُّؤۡمِنَٰتٞ لَّمۡ تَعۡلَمُوهُمۡ أَن تَطَـُٔوهُمۡ فَتُصِيبَكُم مِّنۡهُم مَّعَرَّةُۢ بِغَيۡرِ عِلۡمٖۖ لِّيُدۡخِلَ ٱللَّهُ فِي رَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ لَوۡ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبۡنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ عَذَابًا أَلِيمًا ٢٥﴾ [سُورة "الفتح" - الآية ٢٥].

وفي الأخير؛ ينبغي أن ندرك، إن الإسلام والدعوة إليه، إنما هي هداية ونور. لا قتل وإرغام، وما جرى بعد رحيل مجموعات تنظيم الدولة "داعش" من المناطق التي كانوا يسيطرون عليها، أبلغ دليل على فشل هذه الأساليب، لأنها ببساطة تخالف صحيح القوانين التي وضعها الله تعالى للدعوة؛ حيث قام الرجال بحلق اللحى أمام كاميرات التليفزيون، والنساء احتفلن بحرق النقاب.

والآن يجري ذلك في إيران؛ لأن ما تم؛ لم يتم عن قناعة مع أصحابه، وإنما بسبب الإرغام.

نحو مدرسة حداثية لقراءة التراث

لا تُعتبر قضية واقع النظرة والتوظيف للتراث الإسلامي من نافلة القول؛ حيث التراث الإسلامي هو الشروح الوافية للشريعة الإسلامية، أي أنه صَمّام الأمان للعقيدة والأمان النفسي والعقدي لكل مسلم، مع تضمنه – في أبسط وأهم تقدير في آنٍ – لتفسير الرافدَيْن الأساسيَّيْن للشريعة، وهما القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية الشريفة.

ولئن كانت هناك قضية على أكبر قدر من الأهمية في تاريخ الأمة في الوقت الراهن، فهي قضية إنقاذ التراث الإسلامي، الذي يحتوي بين جنباته خلاصة تجارب عقول الأمة، ويُعتبر ضميرها الحي الباقي، وميراثها الذي حقق مفهوم النموذج التفسيري الذي هو التطبيق الأكيد لحقيقية عقيدية أكيدة، وضعها الله تعالى في قرآنه الكريم وشريعته التي ارتضاها للناس، وهي أن يكون الدين صالحًا لكل زمان ومكان.

وفي مواضع سابقة تناولنا العديد من المشكلات التي تواجه مسألة انسياح التراث بين ظهرانينا، وسيروراته في الزمان والمكان الآنيَّيْن والمستقبليَّيْن، وكان من بين أهمها، ما يعود إلى أصحاب الشأن ذاته، وهم المسلمون، وخصوصًا بعض الحركات المحسوبة أمام العالم، على الإسلام.

ويبقى السؤال أو مجال العمل المهم الآن، هو البحث في قضية كيف يمكن تأسيس مدرسة حداثية لقراءة التراث الإسلامي، وتطبيقه، والأخذ بما فيه من

رؤىً، وخصوصًا فيما يتعلق بالفرع الأهم من التراث، وهو – وفق الكثير من العلماء – علم أصول الفقه.

وهذه الأهمية ليست في واقع الأمر من فراغ، وإنما لأن علم أصول الفقه هو الذي يتعلق بإنزال الحكم الشرعي على الواقع، وفق أسس ومقتضيات موضوعية.

ولعل أهم ما يحمل "إشكاليات" في الوقت الراهن لدى خصوم التراث الإسلامي، هو علم أصول الفقه ذاته، لأنه بسبب الاستخدام الخاطئ للبعض لأمور من التراث الفقهي، مثل استخدام الأحكام الاستثنائية كأحكام عامة، أو بسبب لجوء البعض لرسم هذه الأحكام على واقع معين وفق هوىً معين؛ نتيجةً لذلك؛ فإن هناك من حشد إعلاميًّا لرفض الأحكام الفقهية الموجودة في التراث بالكامل.

ويبدأ حل الأزمة وفق تصوري الخاص بنقطة إدراكية شديدة الأهمية، وهي ضرورة تحديد المقدَّس وغير المقدَّس في التراث.

فَتَحت بند ارتباط التراث في الأساس المعرفي له، بالنص القرآني والنص والفِعْل النبويَّيْن؛ أصبح النص التراثي ذات مقدَّسًا، وهذا خطأ إدراكي.

لكن قبل تناول ذلك؛ ثَمَّة إيضاح مهم. وهي أن التراث يصبح مقدسًا في حالة واحدة؛ وهي إذا كان قرآنًا كريمًا أو نصًّا نبويًّا صحيحًا.

وهنا من المعروف أن النصوص الشرعية (القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية)، إما أن تكون قطعية الدلالة لا تقبل الاجتهاد والتفسير، ولا يوجد خلاف حولها، وهذه

لا يُقبل فيها الاجتهاد أو "التجديد" فيها؛ فهي متجددة بطبيعتها، كما وضعها الله تعالى، سواء أوحاها لنبيه ﷺ، أو نطق بها النبي "عليه الصلاة والسلام"، تفسيرًا وتوضيحًا للقرآن الكريم.

وإما أن تكون ظنية الدلالة، وهو ما يمكن معه أن تقبل التفسير على وجوه عدة، وهنا تأتي نقطة مراجعة أو تجديد فهم الأئمة الأوائل المتقدمين أو المتأخرين لها.

فالنص التراثي هو قراءة صاحبه للنص المقدَّس قرآنًا وسُنَّة، أو الفعل النبوي، وبالتالي؛ فهو في النهاية اجتهاد عقلي، ومِن ثَمَّ؛ فإنه عرضة للنقض والتبديل، سواء لجهة احتمالية وجود خطأ لدى صاحبه – كل الأئمة الأربعة اعترفوا بأنهم أخطأوا في كثير من أحكامهم – أو لجهة تبدُّل الظروف.

مع الوضع في الاعتبار شيء شديد الأهمية، يجب التأكيد عليه ردًّا على البعض، وأكدته سِيَر هؤلاء الأئمة ومعاناتهم مع الحُكَّام المستبدين في حينه؛ حيث غالبيتهم ممن نستند إلى تفاسيرهم ورؤاهم، ونطمئن إليهم حاليًا؛ لم يضعوا هذه الرؤى لهوىً في نفوسهم، ومعاناة الإمام أحمد بن حنبل وغيره تشهد على ذلك.

كما أنهم كانوا من المستوفين للمعايير الحداثية حاليًا لإجازة عالم ما في مجال التفسير أو الحديث، مثل العدل والثقة، ومثل أن يكون قد ألَمَّ بعدد معين من العلوم الشرعية، ويصل عددها في الأزهر الشريف إلى ١٩، والمعارف الأخرى.

بل إنه من الخطأ الكبير الأخذ بالفقه بشكل جامد؛ لأن معنى كلمة "فقه" في الاصطلاح ببساطة، هي إسقاط الحكم الشرعي على الواقع، ومِن ثَمَّ؛ فإن الفقه في

الأصل متغير، فلا يجوز في الغالب الأعم، الوقوف عند أحكام فقهية تقادمت بينما النص المقدَّس متجدد، وهو ما شاءته حكمة الله عز وجل.

والدليل على ذلك، أن الأئمة الأربعة وعلماء ثقات كثيرون أعادوا النظر في كثير من الأحكام، وبدلوا فتاوى – للتوضيح: لم يبدلوا القاعدة أو الحكم الشرعي وإنما الفتوى ذاتها – بناء على تغير الظروف أو تغير المجتمع، وتطور الزمن.

والمذاهب الإسلامية بها نماذج تبرز حالة من الانفتاح الكبير في هذا الصدد، ففي مذهب الإمام أبي حنيفة؛ هناك من أتباعه من يقدم رأي بعض تلاميذه على رأي أبي حنيفة ذاته، بسبب تغير الظروف، ما يجعل رأيهم أكثر صوابًا.

وهو ما نجده عند المتأخرين على آراء المتقدمين، وهكذا.

يتصل بذلك ضرورة الاتفاق على منهج أو نموذج معرفي متفق عليه في قراءة النص المقدَّس، وفي التعامل مع التراث ذاته.

ويشبه الأمر في ذلك الوسيلة التي لجأ إليها الإمام أحمد بن حنبل في تعامله مع الأحاديث النبوية الشريفة، عندما عَمِد إلى وضع "المُسْنَد".

فهو تبنى نموذجًا معرفيًّا في التعامل مع الحديث النبوي، قام على أسس من بينها:

– عدم اشتراط الصحة في الحديث، وإنما المشهور منه، ولكنه كان يتعامل وفق منطق محدد مع الأحاديث الضعيفة؛ حيث كان يَقبلها إذا كانت في ميدان فضائل الأعمال، ولا يَقبلها في الأحكام، وكذلك كان يقبله إذا لم يكن يخالف القواعد العامة، ولم يعارض حديثًا صحيحًا في نفس الباب.

- إدراج أحاديث بعض الصحابة في مسانيد غيرهم، وتكرار بعض الأحاديث سندًا ومتنًا، وتفريق أحاديث الصحابي الواحد في أكثر من موضع، مع تباعُد روايات الحديث الواحد عن بعضها، بحيث كان يفصل بينها أكثر من ألف حديث أحيانًا.

وسار على هذا النهج، وحتى عندما توفاه الله تعالى قبل جمع صحائف "المُسْنَد" معًا، سار أولاده وتلاميذه على ذات المنهج، بحيث قاد ذلك إلى أن تضمن ٢٦ ألف حديث نبوي، من بينها أحاديث صحيحة لم ترد في "البُخاري" و"مسلم".

وهناك أمثلة أخرى مهمة تكشف أن ابن حنبل كان يتبع منهجًا علميًّا سليمًا، والذي من خصائصه أن يكون معتمدًا بشكل موضوعي من آخرين.

ومن بين أهم هذه الأمثلة كتاب "الرسالة"، للإمام الشافعي، والذي هو مُصنَّف على أنه أول كتاب في مجال أصول الفقه، وكان من بين أهم أهدافه، تأسيس نموذج معرفي واضح لفهم النص الشرعي، وبالتالي التأكيد على أهمية هذه القواعد وإلزاميتها - كما في أي علم في حقيقة الأمر - لكل من يريد أن يفهم النصوص أو يصدر الأحكام الفقهية اجتهادًا.

وفي ذلك يقول محمد بنعمر في دراسة له بعنوان: "المسالك المنهجية في التراث الإسلامي: منهج تفهُّم النص أنموذجًا" (مجلة "المنهاج" العدد ٨٠/ ربيع وصيف ٢٠١٦م): "لقد أدركت الممارسة التراثية في وقت مبكر القيمة المعرفية للمنهج، وعبَّرت عن هذه القيمة والإدراك المعرفي بصيغ وأشكال عدة، وعبارات ومقدمات وتقول شواهد عدة".

ويضيف أن "المنهج من مقدماته ومقتضياته ولوازمه ومكوناته، أن يتجرَّد مستخدمه من التحيُّزات القبلية، ويبتعد مستعمله عن الأفكار المسبقة، كما يجب أن يعمد إلى تغييب وإبعاد أحكام القيمة، لأن وسائل وأدوات المنهج وطرائقه، هي في النهاية مجرد وسائل موصِّلة إلى هدف معين ونتيجة خاصة مهمتها ووظيفتها تأمين الانتقال للباحث والدارس في جميع المراحل والأطوار التي يقطعها هذا الباحث في بحثه أو في تحصيله للمعرفة".

ولعل الأهم مما جاء في هذا الكلام، هو اسم الدراسة ذاتها؛ حيث إن بنعمر تحدث عن "منهج تفهُّم النص" في إطار علم أصول الفقه، وهو مصطلح شديد الأهمية في التعامل مع النص المقدَّس؛ حيث إن المطلوب تفهُّمه، وليس النقل الحرفي عن فهم الأقدمين.

نقاط أساسية للعمل:

يقوم المنهج المعرفي المقترح في هذا الصدد، على أساس وضع التراث كإطار استرشادي، وليس كنصٍّ مقدَّس في حد ذاته، وتجديده وجمع الموثوق منه في صورة مسند جديد قريب الشبه من تجربة مُسْنَد ابن حنبل، وفق تجربة منهجية متفق عليها بين علماء المسلمين والهيئات الإسلامية الكبرى، مع التأكيد على ضرورة تجديدخ وفق مقتضيات الأمر الواقع والمستجدات الحالية.

كما ينبغي التأكيد على أن التجديد لا يكون في الشكل فقط، بل يحتاج لتفهم الحكم نفسه، وتحليله، ومعرفة علته، والظروف المرتبطة به، وأن يحدد إن كانت تقبل الاجتهاد أم لا، وهذا يحتاج إلى إتقان العلوم الأساسية كما تقدَّم.

والأهم من ذلك، الابتعاد عن توظيف التراث الإسلامي ومتونه سياسيًّا؛ لأن ذلك من شأنه هدم البنيان من أساسه.

وبطبيعة الحال؛ يطرح ذلك كله قضية مهمة للغاية، وسبق الإشارة إليها في المتن، وهي ضرورة أن يتصدى لهذه المسائل كافة، مَن هم: عدول، ثقات، أصحاب علم، وليس أيًّا كان، وهو ما يؤكد أهمية ضرورة إنشاء هيئة جامعة تضع أصلاً وأولاً، معايير الانضمام إليها، قبل العمل على وضع المسند التراثي المطلوب لو صح التعبير.

ولا نكون مبالغين لو قلنا إن الأمر يجب أن يتضمن بحثًا في السيرة الذاتية لهؤلاء. بحيث يتم التأكد أن أيًّا منهم لم يتبع الهوى السياسي ولو مرة واحدة، والإمام البُخاري كان له منهجًا قريبًا من ذلك في جمع الأحاديث من أصحابها، وتصحيحها.

وفي الأخير؛ فإن الأمر ينبغي أن يوضع في إطار كونه سياسة إصلاحية أو تجديدية لو صح التعبير، ولكن لا يعني ذلك قبول مساعي البعض للدخول من هذا الباب لهدم ثوابت الدين وأركانه، وإلغاء كل تراث الأئمة؛ حيث ذلك أمر مرفوض بطبيعة الحال.

هل الأمة بحاجة إلى "مستبدٍّ" عادل؟!

قبل بضعة عقود ظهرت في الفكر الغربي مدرسة شديدة الأهمية من مدارس العقل في التفكير، وهي المدرسة التفكيكية، والتي ظهرت في إطار تفاعلات مرحلة ما بعد الحداثة في الحضارة الغربية، والتي انطلقت إلى العالم كله، ضمن ما عُرِفَ بالثورة الثقافية في نهاية الستينيات وفي السبعينيات الماضية.

تنطلق هذه المدرسة، والتي تبلورت وأخذت مجالها في عقد الثمانينيات الماضي، من فكرة أساسية، وهي أن العقل الإنساني هو محور كل شيء، ومعيار فهم كل الأمور، كجزء من مدرسة التحليل اللغوي الفلسفي، وهي مدرسة فلسفية إنجليزية بالأساس، وأسسها الفيلسوف البريطاني، برتراند راسل.

ومن ثَمَّ؛ فقد انبنت على ذلك مجموعة من المبادئ والقيم، على رأسها تفكيك النص، وبالرغم من الشطط الذي ذهب إليه "متطرفو" هذه المدرسة، من المفكرين والفلاسفة؛ حيث وصلوا إلى مستوى التعامل مع النص المقدس، كما يتعاملون مع النص الفلسفي والأدبي والفكري، مع التأسيس إلى حالة من الفوضوية في التفكير، في ظل عدم ثبات معيار حكم العقل الإنساني على الأمور، وتفاوته من شخصٍ لآخر، بحسب عوامل عديدة مثل البيئة والديانة وكذا؛ إلا أن هذه المدرسة في جزء مهم منها أسست لمبدأ شديد الأهمية تُعتبر الأمة المسلمة بحاجة إليه أكثر من غيرها في هذه الفترة من تاريخها، والتي تشهد تراجعًا حضاريًّا كبيرًا، مع صيرورة قوانين العمران البشري الربانية الصارمة عليها.

هذا المبدأ هو ضرورة مراجعة مختلف القواعد والمبادئ التي وضعها المفكرون والفلاسفة والمصلحون المسلمون في القرون المتأخرة، والتي جاءت بناءً إما على اعتبارات رؤى خاصة بهؤلاء المصلحون والمفكرون، أو تم وضعها في سياق ظروف وملابسات تاريخية استثنائية في محتواها السياسي والمجتمعي والفكري، وتم إسقاطها في مراحل تاريخية تالية لا تتفق في طبيعتها مع طبيعة المرحلة التي تم فيها وضع هذه المقولات أو الدعوة إلى محتواها.

وقد يكون في بعض هذه المقولات تفاوت في فهم حقيقة النص الثابت، القرآن الكريم وصحيح السُّنَّة النبوية الشريفة، أو تأويل غير سليم لمواقف مرَّ بها الرسول الكريم ﷺ، أو جيل الصحابة والخلفاء الراشدون، وتعاملوا فيها بشكل ما، تم توظيفه في حقبة تاريخية، بناء على فهم المفكرين المسلمين لها، والذي قد يكون – هذا الفهم – لا يتفق مع مقاصد جيل النبوة الأول.

وينطلق هذا المبدأ من حقيقة مهمة أرساها جمهور علماء المسلمين، وهي أن كلٌّ يؤخذ ويُرد عليه إلا الرسول الكريم ﷺ.

ومن بين أهم هذه المقولات المتداولة من جانب حَمَلَة المشروع الإصلاحي والنهضوي في وقتنا الراهن، في العالم العربي والإسلامي، هي مقولة أن الأمة والشعوب العربية والمسلمة بحاجة إلى "مستبد عادل"، يسوس أمورها، ويعمل على إصلاح شأنها.

وتنسب هذه المقولة للإمام محمد عبده، أحد أهم مفكري العالم الإسلامي في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وظهرت في فترة كانت فيها الأمة

تتجه إلى واحدة من أسوأ حقبات التراجع الحضاري التي مرت بها، والذي وصل إلى ذروته بانهيار دولة الخلافة الجامعة، في عشرينيات القرن الماضي.

كان مبعث ظهور هذه العبارة لدى محمد عبده أمران أساسيان، الأمر الأول هو حالة الرخاوة والفشل التي وصل إليها حكام الأمة في ذلك الحين، مع فساد بعضهم، وضعف البعض الآخر، ممكن مكَّن أعداء الأمة من احتلال تسعين بالمائة من أرجاء دولة الخلافة قبل تفككها، بتعاون البعض من هؤلاء الحكَّام، كما في حالة الخديوي توفيق في مصر، والذي سلَّم البلاد إلى الاستعماري الإنجليزي.

الأمر الثاني هو سوء تأويل وقع فيه محمد عبده لنمط الدولة والحكم في الإسلام؛ حيث رأى في مراحل الملك العضوض والملك الجبري، والتي سادت غالبية تاريخ دولة الخلافة، وتحدث عنها حديث الرسول الكريم ﷺ، والذي أخرجه الإمام أحمد عن النعمان بن البشير، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة.

فمع طول عهد دولة الملك العضوض والجبر في تاريخ دولة الخلافة، والإنجازات التي حققها بعض حُكَّام المسلمين في هذه المراحل، في مختلف المستويات الحضارية؛ حيث وصلت فتوحات المسلمين إلى أطراف الأرض، وصارت اللغة العربية هي لغة العلم، وصار العرب والمسلمون أكبر قوة في العالم القديم؛ في ظل ذلك، ومع نماذج مثل معاوية بن أبي سفيان وهارون الرشيد، وغيرهما من الخلفاء الذين حكموا الدولة؛ فقد تم الخلط ما بين أمرَيْن؛ الأول هو شكل الحاكم كما أقرته شريعة الإسلام، والثاني هو الشكل القائم للممارسة السياسية والحكم بالفعل.

فتم اصطكاك مصطلح "المستبد العادل"، من جانب محمد عبده، وتداوله من جانب مفكري المسلمين في المراحل التالية، حنينًا إلى فترة ازدهار دولة المسلمين، وإلى نوعية هؤلاء الحُكَّام الذين سادوا العالم، وكانت كرامة المسلم فوق أي اعتبار للعلاقات الدولية والموائمات السياسية.

فلم يزالوا يذكرون هذا الخليفة التي جرَّد جيشًا كاملاً لانقاذ امرأة مسلمة انتهكت كرامتها في بلاد الروم، أو ذلك الحاكم الذي فتح أوروبا الشرقية المسيحية بأكملها، وكان أباطرة أوروبا يسعون لكسب وده ورضاه.

ولكن هذا المصطلح أصلاً متناقضٌ في مكوناته مع بعضها البعض، فالاستبداد ضد العدل أساسًا، فهو - الاستبداد - يعني الانفراد غير السوي، وبالتالي غير العادل، بالرأي والمواقف، أما العدل فهو الميزان السليم للأمور، وهو أساس السُّلَّم القيمي للإسلام.

وللتوضيح؛ فإن غالبية النظريات والأيديولوجيات الكبرى التي سادت عبر التاريخ، تنطلق من سُلَّم قيمي مكوَّن من ثلاث قيم أساسية، وهي الحرية والعدالة والمساوة، وتختلف كل نظرية وكل أيديولوجية عن الأخرى في ترتيبها لهذه القيم.

فالليبرالية تنطلق من سلَّم قيمي يرتب هذه القيم كالتالي: الحرية، ثُمَّ المساواة، ثم العدالة، أما الاشتراكية والشيوعية، فتنطلق من المساواة، ثم العدالة، وأخيرًا الحرية، أما الإسلام فيعزز موقع قيمة العدالة في مقدمة السُّلَّم القيمي، ثم المساواة والحرية، وهو الترتيب الأصوب وفق قوانين العمران البشري التي خلقها الله تعالى، باعتبار أن الإسلام هو شريعته عز وجل، وجاءت منسجمة في تعاليمها وقوانينها.

فالحرية المطلقة كما تنادي الليبرالية، تقود إلى مهاوي أخلاقية وانهيارات اجتماعية، اعترف بها الغرب ذاته، أما المساواة المطلقة، كما تقول الاشتراكية والشيوعية، وحاول البعض تطبيقها في الاتحاد السوفييتي السابق والكتلة الشرقية؛ فإنها لا تتفق مع اعتبارات العدالة التي لا تستقيم من دونها الدنيا ولا العمران المجتمعي، وأدت بالفعل إلى رفض الشعوب لها، لأنه لا يتفق مع الفطرة السليمة، أن يحصل من يعمل على ذات من يحصل عليه من لا يعمل، وفق مبدأ "من كل حسب طاقته، إلى كل حسب حاجته"، أو – كما حاول بعض كبار المفكرين الاشتراكيين تخفيفه – "من كل حسب طاقته إلى كل حسب إنتاجه"، فانهار الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية بأكملها.

أما العدالة؛ فهي القيمة الأقرب للفطرة السليمة، وهي التي تتفق مع معايير العمران البشري السوية، بل هي أساس استقرار الكَوْن؛ لأنها تعني ببساطة تساوي الموازين، بحسب الواقع القائم، فلو لم تكن هناك عدالة في توزيع قوى الجذب والطرد بين الأجرام السماوية؛ لانهار الكون، فلو تساوت هذه القوى من دون مراعاة الأوزان النسبية للأجرام السماوية والكواكب، أو المسافات، أو لو تُرِكَ كل جُرم منها حرًّا لحاله؛ لتبدد الكون، وحاشا الله ذلك، الذي أبدع كل شيء صَنَعَهُ.

ومن ثَمَّ؛ فإن عبارة "المستبد العادل" تتناقض تمامًا مع السلم القيمي للإسلام، والذي هو أساس استقرار الكون والعمران.

ومن يطلق على عمر بن الخطاب "رضي اللهُ عنه" – على سبيل المثال – هذه الصفة؛ فهو لم يقرأ تاريخ دولة الإسلام ولا دولة عمر؛ الذي كان أحرص الناس على الشورى.

فعمر لم يستخدم سلطة الجبر التي كفلتها له الشريعة الإسلامية، كما جاءت في القرآن الكريم وصحيح السُّنَّة النبوية - دستور دولة المسلمين - إلا في مواضعها وفق كل قواعد السياسة والنظم الحديثة، لإقامة العدل وتطبيق القانون وإزالة المظالم، ولكنه لم يكن مستبدًا بالمعنى السياسي الذي نعرفه.

إن الأمة بحاجة إلى الحاكم العادل، فقط، والعدالة تكفي، الأمة بحاجة إلى الحاكم الذي يطبق شريعة الإسلام كما أنزلها الله تعالى فينا، وكما وردت في القرآن الكريم وصحيح السُّنَّة النبوية؛ فيقيم القانون، ولا يسرق، ويضرب على أيدي الفاسدين والمجرمين، ويقيم دولة العدالة والمحاسبة والشفافية، وأهم مبادئها، مبدأ المواطنة الذي إلا يميِّز بين المواطنين بناء على أي معيار، حتى معيار الدين.

فعمر بن الخطاب "رَضيَ اللهُ عَنْه"، أنصف اليهودي على علي بن أبي طالب "رَضيَ اللهُ عَنْه" في القضيةَ الشهيرة المتعلقة بالدرع، برغم أن عليًّا هو عليٌّ، ابن عم الرسَول الكريم ﷺ، وزوج ابنته، فاطمة الزهراء "رَضيَ اللهُ عَنْها"، وهو من هو في تاريخ الإسلام.

هذا الموقف من عمر "رَضيَ اللهُ عَنْه"، يثبت أنه لم يكن مستبدًا، وهو ما كان له أبلغ الأثر في نشر الإسلام؛ فَعدالة عمر "رَضيَ اللهُ عَنْه"، أدت إلى إسلام اليهودي.

وما فعله عمر "رَضيَ اللهُ عَنْه"، وعمر بن عبد العزيز "رَضيَ اللهُ عَنْه"، وغيرهما من خلفاء المسلمين الرَاشدين، هو أن طبقوا ما يُعرف في وقتناَ الحالي، بقواعد الحكم الرشيد، والتي تقوم على العدالة وحدها، من دون استبداد بالرأي أو خلافه.

وهو ما يختلف عن سلطة الجبر، والتي تعرف في الأدبيات الحديثة بالاستخدام المشروع للعنف من جانب الدولة لإنفاذ القانون وحفظ الأمن والاستقرار وفق القواعد المرعية بين البشر؛ لا لإخضاع الشعوب للحاكم المستبد الظالم.

وحتى في الاصطلاح اللغوي والسياسي؛ نجد أن كلمة المستبد دائماً ما تقرن بالظالم في تراكيب الجُمَل، ودائماً في الاستخدام الاصطلاحي لكلمة "الاستبداد"، نجدها مرتبطة بقضية الظلم السياسي والمجتمعي، والذي يقود إلى ثورة الشعوب وخروجها على حاكمها.

﴿وَأَلَّوِ ٱسۡتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾..
ما "الطريقة" وكيف نستقيم عليها

يقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَأَلَّوِ ٱسۡتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسۡقَيۡنَٰهُم مَّآءً غَدَقٗا﴾ [سُورة "الجن" – الآية ١٦].

وفي عصرنا الراهن؛ حيث طغتْ المادة، وطال على الناس العهد بوعد الله عز وجل وآياته، ووعيده، وفق ما شاءت حكمته؛ فإننا نجد الكثيرين – حتى للأسف بين أوساط المسلمين، بل وحركيين – يتساءلون عن السعادة، وعن كيفية نجاح الإنسان في حياته، وفي مساعيه.

وعندما تُطرح عليهم هذه الآية؛ يجد الإنسان منهم الكثير من الأسئلة الأخرى، مثل: ما "الطريقة"، وكيف نستقيم عليها.

ويتصل بذلك منظومة من الأمور الأهم والأخطر في حياة الإنسان، مثل لماذا خُلِقْنا، وفيمَ نحيا، وكيف نسعى، وبالتالي؛ دور الإنسان في هذه الحياة وكيف يقوم به، وما هي علاقتنا بربنا، وبالإنسان الآخر، وبالكون المحيط بنا، سواء بيئتنا ومجتمعنا الأقرب، وصولاً إلى الكون الأكبر الفسيح الذي نعيش فيه، وحتى مواردنا، وكيف نستعملها.

وكلها أمورٌ غير منفصلة عن قضية المنهج وسُنن الله عز وجل التي سبق الحديث عنها في مواضع أخرى خَلَتْ.

في البداية، نؤكد؛ يُخلَق الإنسان، ويُخلق معه العقل، وتُخلَقُ معه النوازع، ولأن الله تعالى يعلم مَن خلق وهو اللطيف الخبير؛ فإن سابق علمه أحاط بالحيرة التي سوف تنشأ مع الإنسان، وبالذات كلما ابتعد عن فترة الخلق الأوَّل لآدم (عليه السلام)، وفقدان البشرية للبوصلة، وللطريقة، في صدد الكثير من الأمور الجوهرية.

يقول تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾[سُورة "الحديد" - الآية ١٦]، وهي آية تلخص الكثير من المعاني السابقة.

وبالتالي؛ فقد خلق الله تعالى مع خلْقنا، قواعد لكي نحيا بها، وهذه القواعد إذا ما اجتمعت معًا، كوَّنت "الطريقة" المثلى التي نمضي بها بشكل مستقيم لا حَيْف فيه في هذه الحياة، حتى نصل إلى الحياة الآخرة، وقد فاز الإنسان في الامتحان الذي وضعه الله تعالى فيه، ويحصل بها على السعادة في الدارَيْن، الدنيا والآخرة.

وهنا لابد أن نشير إلى أنه عندما قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾؛ فإنه كان يقصد الدين، والمنهج والشريعة بالتحديد، اللذان هما "البرنامج التنفيذي" للدين لو صح التعبير.

ويقول تعالى أيضًا، مما اتصل بهذا الامر: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ

أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ﴾ [سُورة "المائدة" – من الآية ٤٨].

ونحن كمسلمين، ينبغي أن نؤمن بأن "طريقتنا" هنا، هي الشريعة الإسلامية، وهي الشريعة الكاملة.

وبالتالي؛ فإننا نقف أمام حديث إلهي لا لبْسَ فيه، وهو أن "الطريقة" هي الشريعة، وأن هدايتنا في هذه الحياة؛ إنما هي في اتباع قواعد عز وجل التي أرسل بها أنبياءَه ورسلَه، وآخرهم كان رسولنا الكريم، محمد ﷺ.

ومصادرنا لهذه "الطريقة"؛ هي اثنان لا ثالث لهما، القرآن الكريم، وصحيح السُّنَّة النبوية الشريفة، والتي أما جاءت بالمزيد من قواعد "البرنامج التنفيذي"، مثل مكارم الأخلاق، أو شرح ما جاء في القرآن الكريم من بعض العموميات، مثل الصلاة وكيفية أدائها.

وأول سؤال؛ هو لماذا خلقنا الله تعالى، وما هو دورنا في هذه الدنيا. في حقيقة الأمر؛ فإن الأمور بسيطة وواضحة للغاية في القرآن الكريم، الذي هو مصدر "الطريقة" الأساسي، فيقول تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [سُورة "الذاريات" – الآية ٥٦]، ويقول عز مَن قائل أيضًا: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [سُورة "هود" – من الآية ٦١]، ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ﴾ [سُورة "البقرة" – من الآية ٣٠].

إذًا؛ ببساطة شديدة؛ خلقنا الله تعالى لعبادته، ودورنا في هذه الحياة، هو أن نعمِّر الأرض، لنعمل بموجب قانون الاستخلاف، ومن بين أهم مهامنا فيها، نشر

شريعة الله تعالى وقواعده على هذه الأرض، والدعوة إليه، وعلى رأس ذلك، عقيدة التوحيد.

في هذا الأمر؛ أمامنا حديث نبوي شريف مهم ومفيد للغاية؛ يقول فيه الرسول الكريم ﷺ: "إنما بُعِثْتُ لأتمم مكارم الأخلاق"، وفي رواية "صالح الأخلاق"، والحديث أخرجه البُخاري وأحمد عن أبي هريرة، وفي حديث آخر أخرجه ابن ماجة عن عبد الله بن عمرو (رضي الله عنهما)، يقول النبي "عليه الصلاة والسلام": "إنما بُعِثْت معلِّماً".

إذاً، بعد التوحيد؛ جاءت الأخلاق، وأدواتنا في ذلك أن نكون للناس معلِّمين.

في هذا الإطار؛ حدد لنا الله تعالى منظومة من القواعد العمرانية المهمة التي تضمن للإنسان النجاح في أداء رسالته في هذه الحياة، مثل قانون الاستطاعة، وقانون التدافع، وتسخير الأشياء للإنسان لمساعدته على أداء رسالته، وغير ذلك مما ورد في القرآن الكريم من آيات بيِّنات.

ومن بين نصوص القرآن الكريم الواضحة في ذلك: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْۗ﴾ [سُورة "البقرة" - من الآية ٢٨٦]، و﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [سُورة "البقرة" - من الآية ٢٥١]، و﴿أَلَمْ تَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةًۗ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ﴾ [سُورة "لقمان" - الآية ٢٠].

ولولا هذا التسخير؛ ما كان عدل الله تعالى أن يحاسبنا؛ لأننا وقتها؛ كنا سوف نقول؛ كيف نفعل ما أمرتنا يا الله، لكن؛ لأنه ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَـٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [سُورة "النَّجْم" - الآية ٣٩]، فإن الله تعالى سخَّر لنا كل الممكنات التي يمكن أن تساعدنا على تنفيذ اختياراتنا في هذه الحياة، طاعةً أو حتى معصيةً؛ لكي يكون رب العزة سبحانه كما هو؛ العدل عند حسابن.

وهناك بطبيعة الحال، من رحمات الله تعالى الكثير، مثل صرف الإنسان عن المعاصي وصرف بعض الابتلاءات، ولكن هنا موضع الحديث، هو تحديد أساس الأمور بدقة، ووضعها في نصابها.

ونفرد أهمية خاصة لقانون الاستطاعة؛ حيث إن مخالفته هي من أكثر أسباب الفشل شيوعًا في حياة الناس، من دون أن يدرون؛ حيث إن تحميل الإنسان لنفسه فوق طاقتها؛ يرفع عنه معينات الله عز وجل، إلا في حال أن شاءت الله تعالى أن يرحم عبده، ولكن الأصل؛ أن العمل وفق قانون الاستطاعة فقط، هو ما يضمن للإنسان النجاح.

ولا يعني ذلك القعود والكسل؛ لأن الإنسان من جانب آخر، مُطالَب بأن يجتهد لتطوير قدراته، وهو لا تعلم مقدار استطاعته بالضبط، ولا ما كتبه الله تعالى لك من الرزق في كل المجالات، ولذلك؛ فواجب على الإنسان السعي الدائم، في إطار القوانين التي وضعها الله تعالى له.

ويتصل بذلك، قانون آخر، وهو قانون الملائمة، وهو أن يقوم الإنسان بما هيأه الله تعالى للقيام به، وفي حال تجاوزه لذلك؛ فإنه يكون يتجاوز بالفعل نطاق استطاعته.

وبالتالي؛ فإن عند حدوث خلل، أو فشل؛ فهذا عائد إلى الإنسان، لأنه مَن يقوم بمخالفة الاستطاعة والملائمة، وبالتالي؛ يخالف قوانين الله تعالى الربانية، وهي لا يمكن مخالفتها، لأنها أساس الكون، ووضعها الله عز وجل ثابتة لا تبديل فيها، لضمان توازنه، وبالتالي، استمراريته وعدم انهياره إلى أن يشاء الله تعالى، ولم يتركها للبشر ولا لأي مخلوق آخر؛ لأنه يعلم نقصهم وعوارضه.

وهو أمرٌ واضح في حالة المرأة التي تصر على تجاوز سماتها، تحت مبرر أو قناعة خاطئة أن الإسلام قد أتى بتشريعات تضعها في مرتبة تالية للرجل، وهذا أمرٌ خاطئ بالكلية، فكل ما في الأمر، أن المرأة تختلف عن الرجل، وبالتالي؛ فهي بحاجة لأحكام تتلاءم مع طبيعتها، ولا يعبِّر ذلك إطلاقًا عن ضعفها؛ حيث إن آلام الحمل والوضْع لا يستطيع رجل واحد أن يتحملها، ولا يعبر ذلك عن ضعفٍ في الرجل. فقط هو غير مخلوق مؤهلً لذلك.

وبشكل عام؛ فإن هذه الآيات تلخص الموقف بالكامل: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَنَّ سَعْيَهُۥ سَوْفَ يُرَىٰ ﴿٤٠﴾ ثُمَّ يُجْزَىٰهُ ٱلْجَزَآءَ ٱلْأَوْفَىٰ ﴿٤١﴾ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿٤٢﴾﴾ [سُورة "النَّجْم"].

......

إذًا؛ نحن نخلُص من ذلك، إلى أن الله تعالى خلقنا لكي نعبده وننشر عقيدته ومنهاجه، ونعمِّر الأرض التي استخلفنا فيها، مع منح الإنسان الإمكانيات اللازمة لذلك من أجل القيام بمهامه الجسيمة هذه.

وأدواتنا في هذا كله، كما قال النبي "عليه الصلاة والسلام"، أن نكون للناس معلِّمين، وننشر بينهم الأخلاق، وهو ما يتفق مع قوله تعالى في القرآن الكريم: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦۖ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ﴾ [سُورة "النحل" – الآية ١٢٥].

ولَمَّا قلنا إن السُّنَّة النبوية من مصادر الشريعة الأساسية التي نعلم بها "الطريقة"؛ فإن الممارسة النبوية والسيرة النبوية، هي من أهم المعبِّرات عن هذه السُّنَّة، وفيها الكثير عن التربية النبوية، وكيف خلقت جيلاً قاد العالم إلى النور في عقود قليلة جدًّا تاليًا، وأسقطوا أصنام الشِّرْك والظلم والاستبداد.

والرسول الكريم ﷺ، مارس التربية ١٣ عامًا، قبل أن ينطلق إلى ممارسة السياسة وتكوين الدولة، وهو ما لم يستغرق من سنوات البعثة، سوى ١٠ سنوات، مما يدل على أهمية التربية الأخلاقية والفكرية في حياتنا.

وحدة الأمة والأصول الشرعية.. ارتباط عضوي غائب!

بالرغم من العوامل الخارجية العديدة، والمتنوعة في اتجاهاتها وطبيعتها، والتي قادت إلى حالة الفرقة والتشرذم الحالية بين ظهراني الأمة؛ إلا أن هناك سببًا شديد الأهمية ويُعتبر مركزيًّا في هذا الصدد، وهو قضية علاقة المسلم، على المستوى الفردي، وعلاقة المسلمين على المستوى العام، بالأصول الشرعية للإسلام، متمثلة في القرآن الكريم وصحيح السُّنَّة النبوية الشريفة.

فهذه الأصول، بما تتضمنه من أحكام شرعية واحدة، وسياقات تتعلق بكافة أمور حياة المسلم، من العبادات، وحتى الأعياد والمناسبات، والمكون الفكري والثقافي؛ فإنها من المفترض – كما في سنوات الأمة الأولى – أن تصنع ما يُعرَف في علم النفس والاجتماع، بالوجدان الجمعي.

والوجدان الجمعي، أو الضمير الجمعي، أو الوعي الجماعي، هي حالة من الشعور والمدركات المتشابهة والموحَّدة الطابع التي يشترك فيها مجموعة من الأفراد، وتقود إلى أن يشكِّل هؤلاء فيما بينهم مجتمعًا موحَّدًا ومتماسكًا.

ولقد ركَّز عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم (١٨٥٨م – ١٩١٧م)، في تعريفه لهذا المصطلح، على "المعتقدات والمواقف الأخلاقية المشتركة"، وقال إنها "تعمل كقوة للتوحيد داخل المجتمع" [قاموس "كولينز" لعلم الاجتماع، ص ٩٣].

في هذا الإطار، نفهم أهمية النصوص الشرعية المقدسة، من قرآن وصحيح الحديث النبوي، وما صحَّ من السُّنَّة النبوية بشكل عام، وفق ما ثبُت في كتب السيرة النبوية الموثوقة.

فهذه النصوص، في حالة المسلمين، هي مصدر ما تحدث عنه دوركايم، وغيره من علماء الاجتماع والنفس في صدد المكوِّن العقدي، والمكون الأخلاقي المشترك الذي يحافظ على تماسك ووحدة المجتمعات الإنسانية.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن هناك أمرٌ ربما غير واضح عند الكثير من الأجيال المتأخرة من المسلمين؛ ممَّن تأثروا بالتيارات التغريبية التي حملها معه الاستعمار، ثم الحكومات العلمانية التي تلت خروج الاستعمار من بين ظهراني بلاد الأمة العربية والإسلامية.

تتعلق هذه القضية بنقطة العلاقة العضوية بين المسلم والمسلم على المستوى الفردي، وبين جماعة المسلمين بشكل عام.

فما هو ثابت في القرآن الكريم، وفي السُّنَّة النبوية الشريفة؛ فإن أقوى رابطة بين المسلم والمسلم، هي رابطة الدين، وهي الرابطة التي تجمع ما بين المسلمين مهما كانت انتماءاتهم القومية، أو أي انتماء آخر لهم.

يقول الله تعالى في سُورة "الحُجرات": ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [من الآية ١٠]، وهو المعنى الذي تكرر في أكثر من موضع من القرآن الكريم.

وفي السُّنَّة النبوية، يقول ﷺ: "المسلم أخو المسلم"، وتكرر كذلك هذا المعنى في أكثر من حديث نبوي صحيح.

وفي السيرة النبوية؛ يُعتبر موقف المؤآخاة بين المهاجرين والأنصار، من أكثر المواقف دلالة على ذلك.

فهذا الموقف بالذات، يقول بأن كلمة "إخوة" التي وردت في القرآن والسُّنَّة؛ إنما لم تكن على سبيل المجاز؛ حيث هناك الكثير من العبارات البلاغية في القرآن الكريم والحديث النبوي، كانت تتضمن المجاز، وفق ما هو معروف في لغة العرب وآدابهم.

فالمؤآخاة التي تمت؛ تمت بالمعنى الفعلي؛ حيث رتبت أحكامًا شرعية عديدة نتيجة هذا التآخي، شملت سائر الحقوق المترتبة على أُخوَّة الرَّحِم والصُّلْب.

ويمكن في هذا الإطار، وضع مسألة "الولاء والبراء"، كإحدى أهم تجليات

وفي حقيقة الأمر؛ فإن هذه القضية من القضايا التي تم البحث فيها بشكل كبير عبر التاريخ الإسلامي، وفيها ما فيها من دراسات وكتب.

ولكن ما يعنينا هنا، هو أن العقيدة، والشريعة الإسلامية، هي الأساس الذي يصنع هذه الرابطة بين المسلمين في كل مكان، وبالتالي؛ فإن مصادر العقيدة والشريعة؛ تُعتبر هي البوتقة الجامعة التي تبرز مفردات وتفاصيل المشتركات الجماعية بين المسلمين.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن تفلُّت المسلمين من قرآنهم وسنَّتهم يأخذ أكثر من صورة.

الصورة الأولى، هي هجران الأصول الشرعية التي نستمد منها عباداتنا وقيمنا الروحية، وهو أمرٌ تنبأ به القرآن الكريم، عندما تحدث عن بعض مواقف الناس

يوم القيامة، فقال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَـٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُوا۟ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا ﴾ ["الفرقان" – الآية ٣٠].

كما أشار إليه الرسول الكريم ﷺ، عندما قال إنه سوف تأتي على أمته أيام، يتم فيها زخرفة المساجد والمصاحف، في مقابل عدم إتيانها على الوجه الصحيح.

أما الصورة الأخرى من صور تفلُّت المسلمين من الأصول الشرعية؛ فهي أغلاط الفهم، واختلاف التفسير، وهي الصورة التي من ضمن الظواهر السلبية التي تولَّدت عنها، فتنة التكفير؛ حيث إن الخلاف في تفسير نص ما، أو في النظر إلى بعض النصوص حتى غير ذات الصلة بالعقيدة؛ قاد إلى تكفير بعض المسلمين للبعض الآخر.

بل إن الكثير من الجماعات والحركات التي تصنِّف نفسها إسلامية، قد قامت على أساس تفسير أو رؤية معينة لنص أو نصوص تتعلق بباب أو قضية بعينها في القرآن الكريم، وتقصي كل التفاسير والرؤى الأخرى لذات القضية، وتعتبر من يطرحونها، خارجين عن الدين.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن أحد أهم أسباب هذه المشكلة هو غياب مركزية جامعة للمسلمين، وبالذات على المستوى الفقهي؛ تعمل على مواجهة الأفكار الهدامة والتفاسير الخاطئة، واستدراك المستجدات، والتصحيح المستمر للمتون، واستبعاد الغث منها، والذي ظهر في مراحل الانحطاط أو الغزو الخارجي، وغياب الرموز الفقهية الحقيقية، مع الإبقاء على الصحيح من القراءات والتفاسير للنصوص الشرعية.

ومشكلة غياب المركزية هذه، بدأت مع ظهور عوامل الضعف على آخر دولة جامعة للمسلمين، وهي الدولة العثمانية، ظهور المدارس الحركية التي انتسب كلٌّ منها إلى تصور معين لإعادة إحياء المشروع الإسلامي.

وجزء من هذه المشكلة، يعود إلى حالة الاستبداد والفساد التي ميزت الحكم في مقابل ضعف القبضة المركزية للدولة الإسلامية؛ مما أدى إلى ظهور أصوات وحركات إصلاحية تحدت السلطة المركزية في ذلك الحين.

وهذا التحدي بالرغم من أنه لم يستهدف المركزية السياسية للمسلمين، ممثلة في بلاط الحكم العثماني ومؤسسات الدولة العثمانية في ذلك الحين؛ بل استهدفت تقويتها، من خلال إصلاح أوجه الخلل التي كانت قد بدأت في الظهور، وأدت إلى نجاح القوى الغربية في احتلال غالبية العالم العربي والإسلامي، حتى المناطق التي كانت تخرج عن سيطرة الدولة العثمانية في غرب ووسط أفريقيا، ومناطق آسيا الوسطى؛ إلا أنه قد تم توظيف هذه الحركات والأصوات الإصلاحية في بعض الأحيان لإضعاف المركزيات السياسية والدينية في الدولة الإسلامية.

وفي مرحلة ما بعد ظهور الدولة القومية في العالم الإسلامي؛ فإن ظهور النعرات القومية، والإعلاء من قيمة الوطنية – التي لا يرفضها الإسلام ولكنه ينظمها مثل أية ظاهرة إنسانية أخرى – على حساب الانتماء الديني الأوسع، وذلك لمصلحة الأنظمة التي حكمت بعد ذلك؛ قاد إلى إضعاف الكثير من المؤسسات الدينية والسياسية التي كان لها طابع مركزي في تنظيم شؤون الأمة، وعلى رأسها الأزهر الشريف.

ومع إهمال التعليم الديني، وتحول الإعلام إلى أداة تغريب وإفساد في كثير من دول العالم الإسلامي؛ فإن الرابطة بناء على الدين، ذابت لدى الغالبية العظمى من أبناء المجتمعات المسلمة، بل إن البعض يعتبر تحمل المسلمين في دولة ما لمشكلات مسلمين في دول ومجتمعات أخرى، بمثابة عبئ.

كل ذلك، بسبب عدم إدراك المسلمين للقرآن الكريم وما يدعو إليه في هذا الصدد، وعدم دراسة السُّنَّة والسيرة النبويتَيْن بالشكل الكافي، بل ربما إن هناك مسلمين، صاروا يأتون الدنيا ويخرجون منها من دون قراءة القرآن الكريم ولو مرة واحدة.

وهي مشكلة تجد الكثير من الصعوبات لمعالجتها في ظل الأحوال السياسية التي تعيشها معظم الدول العربية والإسلامية في الوقت الراهن، إلا أنه يبقى الأمل في برامج التربية الفردية، والدور المسجدي كبداية سعيًا لمعالجة هذا الخلل الذي هدم أواصر الأمة أو كاد!

عندما حوَّلنا الدين إلى أيديولوجية!

تسود عالمنا المعاصر منذ الستينيات الميلادية الماضية؛ عصر الثورة الثقافية والانفتاح الفكري، العديد من التيارات الفكرية التي تمحورت حول الإعلاء من قيمتَيْن أساسيتَيْن، العقل والحرية.

وطالت رياح هذه التيارات المقدسات والمسلَّمات كافة، بما في ذلك العقائد الدينية، والأخلاق، فيما أطلق عليه زيجمونت باومان وغيره من مفكري عصر الحداثة "Modernism" وما بعد الحداثة "Postmodernism"، بالسيولة "fluidity"؛ السيولة الأخلاقية، والسيولة السياسية، والسيولة الاجتماعية، وغير ذلك من مفردات حياة الإنسان ومجالاتها.

وجوهر هذه التيارات، مبدأ التفكيك، والذي انتقده بعض المفكرون العرب، مثل الدكتور عبد العزيز حمودة، الذي كتب كتابان مهمَّان في هذا الصدد بعنوان: "المرايا المحدّبة.. من البنيوية إلى التفكيك"، ونشره عام ١٩٩٨م، و"المرايا المقعَّرة.. نحو نظرية نقدية عربية"، ونشره عام ٢٠٠١م، واتهمه البعض من المفكرين العلمانيين العرب، على إثرها بالعداء للحداثة!

ويرتبط التفكيك في جوهره بدوره بمذهب الشك "suspicion"، الذي لا يقبل أية مدخولات لا تمر على مرشحات العقل الإنساني، بما في ذلك العقائد والتعاليم الدينية، ويستند في تفسيره وحكمه على الأمور إلى التفسيرات المادية التي تتعلق

فقط بما يمكن أن تدركه الحواس البشرية، سواء بشكل مباشر، أو من خلال وسائط تقنية.

ومن الملاحَظ أن التيارات الإلحادية والعلمانية، وخصوصًا في عالمنا العربي، تركز في تطبيق مبدأ التفكيكية "Decomposition" هذا على الديانات المنزَّلة، أو ما يُطلَق عليه مسمى "الديانات السماوية"، ونقصد بها الإسلام، والمسيحية واليهودية.

وهنا ثمَّة توضيح مهم، وهو أنه من الواجب لمعرفة حجم هذه الظاهرة، أن يتم الاطلاع على واقعها على مستوى العالم الغربي؛ حيث إننا سوف نجد نفس الحجم من الهجمة والتشكيك التي نعرفها على الإسلام في عالمنا العربي والإسلامي، تتم هناك تجاه المسيحية، وعلى وجه الخصوص، المذاهب التقليدية القديمة، الكاثوليكية والأرثوذكسية.

وحتى عندما حاول البعض الموائمة بين "ضغوط" عواصف هذه التيارات، وبين إيمانهم الداخلي؛ تولَّدت ظواهر عجيبة، مثل "كنائس" عبدة الشيطان في الولايات المتحدة، والتي تكشف – كنموذج – عن طبيعة الخلل الحاصل في طرائق تفكير الكثير من أتباع هذه النظريات والتيارات، نتيجة الخلل الحاصل في المنطق الذي تستند إليه هذه الأفكار نفسها.

في المقابل؛ فإنه، وكمثل أية ظاهرة؛ فإنه يكون لها ردُّ فعلٍ متناسب معها؛ فكان أبرز الظواهر التي جاءت كردِّ فعلٍ إزائها، التطرف والتشددً في المواقف من جانب المؤمنين والمتدينين من أتباع كل ديانًة.

وهذه ليست مقدمة مستفيضة تبتعد عن القضية أو المحور المهم الذي نحن بصدده في هذا الموضع من الحديث؛ حيث يرتبط ذلك، وخصوصًا نقطة الخلل والفوضى في هذه التيارات، سواء في المنطق أو في المحتوى والأثر، بمشكلات كبرى حاصلة في فضائنا الإسلامي.

وأول ما تجب الإشارة إليه في هذا الصدد، هو أنه كان من المفترض أن يكون المسلمون هم أقل الأمم تأثرًا بالكثير من الخرافات التي احتوتها هذه المدارس، التي لا تقف أفكارها حتى على أرضية منطقية عقلية سليمة، بخلاف ما يدعيه أصحابها عن تمجيدهم للعقل ومساراته ومتطلباته.

وهو أمر بديهي في ظل الكثير من الأمور التي اختص بها الله عز وجل دينه، الإسلام، وعلى رأسها كتابه العزيز، القرآن الكريم، الذي يتميز عن غيره من كل الكتب التي أنزلها الله تعالى، أو حتى وضعها أصحاب الديانات والفلسفات الوضعية، بالكثير من السمات التي تؤهله لأن يكون أكبر مصدر للاطمئنان للعقيدة لدى كل مسلم، بحيث لا يكون في الأصل بحاجة إلى الأخذ من أية كتب/ فلسفات/ ثقافات.. إلخ، أخرى.

فالقرآن الكريم، محفوظ بحفظ الله تعالى له، ومتسق مع ذاته، ولم يجد أيٍّ من العلماء الملحدين أو العلمانيين، وعبر التاريخ، أي تناقض.

كما أن نصوصه كلها مع التنوُّع الكبير في محتواها الموضوعي؛ إلا أنها كلها تأتي في سياق واحد رئيسي، وهو إثبات عقيدة التوحيد، وبأسلوب لا يمكن بحال معه

أن يكون من وضع بشرٍ، برغم تطور محتواه الموضوعي، وتنوعه بين المرحلة المَكِّية والمرحلة المدنية من البعثة النبوية.

وذلك في حد ذاته يطمئن المسلم إلى أنه كتاب الله تعالى، ومعجزته الباقية، وبالتالي؛ يطمئن إلى عقيدته.

كما أن القرآن الكريم من دون باقي الكتب الأخرى المنزَّلة، أو موضوعة لديانات وفلسفات أخرى بشرية؛ كتاب شامل، ويتضمن مناقشة لمئات القضايا والظواهر التي يمكن أن يقف أمامها الإنسان، ويجيب، بوضوح تام، على الأسئلة الكُلِّيَّة الكبرى التي تحكم حياة الإنسان، وسعيه فيها، وتصوراته عنها، وعن حياته بعدها، وعن الكون، وعن ربِّه.

ومن بين أهم هذه الأسئلة: لماذا خلقنا اللهُ تعالى، وماذا على الإنسان فِعْله في الدنيا، ولماذا خلق اللهُ تعالى، الشر والشيطان والمعاناة، وغير ذلك من الأمور التي شكَّل غيابها في الديانات والعقائد والفلسفات الأخرى، مشكلات ضخمة لدى أتباعها، قادتهم إلى الإلحاد.

لكننا، ولعوامل عديدة، وجدنا تأثيرات كبيرة لهذه التيارات على المسلمين، وخصوصًا جيل الشباب.

ومن بين أهم هذه العوامل، الخلل الحاصل في مناهج التعليم العام، وتراجع التعليم الديني لحساب التعليم المدني، بالإضافة إلى الكثير من المشكلات التي وقعت فيها الحركات الإسلامية، وأبرزها وأخطرها، الخلافات السياسية والفقهية،

والتي وصلتْ إلى مستوى التكفير، والدخول في صراعات مسلحة واقتتال، بين هذه الحركات.

ساهم ذلك مع خلل مفاهيمي لدى الكثير من الموجودين في الحركة الإسلامية المعاصرة، حتى على مستوى القمة، يخلط بين الدين وبين الحركة أو الجماعة، بينما الأخيرة هي أداة لخدمة الأول، ومناهجها ليست عقائد وفقهًا، بحيث يكون مخالفتها بمثابة خروج عن الدين، وإنما هي أداة تنشئة وتلقين بالأساس.

ولكي لا نُستَغرَق في هذه القضية التي نوقشت في مواضع شتَّى سابقة، فإننا نقف هنا عند مشكلة التنشئة، والخلافات، وما قادت إليه، وهي صُلب موضع هذا الحديث؛ حيث تم تحويل الدين إلى أيديولوجية "Ideology"، بينما الفارق بينهما كبير للغاية.

فقد يبدو أن ظاهرة الدين، هي أحد أوجه "الأيديولوجية"؛ حيث تعني هذه الأخيرة معنىً قريبًا بشكل ظاهري من تعريف الدين، فهي تشير في الاصطلاح إلى منظومة من الأفكار التي تستقر في وجدان المؤمنين بها والذين يتبنونها، وبالتالي؛ فهي تحكم تصوراتهم وسلوكهم في الحياة.

ولكن هذا تفكير قاصر؛ حيث الدين أمر أشمل وأوسع من ذلك بكثير؛ حيث هو يتضمن منظومة كاملة من الإيمانيات التي لا تتعلق بالجوانب التطبيقية في حياة الإنسان والمجتمعات.

فالأيديولوجية تقف عند حدود وضع تصوراتٍ قيمية عن الحياة، وقواعد للتعامل وإدارة المجتمعات، وفق منظومة تراتبية من القيم، مثل "الليبرالية" التي

تُعلي من قيمة الحرية، والاشتراكية التي تُعلي من قيمة المساواة، على ما عاداها من قيم، بينما الدين بجانب هذه الأمور، وتنظيمه لها، فهو يتضمن عقيدة تتعلق بالإله الذي يعبد، وبفكرة الخالق وطبيعته.

وهو الجانب الأهم في الدين، ولذلك نجد أن القرآن الكريم قد ركَّز عليها، باعتبار أن الإسلام هم الدين الخاتم، وبالتالي؛ فإنه كان من الضروري إزالة مختلف الشوائب التي طالت فكرة الإله والخالق ورب الكون في الديانات الْمُنزَّلة السابقة بسبب تحريفها، أو بسبب قصور الرؤية في الديانات الوضعية بطبيعة أن واضعيها هم بشر بكل ما فيهم من نقائص وعوارض.

إلا أن ما أشرنا إليه من مشكلات، وخصوصًا انحراف الحركة الإسلامية – كظاهرة ولا نقصد حركة بعينها أو ما شابه – عن دورها ورسالتها، وتحولها إلى انتماء سياسي، بل وعقدي لدى أتباعها في كثير من الأحوال، حوَّل القاعدة الأساسية التي تنهض عليها الحركة الإسلامية، وهي الدين، إلى أيديولوجية، في ظل تمسك كل حركة من هذه الحركات، بتصورات وتفاسير خاصة بها عن تعاليم الإسلام، صنعت قوالب مختلفة للدين بين هذه الحركة أو تلك.

وفاقم من هذه الحالة، الصدامات التي وقعت بين الكثير من الحركات الإسلامية المعاصِرة، وتحوَّل الانتماء إلى الحركة، وبالتالي، الإيمان بتصورها الخاص عن الدين وتعالِيمه وأحكامه، إلى وسيلة نجاة، باعتبار أنها انتماء لمجموع أكبر يحمي الفرد المسلم، ويقيه من عواقب انفراد خصومه "الإسلاميين" به!

ويتصل بذلك نقطة مهمة، وهي أنه، وتحت وطأة التغييب الذي حصل لفريضة الجهاد، وعدم كفاية التراث الإسلامي في المجال السياسي، لأسباب تتعلق بالملك الجبري الذي ساد الدولة الإسلامية عبر تاريخها الطويل بعد مرحلة الخلفاء الراشدين، وكرسته القوى الاستعمارية، ثم الأنظمة العلمانية التي حكمت ما بعد الاستعمار؛ نقول إنه تحت وطأة ذلك؛ كان اهتمام الحركة الإسلامية بهاتَيْن القضيتَيْن على حساب أمور أخرى.

وهو أمر يخالف جوهر الدين ذاته؛ الذي هو مجموعة شاملة ومتوازنة من المجالات التي شملتها التعاليم والأوامر والنواهي التي جاءت في المصدرَيْن الأساسيَّيْن للتشريع، القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية الشريفة.

فعلى سبيل المثال؛ نجد في المناهج التربوية مرورًا غير كافٍ حول قضايا العقيدة والوحدة الموضوعية للقرآن الكريم التي ضمنت وحدة هذا الدين، والذي يضمن بدوره وحدة الأمة، والذي هو من أهم ما دعا إليه القرآن الكريم من أمور، وشدد على عِظيم مخالفته. يقول تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍ﴾ [سُورة "الأنعام" – من الآية ١٥٩]، ويحفظ للمسلمين وجودهم وبقائهم وكرامتهم بين الحضارات والأمم الأخرى. يقول عز وجل: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ﴾ [سُورة "الأنفال" – من الآية ٤٦].

في مقابل ذلك، نجد تركيزًا عميقًا – مطلوبٌ في واقع الأمر، ولكن مع ضرورة موازنته بمناهج أخرى بالشكل الذي يحفظه من الانحراف وطمس غيره من الأمور المهمة كما تقدَّم – على السياسة والأدوار السياسية والاجتماعية التي تقوم

بها الحركة الإسلامية، بما حوَّلها إلى نقطة تمركُز حول حول الحركة، وليس حول الدين والأمة ومصالح الدعوة.

القضية الأخرى، وهي تتصل بالخلل الخاصل في مناهج التعليم، ومن ضمن ذلك، قضية المحاضن التربوية والمناهج داخل الحركات الإسلامية، وبالذات الصحوية منها، أنه، وباسم الانفتاح على الثقافات والأفكار الأخرى؛ وجدنا أخذًا من هذه الأفكار بشأن تأصيلي، أي بشكل جعله جزءًا من المكوِّن الفكري، وبالتالي، السلوكي للكثير من المسلمين، وعناصر الصف الحركي، وخصوصًا الشباب.

وتتركز هذه المشكلة في فئة بعينها من شباب الحركة الإسلامية، وهي الفئة التي رأت فشل الأفكار والسياسات التي تبنتها القيادات الحركية، وربطت الفشل بأصل الفكرة، وبالتالي؛ بدأت في البحث عن بديل في المدارس والتيارات الفكرية والسياسية الأخرى.

بل هناك مفكرون مسلمون معاصرون، يرون أن جذر تأسيس جماعات العنف والإرهاب باسم الدين، إنما هو نتيجة النمط الفكري والثقافي الذي أفرزته الحداثة الغربية، والذي أشاع الفوضى بين ظهراني الإنسانية بالكامل، وغيَّب أي ضابط فكري أو أخلاقي، أو غير ذلك، من خلال "تقديس" العقلية النقدية.

......

والأخير؛ فإن هذه القضية على أكبر قدر من الأهمية، والتَّشعُّب في آنٍ، بحيث أن بحثها ورصدها فقط لتقييم حجمها، بحاجة إلى دراسات موسَّعة، سواء على

المجموع المسلم، أو الصف الحركي، أو فيما يخص المناهج وآليات العمل والتنشئة داخل المحاضن التربوية الحركية.

وهذه القضية ليست من نافل القول، أو الترف؛ حيث ربما فيها مصير الدعوة والصحوة الإسلامية بالكامل.

"أَلَيْسَتْ نفْسًا؟!".. كيف أسَّست لمنهج دعوي وإنساني شامل

كلنا تقريبًا نعلم عن الموقف الذي ورد في صحيح البخاري عندما مرَّت بالرسول الكريم ﷺ، جنازةٌ، فقام لها، فقيل له، إنها ليهوديٍّ، فقال عليه الصلاة والسلام: "أَلَيْسَتْ نفسًا؟!".

إلا أنه ما لا يعرفه الكثيرون، أن هذه العبارة، وهذا الموقف، واللذان قد يبدوا على قدر من البساطة، على الأقل على أكبر قدر من الإيجاز الزمني؛ إنما قد أسَّسا لمدرسة دعوية وإنسانية مكتملة الأركان، تفتقدها الكثير من أوساط المسلمين، ولاسيما في المجال الحركي.

ولعل أول الدروس العظيمة التي يمكن الخروج بها من هذا الموقف النبوي العظيم، وهذه العبارة النبوية الوجيزة، هو أن الهدف الأساسي من نزول الإسلام، دين الله سبحانه وتعالى، إنما هو إنقاذ البشرية من أدرانها.

وسواء أكانت هذه الأدران، من لدن البشر، وسلوكهم، أو في عقائدهم الفاسدة، أو غير ذلك؛ المهم، أن هذا الموقف، والحزن الذي أصاب الرسول الكريم ﷺ خلاله، يقول بأن الإسلام إنما نزل لإنقاذ البشر من الضلال، ومن سوء عاقبة عدم الإيمان بالله عز وجل بالصورة التي أرادها الخالق من عباده.

وهذا في شريعتنا؛ حيث إن أول المقاصد التي نزلت الشريعة الإسلامية لحفظها، هي حفظ النفس، وأسبق في الترتيب من حفظ الدين؛ لأنه - بالمنطق البسيط - من دون نفس حية، حرَّة؛ لن يكون هناك دينٌ ولا إيمان، ولا أي شيء آخر.

وبالتالي؛ فيبرز هذا الموقف كيف أن النفس الإنسانية ثمينة، ولا يجوز إطلاقًا إلحاق الضرر بها، بالقتل، أو بغير ذلك، بغير وجه حق محدَّد بدقةٍ شديدة في شريعتنا؛ لأن كل نفسٍ إنسانية، هي مجتمع دعوة، ولو كان فردًا واحدًا.

وهذا في جوهره، يساوي إسلام نفسٍ إنسانيةٍ، أي أن يتم هداية إنسانٍ إلى حقيقة التوحيد، وقيامه – بالتالي – بإفراد الله سبحانه بالعبادة، وحده لا شريك له، وإقامة عقيدة التوحيد وشريعة الإسلام في الأرض، وهذا أمر عظيم، بل هو أساس خلق الثقلَيْن والكون في الأصل، وكل ذلك بديهي، وليس بحاجة إلى إثبات.

في هذا الموقف العظيم كذلك، يبدو لنا أمرٌ على أكبر جانب من الأهمية ذاب للأسف الشديد في ظلال سوداء نتيجة الممارسات التي يقوم بها بعض الجُهَّال باسم الدين، وباسم الدعوة، وباسم الجهاد، ونتيجة لمشروع ضخم صار له مئات الأعوام، يثابر عليه خصوم الدين والأمة، من أجل تشويهه، وإخفاء الجوانب الإنسانية والحضارية فيه، هذا الأمر يتلخص في آية قرآنية، يقول فيها الله عز وجل: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [سُورة "الأنبياء" – الآية ١٠٧].

فهذا الموقف يظهِرُ لنا كيف كان النبي ﷺ كان فعلاً رؤوفًا رحيمًا كما وصفه القرآن الكريم، وكيف أنه كان نبيَّ الرحمة حقيقةً لا قولاً أو ادعاءً.

فهو "عليه الصلاة والسلام"، بالرغم من كل ما فعله اليهود فيه، وإيذائهم له وللمسلمين، وتآمرهم مع المشركين وأعداء الدين – بالرغم من أنهم أتباع دينٍ سماوي – لم يتشمت في اليهودي لأنه مات على الكُفْر، وسوف يعذَّب بذنوبه التي كان من بينها – أي هذه الذنوب – إيذاء النبي "عليه الصلاة والسلام" نفسه، وإنما

حزن لأن عقيدة التوحيد خسرت نفسًا كان يمكن أن تقيمها، وأن نفسًا إنسانية قد أفلتت من هدي الإسلام، وسوف تعذَّب بكفرها وذنوبها.

فهو هنا ﷺ، قد أعلى من اعتبارات الدعوة والمصلحة العامة، وأعلى من اعتبارات الإنسانية، على حساب كل الصغائر والذاتيات الضيقة.

وفي محصِّلة ذلك كله؛ سوف نجد أنفسنا أمام منهج دعوي غائب بحق عن غالبية الجماعات الإسلامية، أو التي تزعم أنها إسلامية، وتقول بأنها تتبنى الجهاد المسلح كوسيلة لنشر الدعوة.

ففي خلال تحركات هؤلاء هنا وهناك؛ سوف نقف أمام منظومة من الممارسات التي ترقى إلى مستوى الجريمة في حق الدين، وفي حق الدعوة، ونتائجها واضحة سواء في الصورة الذهنية المشوهة التي يتم تناقلها عن الدين الحنيف، أو في الموقف من المسلمين في بلدان المهاجر، أو في تنامي التيارات العلمانية والإلحادية بسبب تحويل هؤلاء الدين إلى أداة مقتلة عظيمة.

ولكن لعل أخطر نتيجة في ذلك كله، هو تعطيل جهود عقود طويلة قامت خلالها الصحوة الإسلامية بالكثير في مجال الدعوة الإسلامية في الغرب والأماكن التي لم تكن تسمع أصلاً عن الإسلام ونبيه ﷺ، أو كتابه، القرآن العظيم.

وأبسط منطق يرد على هؤلاء وممارساتهم؛ أن نقارن بين موقف الرسول الكريمﷺ من نفسٍ أفلتت من دعوته إلى دين الله، ومن قيام هؤلاء بقتل غير المسلمين بحجة تحقيق "النقاء الديني" في المناطق التي سيطروا عليها، أو "تخويف

أعداء الله تعالى"، أو "معاقبة هؤلاء على كفرهم"، وكل ذلك أبطل الرسول "عليه الصلاة والسلام" أية مزاعم عن أنه من الإسلام، بموقف بسيط وجملة وجيزة!

كما أن القرآن الكريم فيه من الآيات الكثير التي تقول بأن حساب: الظالمين/ الكافرين/ الفاسقين، وغير ذلك من الفئات، إنما هو على الله تعالى؛ لا على الإنسان، مهما كان، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي لَوْ تَشْعُرُونَ ﴿١١٣﴾﴾ [سُورة "الشعراء" - الآية ١١٣]، ويقول عز وجل أيضًا: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴿٢٦﴾﴾ [سُورة "الغاشية"].

نحو إعادة النظر في كيفية تناول السيرة النبوية

في حقيقة الأمر؛ فإن واجب الوقت في هذه المرحلة، هو إبراز الجانب الإنساني العظيم في الإسلام، وكيف أن هدف نزول الرسالة الخاتمة، إنما هو إنقاذ أرواح الناس، كل الناس، من العقاب الدنيوي والأخروي، وليس تسريع إرسالهم إلى خالقهم من قبل أن يبلوا أخبارهم، وأخبار عقيدتهم، إذا ما علموا من الكتاب شيئًا، أو وصلهم عن الإسلام أية كلمة أو عبارة.

الأمر الآخر؛ هو ضرورة العمل على إعادة تأهيل المناهج التربوية بالمزيد من التوسُّع في دراسة السيرة النبوية في غير أمور الغزوات والجهاد التي تركز عليها الكتابات التربوية والفكرية التي تتناول السيرة النبوية.

فحياة الرسول الكريم ﷺ، بلغت ٦٣ عامًا أو نحو ذلك، كلها، وليس السنوات الثلاث والعشرين التي هي سنون البعثة فحسب؛ كلها دروس مستفادة، حتى ما

كان منها قبل البعثة، من دراسة السلوك القويم، وكيفية التعامل مع ضربات الدنيا المتمثلة في اليتم والعمل صغيرًا، وحتى كيفية الوصول إلى الله عز وجل بواسطة العقل والتأمُّل في خلقه سبحانه، وهو ما جاء القرآن الكريم بعد ذلك مصدِّقا عليه.

فلا يمكن اختزال السيرة النبوية فيما مجموعه عامٌ ونصف العام، هي إجمالي فترات الغزوات والسرايا والجهاد بالسلاح.

فحياته ﷺ هي واحدة من مصدرَيْ التشريع الأساسيَّيْن في ديننا؛ حيث حياته هي جزء من سُنَّته "عليه الصلاة والسلام"، وبالتالي؛ فإن الاجتزاء فيها خطأ مثلما هو خطأ في النَّصِّ القرآني أو النَّصِّ النبوي؛ حيث إن الاجتزاء يقود إلى أحكامٍ شرعية خاطئة وفقهٍ باطل.

إننا بحاجة إلى أن نعرِّف المسلمين وغير المسلمين، أن محمَّدًا "عليه الصلاة والسلام" لم يحارب اليهود – مثلاً – إلا لما خانوا العهد وتآمروا عليه وعلى دولة الإسلام الوليدة في المدينة المنورة، ولكنه في الأصل؛ بُعِثَ بالحق لهداية هؤلاء وإنقاذهم. هذا قائم ومطلوب وهذا قائم ومطلوب، وليس جانبًا منه فحسب، وإلا كُنَّا مثل أهل الكتاب؛ نؤمن ببعض الكتاب ونكفر ببعض؛ حيث الكفر لا يعني الجحود فحسب، وإنما الانصراف والنكران كذلك!

منهج المعتزلة وجدل تجديد الخطاب الديني.. عن حدود تعامل العقل مع الشريعة

باتت مسألة تشريح الخطاب والفكر الإسلاميَّيْن، من بين أكثر الأمور المطروقة على المنصات المعرفية المختلفة، بما في ذلك حتى منصات أكاديمية رصينة، لا تتناول الأمور من ظاهر القول، وإنما تتعمق في مناقشتها بموجب قواعد البحث العلمي المرعيَّة.

ويستوي في هذا الاهتمام، المنصات العربية والغربية على حدٍ سواء، ويأخذ أكثر من جانب، مثل مناقشة جوهر المرتكزات والمقولات الأساسية التي يستند إليها الفكر والخطاب الإسلاميَّيْن، وكذلك أحكام الشريعة، وكيفية التعامل معها.

ثم نجد طرفًا آخر للنقاش، وهو الطرف الذي يحاول أن يقلل من قيمة الفكر الإسلامي، و"يثبت" عدم صلاحيته لزمن النهضة العلمية وعصر العقل؛ تجده يطرح بعض البدائل الغربية للحلول محل المنطلق الإسلامي في تناول الحياة وشكلها وتصورها.

ومن أهم المذاهب والأسماء التي نجدها متداولة في هذا الإطار، فريدريك نيتشه، الذي يُعتَبر أبو الفكر النازي، وفلاسفة المذاهب النفعية والواقعية الحديثة بشكل عام، مثل زيجمونت باومان، وبيار بورديو، بخلاف الماضي؛ حيث كان البديل الذي يتم التوجُّه إليه، هو البديل المثالي القديم من المدارس اليونانية، مثل

فلسفات أفلاطون وسقراط، أو – كما في العصر الحديث – ثقافات الشرق القديمة، وفلسفات "اليوجا"، وغيرها.

وللأسف أخذت هذه "الموضة" – أو الصَّرْعَة – حيِّزَها لدى جيل كامل من شباب الحركة الإسلامية، والشباب المتديِّن بشكل عام، في ظل حزمة من المشكلات التي يجب أن نعترف بها، في الخطاب والفكر الإسلاميَّيْن، تفرض البحث عن معالجات لها.

ومن بين هذه المشكلات، التوقف عند التراث كمصدر إلهام، مع وقوف التراث في مفاهيمه عند مراحل متقادمة من الحضارة الإنسانية. فعلى أبسط تقدير – وهو مثال مهم – فإن مفهوم العلم في كتب التراث والفكر الإسلامي القديمة، مختلف تمامًا عن مفهوم العلم في عصرنا الحديث.

ومع التعنت العجيب وغير المفهوم في هذه المنطقة من جانب بعض "حُرَّاس العقيدة"، والذين آذوها بحماستهم أو بجهالتهم، أيًّا كان؛ فإن المسلم كان مضطرًّا للبحث عن البديل الذي يروى ظمأه، ويتفق مع ما يراه واقعًا من حوله من مفردات.

ونفس الشيء ينطبق على مفاهيم مهمة وحاكمة في عصرنا الحالي، مثل المدينية، وما تحمله من مفردات تفرض موازنات دقيقة للغاية، بين ما تفرضه علينا أحكام شريعتنا، وبين ما تفرضه علينا قواعد العمران، ولاسيما قاعدة التطور، وهي قواعد وسُنَن من لدن اللهِ تعالى، وهو خالقها، واضعها فينا، تمامًا كما وضع أحكام الشريعة لنا منهاجًا.

وباعث تناول هذا الموضوع، هو الكثير من الشطط الذي نراه في بعض المدارس الحديثة في مسألة كيفية التعامل مع أحكام الشريعة، ومسألة قيمة العقل الإنساني.

وبدايةً؛ فإنه لا خلاف على مركزية وقيمة العقل، فهو – على أبسط تقدير – أحد مناطا التكليف مع الحرية، وبالتالي؛ فإنه ليس من نافل القول، والإيمان يتعمَّق – كما ورد في القرآن الكريم، بإعمال العقل فيما خلق اللهُ تعالى من حولنا، وفي أدلة وجود اللهِ تعالى ذاته سبحانه.

وكذلك العقل هو الاداة التي من خلالها نتلقى العلم، ونقوم بإعمال أحكام الشريعة الإسلامية في حياتنا، وندير حياتنا ذاتها وفق التصور الذي لدينا في الإسلام.

ولكن هناك حديث أخذ يتزايد في الآونة الأخيرة لتمرير منهج يُعلي من العقل على الشريعة ذاتها، وهو منهج قريب من منهج المعتزلة في التعامل مع الشريعة وأحكامها، وإعلاؤهم العقل عليها، ويبرر نفسه بشعارات برَّاقة، أو أهداف لها ضرورة فعلاً، مثل تجديد الخطاب الديني.

فنحن بحاجة فعلاً إلى تجديد الخطاب الديني، ولكنه التجديد الموضوعي الذي يستجيب لمتطلبات العصر، ويجيب على الأسئلة والإشكالات المُستَجدَّة، ويعمل على تحديث المفاهيم والأفكار؛ لا أن يكون أداة هدم للفكر الإسلامي نفسه وبعض مدارسه، استجابة لضغوط غربية، أو لصراعات سياسية!

وهنا لابد من أنْ نشير إلى أن هناك فارقًا كبيرًا للغاية بين أمرَيْن. بين ما يقول به المعتزلة وفرق إسلامية أخرى في هذه النقطة؛ حيث هذا مرفوض تمامًا، فالعقل البشري قاصر، والشريعة وأحكامها من لدن حكيم عليم، وحكمته بالغة.

الأمر الآخر، وهو مقبول، فهو يتعلق بكيفية إسقاط الحكم الشرعي على الواقع لجهتَيْن. الأولى، هي هل هذا الموقف أو الحالة مطابق لما يجب تطبيق الحكم الشرعي عليه أم لا، والثانية، هو كيفية تطبيق الحكم الشرعي على هذه الحالة؛ حيث هناك أمورٌ كثيرة في الشريعة نفسها، وضوابط أخرى اجتهد فيها الرعيل الأول من المسلمين، وأهمهم عمر بن الخطاب "رضي اللهُ عنه"، في هذا الصدد، وهو ما نعرفه باسم "الفقه".

ومن بين أهم هذه الضوابط، العلم بالحكم من عدمه، وتوافر الإرادة من عدمها، والاضطرار، ومثل الظرفية والمصلحة والموازنة بين المنافع والمضار، ومستوى الضرر في حالة الموازنة بين حالات فيها كلها ضرر، وغير ذلك.

هذا مقبول، وموجود، وفيه أكمل صور إعمال العقل وأكثرها رشادة؛ ففيه توظيف قدراته، ولكن مع الاعتراف بقصوره، وأنه في النهاية مجرد أداة فهم وتطبيق، وتاليًا للشريعة وليس يسبقها، أو أداة تقييم أو تقويم لها.

وعبر تاريخ الفكر والفقه الإسلاميَّيْن؛ نجده في أرقى مدارسنا الفكرية والفقهية، كما عند الإمام الشافعي، والأئمة العز بن عبد السلام الشوكاني وابن العربي والشاطبي، ولهم كتبٌ عظيمة وقيِّمة في هذا المجال.

وبالتالي؛ فلا داعي للحديث عن ضرورة ما لذلك؛ حيث هو موجود فعلاً لدينا، ولا حاجة – بالتالي – للقول بأن الإسلام أو الشريعة "بحاجة إليه" حاشا لله تعالى؛ حيث الإسلام هو دين اللهِ الكامل، وشريعته هي الشريعة الكاملة التامة التي ارتضاها منهاجًا للناس، واللهُ يعلم مَن خلق، وهو اللطيف الخبير كما قال القرآن الكريم، واللهُ يعلم وأنتم لا تعلمون.

ولكن هنا ينبغي لنا الواقعية، والاعتراف بأن لدينا نحن كمسلمين مؤمنين بالمشروع الإسلامي، ونسعى فيها، مشكلة تدفع بعض الليبراليين والعلمانيين، وحتى بعض المتدينين إلى إثارة هذه القضية، وهي مشكلات التطبيق والانحرافات وقعت بسبب عوامل كثيرة للغاية، مثل استبداد الحكم في تاريخ الدول الإسلامية المختلفة التي ظهرت، وتوظيف سلاطين وحُكَّام كُثر للشريعة بتأويلات باطلة لأجل استمرار المُلك لهم ولذراريهم من بعدهم.

ومنها كذلك ظهور ما أطلق عليه مدارس البداوة في الفقه الإسلامي، التي ارتكست بالمسلمين قرونًا طويلةً للوراء، وغرست طابع البداوة التي نزل الإسلام أصلاً لنقضها، في تطبيقات الدين المختلفة.

……

إن هذه القضايا كلها، تطرح العديد من الواجبات على التربويين والعلماء العاملين في حقول الدعوة والعمل الإسلامي المختلفة، أهمها السعي إلى تحديث طرائق تناول القضايا المُستَجَدّة، ومواجهة تحدي العلم، كما واجهه الأقدمون في مدرسة حداثية للأسف نعجز عنها الآن؛ حيث كان غالب علماء المسلمين، مثل

ابن سينا والبيروني والإدريسي، في الأصل، هم قضاة شرعيين وفقهاء!

وهنا؛ فإننا ينبغي أن نجد للجيل الجديد بديلاً إسلاميًّا لأفكار وأطروحات نيتشه وباومان وبورديو.

وبالفعل؛ هناك محاولات مهمة للغاية في هذا المجال، لكنها توقفت لأسباب غير معلومة، مثلما حاولت الدكتور هبة رؤوف عزت والدكتور جاسم سلطان، في سلسلة مهمة كانت تصدر عن الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بعنوان "نحو عمران جديد"؛ حيث كانت تتضمن لغةً ومحتوىً وخطابًا، ما هو مطلوب بالضبط الآن، بما في ذلك حتى أحكامًا فقهية في أمورٍ واقعية قائمة، وليس مجرَّد تحديثًا في المجال الفكري.

الأهم من ذلك، هو فك الاشتباك والتشويش القائمَيْن لدى البعض بشأن العلاقة بين العقل والشريعة الإسلامية، وفق المنظور السابق؛ حيث العقل هو أداة فهم وتطبيق، وليس أداة تقويم وتقييم؛ تنبذ ما لا تراه صالحًا من الأحكام الشرعية؛ حاشا لله تعالى، وتقدست حكمته، وتنزَّه عن النقص.

فنعمل على تحديد التراتبية بينهما، وحدود تعامل العقل مع النص الشرعي، وما هو مسموح وما هو غير مسموح في هذا الإطار.

المهم، أن هناك جهدًا ينبغي أن يتم بذله، وإلا فإننا سوف نترك جيلاً حاليًا، وجيلاً مقبلاً نهبةً لهذه المدارس الدخيلة علينا، وتتناقض في قواعدها وأسسها مع شريعتنا الحنيفة.

الفصل الثالث

في الرد على العلمانيين ودعاة الإلحاد

".. يعرف العالم في وقتنا الراهن تنامي موجة كبيرة من الميل إلى التخلي عن فكرة الدين، وتراجع الناس عن التديُّن.

ولا تقف هذه الظاهرة، كما تناولنا في مواضع سابقة من الحديث، عند مجتمعات بعينها؛ حيث باتت تتشارك فيها المجتمعات العربية والمسلمة، مع المجتمعات الغربية.

وهناك أكثر من عامل لانتشار هذه الظاهرة، يمكن تقسيمها إلى عوامل خاصة للمؤسسات والأطراف التي تمثل الديانات المنزَّلة، الإسلام والمسيحية على وجه الخصوص، وعوامل عامة من واقع الإنسانية الراهن.

وفي العوامل الخاصة بالمؤسسات الدينية، الإسلامية والمسيحية، سوف نجد أن أهمها، الانحرافات المنهجية التي وقعت فيها بعض الجماعات الإسلامية الصحوية، وممارسات تنظيمات العنف المسلح التي منحت نفسها صفة "إسلامية"، والفساد الأخلاقي داخل الكنيسة الكاثوليكية، التي تسيطر على أكبر نسبة أتباع في العالم.

أمَّا في مجال العوامل الموضوعية التي تتعلق بواقع الإنسانية العام؛ فإن هناك الحروب والنزاعات، وكذلك التوحُّش الكبير في عالم تسوده الرأسمالية؛ حيث المجاعات تضرب الكثير من مناطق العالم؛ بينما يرمي آخرون في الغرب الرأسمالي، ملايين الأطنان من الحبوب والألبان والأغذية الصالحة، لأجل الحفاظ على ثبات أسعارها.

ولقد نشأت في هذا الإطار العديد من الأفكار التي قادت أصحابها إلى التخلي عن فكرة الالتزام بالدين، حتى مع الإيمان بحقيقة وجود إلهٍ لهذا الكون؛ خلقه ويدبِّر أمره، اعتراضًا على ما يجدونه من أوضاع معاناة، في ظل ثقافة علمانية سائدة، أو قصور في الفهم العقلي لحكمة الخالق عز وجل مما يحدث على الأرض"..

الدين كفطرة إنسانية.. ردًّا على دعاة الإلحاد

في سياق الارتكاسات التي رافقت الثورات المضادة في مرحلة ما بعد الربيع العربي، وما رافقها من حملات على ما يُعرَف بتيارات الإسلام السياسي، والتي – أي هذه الحملات – طالت الأصل الفكري والقيمي الذي تنطلق منه هذه الحركات، وهو المشروع الحضاري الإسلامي، والدين ذاته؛ وقعت العديد من المشكلات المفاهيمية والبنوية في نفوس الأجيال الجديدة الناشئة، والتي تُعتبر – بالفعل – جريمة عصرها، بسبب حالة التجهيل والأُمِّية الفكرية والثقافية التي وصلت إليها.

وساهم في هذه الحالة، مجموعة من المشكلات التي طرأت داخل الحركة الإسلامية ذاتها، ونزوع تيارات وشرائح عريضة منها إلى العنف، وممارسة القتل وأعمال الإرهاب التي لا يقبلها الإسلام، باسم الدين، وسواء أكانوا مدفوعين بباعث تأثيرات ما جرى من جرائم في حق الحركات الإسلامية في بلدانها، أو تم تأسيسهم من الأصل من جانب خصوم المشروع الإسلامي من الأنظمة والحكومات الاستعمارية؛ فإن ذلك أدى إلى تكريس هذه المشكلات المفاهيمية والبنوية.

ومن بين أبرز هذه المشكلات قضية الإلحاد، بدرجاتها المختلفة، والتي تبدأ برفض فكرة التدين ومظاهره، بدءًا بخلع الحجاب من جانب فئات من فتيات الأجيال الجديدة، والتدرج حتى الوصول إلى ترك العبادات قناعةً بـ"عدم جدواها".

وتتدرج تلك الظواهر لتصل إلى مرحلة الشك لدى البعض، وتعزز ذلك من خلال مجموعة من النقاشات غير الرشيدة على مواقع التواصل الاجتماعي، وصولاً إلى تبني فكرة عدم وجود إله من الأصل، والإيمان بالنظريات المادية المختلفة التي وضعت لخلق الكون وصيرورته، بالرغم من أن أبسط الأدلة العقلية تقول بأنه لا يمكن للكون أن يُخلَق ويسير على هذا النسق الدقيق من دون خالق واحد أعظم يهيمن عليه ويقوم على أموره.

وفي حقيقة الأمر، وبعيدًا عن أي شقٍّ سياسي في هذه المشكلة؛ فإنه من المستغرب من وجهة نظر علم الاجتماع، ومنه علم الأنثروبولوجي الثقافي، أن يصل الإنسان إلى هذه الدرجة من فقدان فكرة الإيمان وجود خالق أعظم مدبِّرٌ لهذا الكون، بالرغم من كل ما وصل إليه الإنسان من علم وتقدم في المجالات المعرفية المختلفة، والتراكم الحضاري.

ومن المعروف – وهي حقيقة قرآنية – أنه كلما زاد تدبر الإنسان في الكون والوجود؛ كلما قاده ذلك إلى إدراك الحقائق الإيمانية الخاصة بهذا الكون والوجود.

فيقول اللهُ تعالى، في سُورة "الحَج": ﴿ **أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ** ﴿٤٦﴾ ﴾، وفي سُورة "العنكبوت"، يقول عز وجل: ﴿ **قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ۚ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ** ﴿٢٠﴾ ﴾، وفي سُورة "فُصِّلَتْ": ﴿ **سَنُرِيهِمْ ءَايَـٰتِنَا فِى ٱلْـَٔافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ** ﴿٥٣﴾ ﴾.

وهي بديهية عقلية أكدها القرآن الكريم كذلك، وهي أنه لو أن هذا الكون من دون ربٍّ وإله، وربٍّ وإلهٍ واحد فقط، لا شريك له في ملكوته؛ لكان الكون قد زال وانهار، مع استقلال كل من الأرباب والآلهة بما خلقوا، سبحانه وتعالى عمَّا يصفون.

ففي سُورة "المؤمنون"، يقول الله تعالى: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ ﴾.

وحتى في عصور التوحش والبدائية الأولى، ومع ضياع الإيمان والتحضُّر عن بعض المجموعات البشرية، بعد انسياح نسل آدم (عليه السلام) في الأرض؛ كانت فكرة الإله الواحد لهذا الكون مرافقة دائمًا لهم.

وحتى في الحالات التي تم تصوير فيها هذا الإله في صورة مادية، مثل "الطوطم" أو الأصنام لدى الشعوب البدائية، أو في صورة الشمس وغيرها من الموجودات الكونية من حولنا، كما في الحضارات المصرية واليونانية القديمة قبل ظهور اليهودية والمسيحية؛ فإنها في النهاية تعبر عن أن فكرة الإله الواحد المدبِّر لهذا الكون؛ راسخة في وجدان الإنسان، وفق منهج عقلي بسيط يقوم على أساس فكرة أن هذا النظام الدقيق للكون لا يمكنه أبدًا أن يتسق مع نفسه بهذه الصورة، إلا بوجود قوة مهيمنة عليه.

الشطر الثاني من القضية التي نحن بصددها في هذا الموضع، هي أهمية وقيمة الدين في حياة الإنسان، سواء على المستوى الفردي أو الجماعات.

فالدين في أبسط تعريفاته، هو منظومة من العقائد والأفكار والسلوكيات، تتضمن جوانب إيمانية، وأخرى أخلاقية، تحكم تصور الإنسان للكون، وعلاقاته، في إطار دوائر ثلاث، الأولى مع خالقه، وهي الأهم بطبيعة الحال، والدائرة الثانية هي ذاته، والثالثة، هي دائرة الآخرين.

وبالتالي؛ فإن الدين هو سياق ناظم لحياة الإنسان، وبالتالي؛ فإن غيابه يعني الفوضى، ولذلك نجد فكرة الدين بهذا المعنى؛ حاضرة عند مختلف الشعوب، مهما كان طبيعة هذا الدين التي تدين به هذه الشعوب، سواء أكانت ديانات سماوية إلهية المصدر، أو ديانات وضعية.

وهذا يحقق للإنسان حالة من الأمان النفسي، كما أنه يحقق حالة من الأمن والاستقرار لدى الجماعات، فلو غابت فكرة وجود الإله الخالق القادر، وما يتصل به مما اختص به ذات من أمور، مثل الثواب والعقاب، في الدنيا والآخرة؛ لسادت الفوضى في الأرض، فساد سفك الدماء والسرقة، وتتحول الأمور من الانتظام إلى "شريعة الغاب"؛ حيث الغلبة للأقوى، وتسود فكرة استعباد الضعيف؛ حيث يكون الحفاظ على حياته لمجرد فقط احتياج القوي إلى الأدوار التي يمارسها الضعفاء في خدمة الأقوياء.

وأوروبا العصور الظلامية؛ كانت أبلغ تعبير عن ذلك؛ حيث سادت منظومة السادة والعبيد هذه، بسبب عدم تمسك المجتمعات بالدين، وبمفاهيمه الأساسية في صدد مبدأ الأُخوَّة الإنسانية، والتكامل بين البشر، وما إلى ذلك.

كما أن الدين يحقق للإنسان الكثير من الأمور من أهمها تحريره من عبودية كل شيء غير الله تعالى، أو الإله الذي يعبد، وبالتالي فهو يحقق لديه عزة النفس والتقدير أمام الذات وأمام الآخرين، وهي من أهم وأرقى الاحتياجات الإنسانية، وفق كل علماء الاجتماع والنفس.

وبالتالي؛ فإن فكرة الإلحاد، سواء فيما يخص قضية وجود الخالق، أو ضرورة الدين في حياة الإنسان، تتنافى مع الفطرة الإنسانية السليمة، ومع عقل الإنسان، ودليلنا في ذلك – كما تقدَّم – أن بعض الشعوب التي لا تعرف الرسالات التي أنزلها الله تعالى، "اخترعت" لنفسها أديان وبعضها وصل لحقيقة التوحيد.

الدين وحماية المجتمعات الإنسانية..
رسالة إلى أصحاب الشطط العلماني!

ما وضع الله تعالى قوانين العمران، بأشكال العمران المختلفة، سواء أكان الكون الفسيح، أو المجتمعات الإنسانية، أو أي شكل آخر، في يد البشر، أو في يد أي مخلوق آخر، لأنه أراد انتظام الكون، واستمرار التوازن الدقيق الذي وضع سبحانه عليه خلقه وملكوته، بأية صورة للخلق، إلى أن تشاء حكمته، وينهي الدنيا.

فكانت قوانينه الربانية خارج نطاق تحكُّم المخلوق بنقائصه وعوارضه المختلفة. ويستوى في ذلك قوانين الفيزياء والكيمياء والفلك، وما اتصل من قوانين المادة، وكذلك القوانين التي تحكم البشر وصيرورات حياتهم، وتفاعلاتهم المختلفة فيما بينهم، بمختلف مستوى هذه التفاعلات ومستوياتها، بدءًا بالإنسان ونفسه، وحتى مستوى تفاعل وتدافع المجتمعات والأمم.

لذلك فإن لله تعالى قوانين فرض حتميتها تعمل على ضبط أي ميل يظهر يمس بالاستقرار والتوازن القائمَيْن.

في هذا الإطار، فإن هناك الكثير من الملاحظات ذات الطابع الموضوعي التي يمكن أخذها على بعض المواقف التي تنقلها لنا وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، وفي مجال الندوات واللقاءات المباشرة التي يعقدها الكثير من الشخصيات المحسوبة على التيارات الليبرالية والعلمانية في عالمنا العربي والإسلامي، في شأن قضايا تمكين الدين على المستوى السلوكي والأخلاقي في مجتمعاتنا العربية والمسلمة.

ولنأخذ على ذلك نموذجًا يوضح ذلك، وإن كنا لا نناقش القضية التي يتناولها هذا النموذج، وهي النقاب، ولكن النقاشات المتعلقة بجدل النقاب، كما يجري في مصر والجزائر أو في بعض البلدان الأوروبية في هذه الآونة، حول الأمر تثير الكثير من الأمور حول حدود فهم بعض التيارات لقضية التدين وأهميتها في حمايتهم هم أنفسهم.

مبدئيًّا؛ نشير إلى حقيقة مؤسفة تقول بأن سياقات وشعارات مثل "الحرب على الإرهاب"، و"مكافحة الفكر المتطرف"، و"تجديد الخطاب الديني" قد أتت بآثار سلبية على التدين ذاته، وعلى الموقف من الدين، في ظل اختلاط هذه المفاهيم بصراعات سياسية بين الأنظمة والحركات الإسلامية التي تستند إلى الخطاب الديني في سياقات سياساتها وخطابها العام للجمهور، وفي ظل عشوائية الحملات الإعلامية التي تتم في هذا الاتجاه، ووجود شخصيات ورموز من أشد غلاة المتطرفين الضد، ضمن هذه الحملات.

كما أنه قد فتح المجال أمام الكثير من الأصوات التي اكتسبت "حماستها" في الهجوم على الدين وثوابته، من حالة من الانفتاح الإعلامي، وحملات تجد دعمًا من حكومات دولها، ضمن سياقات سياسية؛ لا فكرية وقيمية!

ثم إنهم وقعوا في فخ الخلط بين السلوك الطبيعي للناس، وبين سياسات ومواقف بعض الجماعات والشخصيات التي تقول بأنها إسلامية؛ حيث النظرية لا تتحمل ذنوب أخطاء التطبيق، ناهينا عن أن بعض هذه الجماعات والشخصيات يقف خلفها خصوم الدين والمشروع الحضاري الإسلامي من حكومات وعواصم غربية.

وظاهرة التطرف في الأوساط العلمانية والليبرالية في عالمنا العربي، معروفة، ومثيرة للانتباه؛ لأنه من المفترض أنها أوساط تهاجم التطرف الديني وغير الديني، ووقعوا في ذات السياق، في مغالطات منطقية تتنافى تمامًا مع مقتضيات خطاب العقل الذي يقولون إنهم يتبنونه؛ حيث خطابهم يناقض الأساس أو المرتكز التي تقول هذه الفئة إنها تنطلق منها، مثل الحريات؛ حرية الرأي والتعبير، وحرية الاعتقاد، وحرية الملبس، وكافة أشكال الحريات الفردية الأخرى.

ولقد كشف ذلك عن خصومة أصيلة لدى هؤلاء إزاء الدين، وإزاء فكرة التديُّن بشكل عام، أيًّا كان الدين؛ وليس الإسلام فحسب؛ حيث هم في مصر على سبيل المثال، يهاجمون الكنيسة وهيمنتها على رعاياها.

وبعضهم لا يخفي هذه العداوة، لأصل الفكرة، ويقول بذلك صراحةً، وهو يجعل من النقاش معهم أمرًا غير مجدٍ؛ حيث إن المناقشات معهم محسومة بمواقفهم هذه. هي مواقف خصومة، أي أنها مواقف مبدأية، وليست ناجمة عن أخطاء في الفهم والقياس؛ يمكن تغييرها من خلال النقاش المنطقي الصحيح.

ولكن في المقابل؛ أوقعهم ذلك في مشكلة كبيرة فتَّتْ في عضدهم، وهي أنهم يفتقدون إلى المنهجية السليمة في "دحض" أفكار الدين و"تفنيدها" – بمنطقهم – ودخلوا معه في خصومة لا تستند إلى سندٍ عقلي، وإنما قيمي بالأساس.

وبدا ذلك في الجدل الأخير الذي ظهر حول النقاب في مصر كذلك؛ حيث خاضت والأديبة والكاتبة فاطمة ناعوت، مناظرات عديدة هُزِمَتْ فيها بسبب أن موقفها مبدأي، وليس مبنيًّا على أساس منطقي كما تقدَّم؛ فسهُلَ تفنيد ادعاءاتها.

وهناك جانب آخر من الشطط الذي يحدث في أفكار وتناولات هؤلاء للدين ومرتكزاته، ولاسيما فيما يتعلق بالنواحي الأخلاقية والقيود التي يفرضها الدين على السلوكيات البشرية حفظًا لأمور عدة تنتمي إلى القوانين والحتميات التي وضعها الله تعالى في العمران البشري لضمان صيروراته واستمراره إلى أن يشاء الخالق سبحانه.

ويتعلق ذلك الشطط بنقطة الاندفاع إلى النقيض المؤذي كما نقول، فبعض الذين يقفون ضد تقييد الدين لحرية الجسد مثلاً؛ يدعون إلى الإباحية الصرفة، وهي حالة – ككل ما شاءته حكمة الله تعالى من قوانين في واقع الأمر – تقود إلى كوارث.

فما منع الله تعالى شيئًا فيه منفعة، وما دعا لشيء، إلا وفيه الخير. هذه حقائق أثبتتها القوانين العمرانية المختلفة، قبل أن تكون عقيدة بالنسبة لنا كمسلمين.

فحرية الجسد، تقود إلى انحلال خلقي يؤدي بدوره إلى أمراض مستعصية، وهو أمرٌ واضح حتى في المجتمعات الغربية المتقدمة في المجال الطبي.

كما أن أول المتضررين من دعوات تحرير المرأة بشكل عام، بما في ذلك حرية الملبس والحياة؛ هُن السيدات "الفيمينيست" من حَمَلَة شعارات: "المرأة القوية"، والمرأة المستقلة"، و"المرأة العارية"؛ حيث إن هذه الفئة – والمرأة من المعروف بشكل موضوعي أنها من الفئات الأضعف في المجتمعات الإنسانية، وهو اعتراف معتمد في تقارير المنظمات الدولية – سوف تكون أول من يتعرَّض لمآسٍ حقيقية لو اختفى الوازع الأخلاقي المبني على الدين من المجتمعات.

وهو أمر واضح في المجتمعات "الراقية" "الغنية "المتقدمة" التي يتبنونها كنموذجٍ لما يدعون إليه؛ ففي هذه المجتمعات المتقدمة في المجال المعيشي والقانوني والسياسي وكذا؛ جرائم الاغتصاب والاعتداء على المرأة هي الأعلى في العالم، وأكثر بكثير مما يحصل ضد المراة في المجتمعات العربية والمسلمة من انتهاكات. على أقل تقدير، لم تعالج هذه الأفكار مآسي المرأة هناك.

.....

إن هناك حاجة إلى جهد إعلامي واسع لمناقشة أهمية الدين ومنظومته الأخلاقية والسلوكية في حماية المجتمعات الإنسانية، وإقناع الناس بذلك، وأن الأمر في مصلحتهم، ولا يتعلق بستار تتخفى وراءه جماعات تستخدم الخطاب الديني لأغراض سياسية لديها، كما بات الإعلام يكرر في وقتنا الراهن.

فإنه بكل يقين، لو سقط جدار الحماية الأخلاقي الذي فرضه الدين بالأساس للمرأة بشكل خاص، وللحقوق الفردية المطلقة، مثل حرمة النفس والمال؛ وقتها فإن "الفيمينيست"، والصحفيون والحقوقيون والساسة الذين ينحون النحو السابق؛ لن يجدوا مكانًا آمنًا لأفكارهم هذه، بل ووجودهم ذاته، في العالم كله.

خطيئة التطرف عند العلمانيين والليبراليين

شغلت، ولم تزل، الكثير من الدوائر السياسية والإعلامية المعنية بشئون الحركة الإسلامية، سواء في العالم العربي والإسلامي، أو على مستوى العالم الغربي، الذي ما فتيء يثير الكثير من الغبار والتشويش حول قيمنا الإسلامية، وقيم المشروع الحضاري النهضوي الذي تحمله الحركات الإسلامية الصحوية؛ شغلت هذه الأوساط بالترويج لقضية "التطرف عند المسلمين"، باعتباره أحد "الأعداء الألداء" للحضارة الإنسانية وصيرورتها.

وبالرغم من أن هناك الكثير من المغالطات العمرانية والتاريخية في هذا الاتهام الذي لم يتم ترويجه إلا للتشويش على المشروع، وعرقلته؛ إلا أن فيه الكثير من الجوانب التي تدخل على الكثيرين في عالمنا العربي والإسلامي، في ظل انتشار حالة من التجهيل والأمية والتضليل المتعمدة من جانب أنظمة الفساد والاستبداد الحاكمة، من أجل ضمان استمرارها في حكم شعوبها.

وهو الهدف الذي في سبيله يمكن لها أن تتحالف مع الشيطان لأجله، وبالفعل، فقد تحالفت مع المشروع الغربي الصهيوني، منذ سقوط دولة الخلافة في العشرينيات الماضية، في محاولة فاشلة لإجهاض المشروع الإسلامي وهو يتقدم بخطىً حثيثة لتحقيق أستاذية العالم، ونشر نور الإسلام وتمكينه في ربوع الأرض، كما شاءت إرادة الله عز وجل، وكما استخلف بني آدم في هذه الأرض، لأجل ذلك.

وقبل التطرق إلى هذه الجوانب

والتطرف، مصطلح أحادي الاتجاه، فلا يستخدمه سوى طرف لوصف طرف آخر كما أنه نسبي؛ حيث إنه يرتبط بالمكون الفكري والأيديولوجي للمجتمع الذي يتم فيه وصف طرف فيه بأنه متطرف، فهذا متطرف أو غير متطرف، خاضعة لطبيعة فهم المجتمع للأسس والقواعد التي تحكم المجال الذي يحكم المجتمع فيه على هذا أو ذاك، فردًا أو جماعة، بأنه "يتطرف" في فكره وفعله في هذا المجال؛ سياسيًّا كان أو اجتماعيًّا، أو أيًّا كان.

ويستخدم المصطلح بالأساس في مجال وصف أفكار أو أعمال على حد سواء، ولكنه يرتبط بالفكر بشكل رئيسي، ويشير إلى اتجاه "عمدي" من جانب أصحابه للأخذ بأقصى المواقف.

وبشكل عام فإن وصف التطرف يكون لوصم أيديولوجية سياسية أو فكرية، وفي الغالب تكون – أو هكذا يحاول أصحاب هذا الإطلاق أن يصفوها، بأنها مخالفة لما هو سائد في المجتمع من أفكار أو أيديولوجيات سياسية، وعمومًا، يكون هذا الإطلاق، أو الوصف بالتطرف، مرتبطًا بفكرة "التشدد" في المواقف.

وقد يكون التطرف مقرونًا بممارسة شكل من أشكال العنف المرتبط بالتخريب، ولبواعث سياسية.

ولكن أصحاب هذا المفهوم الذي يروجونه ضد المشروع الإسلامي، يتجاوزون عن أمرين مهمَّيْن؛ الأول هو التجاهل الكامل للجانب الآخر من المفهوم، والثاني،

هو أنهم هم أنفسهم بمواقفهم هذه من التيار الإسلامي – أيًّا كان طيفه الفكري أو السياسي أو المجتمعي – إنما يمارسون ذات خطيئة التطرف التي يتهمون بها الغير.

أما الأمر الأول؛ فإن لكل شيء طرفَيْن، وبالتالي فإن التطرف بمعنى التشدد، يقابله تطرفًا آخر، وهو التفريط، فالتطرف لا يقترن بالتشدد فحسب؛ وإنما بمصطلح آخر، وهو المغالاة، أي أخذ الأمر بأكبر من قدره، بما لا يستقيم معه الأمر، ويتجاوز مستوى الوسطية المقبول في أي أمر من الأمور.

إذن، التطرف مغالاة، وقد يكون مغالاة في التشدد، وقد يكون مغالاة في التفريط، وهو الجانب الذي يتجاوز عنه العلمانيون والليبراليون ودعاة التحرر من ضوابط وقواعد الدين التي هي ضوابط وقواعد الفطرة الإنسانية السليمة.

وهذا الموقف مفهوم من جانب دعاة التغريب والليبراليون والعلمانيون في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، فهم لا يرفضون التطرف بمعنى التشدد والمغالاة فيه بشكل ما بقدر ما هم يرفضون التديُّن.

وهو ما يقودنا إلى الحديث عن الأمر الثاني، وهو أن دعاة الحرية والليبراليين، سواء من الموجودين في المجتمعات العربية والمسلمة، أو مفكري وساسة الغرب وإعلاميه، يمارسون ذات الخطيئة التي يحاولون وصم غيرهم بها.

فهم عندما يغالون في دعاوى التحلل من الدين، ورفض تحكيمه في المجتمعات التي يعيشون بها، إنما يمارسون خطيئتَيْن وليست خطيئة واحدة؛ فهم أولاً يتطرفون في مواقفهم من الدين والمتدينين، ويدعون إلى التفريط بدلاً من معالجة الإفراط القائم من وجهة نظرهم، أو حتى بحكم الأمر الواقع.

فهناك الكثير من المسلمين متطرفون، كما الكثير من المسيحيين واليهود والبوذيين والهندوس، وغيرهم من أتباع الديانات السماوية الوضعية والفلسفات البشرية على حد سواء، ولكن علاج هذا التطرف بمعنى التشدد والإفراط، لا يكون بالدعوة إلى الانحلال والتفريط، وإنما بالمعالجة الفكرية التي تقود إلى الوسطية.

الخطيئة الثانية التي يفعلونها، هو أنهم يفتئتون على حرية الفكر لدى غيرهم، فكل إنسان من حقه تبني الفكر أو الدين أو الفلسفة أو الأيديولوجية التي تروق له، طالما أنه لم يتجاوز في حريته هذه حقوق المجتمع وحريات وحقوق الآخرين، أو يخالف فيها ما استقر عليه المجتمع من أخلاقيات وقواعد قيمية عامة.

ولذلك؛ فإنه حتى الفكر التكفيري، والأفكار الإباحية، على حد سواء، من حق كل إنسان أن يعتقد فيها، ما دام لا يفسد ولا يقوم بفرض أفكاره المنحرفة على المجتمع، أو يظهرها بالشكل الذي يأباه هذا المجتمع؛ فلا إكراه في الدين، وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه، بنص القرآن الكريم.

ومن ثَمَّ؛ فمن حق المتدينين أن يكونوا كذلك، ولا يجوز لأي أحد – وفق كل دعاوى الديمقراطية والحرية التي ينادي بها الغرب ومريدوه – أن ينكر عليهم تدينهم.

ولكن الذي يحدث هو العكس، وهو تمامًا ذات ما جرى عندما وصل الإسلاميون في مصر والجزائر والسودان وفلسطين، وفي غيرها من بقاع العالم العربي والإسلامي، إلى الحكم من خلال صناديق الاقتراع، بانتخابات حرة ونزيهة شهد لها العالم كله.

وقتها صارت الديمقراطية مُنكرة، ولم يتم الاعتراف بما جاءت به الصناديق وعبرت به عن إرادة الجماهير، فهي فقط – هذه الديمقراطية – مقبولة عندما تأتي بمن يرغبون، ولكنها تكون مرفوضة عندما تأتي بمن لا يرغبون!

وفي الأخير؛ فإن خصوم المشروع الإسلامي يمارسون أبشع ألوان التطرف ضده، بدعوتهم إلى التفريط والتحلل من قواعد التدين، وبمحاولاتهم فرض رؤاهم هذه على المجتمعات.

والمدهش أنهم يقومون بذلك، بالرغم من أنهم أقلية فيها؛ فلم تزل غالبية المجتمعات العربية والإسلامية تحتفظ بهويتها الدينية والمحافظة على عاداتها وتقاليدها، وهو ما أثبتته في أكثر من موضع، صناديق الاقتراع، عندما قالت الجماهير كلمتها وصدَّرت الإسلاميين في المشهد السياسي والاجتماعي.

ولكن هؤلاء يستندون إلى قوة قوى أكبر في الخارج، وهي القوى الداعمة للمشروع الغربي الصهيوني، بكل ما فيه من محتوىً يدعو للتحلل من القيم.. كل القيم!

علم الاجتماع الديني وأهمية دراسة أنثروبولوجيا الدين

يعرف العالم في وقتنا الراهن تنامي موجة كبيرة من الميل إلى التخلي عن فكرة الدين، وتراجع الناس عن التديُّن.

ولا تقف هذه الظاهرة، كما تناولنا في مواضع سابقة من الحديث، عند مجتمعات بعينها؛ حيث باتت تتشارك فيها المجتمعات العربية والمسلمة، مع المجتمعات الغربية.

وهناك أكثر من عامل لانتشار هذه الظاهرة، يمكن تقسيمها إلى عوامل خاصة للمؤسسات والأطراف التي تمثل الديانات المنزَّلة، الإسلام والمسيحية على وجه الخصوص، وعوامل عامة من واقع الإنسانية الراهن.

وفي العوامل الخاصة بالمؤسسات الدينية، الإسلامية والمسيحية، سوف نجد أن أهمها، الانحرافات المنهجية التي وقعت فيها بعض الجماعات الإسلامية الصحوية، وممارسات تنظيمات العنف المسلح التي منحت نفسها صفة "إسلامية"، والفساد الأخلاقي داخل الكنيسة الكاثوليكية، التي تسيطر على أكبر نسبة أتباع في العالم.

أمَّا في مجال العوامل الموضوعية التي تتعلق بواقع الإنسانية العام؛ فإن هناك الحروب والنزاعات، وكذلك التوحُّش الكبير في عالم تسوده الرأسمالية؛ حيث المجاعات تضرب الكثير من مناطق العالم؛ بينما يرمي آخرون في الغرب الرأسمالي، ملايين الأطنان من الحبوب والألبان والأغذية الصالحة، لأجل الحفاظ على ثبات أسعارها.

ولقد نشأت في هذا الإطار العديد من الأفكار التي قادت أصحابها إلى التخلي عن فكرة الالتزام بالدين، حتى مع الإيمان بحقيقة وجود إلهٍ لهذا الكون؛ خلقه ويدبِّر أمره، اعتراضًا على ما يجدونه من أوضاع معاناة، في ظل ثقافة علمانية سائدة، أو قصور في الفهم العقلي لحكمة الخالق عز وجل مما يحدث على الأرض.

وتقترب هذه الفئة من فئة أخرى تختص بها الحركة الإسلامية، وهي الشباب الذي لم يتربَّ تربيةً إيمانية صحيحة، وبالتالي، أحدثت الانتكاسات التي حصلت، والجرائم التي وقعت من بعض الأنظمة العربية ضد شعوبها خلال مرحلة ما يعرف بثورات الربيع العربي، وما بعدها من ثورات مضادة، مما جعل تصوراتهم عن السعي والنصر والهزيمة والمدد الإلهي؛ خاطئة تمامًا، بما قادهم إلى التخلي عن فكرة التديُّن ذاتها، وليس حتى الارتكاس على الإيمان بالمشروع الإسلامي الحضاري والسعي لأجله.

وبطبيعة الحال؛ فإن الأفكار ذات الجاذبية تكون ذات قبول، وهو حتى المنطق الذي يتعامل به الشيطان الرجيم وجنوده في غواية البشر عبر تاريخ الصراع الطويل بين الشيطان الرجيم وآلِه، وبين آدم (عليه السلام) وبنيه.

وجاذبية التحلل من فكرة الدين، أو التديُّن تكمن في نقطة مهمة، وهي "تحرير" الإنسان من أثقال معينة تمنعه عن أخذ المزيد من الدنيا ومتاعها؛ حيث إن الدين يضع قيودًا أخلاقية وضوابط على سلوك الإنسان، والإنسان مجبول على الطمع وحب الدنيا، ابتلاءً واختبارًا من الله عز وجل.

ولا يفهم الإنسان – كما شرحنا في مواضع سابقة من الحديث – أن هذه القيود والضوابط التي يضعها له الدين، إنما هي في مصلحته، لأنه لولا ضوابط الدين؛ لتحول العالم إلى غابة، وضاع فيها الضعيف وفنى، وغابت عنه صور الحضارة والتمدُن المختلفة، والتي لا تتأسَّس إلا بالاستقرار الذي تحققه القواعد الأخلاقية المتعددة.

أي أن التحلل من قيود وضوابط الدين، في المجال السلوكي والأخلاقي بالذات، سوف يحرم الإنسان في النهاية من متاع الدنيا الذي يريد ويسعى إليه.

هذه الجزئية ترتبط بالمنطق العام لهذا الموضع من الحديث؛ حيث مسألة مهمة غائبة عن أدبيات وأعمال قادة الفكر داخل الصحوة الإسلامية، بالرغم من أهميتها القصوى في دعم جهود الدعوة، وهي مسألة أنثروبولوجي الدين، وما يرتبط بها بعلم الاجتماع الديني.

و"الأنثروبولجي"، باختصار غير مخلٍّ، هو "علم الإنسان"، أي ذلك العلم الذي يدرس تاريخ الإنسان من الزوايا البيولوجية، أي أصول الشعوب،، وكذلك تطور المجتمعات الإنسانية، بما في ذلك الثقافات واللغات، والسياق العام للحضارات التي أقامها الإنسان، وتأثيراتها.

والأنثروبولجي الديني، هو ذلك الفرع الذي يهتم بدراسة ظاهرة الدين في الوجدان الإنساني، لجهة أهميته، وكيف تشكِّل فكر الإنسان، وسلوكه، سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي العام.

وبالتالي فهو أمرٌ مختلف عن علم اجتماع الأديان، والديانات المقارنة، وهو مجال علمي يُعنى بدراسة خرائط توزيع الأديان سواء الوضعية أو المُنَزَّلة من عند الله تعالى، وكذلك الفلسفات التي يؤمن بها البعض بديلاً للعقيدة الدينية بالمفهوم القريب، مثل "اليوجا" في الهند ومناطق من جنوب شرق آشيا، وفلسفة "الزِّن" في اليابان وبعض مجتمعات الشرق الأقصى، وذلك سواء عبر التاريخ، وتطوراتها وتحركاتها على الخريطة الجيوسياسية والجغرافيا البشرية، أو في الوقت الراهن.

ومن خلال ما كتبه روجيه باستيد، وهو من أهم الفلاسفة والمفكرين الذين تكلموا في هذا المجال في عصرنا الحالي؛ فإن علم الاجتماع الديني، ودراسة الأنثروبولوجيا الدينية؛ يُعنيان برصد مجموعة من الأمور، من أهمها الإسهام الذي يقدمه الدين ومنظومته القيمية في مجال السلوك، وكيف يساهم الدين في رسم صورة الإنسان الداخلية، وإحساسه بذاته، وكذلك تصوراته حول العالم الخارجي، وعلائقه فيها.

ويشير باستيد في دراسات مهمة له في هذا الأمر، إلى أنه تبعًا لذلك، وباختلاط هذه المفاهيم مع الإطار المجتمعي العام؛ فإن ذلك يقود إلى أن يتم تحديد القواعد التي تضبط الحراك الاجتماعي، بما في ذلك القوانين والبنية التشريعية، على أساس ما يقوله الدين، أي دين سائد، ويدعو إليه، ضمن ما وصفه بعملية متجددة ومستمرة لإعادة التوازن بين الديني وبين مختلف أوجه الحياة الاجتماعية.

ولو تم دمج هذه الأغراض مع المخرجات التي يتم الحصول عليها من دراسات علم اجتماع الأديان والديانات المقارنة؛ فإننا سوف نصل إلى منظومة مفيدة من

النتائج في مجال الدعوة؛ حيث سوف نرى أننا أمام حقيقة يؤكدها التاريخ؛ أن الإنسان دائماً ما كان بحاجة إلى دين أو فلسفة أو فكرة كبيرة تقوده وترشده في حياته.

النقطة المهمة فيها قاله باستيد، وغيره من علماء الاجتماع الذين اهتموا بهذه المسألة، ويعنينا في هذا الموضوع، هي أنه كلما كان الفارق بينه المجال الديني، في الأثر والتطبيق، وبين المجال المجتمعي؛ كلما كان من الأسهل تحول أفراد هذا المجتمع من دين أو فكرة أو فلسفة إلى أخرى.

ومن ثَمَّ؛ من هذه العبارة الأخيرة، نفهم أن مشكلة الإلحاد في الأساس، أو التملُّص من الارتباط بالدين كتصور شامل للإنسان في حياته، يحدد علاقاته بذاته، وبالآخرين، وبخالقه هي مشكلة نخبة دينية وسياسية واجتماعية وتربوية بالأساس؛ حيث إن هذه النخب هي المسؤولة عن عملية "الأيض" أو "التمثيل الغذائي" – لو صحَّ التعبير – بين الدين وبين المجتمع، أي تحويل الدين إلى قاطرة للمجتمع، في سلوكه وقوانينه، وغير ذلك.

....

وفي الأخير؛ فإن هذا الأمر يرتبط بنقطة شديدة الأهمية في أية عملية تُعنى بنشر فكرة أو معالجة مشكلات مفاهيمية، ذات طابع قيمي ونفسي، وهي عملية صناعة الوعي؛ حيث إنك في الأخير، سوف تصل مع هذه المجموعات – وغالبيتها من الشباب – إلى حقائق مهمة، أبرزها أنه في النهاية؛ لابد لك من دين، وأنه من دون فكرة الدين؛ لا يمكن من الأصل الحديث عن مجتمعات إنسانية مستقرة سوية، يحقق فيها الإنسان حريته وكرامته، ويسعى فيها للعيش بالصورة اللائقة التي يريد.

عن الله الذي لا نعرف ولماذا يلحِد الملحدون!!

تتفاعل في وقتنا الراهن الكثير من النقاشات على الساحة الإسلامية حول العديد من القضايا المركزية، في ظل قناعة مهمة مفادها أن العمل الإسلامي، والأمة بالكامل، قد تجاوزت مرحلة انتقالية فيما بعد انهيار الدولة الإسلامية الجامعة قبل حوالي مائة عام إلا قليلاً، إلى الدخول في نفق مظلم.

ويمثل دخول المسلمين إلى هذا النفق مرحلةً تالية من مراحل مشروع منظَّم طويل المدى تقوده قوى استعمارية، وتتعاون فيه قوى محلية عديدة بين ظهراني عالمنا العربي والإسلامي، من أجل خفض التصنيف الحضاري – لو صحَّ التعبير – للأمة الإسلامي.

ويستند هذا المشروع الاستعماري على عددٍ من الأسس، أهمها إشاعة روح الفرقة والفوضى بين المسلمين على مختلف المستويات؛ المذهبية والاجتماعية والسياسية، وفصل المسلمين عن القرآن الكريم، وعلومه، والعلوم الشرعية بشكل عام.

ومن بين أهم العلوم التي انفصل عنها الناس في زمننا المعاصر، وقاد إلى ظاهرة هي من أسوأ الظواهر، "علم التوحيد"، وفي القلب منه، ما يتعلق بالله عز وجل، علماً وفهماً، ومعرفةً.

وبطبيعة الحال؛ فإن الله تعالى لا يحدُّه العلم ولا الإدراك بأية وسيلة من وسائل الخَلْق القاصرة، ولا يمكن للعقل البشري فهم طبيعته وخواصه، إلا أن "علم

التوحيد" الذي يستند على نصوص القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية، كان يوفِّر الحد المطلوب من أجل معرفة الله سبحانه وتعالى، وبالتالي تحقيق عنصرٍ شديد الأهمية لدى الإنسان، وهو إدراك هذه الحقيقة؛ حقيقة أن اللهَ تعالى مختلفٌ عن كل التصورات والحدود التي يمكن للعقل الإنساني الوصول إليها.

ويتصل بذلك منظومة من القضايا التي تدخل في مسميات الفلسفة، تحت بند القضايا الجدلية، التي تشمل أسئلةً كُلِّيَّةً، من بينها "لماذا أنا"، و"لماذا خلق اللهُ تعالى الشر والمعاناة"، و"لماذا الظلم"، وغير ذلك من الأمور التي يُعتبر غياب فهمها، من أهم عناصر الإلحاد، لأنها خارج نطاق تصور العقل الإنساني والمنطق القريب، أو على أقل تقدير، تجعل الإنسان يتفلَّت من فكرة الدين والتديُّن.

فالإلحاد يأتي من خلال عدم قدرة الإنسان الملحد على فهم هذه الأمور بعقله، فيما لا يوجد أي رافد فكري لديه يؤسس لديه قضية معرفة الله تعالى باعتبار أنه لا يحده الحدود التي نتصورها وفق عقولنا.

ويحصل ذلك بالرغم من هذا الأمر على قدر كبير من البساطة، ويمكن تمثيله بآلاف الأشياء التي صنعها الإنسان، ويستخدمها في حياته اليومية، ولا يتصور أن تتمرَّد عليه، حتى لو أراد الانتحار بها!

ومن ضمن الأمور التي يمكن أن تقف بها العقول البشرية القاصرة على حقيقة الله تعالى، وخواصه وطبيعته عز وجل، قضية العلَّة والسببية؛ حيث تغيب العلَّة والسببية عن الخالق سبحانه، وبالتالي؛ فهو يخرج من نطاق أي تقييم عقلي.

وهذه الجزئية أرادت حكمة الله تعالى أن تكون قريبة في الفهم الإنساني، لأنها مفتاح مُهِمٌّ للإيمان بالله تعالى الذي لا يحده أي حدٍّ أو تصوُّرٍ محسوس أو غير محسوس بعقولنا، أو بأية أداة أخرى في الكون الذي هو جزء يسير، مجرد جزء لا يُذكَر من ملكوت اللهِ تعالى الذي لا نعرف عنه أي شيء.

فإن الله تعالى أزليٌّ وأبديٌّ، أي أنه أولٌ بلا غاية أو بداية، ومن دون علَّة أو سبب، وآخر بلا نهاية.

وفي الأصل؛ فإن مفاهيم مثل "بداية" و"نهاية"، وما تتصل بها من مسافات ومساحات مادية، أو مساقات زمنية؛ هي في النهاية، مخلوقات من مخلوقات الرحمن سبحانه، كمعانٍ وكماديات (فيزيائيًّا؛ الزمن هو رابطة بين سرعة الضوء وحركة الأفلاك).

بالتالي لو قلنا إن اللهَ تعالى قد خَلَق الكَون والملكوت لكي يكون قيومًا أو تتحقق له صفة القيومية، أو خلق الإنسان وسائر المخلوقات المُكلَّفة الأخرى لكي يكون غفورًا ورحيمًا، أو شديد العقاب، وكذا من سائر الصفات والأسماء المرتبطة بأمور تتعلق بتعامل رب العزة سبحانه مع خلقه كافَّة، مُكلَّفين أو غير مُكَلَّفين، أو تتحقق له هذه الصفات والأسماء الحسنى وتستقر؛ فهذا يعني أن اللهَ تعالى من دون الملكوت والمخلوقات لا تتحقق له هذه الصفات، وأنه من قبل الخَلْق كان لا يتمتع بها – بمنطق أنه موجود من قبل الخلق كما قلنا إنه أزليٌّ وأبديٌّ – وهذا يعني خللاً في العقيدة؛ لأن الله تعالى كامل، وليس ناقصًا سبحانه.

فإيماننا به وبالإسلام، يتضمن أن نؤمن أن اللهَ تعالى كامل، مطلق الكمال، وقدرته طليقة؛ لا يحدها وجود آخر، ولا يُقيمُها أو يُقيِّدها أي شيء.

فوجودك من عدمه، لا يمس كمال الله عز وجل، وبالتالي؛ فلا يمس كونه شديد العقاب، أو غفور رحيم أو ما شابه؛ حيث هذه صفات أصيلة فيه.

فلدى البعض – على سبيل المثال – منطق خاطئ في تفسير أو فهْم خَلْق اللهِ تعالى للإنسان، بنوازعه ونقصه، وضعفه، وخَلْق الخطيئة معه؛ حيث يقولون إن ذلك تم لكي يكون الله تعالى غفورًا رحيمًا، أو تتحقق له هذه الصفات أو تستقر، وهذا خطأ، لأن العكس هو الصحيح؛ فنحن نخطئ ونعود لأن الله سبحانه في الأصل، في ذاته العَلِيَّة، هو الغفور الرحيم.

ولتوضيح ذلك؛ نقول أولاً إن قضية السببية حاكمة في تفكير الإنسان، بل إنها جزء مما جَبَل اللهُ تعالى عليه عقل الإنسان؛ حيث هي تحقق سُنَن عديدة من سُنَن خلق الله تعالى للإنسان، مثل سُنَّة إعمار الأرض وتسخير المخلوقات.

فهذه القضية كانت وراء تطورات علمية كثيرة؛ حيث إن الإنسان في بحثه الدائم في المجال العلمي؛ كان يهتم دائمًا بمحاولة فهم العلائق والأسباب التي تقف خلف هذه الظاهرة أو تلك.

فمثلاً الإنسان لا يتصور أن الأشياء تستقر على الأرض إلا لسبب، وعندما سعى لفهمه؛ اكتشف الجاذبية الأرضية، وقوى الجذب التي تحكم الكَون كله، وكذلك النار؛ حيث هي تحرق "لانها تتسبَّب" في تبخير المياه الموجودة في الجسم المحترق بالكامل، وهكذا؛ فظهر العلم والتجريب، والذي هو أساس مهم في مسألة تسخير الموجودات للإنسان لتسهيل إعمار الأرض، التي استخلفه الله تعالى فيها.

ولكن هذا المنطق يقف عند محاولة "فَهْم" الله تعالى أو "تفسيره" لو صحَّ التعبير؛ وذلك كله – بالمنطق البسيط أيضًا – لأن الله سبحانه، من المستحيل في الأصل أن يدخل في نطاق أسباب ومنطق وطرائق تفكير، هو الذي خلقها أساسًا.

ولقد شاءت حكمة اللهِ تعالى أن تكون السببية والعِلَّة أساسًا في الخلق، لكي يبيِّن للإنسان عظمته هو سبحانه؛ حيث هو الله عز وجل، الذي هو بلا سبب أو عِلَّة، ولا يتصل وجوده أو ذاته، بهذه القضية، كأن يكون أزليٌّ، أي أول بلا بداية، بينما كل ما دونه – أي كل المخلوقات التي أبدعها الله تعالى – ناقص ولابد له من أسباب وعِلَل؛ لأنه هو الرب والإله، وله الصفات والأسماء الحسنى كلها.

ومِن هنا نفهم، كيف أن الله تعالى غفور ورحيم، وقيوم من دون حتى أن توجد مخلوقات يغفر لها ويرحمها، ويقوم على أمرها.

وكما قلنا؛ فإن صفة القيومية له سبحانه، لا تنتظر أن يكون له ملكوت يقوم على أمره؛ كلا؛ هو خلق ملكوته، بما فيه كوننا الصغير هذا، والسماوات والأرض؛ لأنه قيوم في ذاته، وبالتالي؛ هو قادر على تنظيم الملكوت وحفظه وضمان استقراره؛ فخلقه على هذه الشاكلة.

وبالتالي؛ فهو – سبحانه طبعًا – لو لم يكن كذلك – بالمنطق العقلي البسيط أيضًا – ما خلقنا، وما كان قادرًا أو كاملاً، بعكس طلاقة كماله وقدرته سبحانه وتعالى.

وكذلك الله تبارك وتعالى، حتى معبود في ذاته، فصفة العبودية من المفترض أنها تتضمن – بالمنطق المباشِر القاصِر – وجود عباد لكي يكون هناك معبودٌ، ولكن الله تعالى معبودٌ في ذاته، من دون وجود خلق أو عباد أو أي شيء آخر.

في مقابل هذه الطلاقة، وبذات المنطق الذي نشير إليه في قضية السببية والعِلَّة؛ حيث إنها موجودة في المخلوق في مقابل انتفائها عن الخالق؛ نشير إلى قضية النسبية التي تملأ الموجودات من حولنا، وتنتفي عن الخالق.

فلقد جعل الله تعالى النسبية هي أساس المخلوقات؛ فهناك – مثلاً – مواد هي بمثابة سموم قاتلة بالنسبة للبشر؛ تُعتَبر غذاءً بالنسبة لكائنات حية أخرى.

بل إن بعض قواعد الفيزياء التي نعرفها على كوكب الأرض كثوابت؛ تتغير بالكامل لو اقتربنا من الشمس، أو هبطنا إلى قاع المحيط؛ فالفوتون الضوئي عديم الوزن، لو دنا الإنسان من الشمس؛ تصبح لها طاقة دفع، كما اكتشف علماء "ناسا" في نهاية العام ٢٠١٨م، عندما أرسلوا المسبار "باركر" إلى الشمس.

وهذا كله، جزءٌ مهمٌّ للغاية من مضامين معاني وفهْم جملة "له الأسماء الحسنى والصفات العَلِيَّة"، والتي تعود بنا لجذر هذا الموضع من الحديث، وهي العلوم الشرعية؛ حيث هذه الجزئية من أهم مفردات "علم التوحيد".

وبالتالي؛ فإن التسليم والطاعة وفق هذه المفاهيم؛ أمر بديهي، حتى بعقل الإنسان القاصر، مثل السيارة التي لا تفهم حكمة صاحبها من قيادتها للأمام أو للخلف؛ فقط هي تطيعه، لأنها صُنِعَتْ لأجل أن تطيعه.

وصعوبة استيعاب العقل الإنساني لهذا الكلام؛ منطقي؛ لأن العقل الإنساني قاصر، وهذا يجب أن يكون باعثًا على زيادة إيماننا؛ أن ندرك أن عقولنا مهما كانت؛ فهي قاصرة، وإلا حتى على الأقل كنا قادرين على تصوره ووصفه، حاشا لله.

فإذا كان عقل الإنسان غير قادر على إدراك أي شيء تنتفي عنه السببية أو يجد النسبية فيما حوله؛ فهل هو بقادر على فهم حكمة مَن خَلَق المادة والأسباب، أو طبيعته؟!.. فهذا من المُفتَرَض أنه يدفع الإنسان إلى التسليم المطلق للخالق.

وبالتالي؛ نسلِّم لله تعالى كل أمورنا، لأنه أكبر وأعلى وأعظم من كل الموصوفات من حولنا، والتي هي من مخلوقاته في الأصل، ونؤمن – كذلك – أنه لا محيل بيننا وبينه، ولا بيننا وبين قضائه وقدره، لأن أي مَحِيل؛ هو بدوره مخلوق من مخلوقات الله، ولا يجوز منطقيًّا، لمخلوق أن يفوق خالقه فيحيل عنه مخلوقًا آخر.

وكل ذلك مما هو من أهم الأمور في علوم التوحيد والعقيدة، وهي أمورٌ ينبغي إدراكها، وتعمُّق إيماننا بها قبل أن نتحدث عن الشريعة أو تطبيقها، وإلا صار هناك خللٌ كبيرٌ في تطبيقنا للشريعة، التي هي تعاليم الله عز وجل، والمنهج الذي اختاره لنا.. وفي الأخير؛ فإن كل ما خطر ببالك؛ فالله غير ذلك، لا تحده أوصاف.

كما أن ذلك يدفعنا إلى تلقِّي الملحدين بأساليب أكثر مروءة من فكرة الرفض والنبذ؛ لأننا لن نستفيد – كمسلمين – من ضياع بعضنا في هذا الطريق!

لماذا الإلحاد أم لماذا الدين؟!

تزايدت في الآونة الأخيرة أحاديث الشك والإلحاد في أوساط شريحة ضخمة من الشباب؛ فتية وفتيات، في مجتمعاتنا العربية والمسلمة، ضمن تيار أكبر يتنامى على مستوى العالم.

ولا تخص هذه المسألة ما سبق وأن جرت مناقشته من مشكلات مماثلة ظهرت في أوساط الصف الحركي الإسلامي، وإنما نعني هنا السياق الذي يمس أمورًا أكثر اتساعًا في نطاقاتها، وهي قضية الدين في المجال المجتمعي والإنساني، وفي القلب من ذلك، تراجع موضع الدين، بمختلف أركان الكلمة؛ عقيدة وعبادة ومعاملات، وسلوك وأخلاق، في ضمير ونفوس المسلمين.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن انتشار التيارات الإلحادية، بلغ مستوىً أثار القلق ليس حتى في صفوف القائمين على شؤون العمل الإسلامي، وإنما إلى كل المعنيين بشؤون الأديان في مختلف المجتمعات الإنسانية، ولاسيما الأديان السماوية؛ حيث لا تعرف المجتمعات التي تدين بالأديان الوضعية، مثل البوذية والكونفوشية والهنوسية، مثل هذه المشكلة.

ومن خلال أدبيات وأنشطة عديدة نراها من الفاتيكان، وعلى مستوى كنائس مشرقية وغربية أخرى؛ فإنه يمكن القول إن التيارات الإلحادية باتت تهدد مساحات التدين بشكل عام في عالمنا المعاصر.

وثمَّة نقطتَيْن في هذا الصدد ينبغي الإشارة إليهما، أولها، أن قضية الإلحاد ترتبط بسياقات ومظاهر عدة، فلا يكون الإلحاد بمعناه المباشر الذي يتبادر للذهن عن قول كلمة "إلحاد"، وإنما يرتبط الأمر بسلسلة من الممارسات التي تمثل شكلاً من أشكال الارتداد عن التديُّن، مثل خلع الحجاب وحلق اللحى في بعض المجتمعات المسلمة، وصولاً إلى الارتداد عن الدين نفسه، مثل الكفر بالقضاء والقدر تحت وطأة مشكلات حاصلة، أو كفران النعمة، أو الخروج عن فكرة الإيمان بوجود الخالق عز وجل، مثلما يقول الملحدون، أو يؤمنون بفكرة وجود الخالق، ولكنهم لا يتبعون دينًا معينًا، ويرفضون فكرة الأديان في حد ذاتها، مثلما يقول اللا دينيون.

النقطة الثانية المهمة في هذا الإطار، تتعلق بأسباب تصاعد مثل هذه الظاهرة، وأهمها الأزمات السياسية والاجتماعية والأمنية التي تجتاح مناطق مختلفة من العالم، وقادت إلى بحث الكثيرين – بمئات الملايين – عن نقطة السلام النفسي؛ فيجدونه في العقائد والديانات المشرقية، مثل البوذية والكونفوشية؛ حيث النواحي الروحية تطغى على ما سواها في هذه الديانات والعقائد.

ولعل هذه النقطة تثير في حد ذاتها العديد من القضايا، أهمها أن هذه الديانات لا يوجد فيها أي جبرٍ أو سطوة لكهنوت كما في المسيحية، أو لرموز وشخصيات وفي بعض الممارسات الخاطئة التي يتجاوز بها علماء الدين دورهم الدعوي، إلى مستوى الوصاية على السلوك.

وفي حالة الساحة الإسلامية؛ فإن هذه المشكلة ظهرت ووضحت أكثر ما ظهرت، في حالة الجماعات التي تصف نفسها بـ"الجهادية"، عندما سيطرت على

مناطق في بعض دول الأزمات والحروب الأهلية في الشرق الأوسط، بعد ما يُعرَف بثورات الربيع العربي؛ حيث تم التعامل مع المجتمعات المحلية وفق مفاهيم تختلف بالكُلِّيَّة عن الآليات السليمة للدعوة وللحكم بالمفهوم الإسلامي كما في الممارسة النبوية، وفي ممارسة الخلفاء الراشدين.

وكانت النتيجة مروعة على صورة الدين ومعتنقيه، وعلى الصورة الذهنية لعملية نشر الدعوة كما رأينا في مناطق سيطرة تنظيم الدولة "داعش" السابقة في العراق وسوريا، ولاسيما بعد اتضاح كون بعض هذه المجموعات في الأصل صنيعة أقبية حكومات وأجهزة مخابرات دول غير مسلمة، وهذا يعني أن ذلك الأسلوب مقصود، وأنه – بالتالي – وفق المنطق البسيط؛ لا يمت للإسلام بأية صِلَة.

وشقٌّ آخر في هذه المشكلة، صار للأسف من حقائق الأمور؛ هو السقوط المروِّع لرموز و"علماء" كانوا قدوات لجيل كامل من الشباب، في وحل السياسة، ووضوح أنهم تُبَّع لأنظمة، أو لجماعات هدَّامة، أو حتى يتخذون من الدعوة وسيلة لكسب العيش، وما يُطلِق عليه العوام مصطلح "التجارة بالدين" من زاوية التكسُّب بشكل يخرِج الداعية عن الصورة الذهنية المطلوبة.

وهذا يثير نقطة القيود مرة أخرى؛ حيث إن الإسلام لا يعرف الكهنوت، ولا يعرف قضية وجود وساطة بين العبد وربِّه سبحانه وتعالى، ولكن إصرار بعض المدارس أو المذاهب على تصدير العلماء، وربط الناس في دينهم "بالضرورة" بهم؛ خلق مشكلة كبرى لما انحرف بعض هؤلاء.

ولكن هذا لا ينبغي له أن يُفهَم على أنه دعوة لتحييد دور العلماء والدعاة في حياتنا؛ حيث هم المفسِّرون والذين يقومون بنشر دين الله تعالى والتعريف بشريعته، ولكن مقصود الحديث هو أنه لا يجب أن تكون لهم صفة تمثيلية الدين أو تمثيلية المسلمين، وألا تُفهَم اجتهاداتهم على أنها الشريعة ذاتها.

واقع وأسباب المشكلة.. نظرة مغايرة

لو أننا تأملنا عنوان هذا الحديث؛ "لماذا الإلحاد أم لماذا الأديان؟!"؛ فإننا سوف نقف أمام العديد من المغازي التي تقترب من هذه المشكلة اقترابًا مخالفًا، وبالتالي؛ يفرض البحث عن أدوات جديدة للتعامل مع الموقف.

بدايةً؛ يجب التأكيد على أن مكمن الخطر الحقيقي؛ ليس متعلقًا بانحرافات سلوكية أو حتى عقدية؛ ولكنه متعلق الإيمان بجوهر فكرة "الدين" ذاتها.

وهذا أمر يجب فهم نقطة خطورته، ولفهم هذه الخطورة نضرب على ذلك مثالاً. عندما انتشرت البعثات التنصيرية في مناطق أفريقيا السوداء، أي وسط وجنوب القارة؛ حيث تسود الديانات والعقائد الوثنية؛ كان لبعض الدعاة المسلمين موقفًا مغايرًا من موقف الرفض والتوجُّس التي يتبناه البعض من العلماء والجماعات الإسلامية بشكل مبدأي من أنشطة التنصير.

فالمخالفون في هذا الموقف؛ يرون أن البعثات التنصيرية تلعب دورًا هامًا في تمهيد البيئات المحلية الوثنية هذه لقبول فكرة "الدين" من منظور الديانات السماوية، والتي تتضمن فكرة وجود إله خالق ورب مدِّبر لهذا الكون، وفق مفهومنا لـ"الله"

عز وجل، وبالتالي؛ فإنه سيكون من السهل نشر الإسلام بعد هذا التمهيد أو رسوخ هذه الأرضية المفاهيمية

إذًا؛ نحن أمام مشكلة كبرى؛ حيث إن الإيمان بجدوى الدين، تراجع، فيما صارت فكرة "اللا دين" أو "الإلحاد" أو الإيمان بـ"فلسفات السلام والسمو الروحي" المنتشرة في الشرق على وجه الخصوص، هي الأقرب.

ونقطة "الجدوى" هذه على أكبر قدر من الأهمية والمركزية في هذا الصدد؛ حيث إن ردود هؤلاء – ملحدون أو لا دينيون أو غير ذلك – على العلماء والمحاورين الذين يحاولون إقناعهم بمركزية فكرة الدين – أيًّا كان – وبفكرة الخالق، وبأهمية الالتزام بالشريعة؛ صارت الردود موجزة في عبارة: "لماذا الدين؟!".

ففي حقيقة الأمر؛ فإن هناك قصور بالغ تناولناه في مواضع أخرى من الحديث، في توضيح كيفية معالجة الدين لمشكلاتنا الواقعية، وكيف يقدِّم آليات الإصلاح الفردي والمجتمعي، وكيف أن الدين يقدم البوصلة التي تتضمن الإجابة على أسئلة على أكبر قدر من الخطورة والأهمية، مثل لماذا خُلِقَ الإنسان، ودوره في الدنيا، وكيف يتوجه سعيه، وكيف يتعامل مع مشكلاته.

فللأسف؛ فإن الخطاب الدعوي في وقتنا الراهن، وقف عند حدود العبادات وما يُعرَف بالهدي الظاهر، مثل إطلاق اللحية، وجدل الزي الشرعي، بينما مشكلات الواقع طاحنة، وتمس كرامة ومروءة الإنسان، والأولى أن يتم البحث في دقائقها وطرائق معالجتها.

وحتى الحركة الإسلامية الصحوية؛ نجد في أدبياتها التي تتناول قضية البوصلة والتوجيه هذه، إعلاءً من قيم الجهاد ومعالي الأمور، بشكل لا يمكن لكل المسلمين أن يكونوا عليه في ظل اختلاف الظروف، والفروق الفردية، وأن الإنسان بطبعه ضعيف أمام احتياجاته المعيشية.

فلا يمكن لنا جميعًا أن نكون مقاتلين، ولا يمكن لأصحاب العقول البسيطة تصور أنفسهم أدوات في الصراع والتدافع الحضاريَّيْن، فهذه الفئات، وهي الأكبر بلا أدنى شك؛ كان ينبغي البحث في مشكلاتها البسيطة والعظيمة في آنٍ، بالذات في ظل الانفتاح الإعلامي المروِّع وغير المرشَّد الذي سمح بالاطلاع على أنماط حياة وعيش لا يمكن معها إقناع أجيال نصف متعلمة، ولم يتمكَّن منها الدين بالشكل الكامل في الجوانب الروحية والأخلاقية، بفضيلة الزهد مثلاً!

وبشكل عام؛ فإن هناك ملحظٌ أو مأخذ على عملية التدافع ضد هذه التيارات بين ظهراني المسلمين، وهي أن هناك حالة من عدم الاعتراف بأن هناك قصورًا ومشكلات داخلية في عملية التعريف بالدين ونشر، وما يتم إبرازه من جوانب مختلفة فيه.

فالدعاة والعلماء دائمًا يتصدرون بمنطق خاطئ به بعض الاستعلاء الذي يدافع عن الدين وكماله، وينظر لهذه الفئات نظرة دونية، بينما هذه الفئات لم يروا من الدين ما يعالج مشكلاتهم، وما يثبت كماله.

كذلك؛ غالبية الخطاب الذي يقوم به حتى علماء مسلمين من المتخصصين في مجالات العلم الدنيوي، أو العلم المادي، ولكنهم يعملون في مجال الدعوة الشرعية؛

ينصب على الدفاع عن الدين، مثل إثبات أنه لا يتعارض مع العلوم المادية، أو أنه لا يتعارض مع المفاهيم الحضارية، بينما هذه بديهيات يعرفها العالم كله من قرون طويلة ساد فيها الإسلام ودولته، وقدم علماء المسلمين علومًا ومكتشفات، بعضها كان الأساس الذي نهضت عليه العلوم الحديثة، ومفتاح خروج أوروبا من عصور الظلامية أصلاً، وهم لا ينكرون ذلك، وبديهي بحيث لا نجد أنفسنا بحاجة إلى التدليل عليه بأمثلة

.....

وفي الأخير؛ فإن هناك ضرورة أمام علمائنا ودعاتنا، وأمام الجماعات التي تتصدر مساحات العمل الإسلامي؛ التصدي إلى تقديم إجابات تفصيلية على سؤال: "لماذا الدين"، ومخاطبة الشرائح التي فقدت الثقة في فكرة التديُّن والارتباط بالدين في حياتهم في مشكلاتهم الواقعية، وتقديم نماذج لمعالجتها.

ويتضمن ذلك التأكيد على حقيقة مهمة، وهي أنه لولا الدين، بما يتضمنه من ضوابط في المجالات الأخلاقية والسلوكية، وبما يتضمنه من أفكار وعقائد في مجال الخوف من عقاب الله تعالى، وخشيته؛ لتحوَّل العالم إلى غابة أكثر مما هو عليه الآن!

كيف يتحصَّن الداعية من ظاهرة الإلحاد؟

لم يخلُ أي عصر من العصور المتقدمة أو المتأخرة من التاريخ الإسلامي، وحتى عصرنا الحديث، من المذاهب والأيديولوجيات والأفكار الهدامة، وعلى رأسها الإلحاد.

وقضية الإلحاد ليست قضية عَقَدية فحسب، بمعنى أنها لا تتصل بنقطة الإيمان أو عدم الإيمان بالخالق ووجوده، وإنما هي ظاهرة أوسع، لها أبعاد اجتماعية وسياسية عميقة.

وكالمعتاد؛ فإنه عند تناول أية ظاهرة أو قضية؛ يكون من المفيد والمهم تحرير المفاهيم الأساسية للحديث، حتى يمكننا فهمه.

نحن نتكلم في هذا الموضع عن أمرَيْن أساسيَّيْن. الدعوة والإلحاد.

والدعوة، أمرها سهل ومفهوم؛ حيث تعني لغةً التبليغ والنداء، وفي الاصطلاح الذي يختص به هذا الموضع من الحديث، هو تبليغ دين الله تعالى إلى الناس، وإدخال الناس فيه، والسعي إلى نشر الشريعة السمحاء.

أما الإلحاد "(اللاربوبية) أو (Atheism)"، فهو على مستوى الاصطلاح مشكلة كبرى في تعريفه وشرحه، ومن هنا تأتي أهمية الحديث عن قضية تحصين الداعية من الإلحاد؛ حيث إن المصطلح أوسع قليلاً من المفهوم الشائع عنه، وهو إنكار وجود الله عز وجل.

فالإلحاد باب واسع في اللغة، وبالتالي، فهو باب واسع في الاصطلاح والماصدقات، وبعضها قريب بالفعل من الداعية.

وبالتالي؛ فإننا عندما نتحدث عن تحصين الداعية من ظاهرة الإلحاد؛ فإننا لا نتكلم فحسب عن كيفية توثيق عُرى الإيمان في نفسه، وكيفية تدريبه وتأهيله علميًّا – بمعنى العلم الشرعي والعلم المادي أو الدنيوي – وعقليًّا للرد على الشبهات، وخصوصًا الشبهات التي تتلبَّس رداء العلم المادي الذي وصل إلى ذرىً لم يكن يتصورها أحدٌ من قبل.

فهناك أنواع من الإلحاد وردت في القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآۗ أَفَمَن يُلۡقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيۡرٌ أَم مَّن يَأۡتِيٓ ءَامِنٗا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [سُورَة "فُصِّلَتْ" – الآية ٤٠].

والإلحاد في هذه الآية، في كلمة ﴿يُلۡحِدُونَ﴾، كما يقول الطبري في تفسيره يعني "الذين يميلون عن الحق في حججنا وأدلتنا، ويعدلون عنها تكذيبًا بها وجحودًا لها"، وكذلك يعني المعاندة، والكفر والشرك.

ويقول عزَّ مَن قائل: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾ [سُورَة "الأعراف" - الآية ١٨٠].

و﴿يُلۡحِدُونَ﴾ هنا كما في الطبري، تعني المشركين، ويعني إلحادهم في أسماء الله الحسنى، أنهم قد عَدَلوا بها – أي حادوا وحرَّفوا – عمَّا هي عليه؛ حيث أسموا بها آلهتهم وأوثانهم، مع تعديل في بعض الأحرف، وصياغتها في اشتقاقات أخرى،

مثل "اللات" التي هي اشتقاق من لفظ الجلالة "الله"، و"العُزَّى"، التي هي اشتقاق من اسم الله "العزيز"، سبحانه وتعالى عمَّا يصفون.

ثم هناك قوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [سُورَة "النحل" - الآية ١٠٣].

و﴿يُلْحِدُونَ﴾ في هذه الآية، يُقصدُ بها المشركون كذلك، الذين زعموا أن الرسول الكريم ﷺ، كان يتلقى الوحي من أحد نصارى مكة قبل الهجرة، وكان يُدعى "بَلْعام"، وقيل إن اسمه كان "يعيش"، وكان هذا أو ذاك أعجمي اللسان، وليس عربيًّا.

ومن خلال هذا المعنى، والمعاني السابقة؛ فإن الإلحاد - إذًا - لا يعني فقط فكرة إنكار الربوبية أو الألوهية، وإنما هو يحوي بين جنباته طائفة واسعة من الانحرافات العَقَدية، مثل التكذيب والشِّرْك، والأهم، وهو ما يمكن أن يكون الأقرب إلى أن يقع فيه الدعاة، بل ووقع فيه بعض مَن يعملون في حقل العمل الإسلامي، الهوى والميل، وتحريف تعاليم الإسلام وهَدْيه، إلى آفاق غير سوية.

وقضية الميل والتحريف هذه في وقتنا الراهن، تمثل أزمة وفتنة حقيقيتَيْن أمام العاملين في حقول العمل الإسلامي المختلفة، ما بين فتنة التكفير، وفتنة الحركات، وكذلك فتنة السياسة في ظل ما يُعرَف بالثورة المضادة التي تلت ثورات الشعوب خلال مرحلة ما يُسمَّى بـ"الربيع العربي"، منذ نهايات العام ٢٠١٠م، وتجددت بفعل تطور الأحداث في الجزائر والسودان.

ومن ثَمَّ؛ فإن الداعية ينبغي أو ما ينبغي؛ أن يتم تحصينه في هذه النقطة، بحيث يكون عندما ينطلق إلى ميدان الدعوة الواسع، لا يحمل بين جنباته أي انتماء إلا للإسلام، ولا يوجد أي تأثير عليه، سوى إيمانه وتعاليم شريعته، وألا ينحاز إلا لسواها، ولا يعلي أية اعتبارات أخرى فوقها.

وبطبيعة الحال؛ فإن قضية الإلحاد، تحمل الكثير من التحديات الأخرى.

وهي مهمة أشق وأصعب في المجتمعات التي لا توجد فيها غالبية مسلمة، وبالذات المجتمعات الغربية التي صار فيها العلم والعقل آلهة تُعبَد من دون الله سبحانه وتعالى.

وهذا أمر عليه أدلة إحصائية؛ حيث نجد أن نسبة الملحدين في فرنسا وبريطانيا، تصل إلى أربعين بالمائة من أبناء هذه المجتمعات.

فنتصور الواقع الصعب الذي يواجه الدعوة والدعاة في مجتمعات تعبد المادة، وتقدس العقل، في ظل ما وصلت إليه منجزات العلم الحديث – برغم أن وظيفة العلم، هي اكتشاف القوانين التي خلقها الله تعالى في الطبيعة والإنسان والكون – وفي ذات الوقت، هي لا تؤمن بوجد إله أو خالق لهذا الكون.

وهذا الأمر، تعترف به المفكرة والمستشرقة الأمريكية، كارين أرمسترونج، في كتاب لها بعنوان: "تاريخ الخالق الأعظم"؛ حيث تقول بأن ظاهرة الإلحاد أخذت مكانها في المجتمعات الأوروبية والغربية بشكل عام، منذ نهايات القرن السابع عشر، وبدايات القرن التاسع عشر، وهو عصر الطفرة العلمية، وسيادة نظرية سطوة العقل.

فتقول إنه "مع التطور العلمي والتكنولوجي الذي شهده الغرب، بدأت بوادر تيارات أعلنت استقلالها عن فكرة وجود الخالق الأعظم".

ويزيد من وطأة الأمر، وبالتالي ضرورة التأهيل للدعاة، ارتباط ظاهرة الإلحاد في هذه المجتمعات، بظاهرة أخرى، وهي "اللادينية" "Non-religious"، والتي تعني "عدم الإيمان بأي دين"، ورفض جميع الأديان باعتبار أنها "صنع ونتاج فكري بشري".

وهذا التيار، لو أضيف إلى الملحدين وما اتصل من نظريات وأفكار؛ فإننا سوف نجد أن ما يقرب من سبعين بالمائة من سكان الولايات المتحدة هم بين ملحدين (١٢ بالمائة)، ولا أدريين (١٧ بالمائة)، فيما ٣٧ بالمائة منهم يؤمنون بوجود روح ما، ولكنهم "لادينيين".

وحتى في مجتمعاتنا العربية والمسلمة؛ هناك ذات التحدي؛ حيث تنتشر وبقوة التيارات العلمانية، والليبرالية، والنيو ليبرالية، في مختلف الاتجاهات الفكرية والتطبيقية، بين الدين والمجتمع والاقتصاد والسياسة.

وساهم في ذلك عوامل عديدة، من بينها ضعف التأهيل التعليمي والثقافي، وتفكك الدولة الإسلامية الجامعة، إلى دول قومية لا يمثل الإسلام فيها الهوية الأولى، حتى لو ذُكِرَ في دساتيرها أنه ديانة الدولة، أو أنه مصدر التشريع.

ولقد قادت عوامل التردي الحضاري التي تعاني منها الأمة، ولاسيما في الجانب العلمي، إلى سيادة فكرة مدمرة على عقول شبابنا ومجتمعاتنا، وهي أن النموذج الغربي – بكل مشتملاته، بما في ذلك المكوِّن الفكري والعقيدي الهوياتي – هو

النموذج الأمثل، في ظل الطفرات المتحققة في الغرب في مختلف المجالات، ولاسيما الجانب العلمي، والجانب المعيشي والاقتصادي، والأهم، في مجال الحقوق السياسية والاجتماعية، التي تعني كرامة الإنسان حرفيًّا!

ولذلك سادت وانتشرت – في ظل حالة من الانهزام النفسي الذاتي التي نعاني منها في عالمنا العربي والإسلامي – تيارات هدامة، من أهمها التيارات الإلحادية، والتي تبدأ في جذرها بالتخلِّي عن مظاهر التدين.

ولعل في نقطة التخلي عن الحجاب لدى فتيات الأجيال الأحدث سنًّا في مجتمعات عربية ومسلمة عديدة، بعد التشويش الذي حدث في إطار الصدامات التي وقعت بين الأنظمة المستبدة والحركات الإسلامية في مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي، ما يشي بحجم المشكلة الحاصلة.

وحتى أوساط الدعاة لم تسلم من هذه الفتن كما رأينا من بعض الأسماء؛ حيث جاءت السياسة والمنفعة على حساب المبدأ لديهم، فليس من المستبعد أن تكون لآفة الإلحاد أثرها بدورها بنفس النسق والمنطق.

وفي هذا الإطار؛ فإن تحصين الدعاة في مواجهة الإلحاد وأية ظواهر أخرى سلبية، لن يتأتَّى إلا من خلال التأهيل القوي الذي يبدأ بالتأسيس العقدي والعلمي الشامل، ويستمر طيلة مشوار أو رحلة الداعية.

وهذا لن يتحقق إلا من خلال إطار منظَّم، يضم كبار علماء الأمة، ويعمل على تقديم الدعم العلمي والنفسي والفكري، وحتى الإسناد السياسي من خلال منظومة من العلاقات البنَّاءة مع الحكومات في الدول التي يعملون بها.

قناعات المسلم بين الدين وبين ممارسيه

شهدت ساحات ومنصات النقاش الخاصة بالحركة الإسلامية الصحوية في الآونة الأخيرة، نقاشات وجدالات كبيرة وعظيمة على إثر ما أعلن عنه الداعية السعودي، عائض القرني عما وصفه بـ"المراجعات" في منهجه.

وبقطع النظر عن محتوى حديث القرني، وبواعثه لمواقفه الجديدة، أو الطريقة التي خرج بها بهذه "المراجعات" إلى الإعلام؛ فإن هناك مشكلات ترتب عليها هذا الموقف، وتكررت فيها ذات عناصر الجدل.

كما أن المشكلة الأهم التي تنبغي مناقشتها على نطاق أوسع، هو حدوث حالات كثيرة من التخارج من جانب بعض الشباب عن مسارات العمل الإسلامي المختلفة، باعتبار أن هذه "المراجعات" الصادمة في محتواها، وفيما تعكسه عن شخصيات كان لها مقامها الكبير، تفسد القناعات الأساسية التي انبنى عليه قرار الانخراط في العمل الإسلامي بأي مسارٍ من مساراتها.

ولعل النقطة الأبرز أو الأخطر في مراجعات القرني – لا نذم أو نقدح في الرجل بقدر ما نتناول الأمور من زوايا التقييم الموضوعي البحت – أنها قد تناقضت مع أمور كان يقيني الحماسة فيها، وأثبتها بالأدلة الشرعية، مع ربطه "مراجعاته" هذه بوجوه سياسية، متفقٌ على أنها ضمن المحور الذي تواجهه الحركة الإسلامية الإصلاحية بدعواتها للتغيير، وكفاحها ضد الفساد والاستبداد.

وكان ذلك من أهم أسباب تأثير "فتنة القرني" – لو صحَّ التعبير – مع كونه كان قامةً كبيرةً موثوقة، في مسألة "الكفران" المبين من جانب بعض الصف المسلم، ولاسيما الشباب، بمبادئ المشروع الإسلامي، وتعضيد جهود كبيرة تتم من جانب حكومات وأنظمة لصرف الناس عن إسناد جهود تحكيم الشريعة، واستعادة سياقات الأمة الحضارية.

وربما تبدو هذه القضية قديمة، وبالتالي، ومع الجهود التي تُبذَل في كلِّ حالةٍ من هذه الحالات؛ فإنه من المُفتَرض أنها محسومة باعتبار أنها ترتبط ببديهيات عقلية وإيمانية، إلا أنها تتجدد من آنٍ لآخر مع حدوث حالة من حالات الارتكاسات مع أحد رموز الدعوة والعمل الإسلامي كما تم.

هذه المشكلة تعكس أوجه خلل عديدة في عملية التربية والتنشئة داخل الصف الإسلامي، فهناك قول في الأثر عن عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه)، قال فيه: "مَن كانَ مُسْتَنًّا؛ فَلْيَسْتَنَّ بمن قد ماتَ، فإن الحيَّ لا تُؤمَنُ عليه الفِتْنَةُ".

هذا الأثر رواه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله"، وبالرغم من أن في إسناده ضعف؛ إلا أنه أثر مشهور ومتداول في مُصنَّفات أهل السُّنة والجماعة، كما أنه يتناسب مع قواعد المنطق والعمران السليمة، وبالتالي؛ فهو يؤخذ به، ولذلك معناه صحيح، واستقرَّ عند علماء المسلمين.

ولو أن هذا الأمر بمنطقه البسيط يتم غرسه بالشكل السليم في المناهج التربوية في أول درجاتها؛ ما رأينا حالات التفلُّت الكبير التي تحدث بين كل أزمةٍ وأخرى.

تمامًا مثلما حدث بعد سلسلة الهزائم السياسية التي تلقتها الحركة الإسلامية في بلدان ما يُعرَف بثورات الربيع العربي، والتي شهدت بعضها مجازر في حق الناس – وليس أبناء الحركة الإسلامية فحسب – بل ومالت فيها الكفَّة لصالح أنظمة ظالمة مستبدة، ارتكبت هذه الجرائم.

وقتها ظهرت فتنة كبيرة حملت عنوانًا رئيسيًّا، وهو: "أين ذهب الله؟!" أو "أين نصره الذي وعد؟!"، سبحانه وتعالى عما يصفون، بالرغم من أن هذه الأمور واضحةً وضوح الشمس في القرآن الكريم، وتثبتها أحداث التاريخ. فرانكو فرانشيسكو، ديكتاتور إسبانيا الذي مات على يديه مئات الآلاف من مواطنيه، وكان فاشيًّا، مات على فراشه. فهل يعني ذلك أنه كان على حق، وحظي بدعم من الله تعالى؟!.. إطلاقًا، وحاشا لله تعالى ذلك، ولكنها قواعد وضعها الله تعالى علينا أن نتحرك وفقها.

بجانب قضية ضعف الغرس هذه؛ فإن هناك مشكلة كبيرة أخرى في العملية التربوية داخل الحركات الإسلامية، تتعلق بعملية التأطير التنظيمي.

وتتعلق هذه النقطة بأنه جرى تداخل خاطئ تمامًا بين متطلبات عملية تثبيت الصف على المنهج والمبدأ، والصبر على المكاره والمتاعب التي سوف تلاقيه حتمًا خلال عمله الدعوي، باعتبار أن ما يقوم به، إنما هو جهاد بصورة من الصور في سبيل الله، وأنه يعمل لمصلحة الدين وإقامة الشريعة، وبين الطبيعة الوظيفية للحركة الإسلامية، أي أنها ليست الدين في حد ذاته، وإنما هي أداة من أدوات خدمة الدين.

هذا التداخل وضع الجماعة – أيًّا كانت – موضع الدين، وصار الخروج عليها، مُعتبرًا خروجًا عن الدين، وفي بعض الحالات، يصنَّف شرعيًّا على أنه "ردَّة"، ويتم قتل أصحاب المواقف المخالفة، والذين تركوا الجماعة، بمنطق "الخروج على الجماعة" الوارد في الحديث النبوي الشريف الذي حدد فيه حالات حِل دم المسلم، بينما الجماعة المذكورة في الحديث النبوي الشريف، هي جماعة المسلمين، وليست الجماعة بالمنطق التنظيمي المعروف الآن، أي هذه الحركة أو تلك.

بل إن هناك شباب مسلم لا يتصور أنه يمكنه أن يخدم دينه بمبادرات فردية، بعيدًا عن أية جماعة. إن خدمة الدين لها مظاهر تفوق الحصر. لو التزم المسلم المُتَديِّن بالإخلاق الحميدة أمام الناس فحسب؛ هذا في حد ذاته خدمة للدين، من خلال تقديم النموذج السليم والقدوة الحسنة للناس.

ويعيدنا ذلك إلى جذر مهم لأسباب تأثير الفتن التي تطرأ على شباب الحركة الإسلامية، وهي ربط المشروع الإسلامي بشخوص وجماعات، فلو أخطأت هذه الشخوص أو الجماعات – والخطأ، بل والخطيئة طبيعة بشرية جُبِل عليها بنو آدم – يتم ربط هذه الأخطاء والخطايا بالمشروع، بل وبالدين برمته، في ظل ضعف الفكر والفهم القائم لدى شرائح من صغار السن.

وهي مسؤولية تتحملها الحكومات والأنظمة كذلك، وسعيدة بها، في ظل تداعي المنظومة التعليمية والتنويرية، مما أدى إلى نشوء أجيال كاملة ضعيفة الفهم، وغير قادرة على استيعاب الأمور بهذا العمق والقدرة على التمييز.

وهو ما سهَّل مهمة الفساد والاستبداد والسيطرة على الجموع من جانب هذه الحكومات والأنظمة!

وبالتالي؛ فإن الجهد المطلوب بدوره تربويًّا، ولكن بالمفهوم الواسع الشامل للتربية وأدواتها؛ حيث يدخل في ذلك الإعلام، ومختلف المحاضن التربوية والمسؤولة عن التكوين الفكري والمعرفي.

والأمر أبسط حتى من ذلك. القرآن الكريم شديد الوضوح في هذه الأمور، ويقدم السُّنَن كافة في هذه الاتجاهات؛ حيث نجد الحديث عن النصر واشتراطاته، وعن قواعد الثواب للمحسن والعقاب للمسيء بين الدنيا والآخرة، وفيه أحاديث الفتن.

ولو أضفنا له قراءات في السيرة النبوية والحديث الشريف؛ سوف لن نكون بحاجة إلى أي شيء آخر. فقط نتدبَّر القرآن والسُّنَّة بالشكل السليم.

حقيقة وجود الله وأهمية المنهج العقلي في الرد على الملحدين

تطرح الكثير من الدوائر التي تؤمن بالأفكار الإلحادية، واللاأدرية – وكلاهما أمرٌ مختلف كما سوف نرى – النهج العقلي مبرِّرًا ومفسِّرًا لما يزعمونه من أفكار وتصورات حول الكون والخلق.

وقد يبدو أن التصدِّي إلى هؤلاء أمرٌ عسير، في ظل عصر سطوة العقل، الذي تحياه البشرية، وتأليهه من جانب البعض، مع تجليات العلم الكبرى، وما حققه الإنسان في مختلف المجالات، بما في ذلك الأمور العلمية ذات الطبيعة الرمزية في هذا المجال، مثل الجينوم والهندسة الوراثية، وغزو الفضاء وبدء عمليات استيطانه بالمعنى الحرفي للكلمة.

ولكن، وفي حقيقة الأمر؛ فإن أهم ما يدحض أفكار هؤلاء هو المنهج العقلي ذاته.

وقبل أن نفهم ذلك؛ فإن هناك قضية يجب أن ندركها، ويدركها العاملون في مجال التصدي إلى الأفكار الإلحادية، وهي أن هناك فارقًا وبونًا كبيرَيْن بين الملحدين وبين اللاأدريين.

وهذا الفارق ليس من نافل القول أن يدركه الدعاة والمفكرون العاملون في حقل العمل الإسلامي، لأنه يفرض اختلافًا كبيرًا في آليات النقاش مع كلا الفئتَيْن.

فالملحدون، هم فئة حسمت أمرها من قضية وجود الخالق عز وجل، بالإنكار، وبالتالي؛ فإنهم يفسِّرون وجود الكون وتحولاته وتطوراته، من منظور نظريات

عدة، مثل المصادفات كما في موضوع شكل الكون ونمط العلاقات والتفاعلات بين مكوناته المختلفة، ونظرية التطور الطبيعي والطفرات في حالة الحديث عن "ظاهرة" الحياة والمخلوقات الحية.

أما اللاأدريون؛ فهم لم يزالوا عند محطة سابقة على ذلك؛ حيث إنهم يعبِّرون عن موقفهم من مسألة الخلق ووجود الخالق، بأنهم غير قادرين على حسم رأيهم في هذه المسألة، بسبب وجود ما يتعارض حتى عقليًّا مع موقف الملحدين.

ولذلك ليس دقيقًا القول بأن اللاأدريون هم ملحدون، وأن كلمة "اللاأدري" هذه تعني أنه لا يدري شيئًا عن وجود الخالق. الذي يقول بذلك هو ملحد، أما "اللاأدري" في الاصطلاح، فهو غير القادر على تكوين موقف بعينه في هذه المسألة، وليس بقادر على حسم موقفه من هذه المسألة.

وأقل فئة من بين هذه الفئات، هي فئة اللادينيين؛ حيث هؤلاء يؤمنون بوجود إله واحد، وربٍّ مدبِّر لهذا الكون، ولكنهم لا يعتقدون في أي دينٍ من الديانات المُنزَّلة، أو ما يُعرَف في أوساط الناس بالديانات السماوية، وهؤلاء يمكن الوصول معهم إلى حقيقة الاعتقاد الصحيح من خلال جهد أقل تعقيدًا مما هو مطلوب مع الفئتَيْن السابقتَيْن.

وأهم مرتكزات أفكار الملحدين في مسألة وجود الخالق عز وجل، هي قضية أزلية الكون، وأسئلة على غرار: "مَن خلق الله؟" سبحانه وتعالى عمَّا يصفون.

وفي نقطة أزلية الكون، أي أنه من دون بداية، شاءت حكمة اللهِ عز وجل، أن تُنقَض أفكار الملحدين في هذا الجانب من خلال العلم ذاته؛ حيث إن نظرية

"الانفجار العظيم" أو الـ"Big Bang" التي توصل إليها العلماء في الستينيات الماضية، كأساس لخلق الكون على الصورة التي نعرفها في وقتنا الراهن؛ توضح أن له نقطة بداية، وتنفي عنه صفة الأزلية.

ثم اتفقت هذه النظرية مع ما جاء في القرآن الكريم بصورة صريحة. يقول تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا ۖ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [سُورَة "الأنبياء" – الآية ٣٠].

وعندما توصل العلماء إلى حقيقة أن الكون لا يزال في مرحلة الاتساع، وجدناها في القرآن الكريم. يقول عز وجل: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْي۟دٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [سُورَة "الذاريات" – الآية ٤٧].

الأمر الآخر هنا، هو أن تعقيد الكون؛ لا يمكن معه بحالٍ إلا أن يكون له صانع. عندما جادل الإمام أبو حنيفة النعمان بعض الملحدين في عصره؛ كان هذا ردَّه. أخبرهم بأنه قد تأخر على موعدهم حتى صنعت المصادفات له قاربًا حمله، فاتهموه بالجنون، فقال لهم ما معناه؛ كيف تصدقون – إذًا – أن الكون الأكثر تعقيدًا بما لا يُقاس من قارب صغير؛ يمكن أن يُخلَق ويسير بهذا النسق الدقيق، من دون صانع.

وكل ذلك يرد بمنطق الملحدين على الملحدين أنفسهم، الذين يعظِّمون من قيمة العقل ويعلون من مكانة العلم المادي في صياغة أفكارهم وتصوراتهم عن العالم.

ثم نأتي لأهم ما يطرحه الملحدون، ومَن نحو نحوهم مِن تساؤلات حول طبيعة اللهِ عز وجل، لو صحَّ التعبير، وهي قضية "خَلْق اللهِ" – سبحانه وتعالى عمَّا يقولون – عندما يأتي الحديث عمَّن خَلَقَ الخَلْق؛ فنجيب بأنه الله عز وجل.

في هذه الجزئية بالذات؛ فإن موقف الملحدين غير عقلاني، ولا يتفق مع قواعد المنطق البسيط، حتى بعيدًا عن انتمائنا كمسلمين.

فوفق قواعد العلم ذاته، والمنطق الذي يحكمه؛ فإنه لا تجوز مساواة ما ليس بمستوى الطرفَيْن، وهذه قاعدة رياضية بحتة. بمعنى أنه ليس من المنطق تطبيق قاعدة "الخَلْق" على الخالق والمخلوق معًا.

فمسألة أو قضية الخَلْق؛ تتصل بنقطة الإيجاد من العدم، أو الصناعة والتكوين من أمور ومواد أولية كما في المعاني المختلفة لكلمة "الخَلْق" في القرآن الكريم.

فعندما يصنع الإنسان سيارة على سبيل المثال، وهذا في حد ذاته يُعتبر عملية خَلْق كيان جديد من مواد ومكونات أوليَّة، تختلف في طبيعتها عن طبيعة كل جزء منها على حِدَة؛ هل علم أحدٌ أن هناك سيارة قد صنعت إنسانًا؟!.. أو قادته عبر الطريق؟!.. هذا كلام مجافٍ تمامًا للعقل والمنطق.

فالإنسان هنا هو الصانع، والسيارة أداة ركوب، فلذلك؛ عندما "خلقها" الإنسان بمفهوم التكوين والتركيب لأداء مهمة أو وظيفة معينة؛ لا يمكن أن نتصور أن ينطبق على صانعها ذات المنطق.

بنفس المنطق؛ لا يمكن بحال أن نتساءل عن كيفية خَلْق الخالق؛ لأنها "مسألة" غير منطقية في الأصل، وفق المعنى العلمي لمصطلح "مسألة" في مجال المنطق. أي أنها عبارة عن أمر لا تجوز منطقته أو طرحه للتساؤل في سياق معادلة منطقية نبحث لها عن إجابة أو حلٍّ من الأصل.

وهذا الأمر حتى متفقٌ عليه "عقليًّا" منذ عصر ما قبل الرسالات. فهناك الكثير من القبائل البدائية في أدغال أفريقيا، وحضارات قديمة في أمريكا الجنوبية؛ عُثِرَ على مدونات ومرويات تؤكد توصلهم إلى حقيقة وجود إله أو ربٍّ خالقٍ ومدبِّرٍ لهذا الكون. أيًّا كان طبيعة الإله الذي عبدوه أو الرَّبِّ الذي تصوره.

وهنا تكمن أهمية دراسة هذه المسألة أنثروبولوجيًّا من جانب الدعاة وعلماء المسلمين. فأيًّا كانت صورة الإله أو الرب الذي تصورته هذه القبائل، وعبدته هذه الحضارات، ولكن المهم أنهم قد توصلوا بصورة عقلية بحتة – من دون رسالات من لدن اللهِ عز وجل – إلى أن هناك خالقًا مدبِّرًا لهذا الكون، وأنه واحد.

وهذا يتوافق مع منطق قرآني عقلي وواضح محكم، وهي قاعدة "إذًا لذهب كل إلهٍ بما خلق"، و"لعلا بعضهم على بعض". يقول تعالى: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [سُورَة "المؤمنون" – الآية ٩١].

أما قضية إثبات أن هذا الإله والربُّ الواحد الذي تصورته هذه الحضارات، وتلك القبائل، هو رب العزة سبحانه، الله الواحد الأحد الذي نعبده كمسلمين، ونجده في الرسالات المنزَّلة؛ فهو أمرٌ في غاية السهولة في ظل الصورة المحكمة القويمة التي قدمها القرآن الكريم عن اللهِ تعالى، وعن أسمائه وصفاته؛ حيث هي أكمل صورة، وأكثر صورة منطقية يمكن أن يكون عليها رب وخالق هذا الكون.

فالإسلام والقرآن الكريم، وصحيح الكتب السابقة على القرآن الكريم قبل تحريفها، تقدم صورة سليمة للإله والربِّ الخالق القيوم، فلا نجد أي اعوجاج أو

عوارض له، أو أن يطرأ عليه تغيير، أو أي شيء من السفاهات التي نجدها في تصور الديانات الوثنية للإله الخالق.

فبعيدًا عن اعتقادنا كمسلمين؛ فإنه من المنطقي والبديهي أن يكون الإله والرب الخالق، واحدًا، كاملاً، لا يعتريه ضعف، ولا تسري عليه قواعد الزمن الذي هو مخلوق في حد ذاته؛ فلا يمكن للأدنى أن ينطبق على الأعلى، وهذه بدورها معادلة عقلية منطقية وسليمة.

......

وفي الأخير؛ فإن المنهج العقلي الذي يستند إليه الملحدون والمنكرون لفكرة وجود صانع لهذا الكون، هو أهم مِعْوَل يمكن أن يتم الاستناد إليه لهدم أفكارهم، ولكن ذلك لن يكون – مثل منهج فهم القرآن الكريم – من دون تدبُّر وفهم من جانب العاملين في هذا الحقل.

وجود الله والاتساق بين خِلْقَة الإنسان الظاهرية وسُنَن التكليف والتسخير

خلافًا لشائع الظن لدى الكثير من دعاتنا والعاملين في حقل الفكر الإسلامي، فإن مسألة الرد على الملحدين ليست بالأمر السهل.

فهؤلاء يستندون إلى نقطة غاية في الأهمية، بعيدة عن قضية الدليل العقلي والنقاش المنطقي، والتي قد يسهل الدخول منها من خلال بعض الرياضة الذهنية، ولكنه يستند إلى الكثير من الأمور التي توصل إليها العلم المادي في جوانب متعددة من خلق الإنسان والكون.

وهذه القضية هي من أهم ما يمكن، وعندما ناقشناها في موضع سابق من الحديث؛ قلنا إنها من المفترض أن تكون على رأس قائمة أولويات الدعوة والدعاة؛ حيث يجب أن تتم دراسة مُحدَّثة بشكل دائم، لمختلف صور الاكتشافات العلمية في الكون، وفي الأرض، ولاسيما في مجال الأنثروبولوجي وعلوم الأحياء، ورصد أي تضاد ظاهري يمكن أن يكون بين النصوص القرآنية وبين هذه المكتشفات.

والرسالة القرآنية هنا واضحة، وهي أنه من صميم يقين الإيمان، بل من صميم وصول الإنسان إلى حقيقة وجود خالق ومدبِّر واحد لهذا الكون، هو التأمل في الآيات والسير في الآفاق.. يقول تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [سُورَة "فصِّلَتْ" – الآية ٥٣]. وهذا

الإجمال، فيه الكثير من التفصيل في القرآن الكريم، عن آيات الله تعالى في خلق السماوات والأرض وما ومَن فيهنَّ.

ومن بين تلك الآيات، الكيفية التي جاء عليها خلق الإنسان على مستوى البدن ووظائف الأعضاء الظاهرية، ثم الاتساق القائم بين هذا الخلق وسماته، مع أمرَيْن مهمَّين آخرَيْن. الأول، هو سُنَّة التسخير، والثاني، حمل الإنسان للأمانة التي كلَّفه بها اللهُ عزَّ وجل؛ حيث من دون طبيعة خلق الإنسان الظاهرية، لم يكُن ليكون ممكنًا تحقُّق كلا الأمرَيْن.

فعلى سبيل المثال؛ فإنه مِن بعد العقل؛ فإن أهم علائم تسوية اللهِ تعالى لخلق الإنسان، وأنه خلقه في أحسن تقويم؛ اليدان، بصورة الخلق والتكوين والقدرة التي عليها، وما يرتبط بانتصاب قامة الإنسان.

هاتان السمتان هما أساس كل إنجاز عمراني وحضاري حققه الإنسان، فهو لم يكن ليستطيع الكتابة أو البناء أو الزراعة أو إبداع الفنون (الفن هو كل إبداع إنساني، ولذلك المصطلح في أصله يشمل الآداب كذلك)، أو أي شيء آخر، من دون هذا التقويم الإلهي لسمتِه وخلقِه.

بل إنه لولا هذه السمات؛ لم يكن عقل الإنسان ليستطيع أن يفعل أي شيء مما أنجزته الحضارات الإنسانية، فهناك نظرية في علوم الأحياء تقول بأن بعض الحيوانات الدابة، أي التي تدب على قوائم، والتي تملك نسبة ذكاء عالية؛ ليست غير قادرة على البناء أو إقامة صورة ولو بدائية من المجتمعات الإنسانية المستقرَّة، فقط مشكلتها هي أنها لا تملك في بدنها أدوات ذلك.

وبالفعل؛ فإن هناك الكثير من الحيوانات التي تملك إطارًا اجتماعيًّا، وذكاءً عاليًا، وبعضها بالفعل يستطيع صناعة واستخدام أدوات بسيطة في حياته اليومية، مثل بعض أنواع قرود "بورنيو"، ولكنها لا تستطيع الوصول إلى مسافة أبعد من ذلك لأنها أولاً لا تملك الذاكرة التراكمية بنفس درجة قدرة الإنسان في هذه الناحية، وكذلك لا يمكنها تطوير سُبُلِ عيشها.

فقطعان الحُمُر الوحشية أو الجاموس أو الغزلان؛ تهاجر بحثًا عن الماء، لأنها لا تملك في بدنها أدوات تمكنها من بناء سدود لحفظه وقت موسم المطر لاستغلاله في فترات الجفاف، أما الحيوانات التي منحها اللهُ تعالى القدرة على ذلك، مثل القنادس، وتستطيع بناء السدود لحفظ الماء والوقاية منه، وبناء بيوت متواضعة الشكل، تفتقر إلى القدرة الجسدية – لا العقلية لأنها تقوم بذلك فعلاً – على القيام بشيء آخر أعقد، مثل بناء البيوت الطينية.

ولكن خِلْقَة الإنسان تمنحه القدرة على كل ذلك، ومع وجود العقل الواعي – أي القادر على الانتباه والإدراك بصورة أكثر تعقيدًا من الحيوان – والذاكرة التراكمية، جعلته في أحسن تقويم، وبات هو المخلوق الوحيد من مخلوقات اللهِ عز وجل القادر على بناء الحضارة والعمران، وتحقيق الاستقرار، وكلها اشتراطات لازمة لأداء رسالته وأمانته التي كُلِّفَ بها، وهي إقامة عقيدة التوحيد، وتحقيق شريعتها وصولاً إلى الإسلام، الدين الخاتم، والشريعة الخاتمة، والدعوة إلى ذلك.

وتراكمية الذاكرة هنا لها مستويان، رأسي وأفقي. رأسي، أي أنها تراكمية جَمْعية؛ أي أن الإنسان يملك ذاكرة قادرة على حفظ تراث وتاريخ غيره من نفس الكائن،

وتراث وتاريخ باقي المخلوقات الحية وغير الحية، وأفقي، بمعنى أنها تراكمية زمنية، أي أنه قادر على حفظ تراثه وتاريخه هو وغيره عبر الزمن.

وحتى القرآن الكريم فيه ما يؤيد ذلك عن قضية قدرة الحيوان على نقصها، مقابل كمال وتمام خلق وقدرة الإنسان. يقول تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُمۚ﴾ [سُورة "الأنعام" – من الآية ٣٨]. لكن تبقى نقطة استواء الخلق، هي الفيصل المهم بيننا وبينهم.

وأثبتت الدراسات الأنثروبولوجية بالفعل، أن تطور الإنسان الحضاري، قد ارتبط بتطور قدرته على استخدام وتوظيف أطرافه، من الصور البسيطة، وحتى المعقدة منها. حتى اللسان، لأن تسهيل التخاطب بين البشر، من خلال اللسان، ثم الكتابة التي هي من أرقى صور استخدام اليدَيْن، وأكثرها تعقيدًا، ساهم كثيرًا في تحقيق سُنَّة أخرى مهمة وضعها اللهُ تعالى في العمران الإنساني، وهي سُنَّة التعاون بين الناس، والتي هي جذر مهم لطابع المراكمة في التطور الحضاري.

وهذا الخلق هو أحد ضمانات سمة أخرى وضعها الله تعالى للإنسان، وهي الكرامة والتكريم. فَبَدَا الإنسان صنعتا ملابسه التي تستر عورته، ومع استقامة بدنه؛ بنى البيوت التي تؤويه، واستطاع الزراعة، واستطاع توفير الأمن والأمان لنفسه ولغيره، وكل ما نراه حولنا من سمات للحياة الإنسانية في كل صور تجمُّعاتها.

ولذلك؛ فإن الجريمة الأكبر التي يرتكبها إنسان في حق ذاته، هو أن ينتهك كرامتها التي ميَّزه اللهُ تعالى بها على سائر مخلوقاته.

وبالتالي؛ فإن خِلْقَة الإنسان العبقرية، هي أصل تطوره وتحكمه في مفردات الكون من حوله، وبالتالي، تحقيق سُنَن التسخير التي شاءتها حكمة الله تعالى.

وكل ذلك يقودنا إلى حقيقة لا مراء فيها عقلاً، وهي أن الخالق موجود، وواحد. فهو الذي كلَّف ووضع سُنَّة التسخير، وخلق الأداة لدى المخلوق المقصود بكل هذه الأمور، وهو الإنسان.

وهذا الاتساق والتكامل، يؤكد حقيقة وجود الخالق ووحدانيته، وإلا استطاعت كل هذه المخلوقات التكيُّف مع مفردات حياتها المحلية، وتطوير نفسها، لو أن الأمر خاضع فقط لنظرية "التطوُّر" التي وضعها داروين.

وسبحان اللهِ تعالى إذ يقول: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [سُورَة "التين" – الآية ٤]".

ويعود بنا ذلك إلى ما قلناه في مفتتح هذا الحديث، وهو ضرورة انشغال العاملين في حقول العمل الدعوي المختلفة بالمكتشفات الحديثة للعلم في النقاط والأمور التي تتماس على وجه الخصوص مع النص القرآني؛ حيث ذلك هو المدخل الأساسي والأخطر لَمن أراد الطعن في أساس الدين.

وهنا نموذج شديد الأهمية، ويبرِز مشكلة كبيرة لدى بعض المفسِّرين والمفكرين، سواء المتقدمين أو المتأخرين، ويستند إليهم العديدون في عصرنا الحالي، وهي وجود الكثير من الإسرائيليات التي لا اصل لها في القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية، وتم "تصحيحها" أو اعتمادها من جانب هؤلاء، وتصادمت هذه المقولات مع مكتشفات علمية لا يمكن نفيها بحال.

الجريمة الأكبر هنا، أنه في إطار جمود بعض المدارس الإسلامية المعاصِرة؛ فإنهم اعتبروا النص السلفي التراثي – على تقديرنا له ولجهد أصحابه الوافر في زمنٍ كانت أدوات التوثيق والكتابة من أشق ما يكون – مثل النص القرآني أو النبوي. مقدسًا لا يجوز المساس به، بينما ذلك قد يقود إلى هدم بنيان الدين ذاته لصالح أصحاب الأفكار الإلحادية.

على سبيل المثال؛ لا يوجد في القرآن الكريم أو صحيح السُّنَّة النبوية ما يفيد بتحديد دقيق للفارق الزمني بين نزول آدم "عليه السلام" وبين عصرنا الحالي، أو بيننا وبين زمن سيدنا نوح "عليه السلام" والطوفان، بينما نجد هناك أرقامًا وتقديرات قال بها البعض من دون أي تعقُّل لمجرَّد أن ابن كثير أو غيره قد دونها في كتابه.

الآن؛ أثبت العلم الحديث أن أقرب حدث يمكن أن يكون له أثر مركزي مثل طوفان نوح "عليه السلام"، على كامل كوكب الأرض جيولوجيًّا وطبوغرافيًّا، كان منذ أربعين ألف عام، بينما يقسم بعض العلماء المسلمين قديمًا وحديثًا، من دون أي دليل لمجرد أن هناك استناد في كتاب أحد المفسِّرين المُعتَبرين، أن نوحًا تفصلنا عنه ما بين ١٠ آلاف إلى ١٢ ألف عام.

ونجد أنه عندما حاول الطبري وآخرون تفادي ذلك بمنطق عقلي متقدم؛ عانوا أشد المعاناة من عَبَدة التراث غير المتعقِّلين، تمامًا كما عانى الإمام الشافعي والإمام الشاطبي وغيرهما، عندما وضعوا النص الشرعي والأحكام في إطار الظرفية والعلل والأسباب.

فعندما خرج بعض العلماء بالقول بأن الطوفان كان حدثًا محلِّيًّا، وليس كوزموبوليتانيًّا، أي لم يشمل الأرض كلها، وأن الفارق الزمني بيننا وبينه غير محدد؛ كانت النتيجة أنهم قد تعرضوا لما تعرضوا من عنتٍ.

هذا في قضية واحدة، بينما هناك قضايا أخرى أكثر خطورة وأهمية، مثل قضية خلق الإنسان الآدمي، وعلاقته بالمخلوق الآخر البدائي الذي كان يأخذ سمت الإنسان، وكان يعيش على هذه الأرض، ولكن لهذا موضع آخر من الحديث.

....

وصفوة القول؛ فإنه في مقابل تلك المكتشفات العلمية الحديثة؛ نجد أن الخطاب الدعوي التفسيري لما ورد في القرآن الكريم، حول هذه الأمور، من أضعف ما يكون، وفيه جمود كبير يدخل منه خصوم الدين.

وبالتالي؛ فإن هناك أهمية قصوى لوضع هذه الأمور كلها في التفكير والتخطيط للأنشطة الدعوية، وتحديثها بما يتواءم مع خطاب وواقع العصر، وبخلاف ذلك؛ فإن هذا يعني جهدًا مهدرًا وبلا طائل، وبأن المساحات التي يتمدد فيها الإسلام في الوقت الراهن، سوف تكون مهددة أمام خطاب يقدس العقل، ويتسلح بالعلم المادي!

هل الدين والتديُّن ضد التنوير؟!

من بين الحقائق المهمة التي ينبغي الاعتراف بها، أن حالة السيولة التي بات العالم يعرفها في مجال الإعلام والمعلومات، منذ ظهور الوسيط الرقمي، قد أدت إلى واقع من حرية تداول المعلومة والرأي والصورة والخبر، بشكل بات من المستحيل منعه.

فحتى في أعتى البلدان التي تحكمها أنظمة شمولية مستبدة؛ باتت الرسالة الاحتجاجية نفسها تصل، وما مظاهرات روسيا الأخيرة، واستجابة الحكومة الصينية الجزئية في ملف معسكرات مسلمي الأويجور - حتى ولو كانت استجابة صورية - إلا أبلغ دليل على ذلك.

ومن بين أهم المجالات التي طالتها هذه الحالة من السيولة التي رافقتها حالة من التفكيكية طالت كل فكرة ونصٍّ، الدين، سواء الفكرة الدينية بشكل عام، أو النصوص المقدسة، والثوابت الدينية، على مستوى كل الأديان، مثلما طالت كافة النظريات والأيديولوجيات.

إلا أنه كان للإسلام النصيب الأكبر من هذا الجدل، وزاد من مساحة تلك النقاشات بشأن الإسلام، الأزمات التي تعصف بالمنطقة منذ عقود طويلة، وبالتحديد منذ الاحتلال السوفييتي لأفغانستان، واندلاع الثورة الإيرانية التي أعلنت عن دولتها على أساس ديني بشكل رسمي ودستوري، ثم حرب الخليج الأولى.

ثم جاءت موجة الأزمات التي تعصف بالعالم العربي منذ العام ٢٠١١م، لكي توسِّع من نطاق النقاش، الأولى، صعود جماعات ما يُعرَف بالإسلام السياسي إلى منصات الحكم والتأثير في بلدانها، في تجربة فريدة من نوعها لتمكين أحزاب وجماعات تتبنى المشروع الإسلامي أجندة عمل لها؛ فكان الاهتمام الكبير بما سوف يفعلونه وهم في منصَّات الحكم، وبالذات في القضايا الكبرى التي تشغل بال الغرب، المسيطر حضاريًّا في هذه المرحلة من تاريخ الإنسانية، مثل أوضاع المرأة والحريات.

ومن ذلك، ظهور جماعات ما يُعرف بالسلفية الجهادية، أو جماعات العنف المسلح التي ترفع الهوية الإسلامية شعارًا لها، وخصوصًا التي أسست لنفسها كيانات أقرب إلى الدولة أو الإمارات، وكان لها فيها فسحة لتطبيق مشروعها ورؤاها، والتي حُسِبَت على الإسلام والمشروع الإسلامي.

الظاهرة الثانية هنا، هي موجات اللجوء والهجرة القانونية وغير القانونية، والتي أدت إلى اختلاط ملايين من العرب والمسلمين، من مختلف المستويات التعليمية والاقتصادية والثقافية، ومن مختلف ألوان الانتماءات الفكرية والسياسية، كعينة تمثيلية ممتازة للمجتمعات العربية والإسلامية، مع المجتمعات الغربية التي صارت أكثر قربًا بشكل لصيق للغاية، مع الثقافة الإسلامية وما هو محسوب عليها من عادات وتقاليد.

ومن بين أبرز مجالات السجال الذي اندلع بين المسلمين بشكل عام، ونخبتهم المثقفة والمُفكِّرة، وبين تيارات شتى، أبرزها العلمانيين والليبراليين العرب، بجانب

النخب الإعلامية والأكاديمية والسياسية في بلدان اللجوء والمهاجر، قضية علاقة الإسلام وتعاليم الشريعة بالتنوير وما تدرجه هذه المدارس ضمن قائمة مفاهيم المدينية والتحضُّر.

ويشمل ذلك منظومة من القضايا والسلوكيات، منها – كما أشرنا من قبل – حقوق الإنسان وقضايا المرأة، بالإضافة إلى منظومة السلوكيات المتعلقة بحياة المدينة، أو المدينية، والتي تُعتَبر أرقى صور العمران والاجتماع الإنساني.

وكموقف مبدأي نعلم أنه أحد أركان المُكَوِّن الفكري والاعتقادي لدى المجتمعات الغربية، ولدى التيارات الليبرالية والعلمانية في عالمنا العربي؛ فإن الدين هو ضد التنوير، مستندين في ذلك إلى موروث فكري موجَّه، وإن استفاد في ذلك من خطايا تاريخية وقعت تم فيها مزج ممارسات سياسية واجتماعية لا تمت للإسلام بِصَلة، بالدين والشريعة، بما في ذلك منظومة من العادات والتقاليد التي ينكرها حتى الإسلام، وممارسات حُكَّام المُلْك الجبري والمُلْك العضود.

وربما يكون ذلك أمرًا طبيعيًّا بناءً على أنه نابع من موقف مبدأي لدى هذه المجموعات من الناس، ولكن الغريب والمدهش في الموضوع، أن كثيرًا من المسلمين، ومنهم مخلصون لدينهم، انساقوا – بحُجَج شتَّى – إلى الصورة الذهنية التي تعلن تعارُض الدين وقيم التديُّن مع التنوير وقيم وسلوكيات التحضُّر والمدينية.

ومبرر هؤلاء أنهم تحت وطأة الحماسة، والرغبة في نقل صورة أكثر تحضُّرًا عن مجتمعاتهم الأم، بالذات وأن صورة هذه المجتمعات قد دُمِّرت تمامًا بفعل ما يسودها من صراعات وحروب أهلية، ومظاهر تخلف موضوعي واضحة؛ نقول

إنه تحت وطأة ذلك؛ تبرأ بعض هؤلاء من قيم دينهم، وتبنوا المكوِّن الغربي الليبرالي لمفاهيم التمديُن والتنوير.

وهنا وقع الجميع في أخطاء تنميط قاتلة. أولها الربط الخاطئ المعتاد بين الدين والشريعة الإسلامية، وبين ممارسات المسلمين.

فعلى سبيل المثال؛ فإن البحوث الأكاديمية الرصينة، أثبتت أن العادات والتقاليد وليس الدين، هي المُكوِّن والمؤثِّر الأساسي على أفكار ومعتقدات، وعلى سلوكيات المواطنين في منطقة الخليج العربي، ومنها المملكة العربية السعودية، أرض الحرمَيْن، وهي التي ترسم صورة وهوية هذه المجتمعات، وبالتالي؛ فإننا لا ينبغي أن نقرن سلوكيات هذه المجتمعات وطرائق تعاملها مع قضايا التنوير الحقيقية، بالدين والشريعة الإسلامية.

ثانيها؛ اعتمادية هذه الفئات جميعًا على الجِذْر أو المُكوِّن الغربي لهذه المفاهيم. التنوير/ التحضُّر/ المدينية، وما اتصل بها.

ومبدأيًّا هنا لابد لنا من أن نشير إلى عامل تأثير موضوعي يجب وضعه في الاعتبار عن تقييم موقف المسلمين الذين نَحَو نَحْو هؤلاء، وهو أن المرحلة الحالية من التاريخ الإنساني، يشهد أن الغرب هو صاحب السطوة والتقدُّم في المجال الحضاري، وبالتالي؛ فإنه، ووفق قواعد العمران، له ولمكوِّنه الفكري والأيديولوجي، السيادة، ولذلك؛ نجد أن الليبرالية هي الأيديولوجية الأهم والأثر تأثيرًا الآن في العالم.

وحتى المراكز الحضارية الكبرى الأخرى في العالم، إما أنها تدور في الفلك الغربي، مثل اليابان وكوريا الجنوبية، أو أنها صنيعة الحضارة الأوروبية من الأصل،

مثل أستراليا قبل اكتشاف العالم الجديد وظهور أمريكا الشمالية كمركز حضاري توسَّعت فيه أوروبا في القرن السادس عشر وما تلاه.

ونرى بالطبع الآن محاولات لأمم تحاول أن تنهض وتفرض ذاتها الحضارية، بكل مفردات ذلك، بما في ذلك المُكوِّن الثقافي واللغة والمُنْجز العلمي والعملة، وغير ذلك على المنظومة السائدة، كما تحاول الصين والهند وروسيا والبرازيل، بدرجات نجاح متفاوتة.

ويعكس ذلك سُنَّة مهمة تكلم عنها القرآن الكريم، وهي سُنَّة التدافُع، والتي هي من أهم ضمانات تحقيق التوازن، ومن ثم استمرار الحياة على الأرض وفق ما أرادته الحكمة والمشيئة.

ولكن في النهاية؛ فإن سطوة الغرب في المجال العلمي والاقتصادي والعسكري، مكنته من فرض نموذجه الفكري والثقافي ومنظومته القيمية والأخلاقية والسلوكية. أو ما يُعرَف في الاجتماع الإنساني بـ"نمط الحياة" أو "Lifestyle" بالمعنى الواسع للكلمة.

وبالرغم من أن هذه حقيقة عمرانية ينبغي لنا الاعتراف بها ولكن بمنطق التعامل على أساسها والانطلاق منها لتصحيح الأخطاء القائمة؛ إلا أن الخطأ هو أننا ننساق إلى أن نجعل هذه المنظومة هي معيار التحضُّر أو التخلُّف. ما اتفق معها، فهو متحضِّر، وما اختلف عنها، فهو متخلِّف.

الأصوب، وهو دور الإعلام والمراكز الثقافية والبحثية الإسلامية، ودور الدعاة والتربويين والعاملين في حقول العمل الإسلامي الميداني، هو العمل على نقل

المكوِّن الإسلامي لمفاهيم التنوير والتحضُّر والسلوك المديني، وإبراز النماذج التي تقول بأن الإسلام قادر على إنشاء مراكز مدنية وحضارية متكاملة، وقادرة على فرض كلمتها وسيادة الأمة.

وفي مجال المكوِّن الفكري؛ لدينا في القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية الشريفة، الآلاف من الآيات والعبارات والممارسات – باعتبار أن السُّنَّة تشمل فِعْل النبي ﷺ – التي تشكِّل صورة متكاملة للمكوِّن الحضاري والتنويري الذي ينهض بالمجتمعات التي تطبقه.

على مستوى التطبيق ذاته؛ فإن التاريخ الإسلامي يحفل بنماذج مشرِّفة لمراكز مدينية نهضت على أساسها حضارات سادت لقرون طويلة، ولم تكن لتسود لولا كفاءة ما نهضت عليه من أسس، وأهمها الشريعة التي منحتها المُكوِّن الفكري والقيمي الذي تنهض عليه الجوانب المادية للحضارات.

والغرب نفسه يعترف بذلك؛ فهناك تصنيف موضوع للحواضر التي سادت العالم وأثَّرت فيه طيلة الألفيات الأربع الماضية، فكانت الإسكندرية ثم روما هي الحواضر الأهم في العالم خلال الألفية الأولى قبل الميلاد، ثم أصبحت بغداد في الألفية الميلادية الأولى وقت الدولة العباسية الأولى، ثم لندن ونيويورك في عصورنا الحديثة.

إذًا؛ فالحضارة الإسلامية لها ممثل قوي في هذا السباق، وتقدم لنا نماذج مثل ماليزيا الآن، كيف يمكن الموائمة بين قيم الإسلام وبين اعتبارات التقدم العلمي والسلوك المديني، وأنهما لا يتعارضان؛ حيث نجد في مساجد ماليزيا الصنابير

الموفِّرة للمياه، ونجد هناك ضوابط لذبح الأضاحي تتوافق مع أرقى أنماط الضوابط الصحية والمدنية المعمول بها في مدن الغرب.

إننا يجب أن نقول إن الإسلام لا يزكِّي إطلاقًا مثلاً ما نراه من أمور لا تقبلها الفطرة الإنسانية السليمة في مواسم عيد الأضحى في بعض المجتمعات العربية والمسلمة. يجب أن نقول إن الإسلام الحقيقي يبني حضارة تقوم على أساس النظافة المادية والمعنوية. الإسلام يمكنه أن يبني لندن ونيويورك مسلمتَيْن. تمامًا مثلما بنى بغداد والقاهرة والقيروان في الماضي.

والأهم أننا يجب أن نصل إلى هذه المجموعات من الناس بقناعة شديدة الأهمية، وهي أن الشريعة الإسلامية جامعة ولكنها غير مانعة. أي أنها تقبل أي مُبتكَر مادي أو معنوي للإنسانية فيه صلاح وفائدة.

إن الصورة السائدة عن الشريعة من أنها تتضمن أحكامًا لكل شيء، وبالتالي؛ فهي شريعة جامدة لا تقبل أي شيء من خارجها - حاشا لله تعالى - هذه صورة خاطئة. فالتحريم محدد في الشريعة الإسلامية، وهناك قاعدة كُلِّيَّة مهمة للغاية هنا، تقول بأنه "لا تحريم إلا بنَصٍّ"، وبالتالي؛ فالشريعة الإسلامية هي ثوب فضفاض كبير، يمكنه استيعاب كل جماليات المُنجَز البشري المفيد، ولا يمنعه.

وفي الأخير؛ فإن الشريعة الإسلامية إنما أتت لتأكيد الفطرة، ولم تخالِف بشعرةٍ في السماح والحِلِّ، أو التحريم والمنع، قواعد الفطرة السليمة إطلاقًا، لأن الخالق صاحب الفطرة، والشارع أو المشرِّع الذي أنزل إليها الشريعة، واحد، هو الله

سبحانه وتعالى، الذي لأنه أعلم بمَن خلق وهو اللطيف الخبير؛ أراد بحكمته البالغة، وضع القبول لقواعد الشريعة بين الناس، فطابقها على الفطرة.

وبالتالي؛ فإن الإسلام بهذا المنطق، دينٌ يقبل التنوير الآتي من خارجه، ويقبل قيم التحضُّر والمدينية والتقدُّم القادمة من المجتمعات الأخرى، شريطة ألا تتعارض مع مُحرَّم واضح بنصٍّ، أو تأتي بمفسدة.

بحوث "المثلية" وتحديات الخطاب الإسلامي والعمل الدعوي

طالعتنا قبل أيام نتائج دراسة علمية أُجرِيَتْ في بريطانيا وأوروبا عن الشذوذ الجنسي أو الميول الجنسية المثلية. أي ميل الإنسان جنسيًّا إلى نفس النوع.

الدراسة التي جرت في بريطانيا، في إطار مشروع "UK Biobank"، بالتعاون مع شركة أمريكية تعمل في مجال الاختبارات الوراثية، وشمل نصف مليون متطوِّع بريطاني، تمت مقارنة النتائج التي تم التوصل إليها مع بيانات ومعلومات عشرات الآلاف من الأفراد ذوي الأصول الأوروبية، انتهت إلى أن هناك جينات – قليل العدد – ترتبط بشكل واضح بالسلوك الجنسي المثلي للإنسان.

وأشارت الدراسة إلى أن هذه الجينات، مع عوامل بيئية أخرى، هي التي ترسم السلوك الجنسي للأفراد.

صحيح أنها لم تتوصل إلى رابط دقيق بين هذه الحالة وبين جينٍ بعينه، إلا أن مجمل النتيجة يمس قضية ذات أهمية في المجال العلمي/ الطبي والنفسي، والمجال الحقوقي، وهي قضية طبيعة الميول الجنسية المثلية؛ هل هي مرض؛ عضوي أو نفسي، أو كلاهما معًا، أم فطرة ولكن أصحابها أقلية، مثل أصحاب العيون الزرقاء أو الخضراء أو الرمادية؛ حيث الشائع في ألوان العيون، الأسود والبني، أم هي انحراف سلوكي.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن توصيف هذه الحالة هذا في غاية الأهمية بالنسبة لنا كمسلمين؛ حيث إن أي توصيف علمي محايد أو موضوعي لها؛ يمس في الصميم

توصيف الشريعة الإسلامية وأحكامها فيما يخص اللواط (العلاقة الجنسية بين اثنين من الذكور) أو السحاق (العلاقة الجنسية بين اثنتين من الإناث)، وبالتالي؛ يجب الوقوف عندها.

وعمومًا؛ فإنه حتى الآن؛ فإن منظمة الصحة العالمية، لا تعتبر الشذوذ أو المثلية، مرضًا.

وقبلاً؛ فإنه من الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن مصطلح "الشذوذ الجنسي"؛ ليس مصطلحًا شرعيًّا؛ حيث لم يرد لا في القرآن الكريم ولا في السُّنَّة النبوية الشريفة، وحتى "اللواط" و"السحاق"؛ لم يرد فيهما أصلاً أو نصًّا شرعيًّا.

وقد تفرض بعض قواعد الخطاب السليم، أنه إذا ما أردنا وصول الرسالة إلى الطرف الآخر، فإنه ينبغي ضبط المصطلح بما يضمن جذب الجمهور الآخر أيًّا كان، لسماعك.

ويفرض ذلك عددٌ من الأمور، أولها، التطورات العميقة الحاصلة في المجال الاجتماعي والإعلامي في زمننا المعاصر، وفي قواعد الاتصال الإنساني، وفي تقنياته، وفي طبائع الإنسان بشكل عام في ظل السيولة والانفتاح في عصر ما بعد الحداثة.

وأبسط أدلة ذلك، هو ما نراه من تبدلات في سياقات العلاقة بين الأب والأم وبين الأبناء، حتى في الأسر التي تتبنى أنساق التربية الإسلامية.

وثانيها، أن الجمهور العام، سواء المسلم أو غير المسلم، ينظر للعاملين في حقول العمل الإسلامي المختلفة، وبالذات الدعوة، على أنهم – أي هؤلاء العاملون

والدعاة – أمرٌ مختلف عن الرسول الكريم ﷺ وقت البعثة، فما هو مقبول من النبي "عليه الصلاة والسلام" وطرائق مخاطبته لنا كمسلمين، غير مقبول من غيره.

وكلا النقطتَيْن ليس من نافل القول، والاستطراد فيهما ليس خروجًا عن القضية الأساسية لهذا الموضع من الحديث؛ بل هما مرتبطتان بصلب الحديث في هذا الموقف، وهو في إطاره أو عنوانه العام، ضرورة ملاءمة الخطاب والعمل الدعويَّيْن، والأساس الفكري والعقلي الذي ينطلقان منه، لمستجدات واقع الحال، أيًّا كان مجال هذه المستجدات؛ عِلْم، مجتمع وسلوك.. إلخ.

وكنا قبلاً قد كتبنا على موقع "بصائر" أكثر من مقال وورقة عن التحدي الكبير الذي تمثله المكتشفات العلمية الحديثة للدعوة. وذكرنا فيها خصوصًا المكتشفات المتعلقة بالعلوم الحيوية، وعلوم الأنثروبولوجي، لأنها التي تتماس مع حقائق كثيرة ذُكِرَت في القرآن الكريم، ونصَّت عليها آياته، ووردت في شأنها أحكام شرعية.

وتُجدِّد الدراسة الأخيرة التي نُشِرَت نتائجها قبل أيام، طبيعة النقاشات والمواقف التي قدمتها أصوات بعض الناشطين في حقول العمل الإسلامي المختلفة، وشباب كثيرون.

فهناك من أصحاب العقليات الغبية – "Weak-minded" أو "Dull" وليس "Stupid"، ونقصد بها عكس "ذكي" بمعنى "Smart" وليس "Intelligent" – من غير المتخصصين، ولكن تغلب عليهم الحماسة الدينية، تصدُّوا للأمر بمنطق: "الدين على حق ولو خالف مكتشفات العلم" (!!). هذا خطأ؛ حيث لابد في مثل هذه الحالات من بحثٍ وتفسير واضح، بل شديد الوضوح إلى درجة الانسجام والتطابق الكاملَيْن.

هذه الطريقة في تناول مثل هذه الأمور، تعكس فهمًا ضعيفًا بدوره في استيعاب مفهوم العِلْم؛ حيث العِلْم ومنجزاته ومكتشفاته، ليس مخترعًا إنسانيًّا، ولا هو بالأمر المادي البعيد عن الدين والعقيدة، فهو في جذره وصميمه، عبارة عن اكتشاف الإنسان لقوانين الخَلْق التي وضعها اللهُ عز وجل في خلقه. في الإنسان، وفي الكون، وفي كل شيء.

ونحن عندما نقول إن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان؛ فإننا نقول ذلك لأسباب وبواعث كثيرة، منها أن الشريعة تُوَائِم وتواكب الفطرة، لأن الشارِع والخالق واحد، وهو اللهُ عز وجل، وبالتالي، ووفق المبدأ القرآني: ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ [سُورَة "المُلْك" – الآية ١٤]؛ فإنه ينزِل أحكامًا تتوافق مع طبيعة الخَلْق؛ فهو – حاشاه – لن يأمر الإنسان بما لا يطيق، والقرآن الكريم أكد على ذلك في قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ﴾ [سُورَة "البقرة" – الآية ٢٨٦].

وفي موضوع المثلية أو الشذوذ الجنسي هذا الأمر يمس نقطة خطيرة؛ حيث إن الجدل يخص قضية الفطرة. كيف تحرِّم وتجرِّم الشريعة أمرًا "أثبت" العلم أنه من فطرة التكوين لدى الإنسان؟!

هذا السؤال بحاجة إلى جهد علمي وشرعي واسع، ولن ننتصر فيه بمجرَّد الحماسة الدينية.

وهذا ليس بدعًا من المنهج الدعوي السليم، فالقرآن الكريم ذاته؛ احتوى على مئات الآيات التي خاطب فيه اللهُ جل وعلا ذاته، العقل الإنساني، وتبنى صيغة

الإقناع، بينما لا نجد وصفًا لما نجده من البعض بين ظهرانينا، سوى أن فينا ضعيفي الفهم الصحيح للدين، وكأنهم حتى لم يقرأوا القرآن الكريم.

فلا يمكن بحال وأنت تناقش القرآن الكريم والشريعة، أن تتجاوز العِلْم وفق هذه النظرة الفلسفية الإسلامية له. فمكتشفات العِلْم ليست من صنع الإنسان.

ونوضِّح هنا بأمثلة. فالإنسان ليس هو الذي وضع صفات اليورانيوم التي تجعله يفرِز كل هذا الكَم من الطاقة الحرارية لو تم قذف ذرته بنيوترون حُر. هذا ببساطة، هو خلق اللهِ تعالى لهذَيْن العنصرَيْن. قدرة النيوترون على اختراق ذرة اليورانيوم، وتوليد الذرة التي تم قذفها لهذه الطاقة الحرارية.

والعلماء الذين اكتشفوا الجاذبية الأرضية؛ لم يصنعوها، وحتى ما اكتشفوه من أدوات لتجاوز تأثيرها؛ إنما هي كذلك عبارة عن مكتشفات لخواص وصفات وضعها اللهُ تعالى في المواد التي استخدمها العلماء، متى تم استخدامها بترتيب وتركيب معيَّنَيْن لهذا الغرض.

وكل ما فعلناه نحن، هو أننا قد اكتشفنا ذلك، بل وأزيد هنا أن التواتر والتراكمية في هذه النقطة؛ إنما هي بإرادة الله تعالى، وفق ما شاءته حكمته في صيرورات التطور البشري والحضارة والعمران على الأرض، وكل ذلك يتم وفق معادلة تتم بين قانون مهم، هو قانون التسخير، وبين عملية تحقيق سُنن ثابتة، وهي الاستخلاف وعمارة الأرض، إلى أن يأذن اللهُ تبارك وتعالى وتنتهي الدنيا.

فالعلم بهذا المعنى، ليس من ممتلكات أديسون، فهو لم يخلق الإلكترون، ولم يمنحه صفاته هذه. فقط هو اكتشف خصائصه، وطوعه بالصورة التي استفدنا منها في المصباح الكهربائي وكذا.

هذا لا ينفي أسبقية العلماء، ولا ينفي نسب المجد لهم، فيُحسَب للعلماء الماديين أنهم توصلوا إلى هذه القوانين والصفات من خلال اجتهادهم طبعًا، وللعلماء المسلمين باعٌ طويل عبر التاريخ في مجال العلم التجريبي.

إنما هنا فقط نرُدُّ الأمور إلى أصلها، ففي النهاية هم لم يخلقوا شيئًا لكي أخرج أنا كمسلم لكي أقول: "الشريعة أسمى من أن يثبتها العلم أو أن تكون شريطةً له". كلا. ما ثبت من خواص للمادة والمخلوق؛ هي من لدن اللهِ تعالى، ويجب إن حدث تضاد ظاهري بينها وبين حكم شرعي أن أبحث في كيفية الموائمة بين الأمرَيْن، وأن تكون موائمة يقبلها غير المسلم قبل المسلم.

وثمة نقطة مهمة تجب الإشارة إليها هنا لكي نستكمل أركان الصورة كافة، وهي أن بعض ما يتم الإعلان عنه من مكتشفات علمية؛ يثبت خطأه فيما بعد، هذا سليم، ولا يتناقض مع ما سبق، ففي النهاية؛ فإن البحث العلمي في معناه القريب؛ إنما هو أداة قياس وتجريب، وبالتالي؛ فإن هناك عوامل كثيرة للخطأ، مثل أن يخطئ العالم في العَدِّ أو في ضبط شروط وظروف التجربة، أو أن يكون حتى متحيِّزًا، والتحَيُّز في البحث العلمي مصطلح منضبط وواسع، ومن أخطر الأمور التي يمكن أن تدمِّر التجربة.

لكن ليس هذا ما نقصده في هذا السياق؛ عندما تحدثنا عن أهمية أن نضع العِلْم ومكتشفاته نصب أعيننا، وبالذات في مجال العلوم التي ذكرنا أنها تتماس مع أمور كثيرة في القرآن الكريم وفي أحكام الشريعة.

فما نقصده هو أن ما يثبت قطعًا حول طبيعة الخَلْق من حولنا؛ لا يجب أن نتلقاها عقليًّا بالمعنى القاصر؛ أنها عبارة عن منجز أو جهدٍ بشري.

من دون ذلك؛ سوف ينهار بنيان الدين بالكامل لدى كثير من معتنقيه ولدى مجتمعات الدعوة؛ حيث سوف تنفصل عُرى المعادلة الأساسية للتوحيد، بل والإيمان بوجود الله تعالى نفسه، وهي أن المشرِّع والخالق واحد.

.....

وفي الأخير؛ فإنه وفق نتائج الدراسة الجديدة؛ فإن مسألة أن الشذوذ أو المثلية الجنسية، هو فطرة أو طبيعة إنسانية؛ ليس أمرًا ثابتًا، ولكن جذر المشكلة، هي طرائق التعاطي مع مثل هذه الأمور من جانب جمهور واسع من المسلمين، ومنهم علماء؛ لا يضعون في حسبانهم نقطة أن إقناعك لغير المسلم باعتناق الإسلام بهذه الطريقة، وبالذات في المجتمعات المتقدمة في المجال العلمي، وتُعْلي من سطوة العقل؛ سوف تقود إلى فشل مبين.

والأخطر من ذلك؛ أن في ظل أنه لدينا أجيال من المسلمين ممَّن يمكن أن نطلق عليهم "مسلمين بالوراثة"، ولا يعلمون عن دينهم الكثير، وفي ظل الفوضى والسيولة التي تحكم كل شيء في عالمنا المعاصر؛ فإننا سوف نقف أمام ظواهر سيئة مثل التفلُّت من الدين، وصولاً إلى الإلحاد الصريح.

وفي حقيقة الأمر؛ فإن ذلك بحاجة إلى جهد مزدوج، في الاتجاه الدعوي والتربوي، لترسيخ المفاهيم السابقة، وآخر في اتجاه أكثر صعوبة، وهي مزج العمل الدعوي بطابع علمي، يعمل على كسر الصورة الذهنية الخاطئة بوجود تعارض ظاهر بين الشريعة وأحكامها، وبين مكتشفات العلم الحديث، مع الوضع في الاعتبار أهمية الاهتمام بما هو ثابت يقينًا من قواعد ومكتشفات علمية، وليس بما هو لا يزال في طور البحث وعدم اليقين.

الخاتمة

وبعد؛؛ فإننا من خلال هذا التطواف الواسع الذي حاولنا فيه بعض الشمول، لأنه لا يمكننا أن نشمل كتاب اللهِ تعالى بالفهم الكامل؛ رأينا كيف أن القرآن الكريم قد نزل لتحقيق ما لا يمكن حصره أو إدراكه من أمور، لا تعني المسلمين فحسب؛ بل هي ترسم الخطوط العامة لصيرورات الإنسانية بأكملها، وتلقنها المعارف اللازمة لكي تدرك الرسائل والمغازي من خلق الإنسان، وتسخير الكون له، وأدوات التعامل معه.

ورأينا أن شرط ذلك، هو التدبر والاجتهاد في فهم ما جاء فيه من عبارات وصور تاريخية وإسقاطات فكرية وعملية، وما تناوله ودعا إليه في صدد الأخلاق والقيم، وأوضحه من قواعد للعمران البشري، منذ الخلق وإلى يوم يبعثون.

ومن بين أهم الرسائل التي تميز المحتوى القرآني – لو صح التعبير – كما رأينا، وتجعله أكمل الكتب وأهمها وأعظمها أثرًا عبر التاريخ، هو ما جمعه من تنوع ما بين التأسيس الأخلاقي والفكري والتربوي، وبين الجوانب المتعلقة بحركة وسعي الإنسان في هذه الحياة الدنيا.

ولقد وردت كلمات "سعي" و"عمل"، وغيرها من أشكال الفعل والحركة، بمشتقاتها المختلفة، في القرآن الكريم، مئات المرات، وكلها كانت ذات اتجاه إيجابي

في مضمونها، بخلاف العبارات والكلمات التي تتناول القعود عن الفعل الواجب على الإنسان؛ حيث كانت دائماً ما تكون محل ذم أو ذات مضمون سلبي في التناول القرآني.

ووجدنا أن قضية العلاقة بين المسلم والقرآن الكريم هي من أهم القضايا التي يجب بحثها، ولئن كان هناك دليل على أهمية تلك العلاقة، بما تتضمنه من فهم من جانب المسلمين لتعاليم القرآن الكريم، ومتطلبات التعامل القيمي والحركي معها، أنه من بين أهم المفردات الموضوعة في مخططات قوى الاستعمار العالمي التي تستهدف أمتنا، هي فصل المسلم عن القرآن الكريم، بكل ما يعنيه ذلك من معانٍ.

وعندما نطَّلَّعُ على حال المسلمين في وقتنا الراهن؛ فإننا سوف نجد أن هناك الكثير من الضبابية المحيطة بفهم الإنسان المسلم، والجماعة المسلمة، للقرآن الكريم؛ حيث يقفون عند النص تلاوةً، انطلاقاً مِن أن مِن بين مفردات تعريف القرآن الكريم أنه "المُتعبَّد بتلاوته"؛ حيث يكتفي الكثيرون بمجرد قراءة النص، من دون التطرق لفهمه، أو النظر إلى ما يدعو إليه النص.

في المقابل؛ فإن القرآن الكريم واضحٌ في هذه النقطة؛ حيث إنه فريضةٌ على المسلمين بكل ما في كلمة "فريضة" من معان. يقول الله عز وجل في كتابه العزيز، عن القرآن الكريم، في هذا المعنى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍۚ قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ مَن جَآءَ بِٱلْهُدَىٰ وَمَنْ هُوَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سُورة "القَصَص" – الآية (٨٥)].

هذه الآية تدُل على حقيقة عقيدية مهمة، وهي أن ما ورد في القرآن الكريم من أوامر ونواهٍ، وكذلك رؤى حول حقيقة الإنسان ودوره ورسالته في هذه الدنيا؛ إنما هو فريضة على المسلمين، وليس الأمر كما يأخذه البعض كنصٍّ يُقرأ وكفى.

والقرآن الكريم كتاب شامل للقيم المعنوية والجوانب الحركية في آنٍ، وكل ما فيه من تعاليم، هي فرائض على الإنسان، وأحكام عامة، وليست على سبيل المجاز، أو التخصيص الزمني أو الشخصي.

فهناك من يتعلل في بعض الأحكام، كالتي تخص الجهاد والقتال، أو تخص المرأة المسلمة وعفتها، بأن ذلك يخص الرسول الكريم ﷺ، وأصحابه، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، أو زوجاته، أو أنها أحكام تتعلق ببيئة زمنية أو اجتماعية معينة.

وذلك فهم خاطئ، ويخالف أمورًا عقائدية مهمة يجب أن تكون في صميم إيمان كل مسلم؛ من أن القرآن الكريم هو كتاب الله تعالى المتين، الصالح لكل زمان ومكان، ويحوي حكمة الكون، وشرعة الله عز وجل لعباده إلى يوم يبعثون، وفيه تعاليمه عز وجل، وما ينبغي أن يقوم به البشر.

وهي أمور أن تكون أمة التكليف بها أجدر، أمة المسلمين، من أتباع محمد ﷺ، الذين عليهم مهمة هداية البشر وإخراجهم من الظلمات إلى النور، ومن ذل العبودية لغير الله تعالى، إلى الحرية المطلقة، التي تعني العبودية لله وحده عز وجل، والتحرر من أغلال العبودية لغيره، بما في ذلك عبودية الحاكم، وعبودية المادة، وغير ذلك من صور العبودية المذِلَّة.

وفي هذا الإطار، فإنه من بين أهم التفاسير التي وضعت للقرآن الكريم انطلاقًا من هذه الحقائق؛ قديمًا، تفسير "الجامع لأحكام القرآن" للإمام القرطبي، الذي فسَّر القرآن الكريم انطلاقًا مما يتضمنه من أحكام وشرائع.

ولعل أهم ما يجب أن يوجه الإنسان الصحيح الفطرة، سعيه في هذه الحياة الدنيا، هو العمل على تمكين شريعة الله تعالى في الأرض، ومحاربة كافة أشكال الجهل والعبودية، والسعي إلى طلب العمل والتدبر في آيات الله تعالى.

وكل ذلك من أجل تحقيق الوصول إلى مستوىً أعلى من الإيمان، والاستفادة مما سخره الله تعالى للإنسان من مخلوقات وممكنات للعيش على الأرض، وكله يصب في اتجاه الهدف الأسمى لخلق الإنسان، وهو عبادة الله تعالى وحده، وإفراده بها سبحانه وتعالى.

.....

وفي الأخير، فإن الحديث يطول، ومهما طال؛ فإنه لن يوفي ولن يكشف كل أركان العظمة والحكمة الإلهية في كتابه العزيز، فنختم بقول اللهِ تعالى من خواتيم سُورَة "الكهف"، مما يلخِّص الكثير من أحوالنا في هذه الدنيا: "﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾﴾.

الفهرس

تم بحمد اللهِ تعالى وتوفيقه..؛؛